



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

مخبر الانتماء: إيكوفيفا ECOFIMA



أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د تخصص مالية ومحاسبة

بعنوان:

**مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات  
الصناعية الجزائرية  
دراسة حالة مؤسسات قطب المحروقات سكيكدة**

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية ومحاسبة

للطالب (ة): لوصيف حياة

مدير الأطروحة: زرار العياشي الرتبة: أستاذ التعليم العالي المؤسسة الجامعية: جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

أمام أعضاء اللجنة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	المؤسسة الجامعية
أ.د. شلابي عمار	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ.د. زرار العياشي	أستاذ التعليم العالي	مقرا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ.د. طيار أحسن	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. محمد عبد الواحد	أستاذ محاضر قسم أ	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ.د. بن رجم محمد خميسي	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس
د. صالح محمد يزيد	أستاذ محاضر قسم أ	عضوا	جامعة باجي مختار عنابة

السنة الجامعية: 2024/2023

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ  
وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُثَبِتُ إِلَيْكَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ"

صدق الله العظيم "سورة الأحقاف الآية 15"

## شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وأشكره على نعمته أن وفقني لإنجاز هذا العمل والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، واتباعا لقوله: "من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله، والتحدث بالنعمة شكر، وتركه كفر، والجماعة رحمة والفرقة عذاب"

لذا أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى من شرفني بإشرافه وإرشاداته الصائبة أستاذي الدكتور "زرزار العياشي" جزاه الله عني كل خير.

وأقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضيلهم بمناقشة هذه الأطروحة وإثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الموظفين في الدوائر المالية والمحاسبية في مؤسسات قطب المحروقات بسكيدة على تعاونهم معي في تعبئة الاستبيان وفي الإرشادات التي أمدوني بها، خاصة إلى السيد /: سوامس عبد الوهاب، حربي نوفل، حمروش عبد الوهاب، قراد عادل، قيسموني محمد، زعير.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أفراد عائلتي.

ووفقني الله وإياكم لما يحبه ويرضاه

## إهداء

الحمد لله الذي لا نعبد إلا إياه والصلاة والسلام على سيد الأنام وحامل راية الاسلام

محمد صلى الله عليه وسلم وأله وصحبه الأخيار الكرام

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الله عز وجل:

"قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى الذي كد وتعب ليعلمني أن الحياة جهاد والعلم سلاح وغرس في نفسي روح التعليم

وعلمني حسن المسؤولية وسعى جاهدا من أجل أن أكون في أعلى وأفضل المراتب

أبي العزيز حفظه الله

إلى العين الساهرة على راحتي وإلى من علمتني أن الحياة أمل،

أمي الغالية حفظها الله

إلى رفيق الدرب زوجي العزيز حفظه الله

إلى ابني وابنتي قرتا عيني "إسلام" و"إسراء" حفظهم الله

إلى إخوتي الأعزاء حفظهم الله

إلى كل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذا العمل.



## الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية لقطب المحروقات بولاية سكيكدة، وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي المدعم بأسلوب دراسة حالة، حيث تم توزيع 85 استبيان على الاطارات العاملة في الدوائر المالية والمحاسبية في كل مؤسسة من مؤسسات هذا القطب، وتم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية SPSS من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أولاً توفر المقومات الثقافية والعلمية بدرجة كبيرة، وذلك من خلال توفر عنصر الوعي والإدراك والثقافة السائدة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة، وأنها تلتزم وتهتم بالإففاق على أنشطة مجالات هذه المحاسبة. ثانياً وجود المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية بدرجة كبيرة، ويتجلى ذلك في امتلاكها تقارير تحتوي على معلومات اجتماعية كمية لبعض الأنشطة الاجتماعية ضمن قوائمها التقليدية وفق النظام المحاسبي المالي المطبق (SCF)، بالإضافة إلى امتلاكها لسجلات وتقارير مستقلة تحتوي على معلومات اجتماعية كمية ووصفية تابعة لمديرية الخدمات الاجتماعية و المصالح الخاصة بالشؤون الاجتماعية والبيئية، مديرية الأمن والصحة والسلامة المهنية HSE . ثالثاً توفر المقومات البشرية الكفاءة والمقومات التشريعية والتنظيمية بدرجة متوسطة، وينبع ذلك من وجود كفاءات ذات خبرات عالية على مستوى الإدارات لكن ليست بالكفاءات المتخصصة في هذا المجال، وهذا لا يمنع من توفير التكوين والتدريب لهم لتطبيق هذه المحاسبة، وأنه توجد نصوص قانونية وتنظيمية تنظم أعمال المسؤولية الاجتماعية ولكن بدرجة غير كافية.

وخلصت الدراسة إلى عدة اقتراحات منها تطوير النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات محل الدراسة ليتماشى مع القياس والإفصاح الاجتماعي؛ تطوير الكفاءات المحاسبية المتواجدة لديها في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛ بناء نماذج للقياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي قابلة للتطبيق على مستوى المؤسسات عينة الدراسة؛ العمل على زيادة فرض القوانين وإصدار المعايير الخاصة بالقياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي.

**الكلمات المفتاحية:** المسؤولية الاجتماعية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، القياس المحاسبي الاجتماعي، الإفصاح المحاسبي الاجتماعي، متطلبات محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

## **Abstract**

This study aimed to identify the availability of the application of social responsibility accounting in the industrial enterprises of the hydrocarbon sector in the state of Skikda. The descriptive and analytical approach supported by the case study approach was followed, where 85 questionnaires were distributed to the managers working in the finance and accounting departments in each of the organizations of this pole, using SPSS software to analyze the data and test the hypotheses.

This study came up with several findings First, the availability of cultural and scientific components to a very high degree, through the availability of the element of awareness, perception, and the prevailing culture of the concept of social responsibility and accounting for it among the managements of the studied organizations, and that they are committed and interested in spending on the activities of the areas of this accounting. Secondly, the existence of accounting, administrative, financial, and technical requirements to a great extent, as evidenced by the fact that they have reports containing quantitative social information for some social activities within their traditional lists according to the applied financial accounting system (SCF), in addition to the existence of separate records and reports containing quantitative and descriptive social information related to the Social Services Department, Social and Environmental Affairs Departments, and the Occupational Health and Safety and Security Department (HSE). Third, the availability of competent human components and legislative and regulatory components to a moderate degree, which stems from the presence of highly experienced competencies at the level of departments, but not specialized competencies in this field, and this does not prevent the provision of training and training for them to apply this accounting, and that there are legal and regulatory texts that regulate social responsibility work, but to an insufficient degree.

The study concluded with several suggestions, including Developing the financial accounting system applied in the studied organizations to be in line with social measurement and disclosure, developing the accounting competencies in the field of social responsibility accounting, building models for social performance measurement and disclosure that can be applied at the level of the study sample organizations, and working to increase the imposition of laws and issuing standards for social performance measurement and disclosure.

**Keywords:** Social responsibility; social responsibility accounting; social measurement; social disclosure; social responsibility accounting requirements.

## فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين
VI	الشكر والتقدير.....
VI	الإهداء .....
VI	الملخص.....
VI	فهرس المحتويات.....
VI	فهرس الاشكال.....
VI	فهرس الجداول.....
VI	فهرس الملاحق.....
أ- ن	مقدمة.....
61 -1	<b>الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات</b>
2	تمهيد.....
3	<b>المبحث الأول: الخلفية النظرية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات</b>
3	المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....
5	المطلب الثاني: تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....
9	المطلب الثالث: أبعاد واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....
13	المطلب الرابع: الحجج المؤيدة والمعارضة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....
15	<b>المبحث الثاني: الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات</b>
15	المطلب الأول: نشأة وتطور محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .....
19	المطلب الثاني: تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....
23	المطلب الثالث: اتجاهات ومداخل محاسبة المسؤولية الاجتماعية .....
27	المطلب الرابع: الفروض والمبادئ المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية .....
29	<b>المبحث الثالث: أهمية أهداف ومجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات</b>
29	المطلب الأول: أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....
32	المطلب الثاني: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....
34	المطلب الثالث: مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....
37	المطلب الرابع: فوائد ومزايا تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....
38	<b>المبحث الرابع: مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات</b>
40	المطلب الأول: المقومات الثقافية والعلمية.....
44	المطلب الثاني: المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية.....

50	المطلب الثالث: المقومات البشرية الكفؤة.....
54	المطلب الرابع: المقومات التشريعية والتنظيمية.....
61	خلاصة الفصل الأول.....
120-62	<b>الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات</b>
63	تمهيد.....
64	<b>المبحث الأول: القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات</b>
64	المطلب الأول: القياس المحاسبي وأساليبه.....
65	المطلب الثاني: تعريف القياس المحاسبي الاجتماعي.....
69	المطلب الثالث: مشاكل القياس المحاسبي الاجتماعي.....
74	المطلب الرابع: طرق وأساليب القياس المحاسبي الاجتماعي.....
78	<b>المبحث الثاني: قياس أنشطة مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات</b>
78	المطلب الأول: قياس مجال الموارد البشرية العاملة.....
79	المطلب الثاني: قياس مجال المساهمات العامة (خدمة المجتمع المحلي).....
82	المطلب الثالث: قياس مجال الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة.....
85	المطلب الرابع: قياس مجال خدمة العملاء (المنتج).....
86	<b>المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات</b>
86	المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي وأنواعه.....
89	المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي الاجتماعي.....
92	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي الاجتماعي.....
95	المطلب الرابع: طرق وأساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.....
98	<b>المبحث الرابع: نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات</b>
99	المطلب الأول: النماذج الوصفية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.....
103	المطلب الثاني: النماذج الكمية للإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية فقط.....
105	المطلب الثالث: النماذج الكمية للإفصاح عن تكاليف ومنافع المسؤولية الاجتماعية.....
111	المطلب الرابع: النماذج المدمجة مع القوائم المالية التقليدية.....
120	خلاصة الفصل الثاني.....
174-121	<b>الفصل الثالث: واقع المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بالمحاسبة عنها في المؤسسات الصناعية الجزائرية العاملة في قطاع المحروقات</b>
122	تمهيد.....
123	<b>المبحث الأول: مدخل لقطاع المحروقات.....</b>

123	المطلب الأول: تعريف الصناعات البترولية.....
124	المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات للصناعات البترولية.....
124	المطلب الثالث: مراحل الصناعة البترولية لقطاع المحروقات.....
127	المبحث الثاني: التعريف بالمؤسسات محل الدراسة وأسباب اختيارها
127	المطلب الأول: تقديم عام لمؤسسة سوناطراك.....
129	المطلب الثاني: تقديم عام لمؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة.....
132	المطلب الثالث: التعريف بالمديريات المالية لمؤسسات قطب المحروقات سكيكدة.....
133	المطلب الرابع: مبررات وأسباب اختيار مؤسسات قطاع المحروقات "سوناطراك".....
139	المبحث الثالث: الأطر القانونية والتنظيمية لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية
139	المطلب الأول: الإطار القانوني لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية....
145	المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية...
152	المطلب الثالث: جهود الدولة الجزائرية في التشجيع على تبني مواصفة المسؤولية الاجتماعية " ISO26000 " في المؤسسات الجزائرية.....
154	المبحث الرابع: الإطار العملي لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية الجزائرية للمحروقات
154	المطلب الأول: استراتيجية مديرية الصحة والأمن والبيئة في مؤسسة سوناطراك.....
155	المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع والعاملين والبيئة.....
156	المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل الإداري للمؤسسة.....
157	المبحث الخامس: دراسة استطلاعية لواقع المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بالمحاسبة عنها في مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة
157	المطلب الأول: منهجية إجراء الدراسة الاستطلاعية.....
159	المطلب الثاني: مدى إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات محل الدراسة..
160	المطلب الثالث: مدى تطبيق أنشطة مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة.....
168	المطلب الرابع: تقييم واقع القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي في المؤسسات محل الدراسة.....
174	خلاصة الفصل الثالث.....
238-175	الفصل الرابع: دراسة تحليلية لواقع مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية لقطب المحروقات بولاية سكيكدة"

176	تمهيد.....
177	المبحث الاول: منهجية إجراء الدراسة الميدانية
177	المطلب الأول: المنهج، مجتمع وعينة الدراسة.....
178	المطلب الثاني: مصادر وأدوات جمع المعلومات البيانات المتعلقة بالدراسة.....
180	المطلب الثالث: بناء أداة الدراسة وتطورها.....
193	المطلب الرابع: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.....
194	المبحث الثاني: مناقشة وتحليل متغيرات الاستبيان " تحليل النتائج"
194	المطلب الأول: التحليل الوصفي للمتغيرات الديمغرافية للدراسة.....
200	المطلب الثاني: التحليل الوصفي للمحور الأول " المقومات الثقافية والعلمية".....
204	المطلب الثالث: التحليل الوصفي للمحور الثاني "المقومات المحاسبية الإدارية المالية والتقنية.
209	المطلب الرابع: التحليل الوصفي للمحور الثالث "المقومات البشرية الكفئة".....
211	المطلب الخامس: التحليل الوصفي للمحور الرابع " المقومات التشريعية والتنظيمية".....
215	المطلب السادس: التحليل الوصفي لمحاور الدراسة.....
217	المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها
217	المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى.....
218	المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية.....
219	المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة.....
220	المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرابعة.....
221	المطلب الخامس: اختبار الفرضية الخامسة.....
229	المبحث الرابع: تفسير ومناقشة النتائج الدراسة.....
229	المطلب الأول: نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الاولى.....
232	المطلب الثاني: نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية.....
234	المطلب الثالث: نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثالثة.....
235	المطلب الرابع: نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الرابعة.....
236	المطلب الخامس: نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الخامسة.....
237	المطلب السادس: نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الرئيسية للدراسة.....
238	خلاصة الفصل الرابع.....
243-239	الخاتمة.....
260-244	قائمة المراجع.....
292-261	قائمة الملاحق.....

## فهرس الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	نموذج الدراسة.....	و
(1-1)	هرم كارول لأبعاد المسؤولية الاجتماعية.....	9
(2-1)	استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....	12
(3-1)	مراحل تطور محاسبة المسؤولية الاجتماعية.....	17
(4-1)	الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....	23
(5-1)	مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....	39
(6-1)	المقومات الثقافية والعلمية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات.....	40
(7-1)	المقومات المحاسبية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات.....	44
(8-1)	محاسبة المسؤولية الاجتماعية كنظام معلومات.....	46
(9-1)	خطوات تصميم نظام محاسبي للمسؤولية الاجتماعية.....	47
(10-1)	المقومات الإدارية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات.....	49
(11-1)	المقومات البشرية الكفوة الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات.....	50
(12-1)	المقومات التشريعية والتنظيمية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات.....	54
(13-1)	استراتيجيات الحكومة اتجاه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....	60
(1-2)	التكاليف الاجتماعية للمؤسسة وأسس قياسها.....	68
(2-2)	طرق وأساليب القياس في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية.....	77
(3-2)	معايير إعداد التقارير في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية.....	94
(4-2)	نماذج الإفصاح في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية.....	98
(5-2)	نموذج SMFC للأداء الاجتماعي.....	99
(6-2)	نموذج EGFA للأداء الاجتماعي.....	101

108	تقرير الأداء الاجتماعي متعدد الأبعاد.....	(7-2)
128	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك.....	(1-3)
133	الهيكل التنظيمي للمديرية المالية والقانونية.....	(2-3)
150	تطور عدد المواصفات القياسية (ISO14001) في الجزائر.....	(3-3)
200	كيفية تكوين آراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات استبيان الدراسة.....	(1-4)



## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
4	تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....	(1-1)
18	التطور التاريخي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.....	(2-1)
36	مجالات وأنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....	(3-1)
70	وجهات النظر المعالجة لمشكلة قياس التكاليف الاجتماعية.....	(1-2)
103	نموذج قائمة العمليات الاقتصادية والاجتماعية « Linowes » .....	(2-2)
106	نموذج Estes " قائمة التأثير الاجتماعي".....	(3-2)
107	نموذج Seidler للمؤسسات الغير هادفة للربح.....	(4-2)
108	نموذج Seidler للمؤسسات الهادفة للربح "قائمة الدخل الاجتماعي"....	(5-2)
110	القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية.....	(6-2)
112	الميزانية المالية الاجتماعية لنموذج (Abt).....	(7-2)
112	قائمة الدخل لنموذج (Abt).....	(8-2)
114	تقرير الأرباح والخسائر المالي- الاجتماعي "نموذج عبد المجيد".....	(9-2)
115	نموذج الفضل "كشف العمليات الجارية الاقتصادية-الاجتماعية".....	(10-2)
117	قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية.....	(11-2)
119	نموذج لقائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية.....	(12-2)
129	مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة.....	(1-3)
141	أهم قوانين العمل التي تمس المؤسسة الاقتصادية في الجزائر.....	(2-3)
158	معاملات الثبات "طريقة ألفا كرونباخ" Cronbach's Alpha للاستبيان الاستطلاعي.....	(3-3)
159	التحليل الوصفي لمدى إدراك ووعي إدارة المؤسسة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها.....	(4-3)
161	التحليل الوصفي لمجال تنمية العلاقة مع العاملين بها.....	(5-3)
162	التحليل الوصفي لمجال تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي.....	(6-3)
163	التحليل الوصفي لمجال تنمية العلاقة مع البيئة والمحافظة عليها.....	(7-3)

165	التحليل الوصفي لمجال تنمية العلاقة مع العملاء.....	(8-3)
167	التحليل الوصفي لأهمية مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية.....	(9-3)
181	وصف فقرات الاستبيان.....	(1-4)
182	مقياس التحليل "مقياس ليكرت الخماسي".....	(2-4)
182	عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة.....	(3-4)
183	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور الأول.....	(4-4)
185	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور الثاني.....	(5-4)
187	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور الثالث.....	(6-4)
188	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية للمحور الرابع.....	(7-4)
190	الصدق البنائي للمحور الأول والثاني والثالث والرابع الذي يتعلق بمدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.....	(8-4)
191	معاملات الثبات "طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha".....	(9-4)
192	اختبار التجزئة النصفية.....	(10-4)
194	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.....	(11-4)
195	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر.....	(12-4)
196	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.....	(13-4)
197	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.....	(14-4)
198	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي.....	(15-4)
199	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الاقدمية.....	(16-4)
201	التحليل الوصفي للمحور الأول الخاص بـ "المقومات العلمية والثقافية" ..	(17-4)
205	التحليل الوصفي للمحور الثاني الخاص بـ "المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية".....	(18-4)
209	التحليل الوصفي للمحور الثالث الخاص بـ " المقومات البشرية الكفئة" ..	(19-4)
212	التحليل الوصفي للمحور الرابع الخاص بـ "المقومات التشريعية والتنظيمية".....	(20-4)
215	التحليل الوصفي للمحاور الأربعة للدراسة.....	(21-4)

217	نتائج اختبار الفرضية الأولى.....	(22-4)
218	نتائج اختبار الفرضية الثانية.....	(23-4)
219	نتائج اختبار الفرضية الثالثة.....	(24-4)
220	نتائج اختبار الفرضية الرابعة.....	(25-4)
222	اختبار « t » للفروق بين العينات المستقلة يعزى الجنس.....	(26-4)
223	اختبار تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) يعزى للعمر.....	(27-4)
224	اختبار تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) يعزى المؤهل العلمي.....	(28-4)
225	اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) يعزى للتخصص العلمي.....	(29-4)
227	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) يعزى إلى المسمى الوظيفي.....	(30-4)
228	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) يعزى لعدد سنوات الإقديمة.....	(31-4)

## فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
262	أداة الدراسة (الاستبيان).....	01
270	استبيان الدراسة الاستطلاعية.....	02
274	أسماء الأساتذة المحكمين لأداة الدراسة (الاستبيان).....	03
274	أسماء السادة المحكمين المهنيين في المؤسسات محل الدراسة.....	04
274	أسماء السادة الذين تمت مقابلتهم.....	05
275	قائمة المختصرات لأسماء المؤسسات محل الدراسة.....	06
276	نموذج أسئلة المقابلة.....	07
277	نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.....	08
285	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك.....	09
286	قوائم وتقارير اجتماعية خاصة بالمديرية الجهوية للخدمات الاجتماعية سكيدة.....	10
289	شهادات التقييس الأيزو للمؤسسات العاملة في القطب الصناعي للمحروقات بسكيدة.....	11

# مقدمتہ

## أولاً: توطئة

تعتبر فترة الستينيات من القرن العشرين نقطة تحول هامة بالنسبة للفكر المحاسبي، وذلك منذ أن استخدم مصطلح المحاسبة الاجتماعية في كتابات بعض الباحثين أمثال Mobly و linowees، للتعبير عن مسؤوليات المؤسسة اتجاه خدمة أصحاب المصالح، ويعكس هذا المصطلح التحولات التي مست الفكر الإداري والاقتصادي خلال سنوات العشرينيات فيما يخص مفهوم المسؤولية الاجتماعية نتيجة التغييرات الحاصلة آنذاك في النشاط الاقتصادي للمؤسسات، أين تعرضت الأهداف التقليدية للمؤسسات للكثير من الانتقادات من قبل الجمعيات والمنظمات المهنية التي تتادي بتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية، لأن ذلك يساهم في استمرارها ونموها ويعد كعامل أساسي لتحقيق الميزة التنافسية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الضغط على هذه المؤسسات ومطالبتها بحماية حقوق الإنسان والبيئة وحماية العامل والمستهلك وتحقيق الرفاهية، وأنه أصبح لزاماً عليها تحمل مسؤولياتها الاجتماعية والاهتمام بجميع فئات أصحاب المصالح (المساهمين، العمال، العملاء، البيئة، المجتمع..)

بعدما كان اهتمامها مركزاً على فئة أصحاب المؤسسة، كما أصبح تقييمها لا يعتمد على تعظيم الأرباح وحسب وإنما يعتمد على تحقيق الربح الذي يراعي التزامها بتحقيق مسؤولياتها وتأثيراتها اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه في إطار تحقيق ما يعرف بالتنمية المستدامة.

واستجابة لهذه التغييرات الحاصلة ظهرت توجهات المنظمات والجمعيات المحاسبية والمهنية التي تطالب المؤسسات بضرورة تكيف المحاسبة لتتماشى مع متطلبات العصر ومستجداته فيما يخص دمج استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية ضمن الوظيفة المحاسبية، وتعكس هذه الجهود كل التحولات التي مست الفكر المحاسبي، وما نتج عنها من تغييرات جوهرية في عمليات القياس والإفصاح الخاصة بالإطار المحاسبي التقليدي، المبني على توفير المعلومات الاقتصادية إلى الاعتماد على أساليب ونماذج القياس والإفصاح الخاصة بالإطار المحاسبي المعاصر القائم على توفير معلومات اجتماعية تزيد من موثوقية وموضوعية القوائم والتقارير المالية والتعبير عن واقع المؤسسة بشكل حقيقي، ونتيجة هذا التوسع في وظيفة المحاسبة ظهر فرع محاسبي معاصر جديد يسمى بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، مما زاد من أهميتها وهدفها وأعطاه دوراً واسعاً اتجاه خدمة المجتمع.

إن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يتطلب فهم وإدراك إدارات المؤسسات لأنشطتها وتأثيراتها الاجتماعية أولاً، ثم قيامها بتطبيق تلك المسؤولية وترجمتها في نظام معلومات محاسبي، من

خلال حصر وتيوب وقياس وتحليل التكاليف والمنافع الاجتماعية الناتجة عن أنشطتها، وذلك من أجل توفير معلومات اجتماعية تترجم على شكل تقارير اجتماعية وتوصيلها إلى جميع الأطراف المستفيدة منها سواء داخل المؤسسة أو خارجها، الأمر الذي يسهم في اتخاذ قرارات الرقابة ومتابعة الأداء الاجتماعي للمؤسسات وتقويمه، كما يتطلب أيضا وجود محاسبين أكفاء وملمين بالمفاهيم والمبادئ والفروض الخاصة بهذه المحاسبة المعاصرة، بالإضافة إلى توسيع معارفهم بالتشريعات والقوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية.

والجزائر كغيرها من الدول المتأثرة بالتغيرات الخاصة على مستوى الساحة العالمية، لذا وجب على مؤسساتها الاقتصادية وخاصة تلك العاملة في قطاع المحروقات -سوناطراك- الاهتمام بالمسؤولية الملقاة على عاتقها اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع واستغلالها بطريقة تضمن حمايتها من الهدر أو سوء الاستغلال وبفائدة تعود على المجتمع ككل وتحقق الأهداف الاجتماعية، وذلك حتى تتمكن من البقاء والاستمرار في خدمة المجتمع كونها تمثل النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي الجزائري.

## ثانيا: إشكالية الدراسة

مما تقدم يمكن أن نبرز مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

**"ما مدى توفر المقومات الأساسية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في**

**مؤسسات قطب المحروقات سكيكدة - سوناطراك - ؟"**

وتتفرع هذه الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

1. ما مدى توفر المقومات الثقافية والعلمية الداعمة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة ؟
2. ما مدى توفر المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية القادرة على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة ؟
3. ما مدى توفر المقومات البشرية الكفؤة القادرة على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة ؟

4. ما مدى توفر المقومات التشريعية والتنظيمية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة ؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بين آراء أفراد العينة بمؤسسات قطب المحروقات سكيكدة تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الأقدمية)؟

### ثالثا: فرضيات الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة تمت صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

**الفرضية الرئيسية للدراسة:** "لا يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات الأساسية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية"

وتتفرع هذه الفرضية الرئيسية إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية والتمثلة في:

**الفرضية الأولى:** "لا يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات الثقافية والعلمية الداعمة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها".

**الفرضية الثانية:** "لا يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية القادرة على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية".

**الفرضية الثالثة:** "لا يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات البشرية الكفؤة القادرة على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية".

**الفرضية الرابعة:** "لا يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات التشريعية والتنظيمية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية".

**الفرضية الخامسة:** "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين آراء أفراد العينة بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الأقدمية)".



### رابعاً: أهمية الدراسة

- تبرز الأهمية العلمية للدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته، فهو يعد من المواضيع المعاصرة حيث جاءت هذه المحاسبة كآلية لمعالجة القصور الذي تعاني منه المحاسبة التقليدية فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، بغرض توفير معلومات اجتماعية مفيدة للأطراف التي تحتاج لهذا النوع من المعلومات، مما يعبر عن مصداقية التقارير المالية للمؤسسة وتفيد في تقييم الأداء الاجتماعي لها.
- تأتي الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في الاقتراب من المؤسسات الصناعية الجزائرية والتعرف على طبيعة ممارساتها في مجال المسؤولية الاجتماعية، واستقراء الواقع الذي يتميز به قطاع المحروقات في الجزائر في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ومعرفة المقومات التي تفعل تطبيق هذه المحاسبة والمعوقات التي تحول دون ذلك ووضع بعض الحلول المقترحة لمعالجتها، من أجل تشجيع المؤسسات محل الدراسة بالتوجه نحو هذه تطبيق المحاسبة المعاصرة، من خلال وضع نموذج محاسبي لقياس الأداء الاجتماعي يرتقي بالنظام المحاسبي المعمول به ويجعله كنظام متميز للمؤسسات في الجزائر.

### خامساً: أهداف الدراسة

- يكن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في معرفة مدى توفر المقومات اللازمة لتفعيل تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية الجزائرية من خلال دراسة حالة قطب المحروقات لولاية سكيكدة، ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:
- التعرف على الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، وكذا تحديد المتطلبات والركائز التي تدفع إلى تطبيقها؛
- تشخيص واقع المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة من خلال معرفة آراء أفراد العاملين في الدوائر المالية والمحاسبية لهذه المؤسسات حول مدى إدراكهم ووعيهم لمفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها؛
- التعرف على مدى الالتزام والاهتمام بتطبيق مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة.
- معرفة مدى توفر المقومات الثقافية والعلمية والمقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة؛

- معرفة مدى توفر المقومات البشرية الكفؤة والمقومات التشريعية والتنظيمية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات عينة الدراسة.

### سادسًا: دوافع اختيار الموضوع

لقد قمنا باختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- الأهمية التي تكتسبها محاسبة المسؤولية الاجتماعية في معالجة القصور الذي تعاني منه المحاسبة المالية التقليدية فيما يخص المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛
- حاجة ومتطلبات البيئة الجزائرية لمثل هذه الدراسات المعاصرة؛
- حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي في الجزائر.
- الاهتمام والمويل الشخصي لدراسة مثل هذه المواضيع، وهذا لتلائمها مع تخصص الباحثة.

### سابعًا: منهج الدراسة

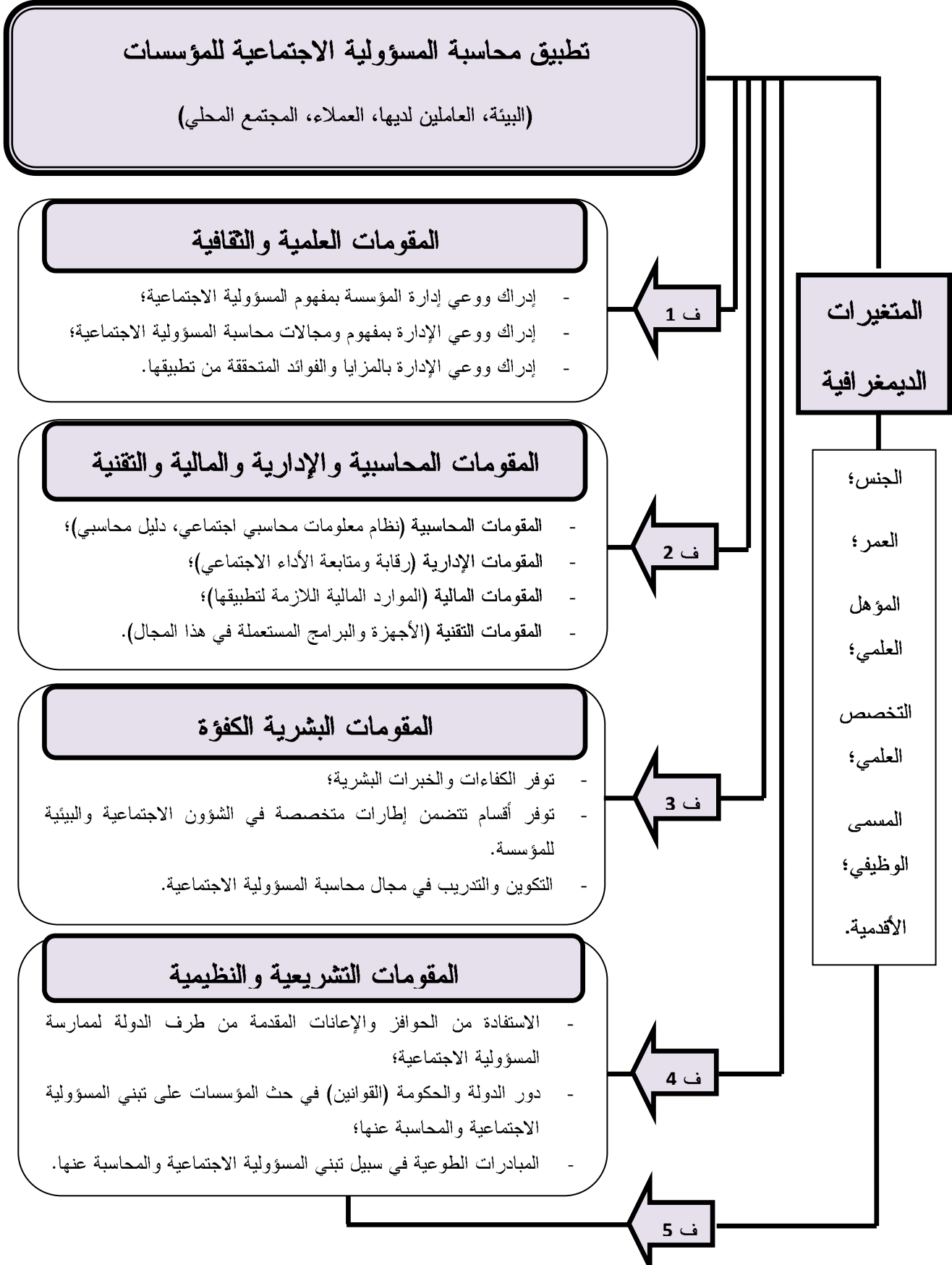
بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، وحتى نتمكن من اختبار الفرضيات والإجابة عن الإشكالية المطروحة سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص ووصف الظاهرة بشكل واضح ودقيق، مع استخدام أسلوب دراسة حالة من خلال توزيع استبيان على الإطارات العاملة في الدوائر المالية والمحاسبية للمؤسسات محل الدراسة، وذلك بغية الوصول إلى نتائج واقعية تبين مدى توفر المقومات والركائز التي تقوم عليها محاسبة المسؤولية الاجتماعية والتي يمكن تعميمها على المؤسسات التي تعمل في قطاع المحروقات.

### ثامنًا: نموذج الدراسة

يمثل الشكل أدناه نموذج الدراسة الذي تم تصميمه وتطويره في ضوء أهم الفرضيات السابقة وبناءا على الدراسات السابقة، حيث يوضح أن هناك أربع مقومات أساسية لتطبيق هذه المحاسبة المعاصرة والتي تعتبر كمتغيرات مستقلة.

أما المتغير التابع هو تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه مجالات خدمة المجتمع المحلي والعاملين لديها وحماية البيئة وخدمة العملاء.

## الشكل رقم (01): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

## تاسعا: حدود الدراسة

تقسم حدود الدراسة إلى حدود بشرية، مكانية، زمنية، موضوعية كالآتي:

- **الحدود البشرية:** اقتصرَت هذه الدراسة على الإطارات العاملة في الدوائر المالية والمحاسبية في مؤسسات قطب المحروقات الخاضعة للدراسة الميدانية والتي تتمثل في الفئات التالية: (المديرين الفرعيين، المديرين الماليين، رؤساء أقسام المحاسبة والمالية، الإطارات المحاسبية، والإطارات المالية).
- **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة الميدانية في الدوائر المالية والمحاسبية لمؤسسات قطب المحروقات الواقعة بولاية سكيكدة والتي يقدر عددها عشر مؤسسات، وذلك للأهمية البالغة التي تحظى بها والدور الكبير الذي صارت تلعبه في الحياة الاقتصادية في العالم.
- **الحدود الزمانية:** استغرقت هذه الدراسة أربع سنوات من السنة الدراسية 2018/2017 حتى سنة 2022/2021.
- **الحدود الموضوعية:** تمثلت في دراسة مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة.

## عاشرا: الدراسات السابقة

يزخر الأدب المحاسبي بالعديد من الدراسات التي تناولت موضوع القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، ولكن بالبحث في هذه الدراسات نجد عدد قليل جدا بالمقارنة مع الكم الهائل للدراسات التي تناولت عنصر مقومات تطبيق هذه المحاسبة المعاصرة والتي سيتم عرضها كالآتي:

## 1. الدراسات العربية

دراسة محمد سالم اللولو (2009) بعنوان: "مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بمجالاتها، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لديها، وقد اعتمدت الدراسة على استبانة وزعت على 37

شركة، بالإضافة إلى مسح التقارير المالية السنوية للشركات لمعرفة مدى الإفصاح عن الأداء الاجتماعي، واستخدام الأساليب الإحصائية لتحليل النتائج واختبار الفرضيات. وقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها أن إدارة الشركات تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع إلا أنهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة بنفس الاهتمام، فالمستهلكون يحظون بالأولوية ثم الموارد البشرية يليها البيئة وأخيراً المجتمع المحلي، وأن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يتطلب إدراك الإدارة لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، توفر كادر محاسبي كفؤ، وتوفر نماذج محاسبية لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، تشريعات وقوانين تلزم الشركات بتطبيقها، كما توضح نتائج المسح بأن الإفصاح الاجتماعي غير كافي، حيث بعض الشركات تفصح بصورة وصفية، والباقي يكاد يكون معدوم.

دراسة أحمد عبد القادر القرني (2014) بعنوان: "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية (آراء المراجعين الخارجيين والشركات)"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 3.

تحرى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أهم معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق هذا الغرض قام بإجراء دراسة ميدانية على عينة من مراجعي الحسابات وبعض المسؤولين في القطاع الخاص، واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وتم توزيع 210 استمارة على عينة الدراسة. توصلت الدراسة إلى وجود المعوقات التنظيمية والتشريعية، العلمية والمهنية، والثقافية والاجتماعية، والمالية والإدارية.

دراسة رفيق محمد يمان (2015)، بعنوان: "مدى تطبيق مجالات المحاسبة عن الالتزامات الاجتماعية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية في شركة بازيان لصناعة الاسمنت السلিমانية"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 2.

قام الباحث في هذه الدراسة بإبراز وتحليل واقع تبني مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في شركة بازيان لصناعة الاسمنت- في محافظة السلیمانية في العراق، ومن ثم أثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث تم توزيع 55 استبانة على عينة الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود مستوى تبني لأغلب مجالات المسؤولية الاجتماعية، وجود قصور في النظام المحاسبي المطبق

حاليا لتوفير المعلومات الاجتماعية إلى جانب المعلومات الاقتصادية، وجود أثر ذو دلالة لتطبيق مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم على مستخدمي المعلومات.

دراسة بلهامل شهرزاد (2016)، بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بالمحاسبة عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف1، الجزائر، 2016/2015.

هدفت الدراسة إلى التعرف على موضوع المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بالمحاسبة عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تم إجراء دراسة استقصائية استهدفت المؤسسات الجزائرية الكبيرة بهدف دراسة جانبيين، فالجانب الأول يتعلق بدراسة مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمسؤولياتها الاجتماعية، وخلصت إلى أنه يتوفر لدى المديرين العامين لهذه المؤسسات إدراك جيد لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأن التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية لا يتصف بالدوام بل مجرد ممارسات غير منتظمة. أما في الجانب الثاني يتعلق بدراسة التعرف على مدى ممارسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة، وتوصلت إلى أن هذه الممارسة غير موجودة، إلا أنه يوجد إدراك جيد لدى المديرين لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، كما أن هذه المؤسسات لا تقيس ولا تفصح عن مسؤولياتها الاجتماعية إلا باستثناء بعض المؤسسات الحاصلة على شهادة الأيزو فهي تقوم بتبويب التكاليف الاجتماعية وقياسها والإفصاح عنها في شكل تقارير منفصلة عن التقارير المالية للمؤسسة.

دراسة جعفر عثمان الشريف عبد العزيز (2016) بعنوان: "مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية"، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 17، العدد 01.

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية بالتطبيق على عينة من الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم بالسودان، وتم استخدام الاستبانة لجمع بيانات الدراسة لتحقيق أهدافها وفرضياتها. وقد بينت النتائج أن الشركات الصناعية في

ولاية الخرطوم تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال البيئة وكذلك في خدمة المجتمع المحلي.

دراسة يحي جمال اللولو (2016) بعنوان: "مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة: دراسة ميدانية تحليلية"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

تحرى الباحث في هذه الدراسة إلى مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة، والتعرف على محاسبة التكاليف البيئية ومعرفة مستوى الوعي البيئي لدى الإدارة العليا والتزامها اتجاه البيئة، والتعرف على القوانين والتشريعات البيئية التي تلزم الشركات الصناعية على تطبيق محاسبة التكاليف البيئية، حيث تم إعداد استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة المكونة من 120 موظف من العاملين، وتم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي لتحليل واختبار النتائج. وقد خلصت الدراسة إلى عدم توفر الوعي البيئي لدى الإدارة العليا في الشركات الصناعية بالشكل الكافي لتطبيق محاسبة التكاليف البيئية، أن مستوى التزام الإدارة العليا اتجاه البيئة في الشركات الصناعية لا يعتبر كافياً لتطبيق محاسبة التكاليف البيئية، انخفاض مستوى إدراك الإدارة العليا في الشركات محل الدراسة للمزايا والفوائد المتحققة من تطبيق محاسبة التكاليف البيئية.

دراسة علي محمد السويح وسليمان علي النعاس (2017) بعنوان: "مدى إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، مجلد 5، عدد خاص.

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية بكافة أبعادها اتجاه المجتمع، الموارد البشرية العاملة، تحسين جودة العملاء وحماية البيئة، وذلك بتسليط الضوء على المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته الليبية، وتم الاعتماد على أسلوب الاستبيان من خلال توزيع 50 استبانة على عينة الدراسة (مديري الفروع ورؤساء الأقسام)، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي وبرنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية SPSS لتحليل البيانات. وأظهرت النتائج عدم وجود إدراك لدى إدارات المصارف التجارية لأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وأنه يوجد تفاوت في أولويات الاداء الاجتماعي بين المصارف، حيث جاءت أهمية المسؤولية الاجتماعية اتجاه تحسين جودة

خدمة العملاء في المرتبة الأولى في كل المصارف بينما باقي النشاطات لم يكن لها اهتمام بالمستوى المطلوب.

## 2. الدراسات الأجنبية

Mohammed Yassein Rahehla and Jamel Adel sharairi (2008), " **The Extent of social responsibility Accounting Application in The Qualified Industrial Zones in Jordan**", International Management Review, Vol.04, No. 2, Jordan.

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى إدراك إدارة الشركات لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتحديد مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات في مدينة الحسن الصناعية بالأردن. وقد توصلت إلى عدم توفر الاعتراف الكافي لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات، وتقوم الشركات محل الدراسة بتطبيق مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية بشكل محدود، ويعد غياب التشريعات أحد أسباب ضعف تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

Abu sabha Soleiman & shoubaki Younis (2013), **The Importance of Implementing Social Responsibility Accounting (SRA) in Public Shareholding Companies in Jordan and Its Impact on Their Sustainability**, International Journal of Business and Social Science, Vol.6, No.4.

قام الباحث في هذه الدراسة بقياس مستوى الإدراك لدى الإدارة العليا والمدققين الداخليين والخارجيين لأهمية ومتطلبات وقيود تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها على استمراريتها، بالإضافة إلى قياس قدرتها على تحديد قوانين والمعايير والتشريعات التي تحكم آلية التنفيذ المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية. وقد خلصت إلى نتائج مفادها أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تهتم بتقديم الخدمات الاجتماعية مما ينعكس إيجاباً على سمعتها واستمراريتها، أن هناك صعوبات أمام تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي في الشركات محل الدراسة تتمثل في نقص القوانين والتشريعات الأردنية التي تنظم تطبيق SRA في الشركات الأردنية المساهمة العامة.



Naser Benomran and al (2015), **Types and Motives of Corporate social Responsibility and Environmental reporting in Libyan Companies**, International Journal of Finance & Accounting studies, Vol.3, No.1.

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من أنواع ودوافع المسؤولية الاجتماعية للشركات وإعداد التقارير البيئية في ليبيا ومدى تأثيرها في البيئة الإسلامية التي تعمل فيها، حيث تم استخدام الأساليب الكمية والنوعية لجمع البيانات المتعلقة بـ CSER في الشركات الليبية، حيث تضمنت الدراسة الكمية تحليل محتويات 162 تقرير سنوي عن الشركات التي تم إصدارها بين عامي 2006-2012، بينما الدراسة النوعية تتمثل في المقبلات التي تم إجرائها مع مديري العلاقات العامة والمديرين الماليين. وقد بينت نتائج الدراسة الكمية إلى أن التقارير السنوية الصادرة عن الشركات الليبية تعطي إفصاحا اجتماعيا وبيئيا وكان الإفصاح المبرز في هذه التقارير مركز على المعلومات المتعلقة بالبيئية والموظفين والعملاء أكثر من المعلومات المتعلقة بالمجتمع، أما النتائج النوعية فأظهرت أن الإسلام كان عاملا مهما في زيادة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وإعداد التقارير البيئية.

Omesi Israel & Ogaluzor (2018), **Corporate Social Responsibility Accounting And The Effect Of Capacity Bulding On Profitability Of Oil And Gas Companies In Nigeria**, International Journal of Research in Finance and Marketing, Vol. 8, No 11.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثيرها على ربحية شركات النفط والغاز في نيجيريا، حيث استخدمت المسح المقطعي على مجتمع الدراسة، وتم تحليل البيانات من خلال تحليل الانحدار البسيط والارتباط الجزئي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية والربحية، كما أظهرت أن بناء القدرات واكتساب المهارات له تأثير إيجابي كبير وهام على العائد على أصول شركات النفط والغاز بنيجيريا، وأنه يوجد تأثير إيجابي كبير على العائد على حقوق الملكية لشركات النفط والغاز في نيجيريا، كما يوجد كذلك تأثير إيجابي كبير على صافي الربح لهذه الشركات.

Lassaad Ben Mahjoub (2019), **Disclosure about corporate social responsibility through ISO 26000 implementation made by Saudi listed companies**, Cogent Business & Management, Vol.6, No.1.

تهدف هذه الدراسة إلى فحص دور المعيار الجديد **ISO 26000** في تعزيز تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية المدرجة، مع استكشاف تأثير هذا المعيار على مستوى تقارير الشركات لقياس مدى الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية، باستخدام أسلوب تحليل المحتوى للتقارير التي نشرتها الشركات محل الدراسة خلال الفترة 2015-2017 أولاً، ثم القيام بإجراء دراسة استطلاعية لردود أفعال هذه الشركات حول تطبيق المعيار الجديد والبحث عن أهم محددات هذا الإفصاح في الشركات المدرجة ثانياً. وقد أظهرت النتائج أن جميع الشركات تدرك بعض من تقارير **ISO26000** في وثائقها المنشورة، وكانت معظم مستويات التقارير ضعيفة ومع ذلك أظهرت النتائج تأثيراً إيجابياً لتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات بناءً على **ISO26000**.

### 3. موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تعتبر هذه الدراسة بطبيعتها امتداداً للدراسات السابقة التي تم ذكرها أعلاه، حيث تتشابه هذه الدراسة مع سابقتها في جملة من النقاط الآتية:

- تناولت المفاهيم المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، كما قدمت إطاراً نظرياً عن القياس والإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى أساليب وطرق قياسها؛
- تتشابه مع دراسة كل من (سالم اللولو، 2009) و (جمال اللولو، 2016) في اختبار مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛
- تتشابه مع دراسة كل من (سالم اللولو، 2009)، (جمال اللولو، 2016)، (السويح والنعاس، 2017)، (Rahehla & Sharairi, 2008)، (Abu sabha & shoubaki, 2013) في اختبار مدى توفر الوعي والإدراك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها؛
- تتشابه مع دراسة (Omesi Israel & Ogaluzor, 2018) في اختبار مدى توفر الإدراك والوعي بالمزايا والفوائد المتحقق من تبني المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها؛
- تتفق مع دراسة كل من (يمان رفيق، 2015)، (عبد العزيز، 2016)، (السويح والنعاس، 2017)، (Rahehla & Sharairi, 2008) في معرفة مدى الالتزام والاهتمام بأنشطة مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛

- تتفق مع دراسة كل من (Ben Mahjoub، 2019)، (Benomran and al، 2015) في التعرف عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومدى إعداد التقارير في هذا المجال.
- بالرغم من نقاط التشابه المذكورة أعلاه إلا أن هناك نقاط اختلاف فيما بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والتي تمثل القيمة المضافة لهذه الدراسة، ويمكن حصرها في ما يلي:
- اعتمدها على آداتين للدراسة، الأداة الأولى الاستبيان والأداة الثانية المقابلة؛
- تتميز هذه الدراسة بخصوصية البيئة التي تعمل من خلالها المؤسسات المدروسة، فهي تعمل في قطاع جد حيوي وهام في البيئة الجزائرية والذي يمثل الركيزة الأساسية لاقتصاد البلد، بالإضافة إلى كون هذا القطاع يخلف آثار اجتماعية وبيئية نتيجة نشاطه ويساهم في توفير اليد العاملة؛
- ركزت على دراسة هذا الموضوع بالاعتماد على أربع متغيرات أساسية (المقومات الثقافية والعلمية، المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية، المقومات البشرية الكفوة، المقومات التشريعية والتنظيمية) بخلاف أغلب الدراسات السابقة التي ركزت على جوانب أخرى مثل القياس والإفصاح الاجتماعي.

### احدى عشر: هيكل الدراسة

من أجل إنجاز هذه الدراسة وتحقيق أهدافها والإجابة على تساؤلاتها واختبار الفرضيات ستعتمد الباحثة على استراتيجية قوامها أربعة فصول، خصصنا الفصل الأول والثاني للدراسة النظرية بحيث:

يتناول **الفصل الأول** الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وذلك من خلال أربعة مباحث حيث نتعرض في المبحث الأول لماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ونتنقل من خلال المبحث الثاني للتطرق إلى نشأة وتعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومداخلها واتجاهاتها، ونتناول في المبحث الثالث أهمية وأهداف ومجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ونركز في المبحث الرابع على المقومات التي تفعل تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

**الفصل الثاني** تطرقنا فيه إلى القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وذلك على امتداد أربعة مباحث حيث نتعرف في المبحث الأول على القياس المحاسبي الاجتماعي وأساليبه ومشاكله ومداخله، ونخصص المبحث الثاني للتعرف على أسس القياس المحاسبي لتكاليف ومنافع أنشطة مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وفي المبحث الثالث نتعرف على الإفصاح

المحاسبية للمسؤولية الاجتماعية وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه ومشاكله وأساليبه، ونخصص المبحث الرابع لمختلف النماذج المعتمدة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

أما الفصل الثالث والرابع فتم تخصيصهما للدراسة التطبيقية، حيث يتناول **الفصل الثالث** واقع المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بالمحاسبة عنها في المؤسسات الصناعية الجزائرية العاملة في قطاع المحروقات وذلك على امتداد خمس مباحث، حيث نتناول في المبحث الأول مدخل للصناعات البترولية لقطاع المحروقات، وفي المبحث الثاني التعريف بالمؤسسات محل الدراسة وأسباب اختيارها "مؤسسات قطب المحروقات سكيكدة"، ونخصص المبحث الثالث للتعرف على الأطر القانونية والتنظيمية لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية، ونركز في المبحث الرابع على الإطار العملي لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية للمحروقات، وتعرضنا في المبحث الخامس إلى دراسة استطلاعية لواقع المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بالمحاسبة عنها في مؤسسات قطب المحروقات سكيكدة لتحديد ومعرفة مفهوم متغيرات الدراسة "المقومات الثقافية والعلمية" و"المقومات المحاسبية والإدارية".

**الفصل الرابع** تطرقنا فيه إلى دراسة تحليلية لواقع توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة، وذلك من خلال أربعة مباحث حيث خصصنا المبحث الأول لمنهجية إجراء الدراسة الميدانية، وننتقل من خلال المبحث الثاني إلى مناقشة وتحليل النتائج "متغيرات الدراسة"، ونركز في المبحث الثالث على اختبار فرضيات الدراسة، وتعرضنا في المبحث الرابع إلى مناقشة وتفسير نتائج الدراسة المتوصل إليها.

## الفصل الأول:

الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية  
الاجتماعية للمؤسسات

**تمهيد:**

مع الانفتاح الاقتصادي والتطور الصناعي والتكنولوجي والعولمة والجمعيات والمنظمات التي تطالب بحقوق الانسان وحماية البيئة وحماية المستهلك، أصبحت مسؤولية المؤسسات تنحصر ضمن المسؤولية الاجتماعية التي تتادي بتحقيق الربح الملائم الذي يراعي مصلحة المؤسسة والمجتمع ككل، بعدما كانت مسؤوليتها تنحصر في المسؤولية الاقتصادية.

والتوجه نحو الاهتمام المتزايد بالمسؤولية الاجتماعية يفرض على المؤسسات أن توجه اهتماماتها المحاسبية بكيفية قياس الأنشطة الاجتماعية والافصاح عنها، من أجل توفير معلومات اجتماعية إلى جانب المعلومات الاقتصادية تفيد في تقييم أدائها الاجتماعي والاقتصادي بشكل موضوعي ودقيق. وهذا الأمر يستدعي الاقتداء بفرع محاسبي معاصر يلبي جميع التطورات الحاصلة، يسمى بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

انطلاقاً مما سبق يهدف هذا الفصل إلى التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، والإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على المتطلبات التي تدعم تطبيق هذه المحاسبة في المؤسسات، من أجل ذلك تم تقسيم الفصل كالتالي:

**المبحث الأول:** الخلفية النظرية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

**المبحث الثاني:** الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

**المبحث الثالث:** أهمية أهداف ومجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

**المبحث الرابع:** مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

## المبحث الأول: الخلفية النظرية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تعد المسؤولية الاجتماعية من أهم المواضيع التي نالت اهتمام واسع على مستوى الساحة الدولية والمحلية لما لها من دور هام في تحقيق التنمية المستدامة على جميع الأصعدة.

### المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

مر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بثلاثة مراحل أساسية وهي:

**1- مرحلة إدارة تعظيم الأرباح "1800-1920":** جاءت فكرة المسؤولية الاجتماعية عقب الثورة الصناعية وتعلق نشوؤها في تحقيق الهدف الوحيد المتمثل في تعظيم الأرباح، مفترضة أن مسؤولية المؤسسة تتمحور حول إنتاج سلع وخدمات تلبي طلب المجتمع مع إهمال الجوانب الأخرى، الأمر الذي أدى إلى ظهور تيارات جديدة تعمل على بث الوعي الاجتماعي والبيئي<sup>1</sup>، لذلك كانت المسؤولية الأساسية للمؤسسات في هذه المرحلة تركز على تعظيم الأرباح والتوجه نحو تحقيق المصلحة الذاتية الصرفة، تحت شعار "ما هو جيد لي جيد للبلد"<sup>2</sup>.

**2- مرحلة إدارة الوصايا "من أواخر العشرينيات حتى بداية الستينيات":** ظهرت في الربع الأول من القرن العشرين، وبالتحديد مع تضخم وكبر حجم المؤسسات وما رافقها ذلك من أزمات اقتصادية وظهور النقابات التي تطالب بحماية حقوق العامل، الأمر الذي أدى إلى بروز مرحلة جديدة تشجع على تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات من جهة كتوفير السلامة والأمن للعامل، والرعاية الصحية، ومن جهة أخرى اهتمت المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية خارج المؤسسات والمرتبطة بالبيئة، الزبائن، المنافسين، الحكومة، الموردين...<sup>3</sup>، لذلك كانت مسؤولية المؤسسات الأساسية في هذه

<sup>1</sup> أحمد متناوي، الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وأثره على التنمية المستدامة: دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 18، 2018، ص 296.

<sup>2</sup> لطيفة برني، أثر تمكين العاملين في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الجزائرية: دراسة مقارنة بين المستشفيات العمومية والعيادات الاستشفائية الخاصة لولاية بسكرة، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص 95.

<sup>3</sup> ليلي ريمة هيديوب، الطاهر بن عمارة، محمد زرقون، الحوكمة كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل المواصفة الدولية إيزو 26000: دراسة حالة مؤسسة الرويبة NCA Rouiba، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 04، العدد 01، 2018، ص 38.

المرحلة هي تحقيق الربح الملائم، الذي يسعى لتحقيق المصلحة الذاتية ومصالح الأطراف الأخرى مثل المساهمين والعاملين، ورفع شعار "ما هو جيد للمؤسسات جيد للبلد"<sup>1</sup>.

**3- مرحلة إدارة نوعية الحياة "الفترة من أواخر الستينيات حتى الوقت الحاضر":** وهي مرحلة التوجه من المفهوم الضيق للمؤسسات الهادف لتعظيم الأرباح على حساب الأفراد والمجتمع إلى المفهوم الواسع للمؤسسات المبني على فكرة المسؤولية الاجتماعية، الأمر الذي جعل المؤسسات أكثر استيعاباً للبيئة ومتغيراتها، مما أدى إلى ظهور مرحلة سميت بـ "نوعية الحياة للفرد" تتضمن تقديم المزيد من السلع والخدمات بما يتناسب مع الارتقاء النوعي للحياة التي يعيشها الأفراد<sup>2</sup>، لذلك تركز المسؤولية الأساسية للمؤسسات هنا على أن الربح ضروري ولكن الأفراد أهم من النقود، وهذا يحقق المصلحة الذاتية للمؤسسة الاقتصادية ومصالح المساهمين والمجتمع ككل، والشعار المطروح هو "ما هو جيد للمجتمع جيد للبلد"<sup>3</sup>.

ومن العرض السابق تم تلخيص أهم المراحل التي عرفها مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-1): تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

شعارها	مميزاتها	مراحل التطور
"ما هو جيد لي جيد للبلد"	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحقيق المصلحة الخاصة</li> <li>تعظيم الأرباح</li> </ul>	مرحلة إدارة الأرباح (1800-1920)
"ما هو جيد للمؤسسة جيد للبلد"	<ul style="list-style-type: none"> <li>المصلحة الخاصة ومصصلحة الأطراف الأخرى</li> <li>الربح الملائم الذي يراعي الأفراد أيضا</li> </ul>	مرحلة إدارة الوصايا "من أواخر العشرينيات حتى بداية الستينيات"
"ما هو جيد للمجتمع جيد للبلد"	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحقيق المنفعة العامة</li> <li>الربح ضروري ولكن المجتمع أكثر أهمية</li> </ul>	مرحلة نوعية الحياة "من أواخر الستينيات حتى الوقت الحاضر"

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما تم ذكره في المراجع السابقة.

<sup>1</sup> لطيفة برني، مرجع سبق ذكره، ص 95.

<sup>2</sup> ليلي ريمة هيدوب، الطاهر بن عمارة، محمد زرقون، مرجع سبق ذكره، ص 38.

<sup>3</sup> لطيفة برني، المرجع السابق، ص 96.





## المطلب الثاني: تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يرجع تعدد التعاريف الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية إلى اختلاف وجهات نظر الباحثين والكتاب والهيئات والمنظمات في تحديد تعريف واضح لها، ومن هذا المنطلق قامت الباحثة بإدراج وتصنيف أغلب تعاريفها ضمن أربع أوجه كالتالي:

**1. وجهة النظر الأولى "النظرة التطوعية للمسؤولية الاجتماعية":** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المسؤولية الاجتماعية ذات طابع تطوعي تختاره المؤسسات، وذلك مثلما رآها كل من strier والغرفة التجارية العالمية والاتحاد الأوروبي، حيث يرى strier بأنها: "تمثيل لتوقعات المجتمع لمبادرات المؤسسات في مجال المسؤولية التي تتحملها اتجاه المجتمع"<sup>1</sup>، وفي نفس السياق عرفت الغرفة التجارية العالمية على أنها: "جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية"<sup>2</sup>، أما الاتحاد الأوروبي فيؤكد على أنها ذلك: "المفهوم الذي تقوم بموجبه المؤسسات بدمج اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي"<sup>3</sup>.

من خلال التعاريف السابقة التي قدمها كل من strier والغرفة التجارية العالمية والاتحاد الأوروبي يتضح أن مضمون هذه التعاريف ذات طابع تطوعي اختياري ينحصر في مختلف التطوعات والمبادرات الحسنة التي تقوم بها المؤسسات اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه دون أي التزامات قانونية مفروضة عليها.

**2. وجهة النظر الثانية "النظرة الإلزامية للمسؤولية الاجتماعية":** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المسؤولية الاجتماعية ذات طابع إجباري قانوني تلتزم به المؤسسات اتجاه المجتمع، مثلما رآها كل من peter drucker وHolms ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس الأعمال العالمي للتنمية

<sup>1</sup> حسناء مشري، دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 14، 2014، ص 242.

<sup>2</sup> فاطيمة الزهراء زرواط، أمال بن علي، المسؤولية الاجتماعية للمنظمات ميزة استراتيجية على العمليات التسويقية: دراسة حالة مؤسسة ORSIM لإنتاج اللوالب والبراغي والصنابير ولواحقها بوادي أرهيو بغليزان، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة، المجلد 2، العدد 16، جوان 2017، ص 148.

<sup>3</sup> Shafat. M & M.N. Zameer, **Corporate Social Responsibility and Financial performance: An empirical analysis of Indian banks**", Future Business Journal, No.4, 2018, P 84.

المستدامة، حيث عرفها peter drucker بأنها: "التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه"<sup>1</sup>. وأكد على ذلك Holms 1985 بأنها: "التزام المؤسسات اتجاه المجتمع المحيط بها من خلال مساهمتها في الأنشطة الاجتماعية"<sup>2</sup>. أما مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة فعرفها على أنها: التزام أصحاب الأعمال بالمساهمة في التنمية المستدامة مع العمل مع موظفيهم وأسرتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل<sup>3</sup>، بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد<sup>4</sup>، وهو ما تؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بقولها أنها تمثل ذلك: "الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعاملين وعائلاتهم والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف"<sup>5</sup>، وذلك من خلال الاشتراك الملزم لها كعضو في المجتمع<sup>6</sup>.

من خلال تحليل التعاريف المعروضة سابقا يتضح أن هذه الواجهة تختلف عن وجهة النظر التطوعية للمسؤولية الاجتماعية، لأن مضمون هذه التعاريف يندرج ضمن الطابع القانوني الذي يتمثل في إجبار المؤسسات للعمل بطريقة ما لخدمة المجتمع الذي تعمل فيه وجميع أصحاب المصالح سواء داخل المؤسسة أو خارجها، وذلك من خلال استجابتها للقوانين المفروضة عليها اتجاه تحملها لمسؤولياتها الاجتماعية.

**3. وجهة النظر الثالثة "النظرة الأخلاقية للمسؤولية الاجتماعية":** يرى أصحاب هذه النظرة أن المسؤولية الاجتماعية تتسم بطابع إنساني وأخلاقي، مثلما عرفها كل من أرسطو و (Omes and

<sup>1</sup> ظاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، فعاليات المؤتمر السنوي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2000، ص 216.

<sup>2</sup> S.N. AL-Moumany & Mohammad.A & AL Momani, M. I. Obeidat, **The Impact of social Responsibility Accounting on the Value – Added of Industrial Shareholding Firms of Jordan A Field Study**, Dirasat, Administrative Sciences, Vol.41, No.2 , 2014, p 510.

<sup>3</sup> Monika Kansal, Mahesh Joshi b, Gurdip Singh Batra, **Determinants of corporate social responsibility disclosures: Evidence from India**, Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, Vol 30, 2014, p 218.

<sup>4</sup> مراد سليم عطياتي، كامل محمد الحواجرة، الحارث محمد أبو حسين، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل في إطار وظيفة العمليات وأثرها في أداء الأعمال دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 43، العدد 01، 2016، ص 162.

<sup>5</sup> شافية قرفي، حمودي حاج صحرأوي، دور المسؤولية الاجتماعية في دعم سمعة المؤسسة دراسة تحليلية من وجهة نظر إطارات مؤسسة رويبة للعصائر (NCA)، مجلة الباحث، العدد 16، 2016، ص 123.

<sup>6</sup> سعد عجاج خلف، المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية ودورها في تحقيق النجاح للشركات في العالم: دراسة تحليلية لأكثر الشركات نجاحا في العالم، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 20، 2014، ص 71.

Ogaluzor) والمنتدى الدولي لقادة الأعمال ومنظمة المعايير العالمية ISO 26000، حيث عرفها أرسطو بأنها: تلك الأفعال والإجراءات الأخلاقية التي تقوم بها المؤسسة بصفة طوعية دون أي شكل من أشكال الاكراه القانوني<sup>1</sup>، وكذلك أشار كل من (Omesi and Ogaluzor) على أنها: "تمثل ذلك السلوك الاخلاقي للمؤسسات في مختلف عملياتها"<sup>2</sup>. وفي نفس السياق يرى المنتدى الدولي لقادة الأعمال بأنها تمثل جميع الممارسات المتسمة بالانفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام الموظفين والمجتمع والبيئة<sup>3</sup>، وهو ما أكدته منظمة المعايير العالمية ISO 26000 بقولها تمثل الأفعال والعمليات التي تقوم بها المؤسسة لتحمل مسؤولية أثار أنشطتها على المجتمع والبيئة من خلال تبني سلوك أخلاقي<sup>4</sup>.

وتأسيسا على ما جاء في التعاريف الموضحة سابقا فإن مضمون تعاريف هذه الوجة ذو طابع أخلاقي يتمثل في التزام المؤسسات أخلاقيا اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

**4. وجهة النظر الرابعة: "المسؤولية الاجتماعية التطبيق العملي للتنمية المستدامة":** يرى أصحاب هذه النظرة أن المسؤولية الاجتماعية تمثل التطبيق العملي للتنمية المستدامة، وذلك راجع لارتباط مفهوم التنمية المستدامة بصفة مباشرة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث عرفها المرصد الفرنسي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ORSE على أنها: " تجنيد كل طاقات المؤسسة، كي تساهم بشكل إيجابي إلى جانب كل الفاعلين العموميين في التنمية المستدامة، ويكون ذلك بإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

<sup>1</sup> U. Shinde, J. Shinde, A. Hill, C. Adams, **Social Responsibility and the CRA Firm: A Case for Aristotle**, journal of Ethical and Legal, Vol.11, 2018, p04.

<sup>2</sup> Omesi.I, Ogaluzor.O.I, **Corporate Social Responsibility Accounting And The Effect Of Capacity Bulding On Profitability Of Oil And Gas Companies In Nigeria**, International Journal of Research in Finance and Marketing (IJRFM), Vol. 8, No 11, 2018, p 23.

<sup>3</sup> عبد الرحمان بوطيبة، هشام مكي، التحليل متعدد الأبعاد لتطبيقات المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجيات التنمية المستدامة- الواقع والرهانات، يومي 15/14 نوفمبر، 2016، ص 02.

<sup>4</sup> كوثر محمد أحمد محمد خوجلي، المسؤولية الاجتماعية وأثرها في الميزة التنافسية لشركات الاتصال العاملة في السودان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015، ص 21.

والبيئية في أنشطتهم، وهذا حتى تصبح متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة<sup>1</sup>، أي أنها تمثل تنفيذاً لسياسات التنمية المستدامة، من خلال المساهمة في تشكيل ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>2</sup>. أما التعريف الشامل للمسؤولية الاجتماعية هو الذي يغطي أربعة جوانب رئيسية كما عرفها Carroll وتتمثل في: المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية الإنسانية والخيرية<sup>3</sup>.

من خلال الطرح الذي تم عرضه وتقديمه من قبل كل من الكتاب والباحثين والهيئات والمنظمات نلاحظ وجود اختلاف بينهم حول تعريف المسؤولية الاجتماعية فالكل عرفها من وجهة نظره الخاصة، إلا أنها تشترك جميعاً في كونها مبنية على ثلاث مصطلحات أساسية وترتبط فيما بينها: "المؤسسة - المجتمع - المسؤولية"، وهو ما يحقق العلاقة والاعتمادية بين المؤسسة والمجتمع الذي تعمل فيه، ويتضمن المسؤوليات التي تعزز كلا الجانبين<sup>4</sup>، هذا ما يسمى بنظرية العقد الاجتماعي، والتي تعتبر بمثابة عقد اجتماعي ما بين المؤسسات وأصحاب المصالح<sup>5</sup>.

وبناء على ما سبق تعرف الباحثة المسؤولية الاجتماعية على أنها: ذلك العقد الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الإنساني والخيري القائم بين المؤسسات والمجتمع الذي تعمل فيه، الذي يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين ظروف معيشة الأفراد العاملين لديها وحماية البيئة وتحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة للعملاء والمجتمع ككل.

<sup>1</sup> عبد الرحمان العايب، مساهمة إدماج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في تطوير إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: حالة المؤسسة الاقتصادية العمومية للتوظيف وفنون الطباعة ببرج بوعريريج، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 06، العدد 11، بسكرة، الجزائر، 2012، ص 12.

<sup>2</sup> Halina.W.M, M. Macuda, Joanna.K, **Corporate Social Responsibility and accounting in Poland: A literature review**, Accounting and Management Information Systems, Vol.15, No.2, 2016, P 258.

<sup>3</sup> محمد فلاق، سميرة أحلام جدو، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال بين الممارسات التسويقية والضرورة الاستراتيجية: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 20، ديسمبر 2016، ص 269.

<sup>4</sup> سناء عبد الرحيم سعيد، عبد الرضا ناصر الباوي، الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010، ص 206.

<sup>5</sup> NAFZAOUIA & SEGHYAR.N, «L'influence du Management de La Responsabilité Sociétale des Entreprises sur la Configuration du système de Contrôle de Gestion des entreprises : Proposition d'un Modèle Explicatif», Revue Internationale des Sciences de Gestion, Volume 3, numéro 6, 2020, p1031.

## المطلب الثالث: أبعاد واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

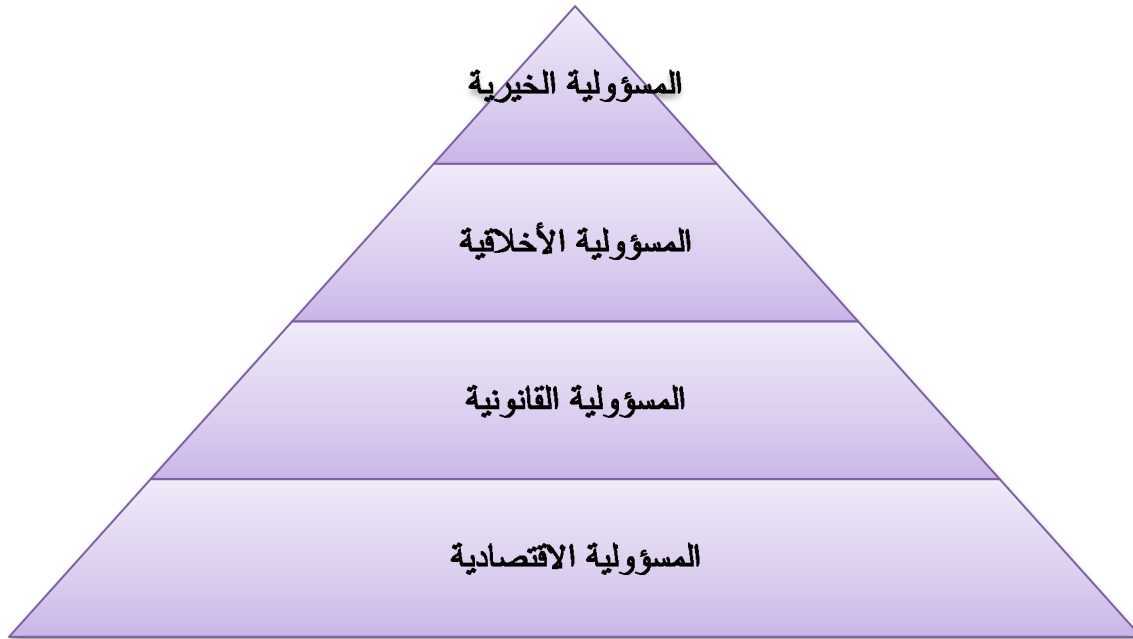
سنتطرق في هذا المطلب إلى أبعاد المسؤولية الاجتماعية والاستراتيجيات المتبعة من أجل دمج المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجيات المؤسسات.

## 1. أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

يتفق العديد من الكتاب والباحثين على تحديد أربعة أبعاد رئيسية للمسؤولية الاجتماعية كما حددها الباحث كارول وفقا للتصريح الذي قدمه عام 1979 بأن المسؤولية الاجتماعية للأعمال تشمل التوقعات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية التي لدى المجتمع للمؤسسات في وقت معين<sup>1</sup>، موضحا ذلك ضمن هرم كارول كما في الشكل (1-1) والمعادلة التالية:<sup>2</sup>

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيرية

## الشكل رقم (1-1): هرم كارول لأبعاد المسؤولية الاجتماعية



المصدر: قدرى إبراهيم، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014/2015، ص 48.

<sup>1</sup> Michael Fontaine, **Corporate Social Responsibility and Sustainability: The New Bottom Line?**, International Journal of Business and Social Science, Vol. 4, No. 4, 2013, p 112.

<sup>2</sup> مجاهد سيد أحمد، ساحلي جميلة، حاج مختار محمد خير الدين، إسهامات المؤسسات الاقتصادية في تفعيل واقع المسؤولية الاجتماعية: دراسة حالة الشركة السعودية للكهرباء، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، 2021، ص 195.

وبناء على ما جاء في المعادلة السابقة والشكل أعلاه يمكن توضيح هذه الأبعاد كالاتي:

- **البعد الاقتصادي:** يمثل القاعدة الأساسية لهرم المسؤوليات والتي تكون مفروضة وملزمة على جميع المؤسسات<sup>1</sup>، وذلك من خلال قيامها بأعمال اقتصادية تزيد من قيمتها المادية والمعنوية، وتوفير الأمن والحماية للعاملين من أخطار وأضرار العمل التي من الممكن التعرض لها، مع توفير العدالة والمساواة الوظيفية وإتاحة فرص الترقية لتقدم العاملين في وظائفهم<sup>2</sup>.
- **البعد القانوني:** يتمثل في مختلف القوانين والأنظمة التي تسنها الدولة أو المجتمع، والتي تكون المؤسسة ملزمة بتنفيذها من خلال توفير المنتجات التي تلبى الحد الأدنى من هذه المتطلبات القانونية<sup>3</sup>، مع ضرورة احترام قوانين حماية البيئة وتوفير الأمن والسلامة المهنية والعدالة، وقوانين حماية المستهلك بالشكل الذي يسمح بارتقاء المجتمع ككل<sup>4</sup>.
- **البعد الأخلاقي:** يتمثل في استوعاب مختلف الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكيات والمعتقدات في المجتمع الذي تعمل فيه هذه المؤسسات، وفي الواقع فإن هذه الجوانب لم تأطر بعد بقوانين اجبارية لكن احترامها يعد أمراً ضرورياً لزيادة سمعة المؤسسة في المجتمع وقبولها، فعليها الالتزام بما هو صحيح وعادل ونزيه<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> صالح عبد الرضا رشيد، صباح حسين الزياي، دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز السمعة التنظيمية المدركة: دراسة تحليلية لآراء القيادات الجامعية في عينة من كليات جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، 2014، ص 15.

<sup>2</sup> مسيون عبد الله أحمد الشملة، سجي نذير حميد صراف، المسؤولية الاجتماعية مدخل لتحقيق التميز التنظيمي دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في مستشفى السلام، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 41، الجزء 1، 2018، ص 89.

<sup>3</sup> علي وليد حازم العبادي، أبعاد المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على المكانة الذهنية للشركة دراسة استطلاعية لآراء المدراء في مصنع ألبان الموصل، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 32، 2014، ص 166.

<sup>4</sup> عبد الغفور دادن، حفصي رشيد، المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية الاجتماعية، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، ص 408.

<sup>5</sup> محمد فلاق، سميرة أحلام جدو، مرجع سبق ذكره، ص 271.

- **البعد الإنساني الخيري:** أي أن تكون المؤسسة صالحة، من خلال المساهمة في تنمية وتطوير المجتمع الذي تعمل فيه، والعمل على تحسين نوعية الحياة للفرد<sup>1</sup>، وتشمل بذلك كافة التبرعات والهبات والإحسان للمؤسسات التي تخدم المجتمع ولا تهدف للربح فقط<sup>2</sup>.

## 2. استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

- يتمحور الأداء الاجتماعي للمؤسسات حول أربعة استراتيجيات كما جاءت موضحة في الشكل رقم (1-2) أدناه والتي تتمثل في:
- **استراتيجية الممانعة أو عدم التبني:** تهتم هذه الاستراتيجية بالدور الاقتصادي للمؤسسات دون الدور الاجتماعي، لأنها تركز على مصلحة تعظيم الأرباح<sup>3</sup>، أي قيام المؤسسة بمحاربة المتطلبات الاجتماعية<sup>4</sup>.
- **الاستراتيجية الدفاعية:** وتعني هذه الاستراتيجية قيام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية بشكل محدود جداً بما يتطابق مع المتطلبات القانونية المفروضة فقط، وذلك من أجل حمايتها من الانتقادات وبالحد الأدنى<sup>5</sup>.
- **استراتيجية التكيف:** في هذه الاستراتيجية تتجه المؤسسة إلى المساهمة في الأنشطة الاجتماعية، من خلال الإنفاق على الجوانب الأخلاقية والقانونية والاقتصادية، بحيث يكون لها دور اجتماعي واضح من خلال مراعاة أعراف وقيم المجتمع<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> وائل محمد جبريل، واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية لفروع الصيرفة الإسلامية لمصرف الجمهورية بالمنطقة الشرقية في ليبيا، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، 2018، ص 340.

<sup>2</sup> بخدة شهرزاد، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دراسة حالة مؤسسة موبليس فرع بشار، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 28، السنة 09، سبتمبر 2017، ص 332.

<sup>3</sup> صباح محمد موسى، أثر المسؤولية الاجتماعية على المكونات الاستراتيجية للمصارف في الأردن، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية: الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 13، العدد 02، 2011، ص 175.

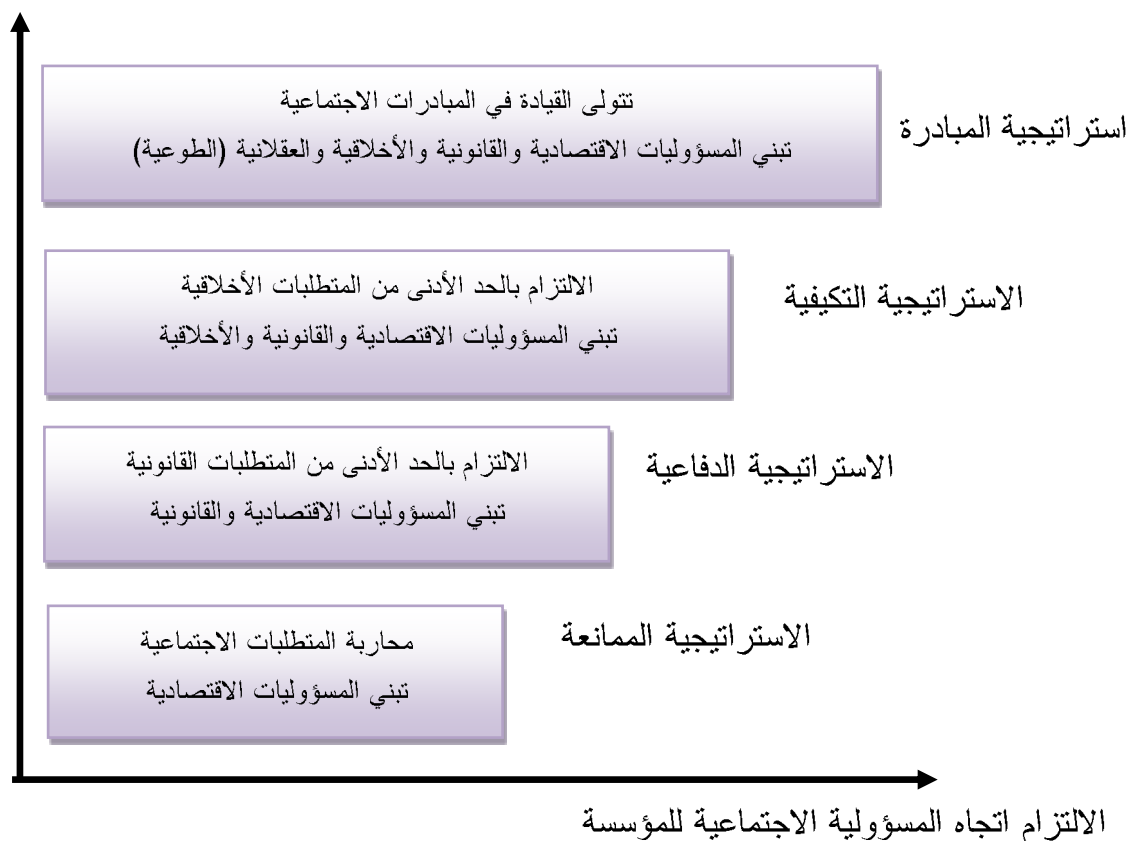
<sup>4</sup> مجاهد سيد أحمد، ساحلي جميلة، حاج مختار محمد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 197.

<sup>5</sup> صباح محمد موسى، المرجع السابق، ص 175.

<sup>6</sup> أيسل حمدي عثمان، بشرى هاشم محمد، تأثير المسؤولية الاجتماعية في بناء وإدارة سمعة المنظمات: دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من العاملين في مصر في الرافيدين والرشيدين، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 38، العدد 102، 2015، ص 123.



- استراتيجية المبادرة التطوعية: تتسم هذه الاستراتيجية بمبادرة وتطوع المؤسسة في الأنشطة الاجتماعية، من خلال استجابتها للكثير من المتطلبات الاجتماعية، والتي تتميز بأن الأداء الكلي للمؤسسة يجب أن تراعي قراراته المتخذة جميع تطلعات المجتمع ومصالحته.<sup>1</sup>
- الشكل رقم (1- 2): استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات



المصدر: فؤاد محمد حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك: دراسة تحليلية للآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، 2003، ص 71.

<sup>1</sup> عبد الرحمان بوطيبة، هشام مكي، مرجع سبق ذكره، ص3.

## المطلب الرابع: الحجج المؤيدة والمعارضة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

اختلفت الآراء حول الالتزام بمهام المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بين مؤيد ومعارض طبقاً للحجج التي تبرر ذلك.

## 1. الحجج المؤيدة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

تتجلى الحجج التي تدعو إلى قيام المؤسسات بمهام المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:<sup>1</sup>

- تعد المسؤولية الاجتماعية مجالاً مناسباً للعلاقة بين المؤسسة والمجتمع، مما يمكنها من البقاء في السوق؛
- تساهم في تحقيق الربحية الاجتماعية لكافة المجتمع (أي تحقيق حالة الإشباع للحاجات)، ودون أن تنحصر بمن يمتلك القسم الأعظم من القوة الشرائية؛
- تمثل فعلاً أخلاقياً وواجباً، وعلى إدارات المؤسسات إعطاء المزيد من الاهتمام والرعاية الإنسانية والخيرية؛
- أنها تعمل على تحسين وتطوير صورة المؤسسة أمام المجتمع؛
- يعتبر الأداء الذي تقوم به اتجاه المجتمع هو شكل من أشكال الثقافة في المجتمع وما يتطلبه من تنفيذ؛
- أنها تمثل الحالة الأفضل للمستثمرين، وذلك عن طريق رفع قيمة الأسهم على المدى البعيد، لما تحظى به المؤسسات من ثقة لدى المجتمع، وما تقوم به للحد من المخاطر مستقبلاً؛
- لا يمكن القوانين والتشريعات أن تستوعب كل التفاصيل المرتبطة بالمجتمع، ولكن بوجود المسؤولية في الأعمال فإنها ستمثل قانوناً اجتماعياً؛
- إن لم تقم المؤسسات بمهامها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ومساعدة المجتمع في معالجة وحل المشكلات التي يعاني منها، فإنها يمكن أن تفقد الكثير من قوتها التأثيرية في المجتمع؛
- الوقاية من المشكلة أفضل من علاجها، لذلك من المناسب ترك المؤسسات تعمل في المجتمع لتتجنب المشكلات قبل أن تتفاقم ويصعب علاجها.

<sup>1</sup> محمد صالح علي عياش، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية: طبيعتها وأهميتها، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، جدة، الأردن، 2010، ص 52.

## 2. الحجج المعارضة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

تتخصر الحجج التي وراء عدم قيام المؤسسات بمهام المسؤولية الاجتماعية في الآتي:<sup>1</sup>

- إذا أخذت المؤسسات بمهام المسؤولية الاجتماعية وبشكل متزايد، فإنها ستتحول في وقت قصير إلى شكل لا يختلف عما هو سائد في المنظمات الحكومية؛
- لا تمتلك قوة القانون في إلزامية التنفيذ من قبل المؤسسات، أي أنه عمل طوعي تقوم به المؤسسة ولا يحدد بالقانون؛
- إذ انفردت المؤسسة بإنفاق المبالغ على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية ودون المنافسين الآخرين، فإن ذلك يعني تحملها تكاليف إضافية من شأنها أن تنعكس على زيادة أسعار السلع التي تتعامل بها، وبالتالي تنعكس سلبيًا على موقعها وقوتها التنافسية في السوق؛
- محدودية الخبرة والمهارة المتاحة لدى المؤسسات في معالجة المشكلات الاجتماعية التي تعترض عملها؛
- تضعف الأهداف الرئيسية الأخرى للمؤسسات إذا تم القيام بها، لكونها تستنزف طاقة كبيرة من جهود المؤسسة؛
- المسؤولية الاجتماعية تكاليفها عالية، والتي بدورها ستعكس على المجتمع، وبما يؤدي إلى زيادة في قيم وأسعار السلع المشتراة؛
- مديرو المؤسسات هم ليسوا بالقضاة الذين يمكنهم النطق بالأحكام في تجاوز المشكلات الاجتماعية أينما وجدت، وإنما ذلك من مسؤولية الدولة والجهات التابعة لها وذات العلاقة حصراً؛
- تعد المسؤولية الاجتماعية مسألة معقدة وصعبة، لأن القرارات المتعلقة بها تكون معقدة، ومتضمنة العديد من المتغيرات التي يصعب استيعابها في الكثير من الأحيان وخصوصاً في المؤسسات صغيرة الحجم.

<sup>1</sup> ثامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 53-54.

## المبحث الثاني: الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

شهد مصطلح محاسبة المسؤولية الاجتماعية تطورات عديدة نتيجة الدراسات والأبحاث التي أجريت عن هذا الموضوع، الأمر الذي يجعل الاعتقاد في أنه مصطلح جديد ومن المواضيع المعاصرة والمستجدة في الآونة الأخيرة.

### المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

لقد أدى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي رافق الثورة الصناعية وتحرير التجارة والعملة والترابط بين البيئة والتنمية فيما يعرف بمفهوم التنمية المستدامة إلى الاهتمام المتزايد للاقتصاديات المعاصرة بتحقيق الرفاهية الاجتماعية، حيث أصبح من واجب المؤسسات تحمل مسؤولياتها الاجتماعية، بهدف توفير البيانات المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية إلى جانب الأنشطة الاقتصادية، حتى تتمكن من تقييم أدائها والقدرة على اتخاذ القرارات بصورة أكثر فاعلية، وكما هو معروف أن المحاسبة تلعب دور محوري بتزويد الأطراف المختصة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات<sup>1</sup>، الأمر الذي أدى إلى ازدياد مهام ومسؤوليات المحاسب، فتطورت وظائف المحاسبة من خدمة أصحاب المؤسسة إلى خدمة أصحاب المصالح، وظهرت حاجة ملحة إلى إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية تسعى لمواجهة المشاكل التي يتلقاها المحاسب عند نشره لبيانات مالية لا تعطي الصورة الحقيقية عن واقع المؤسسة، كما حاولوا وضع مبادئ ومعايير محاسبية مقبولة عموماً<sup>2</sup>، مما ساهم في إرساء قواعد فرع محاسبي جديد وهو محاسبة المسؤولية الاجتماعية<sup>3</sup>، والتي جاءت كمحاولة جادة لحل المشكلات الاجتماعية التي تسببها المؤسسة كلياً أو جزئياً<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مهند جعفر حسن حبيب، محمد موسى أحمد عباس، دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية: دراسة ميدانية على شركتي أسمنت عطبرة وأسمنت السلام، مجلة السودانية، 2016، ص 8-9.

<sup>2</sup> رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 46.

<sup>3</sup> رضوان حلوة حنان، المرجع السابق، ص 147.

<sup>4</sup> Haddou Samira Ahlem, Bennafla Kaddour, **Corporate Social Responsibility and its Benefits for the Companies "Corporate Reputation as a model"**, Revue Des économies nord Africaines, Vol.02, N° 17, 2017, P 46.

ظهر مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الفكر المحاسبي في بداية العقد السادس من القرن العشرين في كتابات بعض الباحثين من أمثال Anderson, Linowees, Mobly، حيث أصبحت خلال هذه الفترة ذات اهتمام وموضوع عالمي.

وفي بداية العقد السابع شكلت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين لجنة متخصصة أوكلت إليها مهام معالجة مشاكل القياس والإفصاح الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، كما نشطت فيما بعد دراسات عديدة فتحت بابا ومجالا واسعا للدراسات اللاحقة بهذا الموضوع من قبل العديد من المهتمين<sup>1</sup>، أين نالت اهتماما تجريبيا ملحوظا ولاقت انتشارا بحثيا واسعا خلال فترة السبعينيات.

تلاها خلال الثمانينيات وحتى بداية التسعينيات القرن الماضي إهمال واضح وصل إلى حد التجاهل الكامل من برامج البحث العلمي، أما المحاسبة البيئية فقد بدأت جذورها الجينية أيضا في السبعينيات، وقد استمر البحث بها بطيئا إلى أن لاقت انبعاثا وولادة جديدة خلال التسعينيات<sup>2</sup>.

وفي منتصف التسعينيات عاد الاهتمام العلمي بكل من المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية، حيث بدأت الكثير من المنظمات في اتخاذ المبادرات في مجال الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية (إجراءات الصناعات المختلفة، المساعي الوطنية، الجهود من أجل توحيد التقارير في الميثاق العالمي مبادرة الإبلاغ العالمية GRI ومبادرة إعداد التقارير البيئية PERI)<sup>3</sup>.

ومع انعطاف القرن الماضي والدخول في الألفية الجديدة بدأت كل من المحاسبتين الاجتماعية والبيئية تتكاملان معا وتحوزان على اهتمام علم الإدارة والمحاسبة والاجتماع والقانون والبيئة والأحياء<sup>4</sup>، والمطالبة بتوحيدهما لتصبح تسمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية Social responsibility accounting هي البديل لهما، وهذا ما أكدته دراسات عديدة مثل دراسة hogner عام 1982،

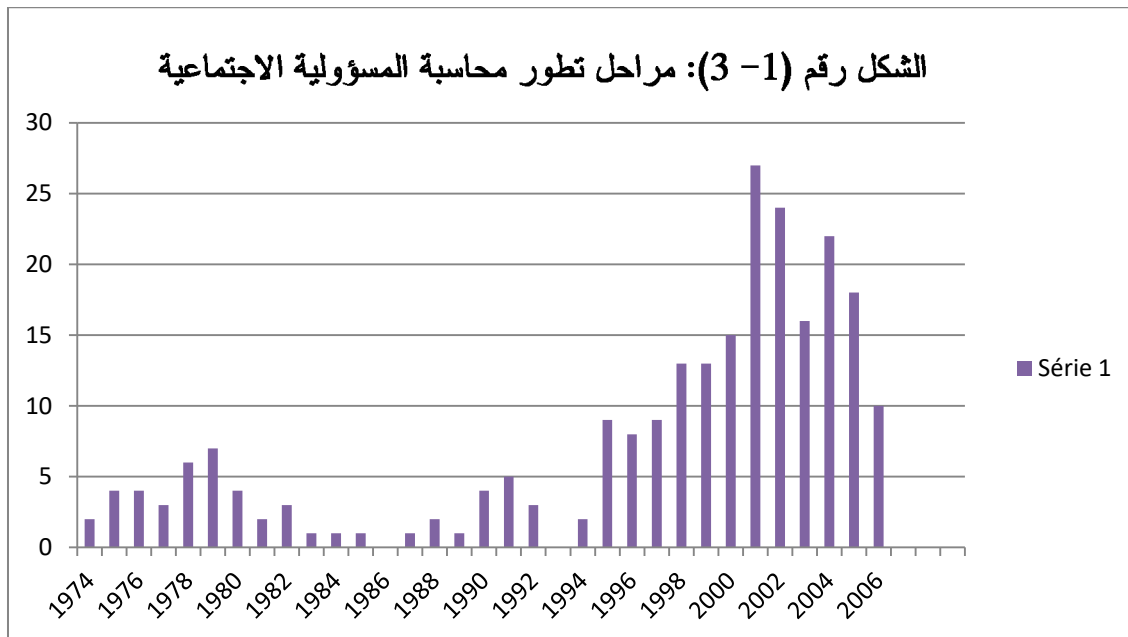
<sup>1</sup> سعيد مخلد النعيمات، فارس جميل حسين، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 28، 2011، ص 314.

<sup>2</sup> ماهر موسى درغام، محمد سالم اللولو، بهاء الدين العربي، مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 2(أ)، غزة، فلسطين، 2015، ص 225.

<sup>3</sup> Malgorzata Macuda, **Corporate Social Responsibility: A New Trend In Hospital Accounting?**, Studia Ekonomiczne, Zeszyty Naukowe Uniwersytetu Ekonomicznego w katowicach, Nr.284, Issn 2083-8611, 2016, p 79.

<sup>4</sup> اسماعيل محمود عبد الرحمان، محاسبة التلوث البيئي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 304.

Pang عام 1982 ، Guthrie and Parker عام 1989<sup>1</sup> ، ويوضح الشكل رقم (1-3) التالي أهم مراحل تطور محاسبة المسؤولية الاجتماعية عبر الزمن.



المصدر: ماهر موسى درغام، محمد سالم اللولو، بهاء الدين العريني، مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 2(أ)، غزة، فلسطين، 2015، ص 225.

انطلاقاً مما تم ذكره سابقاً وما يوضحه الشكل السابق قامت الباحثة بتلخيص أهم المراحل التي مرت بها محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الجدول أدناه رقم (2-1).

من الشكل السابق والجدول أدناه رقم (2-1) نلاحظ أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تتطور بالتزامن مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، فارتفاع عدد الجمعيات والمنظمات التي تنادي بحماية حقوق الإنسان وحماية البيئة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وكذلك ارتفاع عدد الهيئات والمنظمات التي تطالب بالقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في التقارير المالية المنشورة، تعتبر من أهم الدوافع التي فتحت المجال للاهتمام بهذه المحاسبة المعاصرة ويبرز ذلك الاهتمام في الألفية الجديدة من القرن الحالي، أين أخذت اهتماماً كبيراً على المستوى العالمي.

<sup>1</sup> ماهر موسى درغام، محمد سالم اللولو، بهاء الدين العريني، مرجع سبق ذكره، ص 225.

الجدول رقم (1- 2): التطور التاريخي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

المرحلة الأولى 1970-1960	بداية وضع المفاهيم الأساسية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل العديد من الباحثين والمهتمين أمثال Anderson, Linowees, Mobly.
المرحلة الثانية 1979-1971	ارتفاع مستوى الاهتمام بمجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية من خلال انتشار العديد من الدراسات التجريبية والأبحاث. وضع القواعد الأولى لمعالجة مختلف مشاكل القياس والإفصاح الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، من خلال تعيين لجنة متخصصة في ذلك من قبل الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين.
المرحلة الثالثة 1990-1980	تراجع الاهتمام بهذا المجال الذي وصل إلى حد التجاهل الكامل من برامج البحث العلمي والجمعيات والهيئات المهمة.
المرحلة الرابعة 1994-1990	اهتمام بطيء جدا بهذا المجال وهذا راجع إلى انخفاض الدراسات والأبحاث في معالجة هذا الموضوع.
المرحلة الخامسة 2000-1995	اهتمام جديد بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، حيث تم إجراء العديد من الدراسات والتجارب والبحوث الجديدة التي تتعلق بالقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (إجراءات توحيد التقارير وفق الميثاق العالمي مبادرة الإبلاغ العالمية GRI ومبادرة إعداد التقارير البيئية PERI).
المرحلة السادسة 2000- إلى يومنا هذا	الاهتمام بتطوير النظريات، وأساليب القياس وطرق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والمعايير المحاسبية المعتمدة في معالجتها.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما تم ذكره في المراجع السابقة.

وفي ضوء ما جاء في المراحل السابقة ترى الباحثة أن التطور الذي طرأ على وظيفة المحاسبة ما هو إلا تأكيد على مبدأ استمراريتها في المؤسسات، والتي هدفها أن المحاسبة وضعت من أجل أن تتماشى مع متطلبات العصر ومستجداته، وخاصة مع زيادة حجم المؤسسات وتطور نشاطها وتأثيراتها على المجتمع الذي تعمل فيه.

## المطلب الثاني: تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

بالرغم من أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت مطلب واقعي يصعب تجاهله من طرف المؤسسات، إلا أن الغوص في الأدب المحاسبي لهذا المفهوم يجعلنا نلاحظ أنه لا يوجد اتفاق بين آراء الباحثين والمحاسبين والكتاب على تعريف محدد وواضح لها، وهذا راجع لاختلاف وجهات النظر السابق ذكرها في تحديد تعريف للمسؤولية الاجتماعية، والجدير بالذكر أن مصطلح محاسبة المسؤولية الاجتماعية لم يكن من أحد المصطلحات المستخدمة في الفكر المحاسبي، وإنما تعود جذوره لأول مرة إلى العالم شلدون Sheldon عام 1923 الذي فتح المجال أمام الدراسات اللاحقة حين أشار إلى أن: "مسؤولية أي مؤسسة هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية، وأن بقاء أي مؤسسة واستمرارها يحتم عليها أن تستلزم وتستوفي مسؤولياتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة"<sup>1</sup>، ومن هذا المنطلق نجد أن تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية مر بعدة أطوار وأن أغلب تعاريفها تتدرج في خمسة أوجه وفقا لعدة اعتبارات واتجاهات كالتالي:

### 1. وجهة النظر الأولى:

هناك من يرى أن تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية يشمل مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وذلك كما عرفها linowess عام 1972 على أنها: تطبيق المحاسبة في مجال العلوم الاجتماعية وذلك بتطوير أساليب المحاسبة من أجل تغطية الآثار والنتائج الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسات على المجتمع<sup>2</sup>، وكما هو معروف فالمحاسبة تعتبر من إحدى العلوم الاجتماعية والتي يتطلب تطويرها تلبية احتياجات المجتمع الجديدة، من ناحية المعلومات الخاصة بالتأثيرات الناتجة عن أنشطتها اتجاه المجتمع<sup>3</sup>.

وبالتالي فمضمون تعريفهم يوضح أن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يشمل مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة، من خلال تركيزهم على نوعية البيانات التي تهتم بها محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

<sup>1</sup> R. C. Hoffman, **Corporate social responsibility in the 1920s: An Institutional Perspective**, Journal of management History, vol.13, No.1, 2007, P 59.

<sup>2</sup> باسي فارس بله، وشيخ عبد القادر، والعمرى أصيلة، أثر استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 12، العدد 1، 2019، ص86.

<sup>3</sup> إسماعيل محمود عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 260.



## 2. وجهة النظر الثانية:

ترى أن تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية يدخل ضمن نطاق التعريف العام للمحاسبة، حيث نجد العديد من الباحثين يعرفونها على أنها جزء أو أحد مكونات المحاسبة، مثلما عرفها Seidler عام 1976 على أنها: أحد مكونات المحاسبة بمفهومها الشامل والواسع الذي يؤكد على أن المحاسبة هي فن أو علم يهدف إلى قياس الأنشطة التي لها خصائص طبيعية اجتماعية واقتصادية وتفسيرها<sup>1</sup>. كذلك عرفها كل من Gholami Parvizi & Tamrineia على أنها: جزء من معرفة المحاسبة والتي تقوم على إعداد التقارير التي تهدف إلى قياس الآثار الاجتماعية (التكاليف والمنافع الاجتماعية) الناتجة عن أنشطة المؤسسة<sup>2</sup>.

وبالتالي فمضمون تعريفهم يوضح بأن محاسبة المسؤولية الاجتماعية ليس لها تعريف مستقل عن التعريف الشامل للمحاسبة بل تدخل ضمن نطاقها، أي أنه ليس من الضروري إيجاد تعريف خاص ومستقل لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، وإنما سوف يدخل ضمن نطاق التعريف الشامل للمحاسبة.

## 3. وجهة النظر الثالثة:

يرى البعض الآخر أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي نظام معلومات محاسبي يختص في تحديد وقياس الأنشطة الاجتماعية، كما رآها كل من Mobley و linowess و Ramanathan، حيث عرفها Mobley عام 1970 بأنها: "القيام بترتيب وقياس وتحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن سلوك القطاع الحكومي والمؤسسات"<sup>3</sup>، وعرفها linowess كذلك على أنها: "نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المؤسسة والبيئة الاجتماعية في محيطها"، وفي نفس السياق عرفها Ramanathan عام 1979 على أنها: "عملية اختيار تقوم بها المؤسسة للمتغيرات والمقاييس وأساليب القياس في تقييم الأداء الاجتماعي"<sup>4</sup>.

من تحليل الآراء السابقة للكتاب يتضح بأن محاسبة المسؤولية الاجتماعية وفق هذه النظرة تبرز في وظيفة قياس الأداء الاجتماعي، على عكس ما هو الحال في المحاسبة المالية التقليدية التي تختص

<sup>1</sup> ماهر موسى درغام، محمد سالم اللولو، و بهاء الدين العريني، مرجع سبق ذكره، ص 226.

<sup>2</sup> Gholami.S, Parvizi.M, Tamrineia.A, S.Nemati, Maryam.A, M.Emami, **Social Responsibility Accounting:From Theory to Practice**, Journal of Basic and Applied Scientific Research, Vol.10, No.2, 2012, p 10112.

<sup>3</sup> إسماعيل محمود عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 224.

<sup>4</sup> علي محمد السويح، و سليمان علي النعاس، مدى إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، مجلد 5 (عدد خاص)، 2017، ص 117.

بقياس الأداء الاقتصادي، وهذا ما يوضح الاختلافات في مضمون عملية القياس لكل من المحاسبة المالية التقليدية ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية المعاصرة.

#### 4. وجهة النظر الرابعة:

يرى أصحاب هذه النظرة أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي نظام محاسبي يختص في التقرير والإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية، مثلما ورد في تعريف كل من روبرت و (Abu sabha & shoubaki)، الذين خالفوا وجهة النظر السابقة التي تتمثل في وظيفة القياس المحاسبي، حيث عرفها روبرت الذي يعتبر من أكثر الكتاب إنتاجا في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية عام 1977 على أنها: "عملية التقييم المنظمة للإفصاح عن أنشطة المؤسسة التي ينتج عنها آثار اجتماعية"<sup>1</sup>، كما رآها كل من (Abu sabha & shoubaki) بأنها تمثل: "نظام يختص في عملية التقرير عن مجموعة من الأنشطة التي يتم القيام بها من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية في البيئة الداخلية أو الخارجية، وينتج عنها نفقات وخسائر قابلة للقياس دون فائدة للمؤسسة، وسواء تم تنفيذها بشكل طوعي أو غير طوعي من أجل الامتثال للأحكام التنظيمية والقانونية"<sup>2</sup>.

وعليه فتعريفهم وفق هذه النظرة يوضح بأن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تبرز في وظيفة الإفصاح والتقرير عن الأداء الاجتماعي، على خلاف المحاسبة التقليدية التي تعنى بالإفصاح عن الأداء الاقتصادي، الأمر الذي يبرز الاختلافات في مضمون عملية التقرير والإفصاح لكل من المحاسبة المالية التقليدية ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

#### 5. وجهة النظر الخامسة:

وهي تمثل النظرة الشاملة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، فيرى روادها أنها تهتم بقياس الأنشطة الاجتماعية والإفصاح عنها، مثل رؤية (Ramanathan,1979) لها بأنها: "عملية اختيار متغيرات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى المؤسسة ومقاييسه وإجراءاته، ثم تقديم معلومات بطريقة منظمة والتي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وأخيرا إيصال هذه المعلومات إلى الأطراف المعنية داخل المجتمع، سواء كانت هذه الأطراف داخل المؤسسة أو خارجها"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> حسناء مشري، مرجع سبق ذكره، ص 244.

<sup>2</sup> Abu sabha.S, shoubaki.Y, **The Importance of Implementing Social Responsibility Accounting (SRA) in Public Shareholding Companies in Jordan and Its Impact on Their Sustainability**, International Journal of Business and Social Science ,Vol.6, No.4, 2013, p 273.

<sup>3</sup> ماهر موسى درغام، محمد سالم اللولو، بهاء الدين العريني، مرجع سبق ذكره، ص ص 226-227.

أما الشيرازي 1990 فقد أشار إلى أنها عبارة عن: "مجموعة من الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لوحدة محاسبية معينة وتوصيل تلك المعلومات اللازمة للفئات والطوائف المختصة بهدف مساعدتهم في تقييم واتخاذ القرارات"<sup>1</sup>.

ويعد تعريفهم من أكثر التعاريف شمولاً فهو يبرز اهتمام محاسبة المسؤولية الاجتماعية بوظيفتي القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي على عكس التعاريف السابقة التي ركزت على الجانب المتعلق بقياس الأداء الاجتماعي دون الجانب الآخر المتضمن الإفصاح وإيصال نتائج القياس إلى الأطراف المستفيدة، كما أنهم خالفوا وجهة النظر الأولى التي ركزت على نوعية البيانات التي تهتم بها محاسبة المسؤولية الاجتماعية دون التركيز على الوظائف التي يضطلع بها المحاسب الاجتماعي. وتتفق الباحثة مع التعاريف التي تتضمنها وجهة النظر الأخيرة والتي تمثل النظرة الشاملة لتعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

واستخلاصاً لما سبق يتضح أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

- ليس لها تعريف مستقل فهي تدخل ضمن نطاق التعريف العام للمحاسبة؛
- أن تطبيقها يشمل مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة؛
- أن اهتمامها يبرز في وظيفتي القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي.

وعليه تعرف الباحثة محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها إحدى مداخل الفكر المحاسبي المعاصر والتي جاءت كأداة لمعالجة القصور في المحاسبة التقليدية فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، من خلال إعادة توجيه المحاسبة وتوسيع اهتماماتها في مجال القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات.

ويمكن تقديم أهم النقاط السابقة المتوصل إليها في الشكل أدناه رقم (1-4)، والذي يوضح أن المؤسسات التي تسعى لتحقيق أهدافها الاجتماعية يتوجب عليها الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية اتجاه أصحاب المصالح والمجتمع ككل، وتلبية احتياجاتهم بتوفير المعلومات الاجتماعية، من خلال تطبيق نظام المساءلة الذي يتجلى في قياس أدائها الاجتماعي والإفصاح عنه ضمن القوائم والتقارير المالية.

<sup>1</sup> عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار السلاسل للنشر، الكويت، 1990، ص 350.

الشكل رقم (1- 4): الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

### المطلب الثالث: اتجاهات ومداخل محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

سنتطرق في هذا المطلب إلى المداخل التي عالجت الفكر المحاسبي في مجال المسؤولية الاجتماعية والاتجاهات المقترحة من طرف الباحثين والكتاب وذوي الاختصاص من أجل وضع إطار فكري حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

#### 1. الاتجاهات الرئيسية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

نتج عن الجدل القائم في الأدب المحاسبي حول طبيعة هذه المحاسبة ومجالاتها وطرق قياسها والإفصاح عنها...، ثلاث اتجاهات رئيسية حاولت وضع إطار فكري لهذه المحاسبة المعاصرة هي:

## الاتجاه الأول: "محاسبة المسؤولية الاجتماعية امتداد للمحاسبة المالية التقليدية"

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي امتداد واستكمال للمحاسبة المالية الحالية، فهو يتطلب تضمين التقارير المالية التقليدية بعدا جديدا بإضافة الأداء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في التقارير المحاسبية التقليدية، ويظهر هذا الاتجاه جليا في محاولة تطوير مفاهيم لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية مقابلة لتلك المفاهيم المتعارف عليها في المحاسبة المالية مثل: العمليات الاجتماعية، التكاليف الاجتماعية، المنافع الاجتماعية، الدخل الاجتماعي، المراجعة الاجتماعية الداخلية والخارجية<sup>1</sup>.

## الاتجاه الثاني: "محاسبة المسؤولية الاجتماعية الإطار الشامل للمحاسبة"

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي نظرة جديدة للمحاسبة، من حيث أخذها لوجهة نظر المجتمع وليس لوجهة نظر المؤسسة، وذلك باعتبار مختلف فئات المجتمع ككل أصحاب مصلحة في المؤسسة، وهذا يعني إعادة تعريف المحاسبة وتأسيس مفاهيم جديدة على ضوء أفكار اقتصاديات الرفاه<sup>2</sup>، وطبقا لهذا الاتجاه ينظر إلى محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها الإطار الشامل والكامل الذي يضم جميع فروع وأشكال المحاسبة الممكنة، حيث تعتبر المحاسبة المالية التقليدية فرع من فروعها وأنها جزء من إطار أشمل وهو إطار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية<sup>3</sup>، أي استبدال المحاسبة المالية بنموذج شامل وكامل للتكاليف والعوائد الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لتقييم أداء المؤسسة من وجهة نظر جميع أصحاب المصلحة<sup>4</sup>.

## الاتجاه الثالث: "محاسبة المسؤولية الاجتماعية فرع مستقل من فروع المحاسبة"

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي نظرية فرعية إلى جانب نظريات أخرى في علم المحاسبة، أي أنها وفق هذا الاتجاه تعد فرعا متميزا له خصوصياته داخل الإطار العام

<sup>1</sup> نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية "حالة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة"، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص 24.

<sup>2</sup> بوحزام سيد أحمد، حملات بن عاشور، حيموري حلومة، محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة بوزياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 02، العدد 2017، ص 81.

<sup>3</sup> Rob Gray, **The social accounting project and Accounting Organizations and Society Privileging engagement, imaginings, new accountings and pragmatism over critique?**, Accounting, Organizations and Society, Vol. 27, 2002, p 692.

<sup>4</sup> Halina W. M. M. Macuda, Joanna .K, **Op cit**, P 274.

للمحاسبة، مثل الفروع المحاسبية الأخرى المستقلة: محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية، محاسبة الموارد البشرية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية<sup>1</sup>.

واستخلاصاً لما سبق فإنه يمكن القول أن الاتجاه الأول ينادي بعملية الدمج والتكامل بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة التقليدية، والاتجاه الثاني يوضح أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي الإطار العام والشامل للمحاسبة وباقي الفروع تابعة لها، أما الاتجاه الثالث فيطالب باستقلالية محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجعلها فرع من فروع المحاسبة.

تؤيد الباحثة الآراء التي تتنادي بالاتجاه الثالث والتي تنص على أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي فرع محاسبي معاصر للمحاسبة إلى جانب الفروع الأخرى، والتي جاءت كاستجابة لحل المشكلات المتعلقة بالقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وتوفير معلومات اجتماعية إلى جانب المعلومات الاقتصادية تسهم في إعطاء صورة حقيقية عن واقع المؤسسة، بالتالي تقييم أداء المؤسسة بشكل دقيق وموضوعي.

## 2. مداخل محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

إن المطلع للأدبيات والبحوث المحاسبية منذ بداية سبعينات القرن الماضي يلاحظ أن تطور الفكر المحاسبي في مجال المسؤولية الاجتماعية قد اتخذ ثلاثة مداخل رئيسية هي:

### المدخل الأول:

وهو المدخل الذي يراعي مصالح ملاك المؤسسة، والذي يقوم على فرضية تعظيم الأرباح للملاك والمساهمين<sup>2</sup>، وأكد أن للمؤسسات دور مهم في تدعيم الحكومة، من خلال الأرباح الكبيرة التي تحققها والتي تسدد مقابل ذلك ضرائب أكثر، وهو ما ينعكس بشكل غير مباشر في مشاريع حكومية تساهم في رفع مستوى معيشة ورفاهية المجتمع<sup>3</sup>، ويسمى بالمدخل التقليدي للمسؤولية الاجتماعية.

### المدخل الثاني:

وهو المدخل الذي يراعي مصالح المساهمين والمستثمرين والدائنين (مدخل أصحاب المصالح)، ويقوم على فرضية تحقيق التوازن العادل بين مصالح المساهمين ومصالح جميع أصحاب المصالح،

<sup>1</sup> بوحزام سيد أحمد، حملات بن عاشور، حيموري حلومة، المرجع السابق، ص 82.

<sup>2</sup> رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 17.

<sup>3</sup> عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 346.

وقد تم تطويره في بداية السبعينيات من القرن الماضي أي مع بداية ظهور المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية، ويطالب بأهمية الأهداف الاجتماعية عند تعظيم الأرباح على المدى البعيد، وبهذا تتحمل المؤسسة نوعين من المسؤولية:<sup>1</sup>

- مسؤولية اجتماعية: تحقيق الرفاه الاجتماعي والحد من الآثار السلبية لنشاط المؤسسة؛
- مسؤولية خاصة: تحقيق أرباح لأصحاب المؤسسة.

### المدخل الثالث:

وهو المدخل الأكثر انفتاحاً لمتطلبات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، والذي يراعي مصالح جميع أفراد المجتمع، حيث ينظر إلى المؤسسة على أنه نظام اجتماعي فرعي داخل نظام اجتماعي أكبر، وأنه يتوجب على إدارة المؤسسة أن تحافظ على التوازن مع هذا النظام الاجتماعي الأكبر وذلك تحقيقاً لأغراض البقاء والاستمرار والنمو، أي أن مصلحة الذاتية للمؤسسة يتحتم عليها أن تستجيب لمتطلبات المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الرفاهية للمجتمع.<sup>2</sup>

وعليه نستخلص من العرض السابق أن: المدخل الأول ينادي بتعظيم الأرباح لأصحاب (الملاك) المؤسسة، والمدخل الثاني يطالب بتحقيق التوازن بين جميع أصحاب المصالح، أما المدخل الثالث فينص على تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والأرباح المرضية على المدى البعيد.

<sup>1</sup> محمد سالم اللولو، مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009، ص ص 27-28.

<sup>2</sup> عبد الحق سعدي، القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية - نماذج مقترحة-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 05، العدد 03، 2020، ص 32.

### المطلب الرابع: المبادئ والمفاهيم المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تقوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية على مبادئ ومفاهيم مثلها مثل المحاسبة المالية التقليدية، وذلك على النحو الآتي:

#### 1. الفروض التي يقوم عليها نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يقوم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الفروض التالية:<sup>1</sup>

- أن على المؤسسة التزامات اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، لذا يتوجب عليها تحمل هذا الالتزام.
- أن الموارد الاقتصادية للمجتمع نادرة ومحدودة، لذا يتوجب استغلالها بطريقة تؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي المحقق من الاستثمار الاجتماعي.
- لا يمكن اعتبار الموارد الاقتصادية العامة التي تستغلها المؤسسة في نشاطها التشغيلي كالماء والهواء سلعا مجانية، وإنما موارد اقتصادية اجتماعية يتوجب على المؤسسة تعويض المجتمع عما تستنفذه منها.
- للمجتمع الحق في الاطلاع على مدى تنفيذ المؤسسة لالتزاماتها تجاهه، وذلك ضمن الأسس والمبادئ المتعارف عليها للإفصاح المحاسبي.

#### 2. المفاهيم المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تتمثل المفاهيم المتعلقة بنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في:<sup>2</sup>

- الوحدة المحاسبية: يستع نطاق مفهوم الوحدة المحاسبية في نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية ليشمل بدلا من المؤسسة فقط المؤسسة والمجتمع كوحدة واحدة.
- العملية المحاسبية: يستع نطاق العملية المحاسبية هي الأخرى لتمثل صفقة بين المؤسسة كطرف والمجتمع من حولها كطرف آخر.
- المدخل المحاسبي: أما المدخل المحاسبي للمؤسسة فيتسع نطاق تحديده ليشمل التكاليف والموارد الاجتماعية وذلك ليتسنى فيما بعد قياس العائد الاجتماعي.

#### 3. مبادئ محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تعتمد محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على تسعة مبادئ رتيبة تتمثل في:

<sup>1</sup> سعيد مخلد النعيمات، فارس جميل حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 314-315.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 315.



- الحماية وإعادة الإصلاح البيئي: يحث على ضرورة قيام المؤسسة بعملية إصلاح البيئة وحمايتها والاعتماد على متطلبات التنمية المستدامة في المنتجات ومختلف العمليات التي تقوم بها.
  - القيم والمبادئ الأخلاقية: من خلال الالتزام بالتصرفات والسلوكيات المبنية على أسس أخلاقية متينة المرتبطة بالتعامل مع أصحاب المصالح.
  - المسائلة والمحاسبة: من خلال الإفصاح والكشف عن المعلومات الضرورية وعدم إخفاء الحقائق ومحاسبة من يقوم بعكس ذلك ومسائلته.
  - تقوية وتعزيز السلطات: ضرورة تحقيق التوازن بين الأهداف الاستراتيجية وكذلك الإدارة اليومية لمصالح العملاء والمستثمرين.
  - الأداء المالي والنتائج: من خلال إعطاء المساهمين عائد مالي محترم ومنافس بصفة دائمة مع المحافظة على الممتلكات والأصول والعمل على تحقيق نمو المؤسسة على المدى البعيد<sup>1</sup>.
  - مواصفات موقع العمل: وذلك من خلال تحسين ظروف العمل من حيث أمن وسلامة الموظفين وتحسين مناخ العمل ودفع أجور تنافسية من خلال الاستقطاب والإبقاء على أحسن الموظفين.
  - العلاقات التعاونية: من خلال الاتصاف بالعدالة والأمانة والمساواة مع موظفي المؤسسة.
  - المنتجات ذات الجودة والخدمات: وذلك من خلال تحديد احتياجات الزبائن والاستجابة لهذه المتطلبات من خلال تقديم منتجات وخدمات ذات نوعية جيدة لنيل رضا الزبون وسلامته؛
  - الارتباط المجتمعي: وذلك من خلال إقامة علاقات مع المجتمع المتواجدة فيه وتحطيم الحواجز والعوائق<sup>2</sup>.
- نلاحظ مما سبق أنه بالرغم من أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية فرع جديد من فروع المحاسبة، إلا أن مبادئه ومفاهيمه هي نفس المفاهيم والمبادئ التي تقوم عليها المحاسبة التقليدية إلى حد كبير، مع مراعاة تكيفها بما يتلاءم مع طبيعة وأهداف نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

<sup>1</sup> بلقايد محمد جواد، سعيداني محمد، أشكال المسؤولية الاجتماعية الممارسة على المورد البشري في الشركات- دراسة حالة ثلاثة شركات عربية-، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 6، جوان 2018، ص ص 497-498.

<sup>2</sup> بلقايد محمد جواد، أحمد نسيب، وجوادي محمد الصديق، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 2، 2019، ص ص 214-215.

### المبحث الثالث: أهمية أهداف ومجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

إن الاهتمام المتزايد بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية راجع إلى التطور الصناعي والتكنولوجي المتسارع والعولمة والجمعيات والمنظمات المهنية المطالبة بحماية البيئة والمستهلك وحقوق الإنسان، وهذا ما يفرض على المؤسسات الحديثة تحمل مسؤولياتها الاجتماعية والتي ينبغي أن تدخل ضمن اهتمامات المحاسبة، الأمر الذي يستدعي توسيع وظيفة القياس والإفصاح المحاسبي لتشمل الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي للمؤسسة.

### المطلب الأول: أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

ازدادت أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية لعدة عوامل، ومن أبرزها:

**1. على مستوى المؤسسة:** إن دوافع الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسة

يعود إلى تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية وتتمثل في:

- لم يعد معيار تقييم الأداء للمؤسسة الاقتصادية هو تعظيم الربح بقدر ما يجب أن يراعي هذا الربح الأثر الاجتماعي للمؤسسة، وتوفير البيانات الملائمة عن التكاليف وما يترتب عليها من منافع وكيفية توزيعها على المجتمع<sup>1</sup>؛
- تتحمل هذه المؤسسات تكاليف إزالة الآثار السلبية التي أحدثتها أنشطتها نتيجة الضغوطات المفروضة عليها<sup>2</sup>.

**2. على المستوى القومي:** إن دوافع الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على المستوى القومي

يعود إلى:

- المطالبة المتزايدة من قبل الدول والهيئات والجمعيات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية

بالإفصاح عن البيانات التي لها مضمون اجتماعي، وذلك من خلال<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> رفيق محمد يمان، مدى تطبيق مجالات المحاسبة عن الالتزامات الاجتماعية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية في شركة بازيان لصناعة الاسمنت السليمانية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2015، ص 152.

<sup>2</sup> بروية إلهام، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق الشفافية وترشيد اتخاذ القرار بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 48، 2017، ص 432.

<sup>3</sup> عبد الله مرزق، أحمد دروم، معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأهم النماذج والطرق المقترحة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 6، العدد 3، 2021، ص ص 1319-1320.

- إيضاح جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) American Accountants Association أسباب ضرورة اهتمام المحاسبين بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية؛
- تكوين عدد من اللجان التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) لدراسة وتطوير أنظمة القياس في المحاسبة الاجتماعية لمعاونة المؤسسات في هذا المجال.
- مطالبة لجنة البورصات الأوراق المالية الأمريكية المؤسسات بالإفصاح عن سياساتها في مجال محاربة تلوث البيئة وما تم تنفيذه منها.
- تزايد الضغوط الحكومية والشعبية: وذلك من خلال:<sup>1</sup>
  - ازدياد ضغط الرأي العام بالنسبة للمشاكل البيئية والاجتماعية التي قد تسببها المؤسسات وعدم قدرة الحكومات لوحدتها على حلها وتحمل المجتمع جزء أكبر من مخلفاتها؛
  - التشريعات الحكومية التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة وتحقيق نوع من الإشراف والرقابة وفرض العقوبات والغرامات على المؤسسات المخالفة؛
  - مطالبة منظمات المجتمع المدني في تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وعرض الكثير من دول العالم في تنفيذ برامج تنمية الموارد البشرية.
- العولمة: ففي ظل توجه العديد من الشركات متعددة الجنسيات إلى شعار المسؤولية الاجتماعية، حيث صارت تروج في حملاتها على ضرورة الاهتمام بحقوق الإنسان، توفير الأمن للعاملين، والاهتمام بقضايا البيئة، جعل العولمة تعد من أهم القوى الدافعة لتبني المسؤولية الاجتماعية.
- الكوارث والفضائح الأخلاقية: والتي جعلت المؤسسات العالمية تتكبد أمولا طائلة كتعويضات للضحايا أو كحماية لسمعتها بتعويض الخسائر نتيجة المنتجات المعيبة، مثلما حدث في ساحل ألاسكا من تلوث نفطي للمياه بسبب مؤسسة (Exxon Valdez).
- التطورات الفنية والتكنولوجية المتسارعة: وما صاحبها من تحديات فرضت عليها الالتزام بتطوير المنتجات، مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين، خاصة في ظل التحول من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد مبني على الرقمنة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد القادر شيخ، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص 390.

<sup>2</sup> برني لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 111.

- ازدياد المنافسة: اشتداد المنافسة يجبر المؤسسات على القيام بالعديد من النشاطات التي تعكس مسؤولياتها الاجتماعية لبناء سمعة طيبة لها واكتساب العديد من العملاء.<sup>1</sup>
- 3. على المستوى المحاسبي: إن دوافع التفكير في محاسبة المسؤولية الاجتماعية على المستوى المحاسبي يعود إلى أثر هذه الأخيرة على القوائم الختامية، حيث أن إظهار تكاليف ومنافع الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة في القوائم والتقارير المالية يؤدي إلى مصداقية وشفافية هذه الأخيرة وهذا ما يعكس الأداء الحقيقي للمؤسسة، وتتمثل في:
  - تجاهل إدخال التكاليف الاجتماعية للأنشطة التي لها مضمون اجتماعي عند تحديد تكلفتها الحقيقية: حيث تلعب التكاليف الاجتماعية دورا هاما في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط المؤسسة، من خلال مقابلة الإيرادات بجعل القوائم المخصصة لتلك الأنشطة تعبر عن التكلفة الحقيقية لنشاط المؤسسة.
  - التركيز على جانب التكاليف دون المنافع في مجال قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات: من خلال التركيز الأساسي من قبل المفكرين والدارسين على الجوانب الاجتماعية من ناحية التكاليف وإهمال المنافع الاجتماعية المتحققة منها.<sup>2</sup>
  - التداخل والتشابك بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية: حيث يصعب فصل الأنشطة الاجتماعية عن الأنشطة الاقتصادية في عملية واحدة، لأن العملية الواحدة التي تقوم بها المؤسسة قد تنطوي عليها آثار اجتماعية واقتصادية؛
  - عدم توفر أدوات القياس المحاسبي في مجال المسؤولية الاجتماعية؛
  - عدم وجود إجراءات ومعايير محاسبية تمكن من القياس الدقيق والموضوعي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> هبية مزغاش، أسماء ريغي، واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة انتشار جائحة كورونا: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعرييج، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2021، ص 438.

<sup>2</sup> محمد يمان رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 152.

<sup>3</sup> S. N. AL-Moumany, M. A. AL Momani, M. I. Obeidat, **Op cit**, p 510.

### المطلب الثاني: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يمكن حصر أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الهدف الرئيسي الذي ذكره Ramanathan عام 1976 المتمثل في تقييم ما إذا كانت المؤسسات قد استوفت مسؤولياتها الاجتماعية بشكل كافٍ أولاً<sup>1</sup>، وذلك من خلال ثلاثة أهداف أساسية هي:

**الهدف الأول:** تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة عن طريق مقارنة التكاليف والمنافع الاجتماعية<sup>2</sup>، حيث لا يمكن الاعتماد فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة الداخلية للمؤسسة، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار عناصر التكاليف والمنافع الخارجية الاجتماعية والتي لها تأثير على المجتمع ككل<sup>3</sup>، وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة المالية التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي<sup>4</sup>.

**الهدف الثاني:** تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة<sup>5</sup>، وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجياتها وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المؤسسة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى<sup>6</sup>، وتمثل العلاقة بين أداء المؤسسات الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهرى لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية، ويرتبط هذا الهدف أيضاً بوظيفة القياس المحاسبي<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> Saeid Homyoun, Zabihollah Rezaee, Zahra Ahmadi, **Corporate Social Responsibility and Its Relevance to Accounting**, Journal of Sustainable Development, Vol. 8, No. 9, 2015.

<sup>2</sup> Barakat.A, Samhan.h, "ACCOUNTING SOCIAL RESPONSIBILITY IN ISLAMIC BANKS", International Journal of Economics, commerce and Management, United Kingdom, Vol.11, No.10, 2014, P07.

<sup>3</sup> M.Y.Rahehla, J. A. sharairi, "The Extent of social responsibility Accounting Application in The Qualified Industrial Zones in Jordan", International Management Review, Vol 04, N 2, Jordan, 2008, p07.

<sup>4</sup> علاء الدين محمد جناي، محمد براق، مدى امكانية تطبيق المحاسبة و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر في ظل قواعد الحوكمة دراسة ميدانية، الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المؤسسات الاجتماعية الصغيرة والمتوسطة في تحديد إستراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسبة بن بوعلی، الشلف، 2016، ص 06.

<sup>5</sup> Halina .W.M, M. Macuda, Joanna .K, **op cit**, P 259.

<sup>6</sup> محمد بولصنام، محددات الإفصاح الاجتماعي للشركات دراسة حالة البنك الأهلي الأردني 2006-2012، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 01، 2014، ص 140.

<sup>7</sup> فياض علان فياض المساعيد، نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة جرش، الأردن، 2013، ص 49.

**الهدف الثالث:** الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة التي لها آثار اجتماعية (أثر قرارات المؤسسة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد)، ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية<sup>1</sup>، وأيضا إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الإفصاح المحاسبي<sup>2</sup>.

نلاحظ مما سبق أن كل هدف من أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية يرتبط ويتعلق بوظيفة من وظائف المحاسبة، فالهدفان الأول والثاني يرتبطان بوظيفة القياس المحاسبي، في حين أن الهدف الثالث يختص بوظيفة الإفصاح المحاسبي، ولا جدال من القول أن وظائف محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي نفسها وظائف المحاسبة التقليدية، مما يعني أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية نابعة من المحاسبة التقليدية ومتكاملة معها، أي أن معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية تتكامل وتترابط مع معلومات المحاسبة التقليدية، وأن هدف كل منهما هو توصيل المعلومات لكافة الأطراف المستفيدة سواء الداخلية أو الخارجية.

وعليه فإن محاسبة المسؤولية الاجتماعية جاءت لتوسيع وظائف المحاسبة التقليدية، من خلال معالجة القصور التي تحتويها وظائفها فيما يخص قياس الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة والإفصاح عنها. واستخلاصا لما سبق ترى الباحثة أن أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية تركز على آليتين أساسيتين هما:

■ **الآلية الأولى:** "التوسع في وظيفة القياس المحاسبي التقليدي": من خلال إعادة توجيه المحاسبة التقليدية بتوسيع نطاق القياس ليشمل الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة إلى جانب الأنشطة الاقتصادية.

<sup>1</sup> جعفر عثمان الشريف عبد العزيز، مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 17، العدد 01، 2016، ص114.

<sup>2</sup> هارون خميس محمد يوسف، فاطمة عامر حماد، تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودوره في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للشركات دراسة حالة الشركة السودانية لاتصالات- سوداتيل في العام 2015، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 16، العدد 02، 2015، ص135.

■ الآلية الثانية: "التوسع في وظيفة الإفصاح المحاسبي التقليدي": من خلال إعادة توجيه المحاسبة التقليدية بتوسيع مجال الإفصاح ليشمل الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة إلى جانب الإفصاح عن الأنشطة الاقتصادية وإيصالها إلى الأطراف المستفيدة.

### المطلب الثالث: مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

اختلفت الآراء حول تحديد مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الهيئات والجمعيات فيقسمها البعض إلى ستة مجالات كما حددها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) كالتالي:<sup>1</sup> البيئة؛ الموارد غير المتجدد؛ الموارد البشرية؛ الموردين؛ العملاء؛ المجتمع، ونجد آخرون يقسمونها إلى خمسة مجالات مثل ما قامت به جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A.) عند إجراءها لدراسة ميدانية على بعض المؤسسات التي تعد قوائم وتقارير اجتماعية، فأصدرت تقريرا بخمس مجالات للأداء الاجتماعي هي:<sup>2</sup> الرقابة على البيئة؛ توظيف الأقليات؛ العاملون؛ تحسين المنتج؛ خدمة المجتمع. أما Gray فيصنفها إلى أربعة مجالات حسب الظروف التي تعيشها المؤسسة وعلاقتها مع أصحاب المصالح إلى: مجال العلاقة مع المجتمع، مجال العلاقة مع الموارد البشرية، مجال العلاقة مع المستهلك، ومجال المحافظة على البيئة.<sup>3</sup>

مما سبق نلاحظ أنه توجد عدة آراء حول تصنيف هذه المجالات إلا أننا نتفق مع ما ذهب إليه تصنيف Gray وأغلب الباحثين إذ اتفقوا على تحديد أربع مجالات أساسية كالتالي:

#### المجال الأول: مجال المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية

يضم جميع الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة المؤسسة لنشاطها والتي تؤثر على البيئة، وذلك من خلال سلامة البيئة المحيطة بالمؤسسة والمحافظة

<sup>1</sup> أبوبكر مفتاح شابون، محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي: دراسة تطبيقية لمعرفة مدى إدراك واهتمام الشركة الليبية للحديد والصلب بمدينة مصراتة- ليبيا لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، مجلة جامعة سبها "العلوم البحثية والتطبيقية"، المجلد 14، العدد 01، 2015، ص 87.

<sup>2</sup> رزكار علي أحمد، ومحمد علي عمر، وعبد الكريم بيشكتوت عبد الله، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين نوعية الخدمات المصرفية دراسة ميدانية في عينة من المصارف التجارية في محافظة السليمانية وإدارة كرميان، المجلة العلمية لجامعة سبها - السليمانية، المجلد 02، العدد 01، 2018، ص 114.

<sup>3</sup> Gray, R, « The social Accounting project and Accounting Organizations and society », Privileging Engagement, Imaginings, New Accountings and Pragmatism Over Critique?, Accounting Organization and Society, university of Glasgow, Scotland, Vol.27, 1999, p 293.

على الموارد الطبيعية، ويعتبر هذا المجال من أهم مجالات المحاسبة الاجتماعية نظرا لما تسببه من أضرار على البيئة<sup>1</sup>.

### المجال الثاني: مجال خدمة المجتمع المحلي

ترتبط أنشطة هذا المجال بالمجتمع الخارجي للمؤسسة بشكل عام<sup>2</sup>، حيث يشمل جميع الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للجمهور بشكل عام كتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وفتح المجال للطلبة الجامعيين من أجل التدريب، المساهمة في الرعاية الصحية، دعم الجمعيات الخيرية، وكل هذا يهدف إلى تنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع<sup>3</sup>.

### المجال الثالث: مجال الموارد البشرية العاملة

تدخل أنشطة هذا المجال ضمن نطاق المسؤولية الاجتماعية الداخلية للمؤسسة، أي أنها ترتبط بالمجتمع الداخلي للمؤسسة، حيث تضم جميع الأنشطة الخاصة بالأشخاص العاملين فيها والذين يساهمون بصورة فعالة في تحقيق أهداف المؤسسة، وتتمثل هذه الأنشطة في: تقديم التأمين الصحي المجاني والسكن للموظفين بالإضافة إلى السلامة المهنية للعاملين، إجراءات الاستقطاب في تعيين العاملين، برامج تدريب الموظفين، التسهيلات المقدمة لنقل الموظفين وتعليم أسرهم.

### المجال الرابع: مجال خدمة العملاء (المنتج)

يتضمن هذا المجال جميع الأنشطة الخاصة بالارتقاء بجميع الخدمات التي ترتبط بعلاقة العميل مع المؤسسة حيث تسعى لتحقيق رضاهم عن الخدمة المقدمة لهم، كما تتضمن هذه الأنشطة عدة خصائص نوعية للخدمة مثل سرعة الاستجابة والمصدقية مع انخفاض المخاطر المصاحبة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> نوال بن عمارة، طرق الإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، مجلة الدراسات المالية المحاسبية، المركز الجامعي بالوادي، المجلد 1، العدد 1، 2010، ص 99.

<sup>2</sup> محمد عامر راهي العذراي، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، 2017، ص 37.

<sup>3</sup> عبد القادر شيخ، عبد الحق سعدي، واقع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية: دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية بسكرة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 365-367.

<sup>4</sup> محمد عامر راهي العذراي، المرجع السابق، ص 37.

<sup>5</sup> نسرین مفتاح الواعر، الإفصاح المحاسبي عن الأنشطة الاجتماعية وأثرها على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الليبية، مجلة اقتصاد المال والأعمال جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص 27.



والجدول الآتي يوضح الأنشطة التي تدخل ضمن كل مجال من مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

**الجدول رقم (1-3): مجالات وأنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات**

المجالات	الأنشطة الرئيسية	الأنشطة الثانوية
مجال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة	الموارد البيئية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الاقتصاد في استخدام المواد الخام؛</li> <li>- الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة؛</li> <li>- المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة.</li> </ul>
	المساهمات البيئية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء وإحداث الضوضاء؛</li> <li>- إدارة النفايات وإعادة استعمالها للتقليل من أثارها السلبية على البيئة؛</li> <li>- الدراسات والبحوث الخاصة بتخفيض التلوث.</li> </ul>
مجال المساهمات العامة (مجال المجتمع المحلي)	البذل في سبيل الإنسانية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المساهمة في المؤسسات العلمية و الصحية والثقافية والرياضية؛</li> <li>- دفع الضرائب للدولة؛</li> <li>- توفير فرص عمل لأفراد المجتمع بحيث يمكن من الحد من البطالة؛</li> <li>- قبول تدريب وتربص الطلبة لتأهيلهم للحياة العملية؛</li> <li>- توظيف الأفراد المعوقين.</li> </ul>
	المواصلات والنقل	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المساهمة في رصف وإنشاء الطرق؛</li> <li>- توفير وسائل نقل العاملين.</li> </ul>
	الإسكان	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان؛</li> </ul>
	الخدمات صحية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تدعيم البرامج التي تحد من الأوبئة والأمراض؛</li> <li>- توفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية والرعاية بالصحة.</li> </ul>
	رعاية مجموعات خاصة في المجتمع	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المساهمة في توفير وجبات غذائية لغير القادرين مالياً؛</li> <li>- المساهمة في رعاية الطفولة المسعفة والمسنين والمعوقين.</li> </ul>
مجال الموارد البشرية العاملة	سياسات التوظيف	<ul style="list-style-type: none"> <li>- منح العاملين أجور ورواتب تحقق لهم مستوى معيشي مناسب؛</li> <li>- توفير فرص ترقية كافية للعاملين بدون تمييز أو تفرقة بينهم؛</li> <li>- توفير برامج تدريبية للعاملين لرفع قدراتهم وكفاءتهم.</li> </ul>
	تحقيق الرضا الوظيفي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- توفير التأمين الصحي للعاملين والسكن والتقاعد لهم؛</li> <li>- توفير الأمن الصناعي والسلامة المهنية لتفادي الحوادث؛</li> <li>- توفير وسائل النقل للعاملين وتوفير وجبات الإطعام.</li> </ul>
مجال خدمة المنتج (العملاء)	تحديد وتصميم المنتجات	<ul style="list-style-type: none"> <li>- القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين وتطلعاتهم؛</li> <li>- عدم استخدام مواد غير صحية في عمليتي التعبئة والتغليف.</li> </ul>
	تحقيق رضا العملاء	<ul style="list-style-type: none"> <li>- توفير البيانات اللازمة عن خصائص المنتجات وطريقة استخدامها؛</li> <li>- الدعاية والإعلان عن المنتجات بين مدة وأخرى.</li> </ul>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على محمد عباس بدوى الأميرة إبراهيم عثمان، دراسات في مشاكل محاسبة

معاصرة، قسم المحاسبة- كلية التجارة للنشر جامعة الإسكندرية، مصر، 1992، ص ص 379-382.

## المطلب الرابع: فوائد ومزايا تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

ينجم عن تطبيق المؤسسات لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية عدة فوائد ومزايا تتمثل في أنها:

- تخدم المؤسسات المطبقة لها على المدى الطويل، وذلك من خلال إعطاء صورة حسنة عن المؤسسة ومدى إمكانية استمرارها ونموها على المدى الطويل، لأن عنصر الاستمرارية يأتي من رغبة المجتمع المحيط بها بناء على ما تقدمه من منافع اجتماعية؛
- تطبيقها يعتبر نظرة جديدة للمحاسبة من حيث أخذها لوجهة نظر المجتمع بالإضافة لوجهة نظر المؤسسة، وهذا يعني إعادة تعريف المحاسبة ضمن نطاق الرفاه الاجتماعي؛
- تطبيقها من شأنه يحسن الروابط والعلاقات الاجتماعية بين المؤسسة والعاملين ويوحد الهدف والرؤية بينهم؛
- تطبيقها يمكن أن يساهم بشكل فعال في رفع القدرات الإنتاجية إلى أقصى حدودها، وتفسيرا لذلك قامت جامعة هارفارد بدراسة أثبتت فيها أن المؤسسات التي تطبق محاسبة المسؤولية الاجتماعية نمت بمعدل أربعة أضعاف عن تلك التي لم تتبنى هذا المجال؛
- تطبيقها سوف يحسن من سمعة المؤسسة ويزيد من الثقة المتبادلة مع أصحاب المصالح، ومن مستوى المصداقية والشفافية التي تتعامل بها المؤسسات، وكذلك استقطاب أكفاء الموارد البشرية، حيث أن الالتزام بالمسؤوليات الاجتماعية يعتبر عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة<sup>1</sup>؛
- تطبيقها يؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال تقييم وجهة نظر التكاليف والفوائد الناتجة عنها؛
- تطبيقها يؤدي إلى تحسين الأداء الاجتماعي والمالي للمؤسسة، حيث أصبح قياس الأداء الاجتماعي كأحد مؤشرات نجاح المؤسسات إلى جانب الأداء المالي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أبوبكر مفتاح شابون، مرجع سبق ذكره، ص ص 87-88.

<sup>2</sup> Abdul Talib Bon, Maria Lusiana, Mohd Hassan Che Haat, Jumadil Saputra, Mohd Yusoff Yusliza and Zikri Muhammad, **A Review of Green Accounting, Corporate Social Responsibility Disclosure, Financial Performance and Firm Value Literature**, Proceedings of the 11th Annual International Conference on Industrial Engineering and Operations Management Singapore, March 7-11, 2021, pp 5622- 5623.

### المبحث الرابع: مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

إن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يتطلب فهم وإدراك إدارة المؤسسة لأنشطتها وتأثيراتها الاجتماعية وترجمتها في نظام معلومات محاسبي بهدف توفير البيانات ثم معالجتها، من خلال حصر وتبويب وقياس وتحليل التكاليف والمنافع الاجتماعية الناتجة عن أنشطة المؤسسة، وذلك من أجل توفير معلومات اجتماعية تترجم على شكل قوائم وتقارير اجتماعية يستفيد منها مستخدميها ذوي المصلحة سواء الداخلية أو الخارجية، الأمر الذي يسهم في اتخاذ قرارات الرقابة ومتابعة الأداء الاجتماعي للمؤسسة وتقويمه.

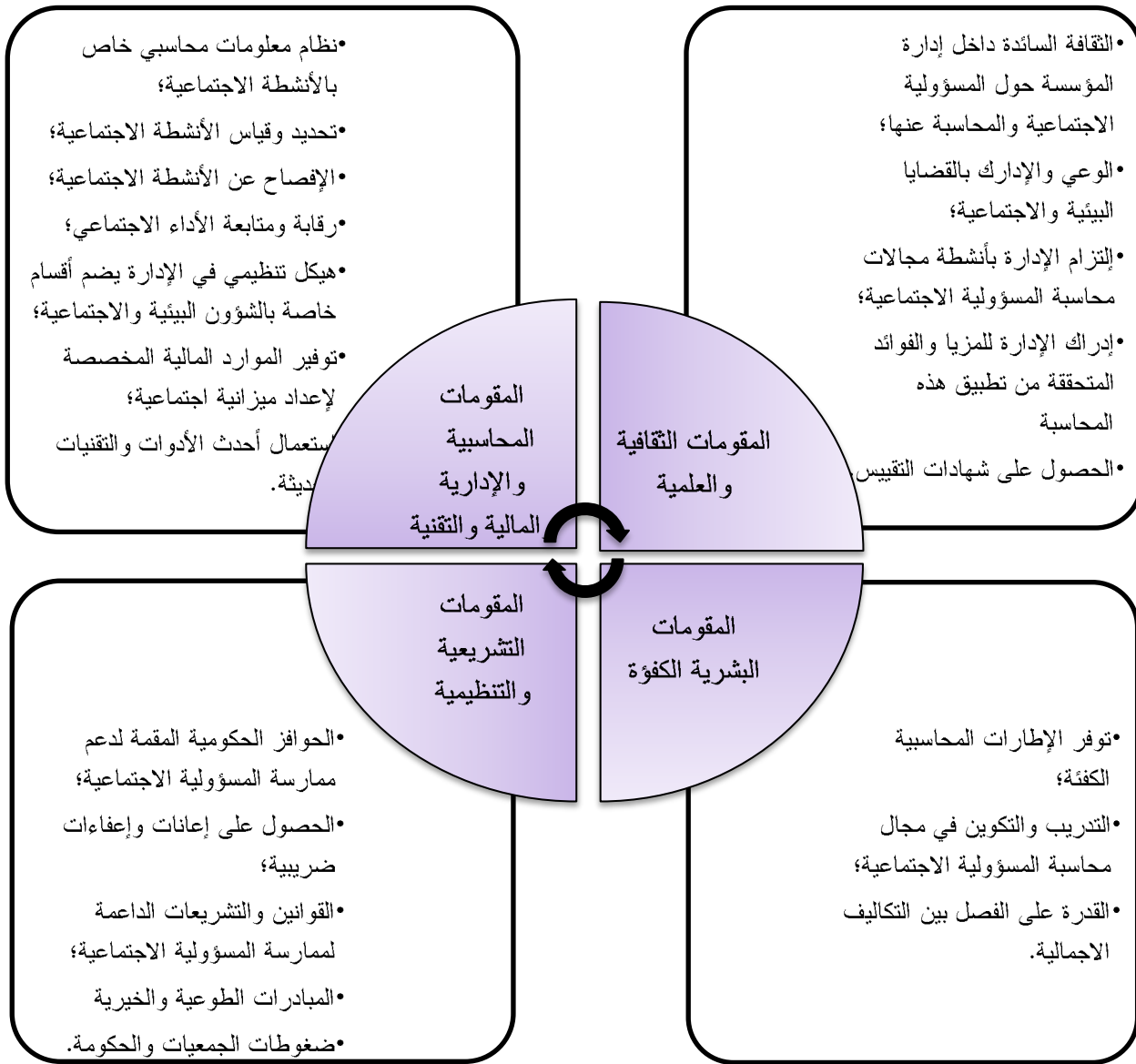
كما يتطلب تطبيقها أيضا وجود محاسبين أكفاء وملمين بالمفاهيم والمبادئ والفروض الخاصة بهذه المحاسبة، بالإضافة إلى تدعيم وتوسيع معارفهم بالتشريعات والقوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية.

بالاعتماد على الإطار النظري والدراسات السابقة قامت الباحثة بتحديد وتوضيح مقومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ضمن أربع مقومات أساسية كما موضح في الشكل أدناه رقم (1-5) والتي تتمثل في: (المقومات الثقافية والعلمية، المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية، المقومات البشرية الكفؤة، المقومات التشريعية والتنظيمية).

كما قامت بتصنيف هذه المقومات إلى:

- **مقومات داخلية:** تتمثل في المقومات المتواجدة داخل إدارات المؤسسات (المقومات الثقافية والعلمية، المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية، المقومات البشرية الكفؤة)؛
- **مقومات خارجية:** تتمثل في المقومات التشريعية والتنظيمية الموضوعة من قبل الجمعيات والمنظمات المهنية والحوافز الضغوطات الحكومية التي تنادي بممارسة المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها.

الشكل رقم (1- 5): مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات



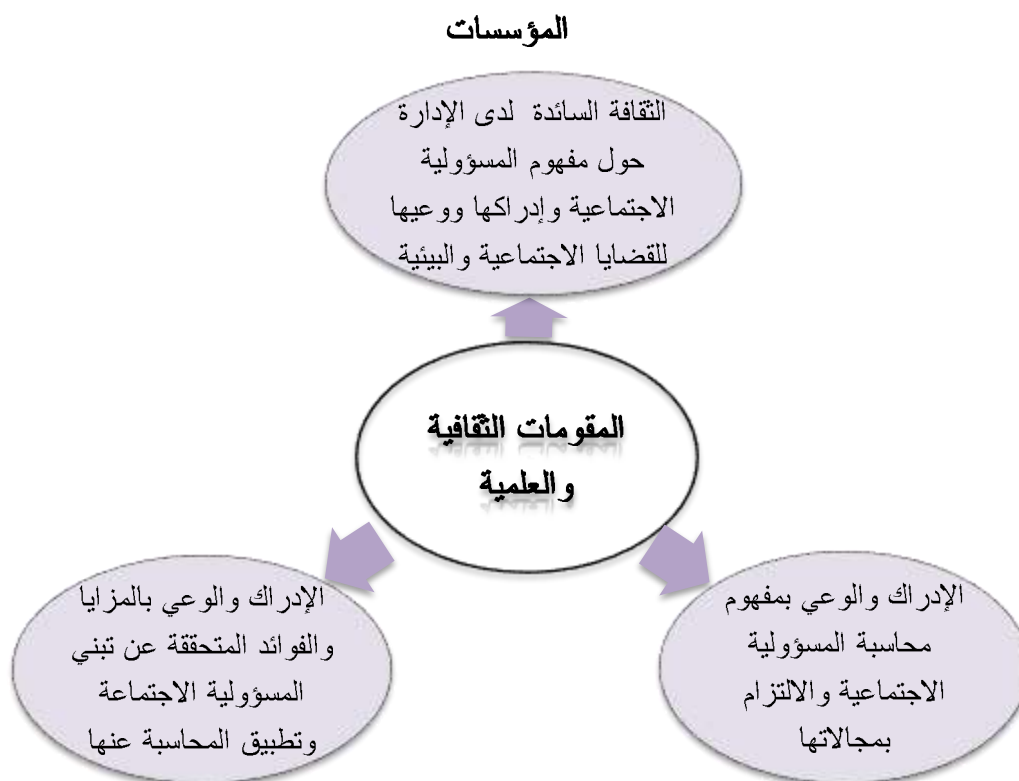
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات التي تم جمعها من الدراسات السابقة.

وعليه سيتم التطرق لهذه المقومات التي تفعل وتشجع على تطبيق هذه المحاسبة المعاصرة في المؤسسات بالتفصيل في المطالب التالية.

## المطلب الأول: المقومات الثقافية والعلمية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

من أجل دمج المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجيات المؤسسات، يستلزم توفر هذه الأخيرة على عنصر الوعي والإدراك بمفاهيم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها، من خلال الثقافة السائدة داخل إدارة المؤسسة حول المسؤولية الاجتماعية ومعرفة مدى وعيها وإدراكها للقضايا البيئية والاجتماعية، ومدى التزامها بتبني أنشطة مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بها، ومدى إدراكها للفوائد والمزايا المتحققة من تبني المسؤولية الاجتماعية وتطبيق المحاسبة عليها، وذلك كما هو موضح في الشكل الآتي.

### الشكل رقم (1-6): المقومات الثقافية والعلمية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات التي تم جمعها من الدراسات السابقة.

### 1- استجابة وإدراك المؤسسات لأهمية المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها:

استجابة للتغيرات الخاصة في فترة الستينيات والسبعينيات تعرضت أهداف المؤسسات للكثير من الانتقاد من قبل الحكومات والجمعيات المهنية، حيث قامت هذه الأخيرة باتخاذ مجموعة الإجراءات لتنظيم أنشطة المؤسسات والسيطرة على أثارها على المجتمع، حيث تم إنشاء وكالة حماية البيئة

(EPA)، ولجنة تكافؤ فرص العمل (EEOC)، وإدارة السلامة والصحة المهنية (OSHA)، ولجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية (SPSC)، كما أصدرت قوانين لحماية المستهلك والعاملين والبيئة وغيرها...<sup>1</sup>، كل ذلك ضمن نطاق الفلسفة التي تحدد العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصالح<sup>2</sup>، وفي هذا الصدد يقول فريدمان عام 1989 Freedman أن الموقف الفلسفي للإدارة هو عامل رئيسي في تحديد العلاقة القائمة بين العمل والمجتمع، والذي يقضي بأن يكون مديري المؤسسات الأذكياء على علم ودراية بتلبية التوقعات المتعارضة لأصحاب المصالح المختلفة، كما أفسح هذا التوجه والإدراك عن الكثير من الانتقادات الموجهة لأهداف الإدارة التقليدية التي تعتمد على "نظرية المؤسسة" و"نظرية المساهمين" وتم مناقشتها من قبل "النظرية الاجتماعية للمؤسسة" و"نظرية أصحاب المصالح"، فالمدبر الذكي هو الذي يمزج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة ويحقق التوازن بينهما ويتصرف بطريقة أكثر مسؤولية اجتماعياً، أي أنه يتصرف بإنسانية اتجاه الموظفين والعملاء لتحقيق عوائد مرتفعة على المدى البعيد (عوائد اقتصادية واجتماعية)، كما أكد كذلك على ضرورة الترابط بين المؤسسات والمجتمع لأنها تمثل الأساس في قدرة المؤسسات على القيام بأعمالها.

واستجابة هذه المؤسسات إلى نظرية "العقد الاجتماعي للعمل" سوف يجعل المدير الذكي أكثر وعياً لمواكبة الاهتمامات والمواقف والبيئة المتغيرة باستمرار، كما يدرك أيضاً أن مؤسسته تعتبر كأداة لتحقيق الاستخدام الفعال والأمثل للموارد في المجتمع، حيث أكد كلونوسكي (1991) أن المؤسسات تعتبر "مؤسسات اجتماعية"، وذلك نظراً للطبيعة الاجتماعية للأعمال التي تحتم على المؤسسات وأصحابها ترك النظرة الضيقة للمؤسسة والتوجه نحو الرؤية الجديدة للأعمال ومواكبة وتيرة التغيير الاجتماعي بتطبيق عملية "الأخلاقيات المهنية" التي تمثل استجابة المؤسسات لكافة المتغيرات والتوقعات وتحمل المزيد من المسؤولية اتجاه القضايا الاجتماعية.

وأشار بروكس 1986 أن كل من المؤسسات وأفراد المجتمع تستفيد بشكل كبير من الفهم الجيد لتأثير المؤسسات على نوعية الحياة، والتركيز على تطوير الإدارة والتقنيات المصممة لزيادة الاهتمام بالأداء الاجتماعي والإفصاح عنه لإظهار شرعيتها التنظيمية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Akbar Sadeghzadeh, **Social responsibility accounting sustainability accounting and Islam**, A thesis submitted in fulfillment of the requirements for the award of the degree doctor on philosophy, Department of Accountancy, University of Wollongong, Australia, 1995, p 24.

<sup>2</sup> Shafat .M, M. N. Zameer, **op cit**, p 84.

<sup>3</sup> Akbar Sadeghzadeh, **op cit**, pp 25-27.

الأمر الذي يؤدي إلى تكوين رد فعل إيجابي للإدارة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية وتطبيق المحاسبة عنها والرقابة والتدقيق عليها، كذلك يجب التحلي برد فعل إيجابي اتجاه الإرشادات والتوصيات المقدمة من قبل المحاسبين، بالإضافة إلى التركيز على المجالات الاجتماعية الهامة وخاصة تلك التي لم تحظى بالاهتمام الكافي، مما قد يؤثر على عدم الاستجابة على مناطق معينة أو الجمهور بشكل عام<sup>1</sup>، وتعزيز الوعي الاجتماعي بأهم القضايا والاهتمام بالموظفين والانخراط في الأنشطة الخيرية للوصول إلى الاستدامة.<sup>2</sup>

يعد الوعي بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات شرطا مسبقا للفوائد المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث تواجه المنظمات ضغوطات متزايدة من أصحاب المصلحة للانخراط في المسؤولية الاجتماعية.

تنص نظرية أصحاب المصلحة على أن نجاح المؤسسة يعتمد إلى حد كبير على قدرتها للامتثال لتوقعات أصحاب المصلحة وتلبية احتياجاتهم المتنوعة والمتعلقة بالمعلومات بناء على هذا المنظور تعد معلومات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عنصر رئيسيا يمكن للمؤسسات استخدامه لإدارة مختلف أصحاب المصلحة أو الاستجابة لهم، وبالتالي أصبحت قضايا الاجتماعية والبيئية من الاهتمامات الهامة للمستثمرين والمستهلكين والمنظمات غير حكومية والمجتمع بشكل عام تماشيا مع نظرية اصحاب المصلحة<sup>3</sup>.

المؤسسات التي لا تستطيع تلبية التوقعات الاجتماعية فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية قد تفقد شرعيتها التي ستهدد بقائها، وتستند هذه النظرية الشرعية على فكرة أنه يجب على المؤسسات أن تتصرف ضمن حدود ما يعرف "المجتمع أنه سلوك مقبول اجتماعيا" من أجل استمرارها وبقائها.

المؤسسات مسؤولة عن عملياتها وتأثير هذه العمليات على أصحاب المصالح بشكل واسع، وذلك مثلما صرح به (Tinker and Niemark, 1984) بأن المجتمع أصبح أكثر وعيا بالعواقب السلبية لنمو المؤسسات، كما أصبح يضغط كذلك على كل من الاعمال والحكومة للقيام بتحمل مسؤولياتها

<sup>1</sup> Abu sabha .S, shoubaki .Y, **op cit**, p 275.

<sup>2</sup> N.Benomran, M. H. che Haat, H. Binti.H, N. R. Binti.M, **Types and Motives of Corporate social Responsibility and Environmental reporting in Libyan Companies**, International Journal of Finance & Accounting studies, ISSN 2203-4706, Vol.3, No.1, 2015, P 2.

<sup>3</sup> Mehdi Nekhili, Haithem Nagati, Tawhid Chtioui, Claudia Rebolledo, **Corporate social responsibility disclosure and market value: Family versus nonfamily firms**, Journal of Business Research, Vol.77, 2017, pp 42-43.

لإصلاح أو منع الأضرار التي تلحق بالبيئة، من أجل ضمان صحة وسلامة المستهلكين والموظفين، وأولئك الذين يقيمون في البيئة التي يتم فيها تصنيع المنتجات وإلقاء النفايات. فعلى سبيل المثال تسرب النفط من شركة بريتش بترول يوم في عام 2010 مضطرة لتحمل مسؤولية عن مختلف القضايا الاجتماعية نتيجة أنشطتها.

وأظهرت دراسة (Donovan,2002) دعم نظرية الشرعية كعامل توضيحي للإفصاح البيئي، حيث أنه فكلما كانت المؤسسات مدركة وواعية لمسؤولياتها الاجتماعية، فإنها ستسعى بذلك للحصول على شرعيتها، بمعنى آخر أنها ستستجيب للوعي المتزايد من خلال زيادة إفصاحها عن مسؤولياتها في التقارير السنوية<sup>1</sup>، فزيادة عدد المؤسسات التي تفصح وتصدر التقارير الاجتماعية يوفر دليلاً على أن تقارير المسؤولية الاجتماعية توفر معلومات مفيدة وتلبي احتياجات أصحاب المصالح إلى حد ما<sup>2</sup>.

من خلال العرض السابق يتضح أن تحقيق المؤسسات لأهدافها الاجتماعية يستدعي تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية داخل إطار مفاهيمي أساسي يتطلب بدوره التحديد الواضح لنطاق ومجالات أنشطة العمليات الاجتماعية التي تم التعرف عليها سابقاً (البيئة، العاملين، المجتمع، العملاء).

كما يتضح كذلك أن وعي وإدراك إدارات المؤسسات للجوانب الاجتماعية والبيئية جاء نتيجة استجابتها لنظرية العقد الاجتماعي التي تنادي بضرورة الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، بالإضافة إلى أن ادراك ووعي إدارات المؤسسات بالمزايا والفوائد المحققة عن التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية، الأمر الذي يعمل على تشجيع وتفعيل تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات.

<sup>1</sup> Parvez Mia, Abullah-Al-Mamun, **Corporate Social Disclosure During the Global Financial Crisis**, International Journal of Economics and Finance, Vol.03, No.6, 2011, p 176.

<sup>2</sup> Daniel Tschopp, **Drivers of corporate social responsibility reporting; Case studies from three reporting companies**, International Journal of Business and Social Research (IJBSR), Vol.2, No. 2, 2012, p 2.



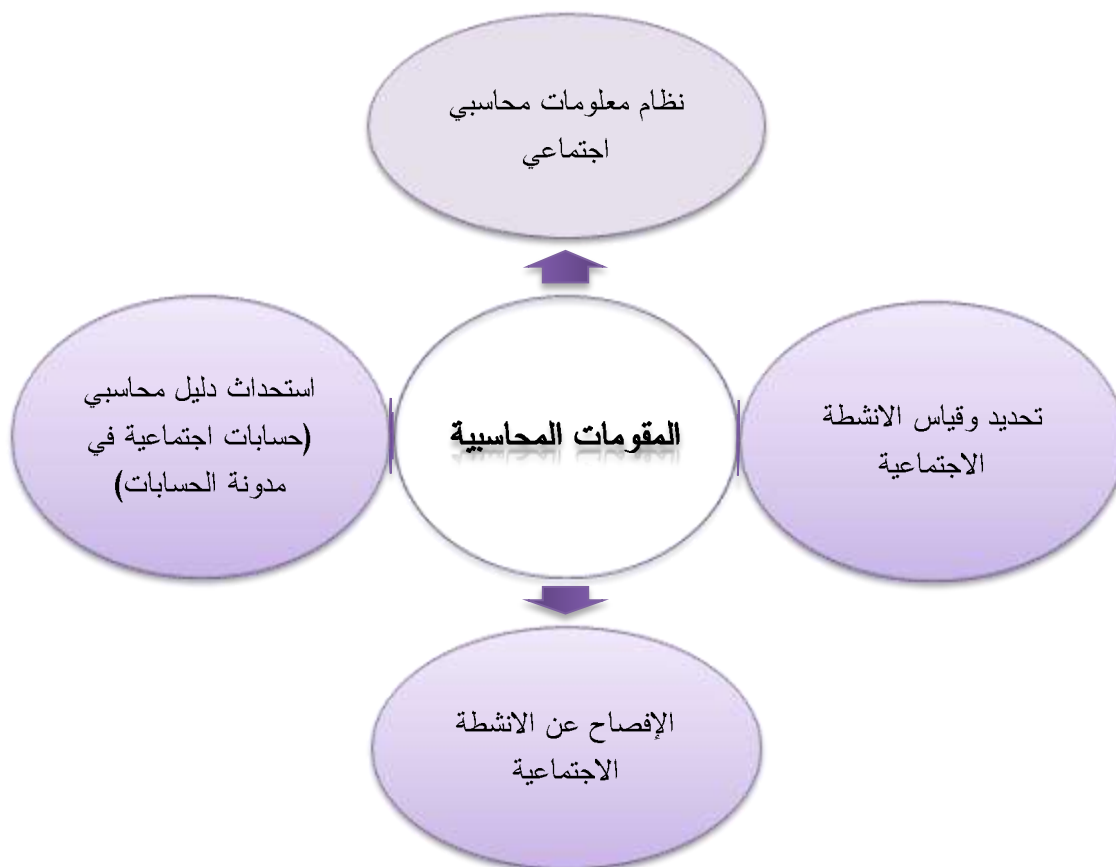
## المطلب الثاني: المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

من أجل دمج استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية ضمن الوظيفة المحاسبية للمؤسسة يستلزم توفر نظام محاسبي خاص بتحديد وقياس الأنشطة الاجتماعية والإفصاح عنها، والتي تعتبر كأداة تقييمية تستخدمها المؤسسة في مراقبة ومتابعة أدائها الاجتماعي، كما يستلزم توفر الموارد المالية التي تمكنها من القيام بأنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية.

### أولاً: المقومات المحاسبية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

تتمثل هذه المقومات في توفير أنظمة معلوماتية محاسبية خاصة بالأنشطة الاجتماعية في إدارة المؤسسة، وذلك من أجل تحديد وقياس الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة والإفصاح عنها، والشكل التالي يوضح المقومات المحاسبية المدعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والتي تعتبر كأداة لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات، كما موضحة في الشكل الآتي.

الشكل رقم (1-7): المقومات المحاسبية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات التي تم جمعها من الدراسات السابقة.

## 1. نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومكوناته:

يعتبر نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأبي نظام للمعلومات، يختص في عملية القياس والإفصاح عن العمليات التي تحدث فيما بين المؤسسة والبيئة المحيطة بها<sup>1</sup>، ويتكون من:<sup>2</sup>

أ. المدخلات: تتكون من العناصر التالية:

- مجموعة المبادئ والفروض والمفاهيم التي تكون الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية كعلم يسعى إلى القياس والإفصاح عن الآثار الاجتماعية لأنشطة المؤسسة.
- العمليات والأنشطة المتسببة في إحداث آثار أو منافع اجتماعية، والتي تمثل الأساس في تحديد وتصنيف النفقات والإيرادات الاجتماعية المترتبة على هذه الأنشطة.

ب. المعالجة (آليات التشغيل): إن المعالجات المحاسبية المتعلقة بعملية القياس تركز على تحليل

العمليات التي يترتب عليها آثار اجتماعية وتبويبها وفقا لما هو اجتماعي وغير اجتماعي، ومن ثم فتح حسابات للتكاليف والإيرادات الاجتماعية والغير الاجتماعية بدفتر الأستاذ، على أن يتم إعداد تقارير مقسمة، يتم من خلالها الفصل بين إيرادات وتكاليف كل من النشاط الاقتصادي والنشاط الاجتماعي، وتقوم هذه المعالجة على المقومات التالية:

- تصميم مجموعة مستندية: الوثائق والمستندات لإثبات كافة الأحداث والعمليات الاجتماعية.
- تصميم مجموعة دفترية: تعكس الأنشطة والممارسات الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة.
- إعداد دليل الحسابات: تعديل الحسابات المرفقة بمعايير المحاسبة الدولية لتشمل جميع الحسابات الاجتماعية سواء التي تم الاعتراف بها نتيجة أحداث ماضية وتأكدت في تاريخ الميزانية، أو تلك المتوقع حدوثها مستقبلا نتيجة أحداث سابقة.

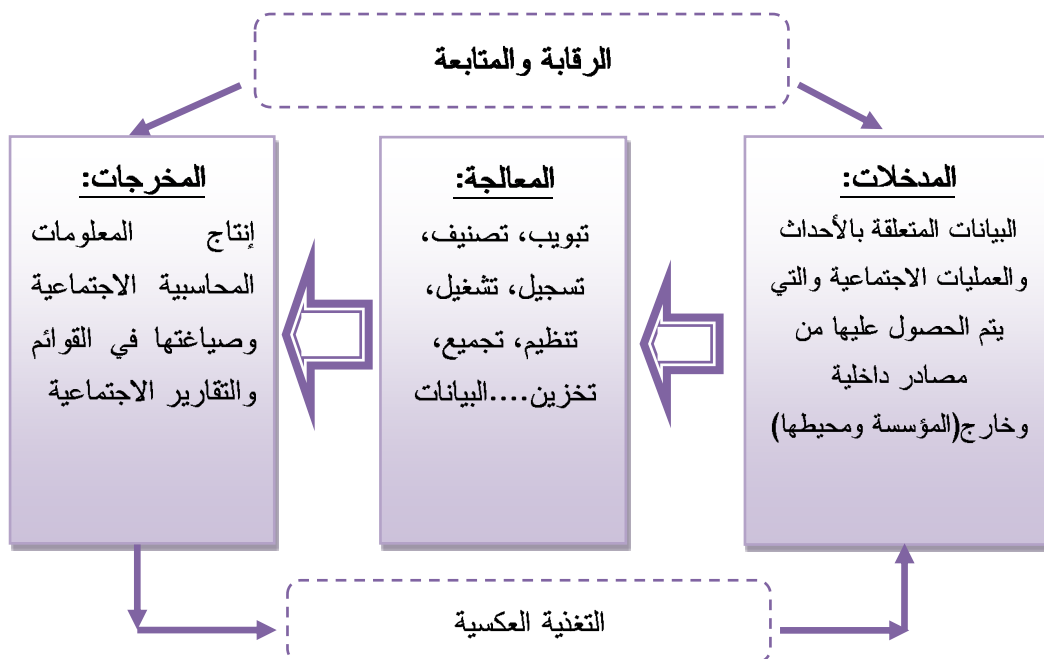
ج. المخرجات: تمثل الناتج النهائي لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية فتمثل التقارير الاجتماعية

الناتجة عن الأنشطة الاجتماعية، والشكل الآتي يوضح ذلك.

<sup>1</sup> إسماعيل محمود عبد الرجمان، مرجع سبق ذكره، ص 223.

<sup>2</sup> مهاوات لعبيدي، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص ص 29-33.

الشكل رقم(1- 8): محاسبة المسؤولية الاجتماعية كنظام معلومات



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مهارات لعبيدي، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014، بتصرف.

## 2. أساسيات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية يتطلب المرور أولاً بمرحلة تصميم وتوطين هذا النظام، والأخذ بمجموعة من المتطلبات اللازمة لذلك.

### 1.2. مراحل إعداد وتصميم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

تشير إحدى الدراسات التي تناولت مراحل توطين وتصميم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى أن المؤسسات التي تريد تبني هذا النظام المحاسبي يجب عليها إتباع الخطوات التالية:

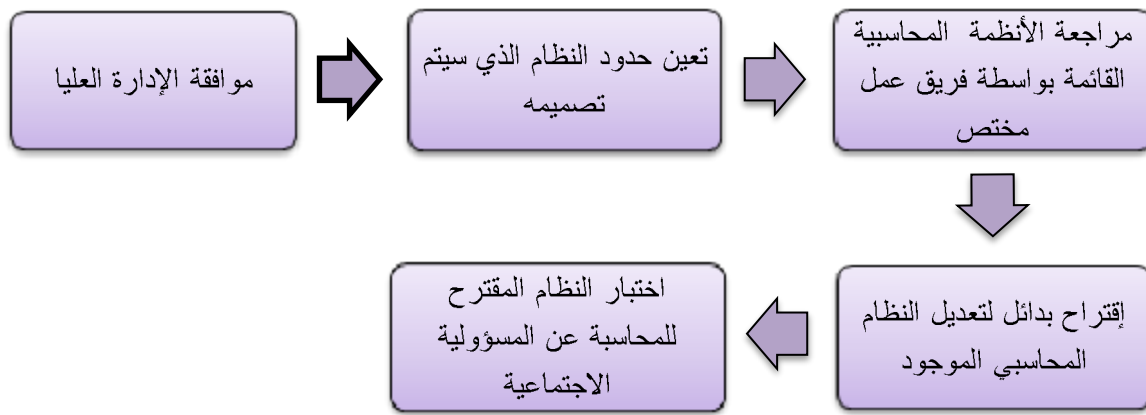
- الحصول أولاً على موافقة ودعم الإدارة العليا؛
- القيام بتحديد حدود النظام الذي سيتم توطينه وتطبيقه؛
- تشكيل فريق عمل من المحليين لمراجعة الأنظمة المحاسبية القائمة؛
- إصدار مقترحات مرتبطة ببدائل لتعديل النظام المحاسبي الموجود؛
- اختبار النظام المقترح للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

نلاحظ من الشكل رقم (1-9) أدناه أنه بدون موافقة واستجابة الإدارة لذلك لا تستطيع المؤسسة القيام بتصميم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية، أي أن تصميم هذا النظام يقف على عامل أساسي وهام وهو موافقة الإدارة العليا.

وبعد تحديد الأسلوب المناسب لتطبيق نظام المحاسبة الاجتماعية وإدماجه ضمن الأنشطة اليومية يجب تحديد المعلومات الملائمة الضرورية لهذا النظام، وتحديد الأنظمة الكفيلة بجمع تلك المعلومات. كما يجب على هذا النظام أيضا أن يمتد ليتكامل مع فروع المحاسبة الأخرى من أجل إصدار مختلف التقارير التي تدعم عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة وخارجها، وأن يتم إخضاع النظام المطبق لمراجعات دورية للتأكد من استمرارية فعاليته ومدى ملائمته لأية تغيرات مستقبلية، خاصة تلك المتعلقة بالقضايا الاجتماعية التي تواجهها المؤسسة وإدخال التعديلات اللازمة عليه.

كذلك يجب مراعاة أن يتم هيكلة نظام المحاسبة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة بالشكل الذي يتيح استيعابه لأية تعديلات خاصة بنظم القياس وأبعاد التحاليل، وأن يتم تصميمه ليسمح بمقارنة وتقييم الأداء الفردي للمؤسسة (من حيث الفروع، أو عبر الزمن على سبيل المثال) أو مع المؤسسات المماثلة، إضافة إلى الرجوع إلى المعايير والمواصفات الصادرة عن الجهات الرسمية وغيرها<sup>1</sup>.

#### الشكل رقم (1-9): خطوات تصميم نظام محاسبي للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نجوى عبد الصمد، زكية مقري، واقع القياس المحاسبي البيئي في مؤسسات الإسمنت العمومية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، 2016، ص 60.

<sup>1</sup> نجوى عبد الصمد، زكية مقري، واقع القياس المحاسبي البيئي في مؤسسات الإسمنت العمومية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، 2016، ص 60.

## 2.2. متطلبات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية

إن تطبيق نظام معلومات محاسبي يتلاءم مع طبيعة المعلومات الاجتماعية يتطلب ما يلي:

▪ استحداث قواعد للنظام المحاسبي الاجتماعي: عن طريق توفير حد أدنى من القواعد التي تلائم طبيعة النظام المحاسبي الذي يقوم بإنتاج معلومات محاسبية لأهداف اجتماعية وليس اقتصادية فحسب ومنها:

- الملائمة للهدف الاجتماعي مع توفر البساطة والدقة والوضوح؛

- الإفصاح عن جميع الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة، والتي تتغير من مؤسسة لأخرى ومن فترة لأخرى في المؤسسة نفسها؛

- توحيد الممارسة العملية الاجتماعية في المؤسسات المتشابهة، أي ضرورة تماثل إجراءات المحاسبة وأسلوبها بين المؤسسات المتماثلة، من حيث طبيعة النشاط أو المورد الطبيعي والمواد الخام التي يتم التعامل بها، من أجل إجراء مقارنة بينهما؛

- قابلية القوائم المالية للمراجعة الخارجية، إذ تظهر البيانات المختلفة لمجالات الأنشطة للمؤسسة بصورة مقبولة علمياً، لإجراء التدقيق الخارجي حتى يمكن توثيق الصلة بين المؤسسة والمجتمع عن طريق القوائم.

▪ استحداث معايير للتقدير المحاسبي الاجتماعي: أي استحداث المعايير الملائمة للتقدير المحاسبي الاجتماعي، حيث هناك العديد من وجهات النظر التي تناولت موضوع الإفصاح عن البيانات المحاسبية الاجتماعية وأهمها: دمج نظام المحاسبة الاجتماعية وبياناته بالنظام التقليدي للمحاسبة المالية أو أن يكون نظام محاسبي اجتماعي مستقل.<sup>1</sup>

▪ استحداث حسابات للأداء البيئي والاجتماعي: تتمثل مسؤولية المؤسسة في إعطاء حسابات عن أنشطتها الاجتماعية (المساءلة)<sup>2</sup>، أي حسابات عن الأداء البيئي والاجتماعي وأصوله والتزاماته في حسابات تاريخية (الحسابات التي يتم الاعتراف بها محاسبياً نتيجة أحداث فعلية)، وأخرى احتمالية (الحسابات التي تحدث نتيجة للاعتراف بالأحداث أو الظروف الطارئة).

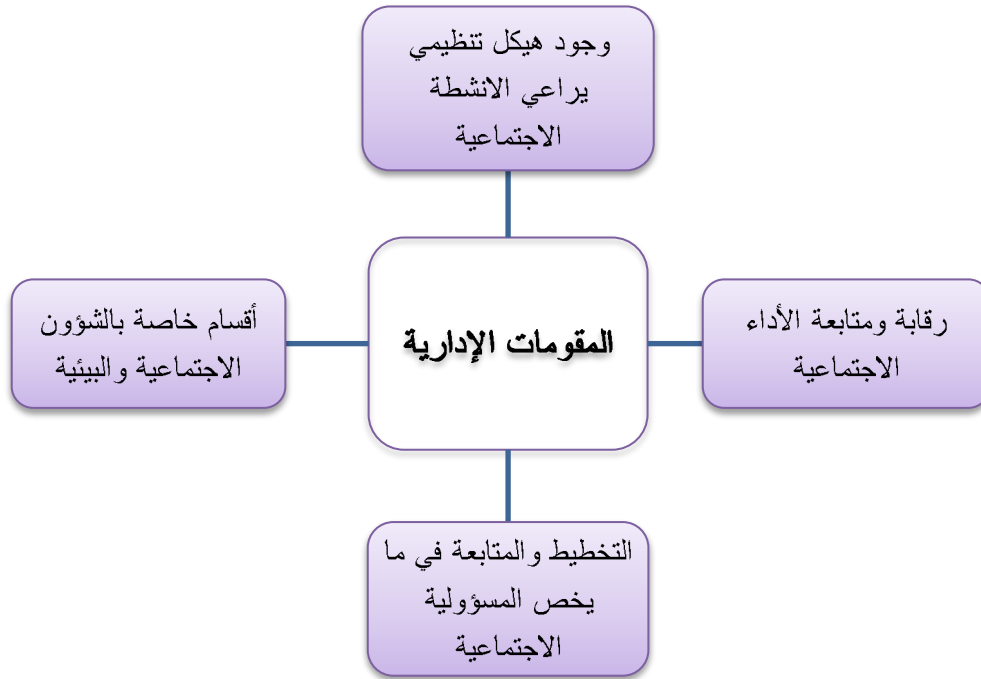
<sup>1</sup> فارس جميل حسين الصوفي، حسن فليح مفلح القطيش، جهاد قراقيش، أهمية التكاليف والإفصاح البيئي في ترشيد القرارات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 29، 2012، ص 226.

<sup>2</sup> Halina .W.M, M. Macuda, Joanna .K, op cit, P 258.

ثانياً: المقومات الإدارية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

تتمثل هذه المقومات في متابعة ومراقبة الأداء الاجتماعي بما يتماشى مع ما تم التخطيط له ومعالجة الانحرافات إن وجدت، ويبين الشكل أدناه المقومات الإدارية التي تعتبر كآلية فعالة لمتابعة ومراقبة الأداء الاجتماعي للمؤسسات.

الشكل رقم (1-10): المقومات الإدارية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات التي تم جمعها من الدراسات السابقة

وتتجلى المقومات المعروضة في الشكل السابق فيما يلي:

- ضرورة وضع هيكل تنظيمي جيد ومفهوم: بحيث تتضح فيه الأهداف الاجتماعية للتنظيم وللأقسام (قسم البيئة وقسم الشؤون الاجتماعية)، وكذلك المهام والصلاحيات والمسؤوليات والسياسات والإجراءات والإلمام التام بإطار التخطيط في المؤسسة، ومعرفة المعدلات التخطيطية الخاصة بكل من عناصر التكاليف والإيرادات الاجتماعية، مع وجوب إظهار وربط مسؤولية الشخص الذي وضع هذه المعدلات في مركز المسؤولية التابع له<sup>1</sup>، كما يجب أن تتضمن الأقسام المتواجدة في الإدارة فريق عمل من الموظفين المعنيين بالأداء الاجتماعي والمحاسبة عنه.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد القادر شيخ، مرجع سبق ذكره، ص 390.

<sup>2</sup> نجوى عبد الصمد، زكية مقري، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-62.

▪ ضرورة الالتزام بضوابط الرقابة والمتابعة: تتمثل في مجموعة إجراءات رقابية تهدف للتأكد من إتباع المعايير الاجتماعية والفنية والالتزام بمبادئ وسياسات المؤسسة والمتمثلة في القواعد الإجرائية<sup>1</sup>.

### ثالثاً: المقومات التقنية والفنية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

تتمثل هذه المقومات في ضرورة الالتزام بالعناصر المادية المتمثلة في الأدوات والآلات المستخدمة في ظل نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية، أي استخدام الحواسب الآلية وأحدث البرامج المناسبة والتقنيات المتطورة نظراً لضخامة البيانات المراد تجميعها وتبويبها، وكذلك التقارير المراد إخراجها في وقتها المناسب<sup>2</sup>.

### رابعاً: المقومات المالية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

تتمثل هذه المقومات في ضرورة توفير الموارد المالية المخصصة للميزانية الاجتماعية، فمن أجل قيام المؤسسة بأنشطتها وبرامجها الاجتماعية في إطار مسؤولياتها يستلزم عليها تخصيص ووضع مخصصات من الموارد المالية لتمويل الميزانية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية.

### المطلب الثالث: المقومات البشرية الكفؤة الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تتمثل في توفير الإطار المحاسبية الكفؤة والملمة بالمفاهيم والمبادئ والفروض المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والتي لديها القدرة على تطبيقها، وإن لم يكن ذلك يستلزم ويستوجب التدريب والتكوين في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية، والشكل الآتي يوضح ذلك.

### الشكل رقم (1- 11): المقومات البشرية الكفؤة الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في

#### المؤسسات



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات التي تم جمعها من الدراسات السابقة

<sup>1</sup> مهاوات لعبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

<sup>2</sup> سعيد مخلد النعيمات وفارس جميل حسين، مرجع سبق ذكره، ص 320.

## 1. علاقة المحاسبة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

ترتبط علاقة المحاسبة بالمسؤولية الاجتماعية في الدور الذي يلعبه المحاسبون في عمليات القياس والرقابة والإفصاح عن المعلومات الاجتماعية للمؤسسة.

## 1.1. أسباب ودوافع تدخل المحاسبين في مجال المسؤولية الاجتماعية

تتجلى الحجج المؤيدة لتدخل المحاسبين في مجال المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:

- أن المحاسبة تهدف إلى أن تصبح مهنة تلتزم بتحقيق المنفعة العامة، وكما نعلم أن المساءلة هي أحد العناصر المحاسبية التي تصب في مصلحة المجتمع، فهي بذلك لا تخرج عن نطاق عمل المحاسب.
- أن نظم محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي محاولة لسد الفجوة المتزايدة التي خلفتها نظم المحاسبة التقليدية وهي الخوف من الفشل المالي، فإذا كان هناك فشل في النظم المحاسبية التقليدية، فإنه يتوجب على المحاسبين أخذ زمام المبادرة والمحاولة للتغلب على ذلك.
- أن المحاسبة تركز على المساءلة والمحاسبة التقليدية لا يمكنها القيام بذلك بشكل واسع، على عكس محاسبة المسؤولية الاجتماعية تمثل العامل الأساسي في اكتشاف وتوسيع المستويات الحالية للمساءلة.
- المحاسب يقول إذا لم أقم أنا بتوسيع خبرتي المهنية في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية فمن الذي يقوم بذلك<sup>1</sup>، أي أنه يجب على المحاسب أن يكون على علم ودراية بالتطورات الحاصلة في الفكر المحاسبي، إذ يتطلب منه العمل باستمرار على تطوير وتنمية مهاراته بما يتلاءم مع التطورات الحديثة، وأن يتابع البحوث والدراسات ذات الصلة بالمهنة، مما يساعده في إجراء عملية تحليل البيانات المختلفة وتجهيزها إلى مستخدميها، إضافة إلى تطوير قدراته في كيفية عرض محتويات التقارير والقوائم المالية بالسرعة الممكنة وبصورة إبداعية تقدم الفائدة والإضافة إلى مستخدميها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> فداغ الفداغ، مشكلات وحالات محاسبية، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص ص 289-290.

<sup>2</sup> عجيلة محمد، قنبح أحمد، متطلبات مهنة محافظ الحسابات في دعم وتطوير الإبداع المحاسبي-نظرة مستقبلية، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص ص 59-60.



## 2.1. إطار عمل المحاسبين في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يحدد الاتحاد الدولي للمحاسبين الإطار العام لعمل المحاسبين في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال عدة آليات تتضمن الآتي:<sup>1</sup>

- إدارة الاستدامة، وذلك من خلال إدارة وقياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة والإفصاح عنه؛
- إعداد التقارير الاجتماعية للمؤسسات، وذلك بتقديم معلومات دقيقة وملائمة وموثوق بها لكافة أصحاب المصالح؛
- دعم النظم غير المالية (الاجتماعية) وتشمل بيانات أداء الاجتماعي، ويساعد المحاسبون في تقييم وتحسين تلك النظم؛
- دعم الاعتبارات والجوانب الاجتماعية في ممارسات المؤسسة، وقرارات الإنفاق الرأسمالي وتخصيص التكاليف والتكامل مع استراتيجية المسؤولية الاجتماعية؛
- زيادة الشفافية والوضوح ووضع سياسات لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية، والتواصل مع أصحاب المصالح؛
- التوجه طويل الأجل، ووضع سياسات لمعالجة قضايا المسؤولية الاجتماعية.

## 2. تطوير الكفاءات والإطارات المحاسبية ودورها في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات

يرتبط قيام المؤسسات بأدائها الاجتماعي بمدى قابلية وتقبل المحاسبين لمختلف التغييرات التي تتم في مؤسساتهم وتفاعلهم معها، ذلك لكونهم يعدون واجهة المؤسسة أمام كافة أصحاب المصالح، لذلك وجب على المؤسسة أن تطور مهاراتهم، ليقوموا بالجدارة المطلوبة والمتوقعة منهم.

- **تطوير الكفاءات المحاسبية ودورها في تحسين الأداء الاجتماعي اتجاه العاملين:** إن تطوير وتكوين المحاسبين يعد جزء من استراتيجية المؤسسة على المدى البعيد، وهي مبادرات موجهة نحو تحسين فاعلية المؤسسة وتحسين جودة حياة العمل للعاملين فيها، فالمكافآت والعلاوات والتدريب تسمح للأفراد بتحسين مستوى معيشتهم والرفع من مستواهم الاجتماعي، كل ذلك يعتبر من المقومات التي تضمن بقاء المؤسسة واستمرارها، الأمر الذي يسمح بتحلي المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية، وبالتالي ممارستها بشكل أفضل.

<sup>1</sup> حنان هارون فريد، أثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة على دقة تنبؤات المحللين الماليين، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 02، العدد 03، 2016، ص15

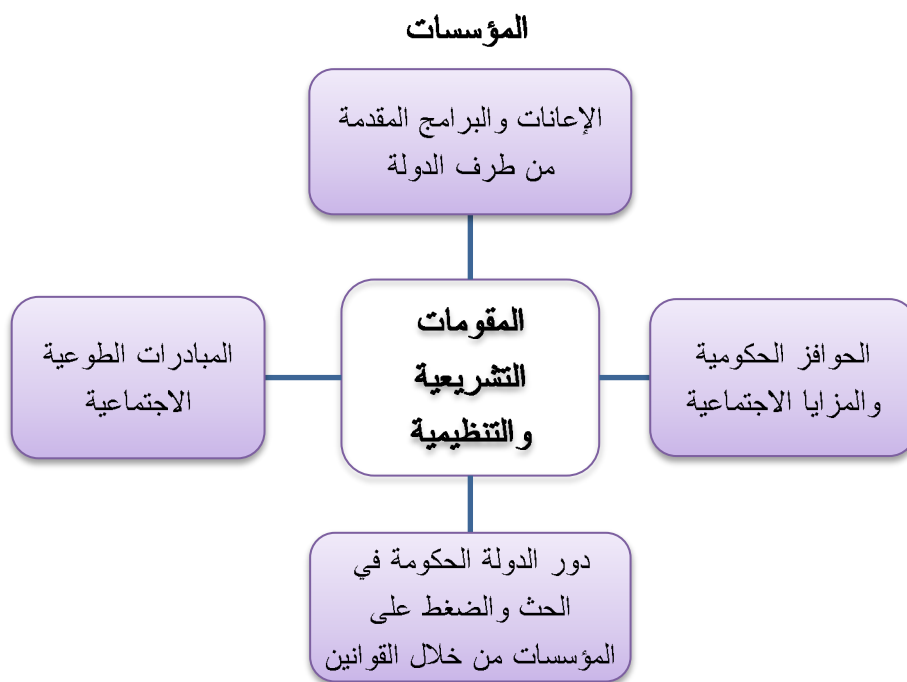
- تطوير الكفاءات المحاسبية ودورها في تحسين الأداء الاجتماعي اتجاه العملاء: يؤدي تطوير المحاسبين إلى تحقيق رغبات واحتياجات العملاء، فالمسؤولية الاجتماعية أصبحت جزء لا يتجزأ من نظام إدارة الجودة الشاملة، حيث أن معظم الأفكار الحديثة تنادي بتحسين عملية الاستجابة للعميل، والاستجابة الكافية له تعتمد على مدى قدرة المحاسبين من اتخاذ القرارات حول القضايا المؤثرة على العميل، ومدى قدرتهم في حل المشاكل المرتبطة بقياس الأداء الاجتماعي اتجاه العملاء، وهذا يضيف القيمة والدعم لجودة الخدمات والمنتجات والترويج لها.
  - تطوير الكفاءات المحاسبية ودورها في تحسين الأداء الاجتماعي اتجاه المجتمع: إن الأهمية القصوى لتطوير وتحسين أداء المحاسبين تتمثل في كونه يؤدي إلى تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية، من خلال التشجيع على زيادة قبول المجتمع لمنتجات المؤسسة وخدماتها، الأمر الذي يسهم في تعميق القبول الاجتماعي لتلك المؤسسات، والتي تعود على الجميع بالفائدة.
  - تطوير الكفاءات المحاسبية ودورها في تحسين الأداء الاجتماعي اتجاه البيئة: تعد عملية تطوير الكفاءات البشرية عملية ضرورية في تعزيز الأداء البيئي، من خلال توسيع قدراتهم واعتماد نظم جديدة وشاملة، حيث ترى العديد من الدراسات أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تكون أداة أفضل لدمج نظم الإدارة البيئية في العمليات الأساسية للمؤسسات، من خلال تخطيط وتقييم السلوك الأخضر وقياسه، وعليه فإن تطوير وتكوين المحاسبين سيعزز من تحسين الأداء الاجتماعي وبما فيه الأداء البيئي للمؤسسات<sup>1</sup>.
- مما سبق ترى الباحثة أن توفر الأطارات المحاسبية الكفوة والخبرة التي تمتلك المعرفة والمهارات اللازمة في إدارات المؤسسات تمكن هذه الأخيرة من تطبيق المحاسبة المعاصرة، بحيث تكون ملمة بالمبادئ والمفاهيم والفروض التي تحكم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وإن لم تتوفر هذه المؤسسات على الأطارات المتمكنة في هذا المجال، فإنه من الضروري التوجه إلى وضع برامج تكوينية وتدريبية في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية يسهم في توفير إطارات متخصصة في هذا المجال، وعليه فإن خبرة المحاسبين وتطوير كفاءاتهم يعتبر كمطلب ضروري لدعم وتطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في إدارة المؤسسات.

<sup>1</sup> برني لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 192 - 198.

## المطلب الرابع: المقومات التشريعية والتنظيمية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

تمثل هذه المقومات المرجع الأساسي الذي يتم الاستناد عليه في دعم وتشجيع المؤسسات بممارسة مسؤوليتها الاجتماعية، وتصنف إلى معايير ومواصفات قياسية دولية، ومبادرات دولية صادرة عن جمعيات ومنظمات دولية، ومعايير محلية تطبق على مستوى الدولة بالإضافة إلى دور الحكومة وأجهزة الرقابة... والشكل الآتي يوضح ذلك.

الشكل رقم (1- 12): المقومات التشريعية والتنظيمية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات التي تم جمعها من الدراسات السابقة

### أولاً: المعايير والمواصفات القياسية الدولية

هي مختلف المواصفات القياسية الصادرة عن المنظمة العالمية للتقييس الأيزو والهيئات الدولية الأخرى التي تدعم تطبيق المسؤولية الاجتماعية، ومن هذه المعايير والمواصفات ما يلي:

#### 1. المواصفات القياسية الصادرة من المنظمة الدولية للتقييس الأيزو

المنظمة الدولية للتقييس الأيزو هي اتحاد دولي لهيئات المواصفات الوطنية ومنظمة غير ربحية، مقرها في جنيف أنشأت عام 1946، وتضم في عضويتها ممثلين تزيد عن 157 هيئة تقييس وطنية وجهات أخرى، ومن أهم المواصفات التي صدرت عنها ما يلي:

**1.1. المواصفة القياسية لإدارة الجودة "أيزو 9001":** تسعى المواصفة القياسية أيزو 9000 إلى وضع أنظمة إدارة الجودة داخل المؤسسات تهدف إلى تحسين أسلوب الإدارة وتحقيق جودة ذات مستوى عالٍ، تستطيع من خلالها هذه المؤسسات تنظيم عملياتها وإدارة مواردها كي تحقق الجودة وتحسنها بشكل اقتصادي في كافة الأنشطة التي تقوم بها دعماً لإرضاء العملاء وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، وقد تم إصدارها سنة 1987 ثم تمت مراجعتها عدة مرات إلى أن أصبحت شهادة الأيزو 9000 كمياري رئيسي لأي إجراء تصنيعي دولي<sup>1</sup>.

**2.1. المواصفات القياسية للإدارة البيئية " الأيزو 14000":** تعتبر أداة مهمة لدمج المسؤولية الاجتماعية ضمن اهتمامات المؤسسات من خلال تحسين الأداء البيئي للمؤسسة، وهي عبارة عن مواصفات اختيارية تحافظ على البيئة وتتيح للمؤسسات والهيئات على مستوى الدولي إتباع إدارة بيئية واحدة متفق عليها، وبالتالي فهي تضمن حماية البيئة من التلوث، وذلك بالتوازي مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر اتفاقية الجات واتفاقية ريو دي جانيرو عام 1992 هي المحرك الرئيسي لصدور المواصفة الدولية أيزو 14001 في عام 1996<sup>2</sup>، وتتجلى مجالات تطبيق هذه المواصفة في:<sup>3</sup>

- تحديد وتحليل الآثار والمظاهر البيئية؛
- الالتزام باحترام التشريعات البيئية؛
- التحسين المستمر للأداء البيئي للمؤسسة؛
- الاتصال البيئي والتحكم في حالات الأخطار البيئية؛
- الحصول على شهادة المطابقة للمواصفة العالمية للبيئة.

**3.1. المواصفة القياسية إيزو 22000 "الهاسب HACCP" لإدارة أنظمة سلامة الغذاء:** هو نظام معترف به دولياً يتكون من مجموعة من العناصر التي تعمل على تأمين سلامة الغذاء في جميع المراحل التي يمر بها على امتداد السلسلة الغذائية منذ إنتاجه حتى استهلاكه، وقد تم إصداره سنة 2005 بعد أن كان مجرد سلسلة من الإجراءات يؤدي إلى دمج أفضل الممارسات في مجال الصناعات الغذائية، وعرف سابقاً بالهاسب HACCP اختصاراً لنظام تحليل المخاطر وتحديد نقاط التحكم الحرجة

<sup>1</sup> العايب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 99.

<sup>2</sup> العايب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 102.

<sup>3</sup> دهيمي جابر، أثر تطبيق مواصفة ISO26000 في تحسين الأداء البيئي، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد، 02، 2017، ص 36.

" HAZARD AND ANALYSIS CRITICAL CONTROL POINTS "، أي أنه النظام الوقائي والذي يعنى بسلامة الغذاء من خلال تحديد الأخطار التي تهدد سلامة المنتج.

**4.1. المواصفة القياسية حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات "أيزو 26000":** يعتبر من أهم المواصفات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية، فهو معيار أصدرته المنظمة الدولية للتقييس الأيزو عام 2010 تهدف إلى توفير الإرشاد والتوجيه حول كيفية قيام المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية، وهو عبارة عن مواصفة إرشادية في المسؤولية الاجتماعية غير موجهة للتصديق عليها أي لا يتم الحصول من خلالها على شهادة<sup>1</sup>، وتقوم هذه المواصفة على المبادئ السبعة التالية:

- مبدأ القابلية للمساءلة: موافقة المؤسسة على الفحص والتدقيق والتجاوب معهما.
- مبدأ الشفافية: تحلي المؤسسة بالشفافية في قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة.
- مبدأ السلوك الأخلاقي: أن تتصرف المؤسسة بشكل أخلاقي في جميع الأوقات.
- احترام مصالح الأطراف المعنية: تقبل الأطراف التي لها مصالح متنوعة في أنشطتها والتجاوب معها.
- احترام سلطة القانون: أن تلتزم المؤسسة لكافة القوانين واللوائح المطبقة سواء الدولية أو المحلية.
- مبدأ احترام الأعراف الدولية للسلوك
- مبدأ احترام حقوق الإنسان: احترام المؤسسة حقوق الإنسان الموجودة في الإعلان العالمي.

## 2. المواصفات القياسية الصادرة من منظمات وهيئات دولية أخرى

**1.2. نظام الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001:** إن نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001 « Occupational health and safety assessment series » هو نظام يحدد المتطلبات والشروط الواجب توافرها في أي نظام لإدارة الصحة والسلامة المهنية لتمكين الجهات المطبقة لذلك النظام من التحكم في المخاطر المتصلة بالصحة والسلامة المهنية وتحسين أدائها<sup>2</sup>، ويهدف هذا المعيار إلى:

<sup>1</sup> Lassaad Ben Mahjoub, **Disclosure about corporate social responsibility through ISO 26000 implementation made by Saudi listed companies**, Cogent Business & Management, Vol.6, No.1, 2019, <https://doi.org/10.1080/23311975.2019.1609188>, p 4.

<sup>2</sup> العايب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-117.

- تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن على العمال وعلى الأطراف الأخرى المعنية التي تكون عرضة لها وتؤثر على صحتهم وسلامتهم في العمل الناتج عن نشاط المؤسسة؛
- التحسين المستمر لهذا النظام؛
- إثبات أن هذا النظام قابل للحصول على شهادة مطابقته للمعيار طبقاً لعمليات التقييم الذاتي.

**2.2. معيار المساءلة الاجتماعية SA8000 « Social Accountability »:** هو نظام للإدارة متخصص في مجال الامتثال لمعايير العمل، يعمل على تطوير وتطبيق الممارسات الاجتماعية السليمة داخل بيئة العمل، ويهدف إلى تحسين ظروف العمل في العالم عن طريق فرض قواعد صارمة على المؤسسات بإشراك الأطراف ذات المصلحة، ويرتكز على اتفاقية العمل الدولية المتعلقة بالحقوق الأساسية للعمال<sup>1</sup>.

**3.2. معيار AA1000 « AccountAbility »:** يعتبر أداة للتقرير والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، أنشئ سنة 1999 ذو أصل بريطاني من أجل تقديم مبادئ وإرشادات حول كيفية إشراك أصحاب المصلحة ضمن استراتيجيات التنمية المستدامة، وذلك لتعزيز استدامة التقارير المالية ومراجعتها (التحقق من تقارير التنمية المستدامة)<sup>2</sup>، وتتمثل مبادئه في:

**الشمولية:** موافقة المؤسسة على إشراك الأطراف ذات المصلحة في تطوير وتنفيذ استراتيجية للتنمية المستدامة.

**النسبية:** تحديد مدى أهمية رهان أو مشكل معين بالنسبة للمؤسسة وأصحاب المصالح.

**الاستجابة:** استجابة المؤسسة لمشاكل أصحاب المصالح وترجمتها بشكل قرارات وعمليات ملموسة.

**4.2. المعيار الفرنسي SD21000:** لدمج أبعاد التنمية المستدامة ضمن استراتيجيات المؤسسات، قامت الجمعية الفرنسية للتقييس AFNOR بوضع معيار إرشادي SD21000، وهو عبارة عن مجموعة من الإرشادات والتوصيات التي تسمح بدمج اهتمامات التنمية المستدامة في استراتيجية وإدارة المؤسسة، وهو معيار غير موجه للتصديق عليه أي لا يتم الحصول من خلاله على شهادة،

<sup>1</sup> بن زيادي أسماء، دكار جنات، مبادرة تطوير دليل إرشادي لتقييم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مجال المسؤولية الاجتماعية وفقاً للمواصفة القياسية الجزائرية NA-ISO26000، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص 101-102.

<sup>2</sup> Edel Lemus, DBA, "The Importance of CSR Financial Reporting Standards", Global Journal Of Management and Business Research: D Accounting and Auditing (USA), Vol.16, No.02, Verion01, 2016, p 07.

وإنما عبارة عن توجيهات إرشادية تساعد على بناء وتنفيذ استراتيجية تدمج من خلالها عمليات إدارة المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة.<sup>1</sup>

### ثانياً: المبادرات الطوعية الدولية

1. المبادرة العالمية لإعداد التقارير « GRI » The Global Reporting Initiative: وتسمى بمبادرة الإفصاح العالمية أطلقت عام 1997 بهدف تطوير مجموعة من التوصيات الإرشادية الخاصة بإعداد تقارير التنمية المستدامة، وفي عام 2002 أصبحت متشاركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتعمل أيضا بالتعاون مع مبادرة الاتفاق العالمي، واستخدامها في إعداد التقارير الدورية<sup>2</sup>، وترتكز هذه المبادرة على ثلاثة مؤشرات هي: <sup>3</sup>

**المؤشر الاقتصادي:** يشمل الأبحاث والتطوير والإنتاجية والاستثمار العنصري.

**المؤشر البيئي:** يشمل تأثير أنشطة المؤسسات على الماء والهواء والأرض والتنوع الحيوي والصحة.

**المؤشر الاجتماعي:** يضمن الإفصاح عن معلومات حول الصحة والأمان ومراعاة حقوق الإنسان في أماكن العمل.

2. مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بمبادرات من شأنها توجيه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، من بينها المبادئ العامة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الموجهة خصيصا للشركات متعددة الجنسيات لسنة 1997، والتي تهدف إلى إدماج البعد الاجتماعي في العولمة، من خلال التأكيد على مبادئ إعلان الشركات متعددة الجنسيات والتي تتمثل في:<sup>4</sup>

- تعزيز الاستخدام والأمن الوظيفي والمساواة في الفرص والمعاملة وظروف العمل والحياة؛
- تشجيع تدريب الموظفين من أجل تحسين مهاراتهم ومساعدة السياسات التنموية في البلد؛
- تشجيع العلاقات الصناعية السلمية "احترام معايير العلاقات الصناعية".

<sup>1</sup> بن زيادي أسماء، دكار جنات، مرجع سبق ذكره، ص 102.

<sup>2</sup> العايب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 120.

<sup>3</sup> برني لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 117.

<sup>4</sup> ماموني فاطمة الزهرة، واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومدى التزامها بالمواصفة الدولية الأيزو 26000 في الجزائر، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 4، 2020، ص ص 29-30.

### 3. الاتفاقية العامة لمنظمة الأمم المتحدة "الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية" GLOBAL COMPACT

يعتبر الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية الصادر عن الأمم المتحدة من أساسيات ومعايير القياس في مجال المسؤولية الاجتماعية، تم إصداره عام 1999 خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس وهو عبارة عن مبادرة دولية سميت بالاتفاق العالمي أو الكوني، ودعت بمقتضاها إلى تفعيل دور القطاع الخاص في المجتمع، حيث شكلت نقلة نوعية في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتعد هذه المبادرة الطوعية كأول وأهم برنامج عالمي يعنى بتكريس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتم إيجاز هذه المبادرة في عشرة مبادئ موزعة على أربعة أقسام وفقاً لما يلي:<sup>1</sup>

- **حقوق الإنسان:** مبدأ دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها، مبدأ التأكد من عدم الاشتراك في انتهاكات حقوق الإنسان.
- **معايير العمل:** مبدأ احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحقوق في المساواة الجماعية، مبدأ القضاء على جميع أشكال الإلزام والعمل الإجباري، مبدأ القضاء على عمالة الأطفال، مبدأ القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن.
- **المحافظة على البيئة:** مبدأ تشجيع إتباع نهج احترازي اتجاه التحديات البيئية، مبدأ الاضطلاع لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة، مبدأ التشجيع على تطوير ونشر التكنولوجيا الصديقة للبيئة.
- **مكافحة الفساد:** مبدأ مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشاوى.

#### ثالثاً: دور الحكومة في تفعيل تطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

إن اهتمام الحكومة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ينطلق من توجيه هذه المسؤولية لتحقيق أهداف السياسة العامة فيما يخص التنمية المستدامة، وكذا تحقيق السياسات الدولية الموجهة نحو حقوق الإنسان وحماية البيئة، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى وضع استراتيجيات مناسبة لتوجيه ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بهدف تعزيز أهداف السياسة العامة للدولة، وضمان عدم خروج نتائج هذه المسؤولية عن السياق المخطط له.

<sup>1</sup> أحمد عبد القادر القرني، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية (آراء المراجعين الخارجيين والشركات)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10 العدد 03، 2014، ص 456.



- وفي هذا السياق وضع (Ayres and Braithwaite, 1992) استراتيجيات تحقق للمؤسسات أفضل النتائج وفق ما يوضحه الشكل رقم (1-8) وتتمثل في:<sup>1</sup>
- استراتيجية التنظيم الذاتي: في البداية إعطاء الحرية لإدارة المؤسسة لتضع لنفسها الأنظمة والإجراءات التي تراها هي مناسبة فيما يخص مسؤوليتها الاجتماعية.
  - استراتيجية إلزام تطبيق التنظيم الذاتي: عندما لا تتصرف المؤسسة كما تتوقع منها الحكومة أو المجتمع للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية يجب هنا أن تتدخل الحكومة لإلزام المؤسسة بذلك.
  - استراتيجية وضع التنظيمات مع العقوبات بتحفظ: عندما لا تستجيب هذه المؤسسات للأداء المطلوب بعد الإلزام يكون دور الحكومة هنا في تولي تشريعات المسؤولية الاجتماعية مع استخدام العقوبات ضد غير الملتزمين بها، ولكن مع بعض التحفظ والحذر.
  - استراتيجية وضع التنظيمات مع العقوبات بدون تحفظ: عندما لا يجدي ذلك تكون المرحلة الأخيرة وهي استخدام العقوبات من قبل الحكومة بدون تحفظ أو حذر، ويوضح الشكل الآتي استراتيجيات الحكومة اتجاه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

الشكل رقم (1-13): استراتيجيات الحكومة اتجاه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات



المصدر: عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص 76.

<sup>1</sup> عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص 75.

## خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها وتسليط الضوء على الإطار العام الذي يحكم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتوضيح دواعي الاهتمام بها، والتطرق إلى أهم المتطلبات التي تدعم تطبيق هذه المحاسبة المعاصرة من طرف المؤسسات. بناء على ما تم عرضه في هذا الفصل يتضح أن محاسبة مسؤولية الاجتماعية جاءت كألية لمعالجة القصور الذي تعاني منه المحاسبة التقليدية فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، من خلال التوسع في وظائف المحاسبة وفق الآليتين التاليتين:

- الآلية الأولى: "التوسع في وظيفة القياس المحاسبي التقليدي": من خلال توسيع نطاق القياس ليشمل الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة إلى جانب الأنشطة الاقتصادية.
- الآلية الثانية: "التوسع في وظيفة الإفصاح المحاسبي التقليدي": من خلال توسيع مجال الإفصاح ليشمل الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة إلى جانب الإفصاح عن الأنشطة الاقتصادية وإيصالها إلى الأطراف المستفيدة.

ووفقا لما تم عرضه أيضا توصلت الدراسة إلى أن تطبيق هذه المحاسبة المعاصرة في المؤسسات يستلزم توفر المقومات الثقافية والعلمية، المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية، المقومات البشرية الكفؤة، المقومات التشريعية والتنظيمية.

## الفصل الثاني:

القياس والإفصاح المحاسبي عن  
المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

**تمهيد:**

رغم الأهمية التي أصبحت تحظى بها قضايا المسؤولية الاجتماعية على المستوى الاقتصادي والدولي، إلا أن قياسها والإفصاح عنها تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه الفكر المحاسبي، أين توجه بذلك المحاسبين إلى توسيع مجالات عملهم لتشمل قضايا جديدة ومعاصرة تتمثل في القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي والإفصاح عنه ومعالجة الصعوبات التي تعترض ذلك.

انطلاقاً مما سبق يهدف الفصل الثاني إلى الوقوف على أهم المفاهيم المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ومن أجل ذلك تم تقسيم الفصل إلى:

**المبحث الأول:** القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

**المبحث الثاني:** قياس أنشطة مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

**المبحث الثالث:** الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

**المبحث الرابع:** نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

## المبحث الأول: القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

إن موضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية يطرح جدلاً واسعاً بين الباحثين حول كيفية قياس الأنشطة التي تدخل في نطاق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، الأمر الذي يستدعي التوجه من القياس المحاسبي التقليدي إلى القياس المحاسبي الاجتماعي المعاصر.

### المطلب الأول: ماهية القياس المحاسبي

تعتبر وظيفة القياس المحاسبي من إحدى الوظائف الأساسية للمحاسبة، فلا يمكن القيام بهذه الأخيرة دون القيام بعملية القياس المحاسبي الذي يعد جوهر الوظيفة المحاسبية.

#### 1. مفهوم القياس المحاسبي

يتمثل القياس المحاسبي في مختلف السياسات والإجراءات المعتمد عليها من أجل قياس مدى وجود خصائص معينة في الفرد والحكم على مدى إمكانية قيامه بأنشطة وظيفية معينة<sup>1</sup>، حيث عرفه الشيرازي على أنه: "مقابلة خصائص مجال معين بخصائص مجال آخر وتتم المقابلة باستخدام الأرقام والرموز وذلك طبقاً لقواعد معينة"<sup>2</sup>.

كما أضاف Steven بعداً رياضياً إلى عملية القياس وعرفه على أنه: "يتمثل في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بنموذج رياضي"<sup>3</sup>.

وعرفته لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) ضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية المعتمد عليها بأنه: "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية"<sup>4</sup>. أما أكثر التعاريف تحديداً وشمولاً لعملية القياس المحاسبي فهو ذلك الصادر في تقرير الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA 1966 بأنه يتمثل في: "قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> طلال الججاوي وسالم الزويبي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014، عمان، الأردن، ص34.

<sup>2</sup> عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص62.

<sup>3</sup> كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2004، ص 327.

<sup>4</sup> سي محمد لخضر، أسس وقواعد التقييم المحاسبي: دراسة تحليلية نقدية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة باتنة الحاج لخضر، الجزائر، 2017/2016، ص82.

<sup>5</sup> وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007، ص100.

استنادا إلى التعاريف السابقة التي قدمها الباحثين يتضح أن الوظيفة المحاسبية تقوم وترتكز على وظيفة أساسية ومهمة في المحاسبة وهي وظيفة القياس المحاسبي.

**2. أساليب القياس المحاسبي:** تنحصر وظيفة القياس المحاسبي في ثلاث أساليب هي:

- **أساليب القياس المباشرة "الأساسية":** وهي من أقدم وأهم الأساليب المستخدمة في القياس إذ يستخدم هذا الأسلوب في حالة توفر خاصية واحدة معرفة ومحددة كموضوع للقياس، دون اللجوء إلى الاحتساب المبني على ضرورة توفر علاقة رياضية بين الخواص موضوع القياس.
- **أساليب قياس غير مباشرة "المشتقة":** تستخدم هذه الأساليب في حالة تعدد الخصائص الواجب قياسها في أصل معين، وهو أسلوب مرتبط ومتوقف على أسلوب القياس المباشر<sup>1</sup>، وتستخدم في حالة عدم قدرة المحاسبين على قياس قيمة الأثر الاجتماعي بطريقة مباشرة<sup>2</sup>.
- **أساليب القياس التحكيمية:** تشبه هذه الأساليب أساليب القياس المشتقة ويطلق عليها كذلك بأساليب القياسات المجازية، لكنها تختلف عنها من خلال افتقارها للقواعد الموضوعية التي تحكمه، مما يجعلها عرضة للحكم الشخصي، وبالتالي التحيز الناتج عن التقديرات الذاتية للقائمين على عملية القياس<sup>3</sup>.

من خلال ما سبق يتضح أن أكثر هذه الأساليب استخداما هو أسلوب القياس المباشر، لأنه أسلوب موضوعي ودقيق يعتمد على التحديد الدقيق للخاصية موضوع القياس وبيتعد عن التحيز الشخصي مقارنة بالأسلوبين الآخرين، اللذين يفتقران للقواعد والمعايير المعتمدة في القياس من أجل الوصول إلى قياسات موحدة.

### المطلب الثاني: ماهية القياس المحاسبي الاجتماعي

من أجل التعرف على وظيفة القياس المحاسبي الاجتماعي يجب التطرق أولا إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتكاليف والمنافع الاجتماعية الناجمة عن نشاط المؤسسة على النحو التالي:

#### 1. التكاليف الاجتماعية وقياسها:

اختلفت آراء الباحثين حول تعريف التكاليف الاجتماعية باختلاف وجهات النظر حول تحديد من المسؤول ومن الذي يتحمل هذه التكاليف، كالتالي:

<sup>1</sup> سي محمد لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 94.

<sup>2</sup> عبد الحق سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

<sup>3</sup> سي محمد لخضر، المرجع السابق، ص 95.

■ **وجهة النظر الأولى "النظرة الاقتصادية للتكاليف الاجتماعية":** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التكاليف الاجتماعية هي قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار وتضحيات نتيجة قيام المؤسسة بمسئوليتها الاجتماعية، وذلك مثلما رآها Holmes بأنها: تمثل التضحية للمجتمع على شكل موارد مستنفذة من قبل المؤسسة نتيجة لتعاملاتها ذات التأثير الاجتماعي.<sup>1</sup> ويعرفها Ramanathan (1976) على أنها: التضحية والأثر السلبي التي يتحملها المجتمع في صورة المواد المستهلكة بواسطة المؤسسة نتيجة القيام بعملياتها الاجتماعية<sup>2</sup>، وتعتمد هذه الواجهة على تكلفة الفرصة البديلة أساساً في القياس<sup>3</sup>.

نلاحظ من خلال التعريفين السابقين، أن كلا الباحثين ينظران إلى التكاليف الاجتماعية نظرة اقتصادية، من خلال اعتبارها موارد المجتمع التي تقوم المؤسسة باستغلالها في أنشطتها، أي أن المجتمع هو من يتحمل هذه التكاليف وليس المؤسسة.

■ **وجهة النظر الثانية "النظرة المحاسبية للتكاليف الاجتماعية":** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التكاليف الاجتماعية هي التضحيات التي تتحملها المؤسسة نتيجة قيامها بمسئوليتها الاجتماعية سواء كانت اجبارية أو اختيارية، وذلك مثلما عرفها Estes بأنها: تمثل ما ينفق أو ما ينبغي إنفاقه لإزالة الضرر الناتج عن مزاوله المؤسسة لنشاطها مثل التلوث<sup>4</sup>. في حين عرفها عبد الرحمان على أنها: مقدار ما تنفقه المؤسسة بقصد رفاهية الجهات المختلفة في المجتمع دون أن تنتظر مردوداً من ذلك<sup>5</sup>، وتعتمد هذه الواجهة على التكلفة الفعلية والتاريخية أساساً في القياس<sup>6</sup>.

نلاحظ من التعريفين، أن كلا الباحثين ينظران إلى التكاليف الاجتماعية نظرة محاسبية، من خلال اعتبارها تكاليف تتحملها المؤسسة في إطار التزامها بمسئوليتها الاجتماعية، أي أن المؤسسة هي من تتحمل هذه التكاليف وليس المجتمع.

■ **وجهة النظر الثالثة " النظرة التوفيقية للتكاليف الاجتماعية":** وهي تمثل النظرة الشاملة للتكاليف الاجتماعية فيرى روادها أن التكاليف الاجتماعية هي المصاريف والتضحيات التي يتحملها المجتمع

<sup>1</sup> علي محمد السويح، وسليمان علي النعاس، مرجع سبق ذكره، ص 119 .

<sup>2</sup> إسماعيل محمود عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 316.

<sup>3</sup> يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 249.

<sup>4</sup> علي محمد السويح، وسليمان علي النعاس، المرجع السابق، ص 119.

<sup>5</sup> إسماعيل محمود عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 316.

<sup>6</sup> يوسف محمود جربوع، المرجع السابق، ص 249.

والمؤسسة على حد سواء، مثل رؤية الحيالي لها بأنها: "المصروفات المستنفذة التي يتحملها المجتمع والمؤسسات الاقتصادية على حد سواء نتيجة الأضرار التي تلحق بأحد الطرفين أو كلاهما"<sup>1</sup>، وتعتمد هذه الوجة على تكاليف المنع، تكاليف التصحيح، تكاليف ما قبل وما بعد الأضرار كأساس للقياس<sup>2</sup>. أما الشيرازي فقسم التكاليف الاجتماعية إلى قسمين أساسيين هما: **تكاليف اجتماعية مباشرة** تمثل التضحيات والمبالغ التي تنفقها المؤسسة نتيجة قيامها بمسؤولياتها الاجتماعية بصفة اختيارية أو إلزامية، والتي لا يطالبها نشاطها الاقتصادي<sup>3</sup>، و**تكاليف اجتماعية غير مباشرة** تمثل قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها<sup>4</sup>.

نلاحظ من التعاريف التي قدمها كل من الباحثين الحيالي والشيرازي كانت من أكثر التعاريف شمولاً فهما يبرزان مفهوم التكاليف الاجتماعية من الناحية الاقتصادية والمحاسبية، من خلال قيامها بتحليل وتقسيم التكاليف الاجتماعية إلى نوعين: النوع الأول تتحمله المؤسسة والنوع الثاني يتحمله المجتمع، أي أنهما قاما بالجمع والتوفيق بين وجهتي النظر المحاسبية والاقتصادية. من العرض السابق نتوصل الباحثة إلى أن:

- أساس التكلفة الفعلية (التاريخية) يستخدم في قياس التكاليف الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة؛
- أساس تكلفة الفرصة البديلة يستخدم في قياس التكاليف الاجتماعية التي يتحملها المجتمع؛
- إن الاعتماد على أساس تكلفة التاريخية والتكلفة الفرصة البديلة لا يسمح بقياس تكاليف الأضرار المشتركة بين المؤسسة والمجتمع، لذا يتم الاعتماد على طرق القياس غير المباشرة والمتمثلة في: تكلفة المنع (تكلفة تجنب الضرر)، تكاليف التصحيح، تكاليف ما قبل وما بعد الأضرار.

<sup>1</sup> وليد ناجي الحيالي، المشاكل المحاسبية ونماذج مقترحة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007، ص 28.

<sup>2</sup> اسماعيل مولوج، كمال مولوج، أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي على الأداء المالي للشركات - دراسة ميدانية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، 2017، ص 733.

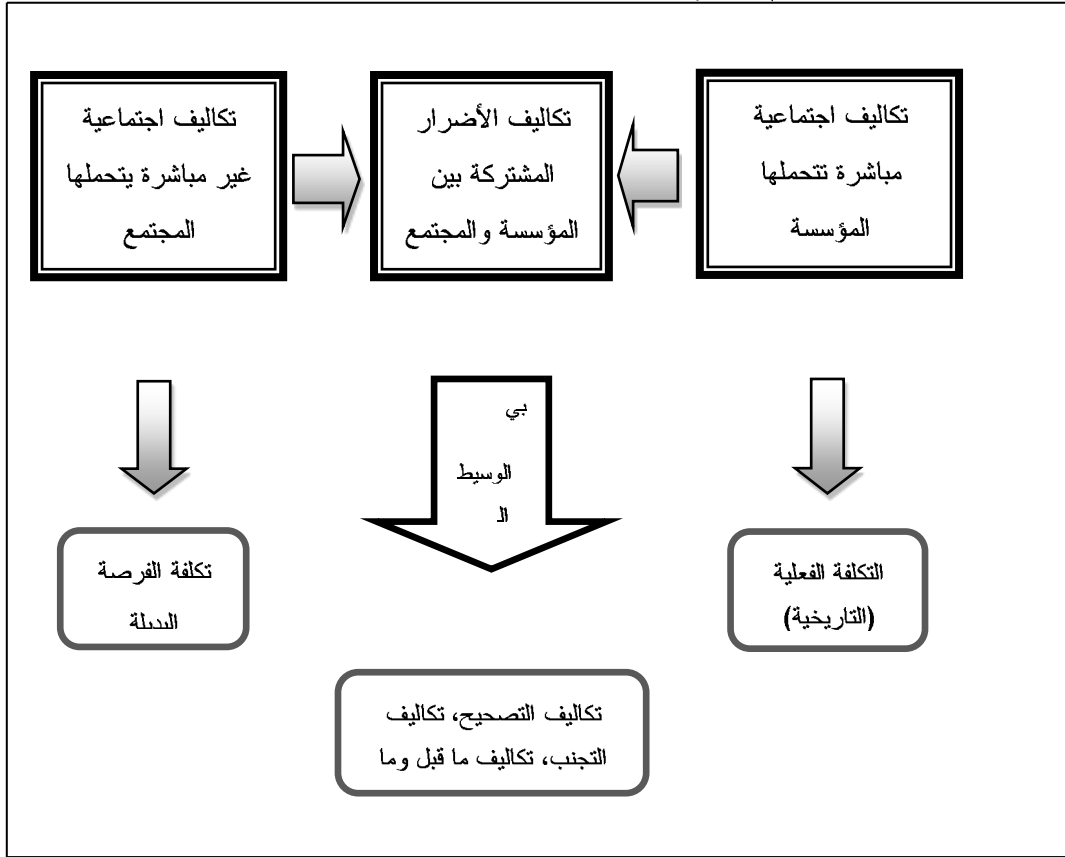
<sup>3</sup> يوسف بوخلال، المسؤولية الاجتماعية في ظل المحاسبة الاجتماعية (الإفصاح الاجتماعي)، ورقة بحثية ضمن المؤتمر الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، يومي 14-15 فيفري، 2012، ص 3.

<sup>4</sup> خالد سعيد بركات، نمط الإفصاح المحاسبي وعلاقته بمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة وأدائها المالي (دراسة امبريقية على الشركات السعودية)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الاسكندرية، المجلد 54، العدد 02، 2017، ص 13.



واستخلاصا لما سبق يوضح الشكل الآتي التكاليف الاجتماعية وأسس قياسها.

الشكل رقم (2-1): التكاليف الاجتماعية للمؤسسة وأسس قياسها



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المراجع السابقة.

## 2. المنافع الاجتماعية وقياسها:

المنافع الاجتماعية هي الفوائد والمزايا التي تحققها المؤسسة نتيجة قيامها بأنشطة المسؤولية الاجتماعية والتي تعود على أطراف خارج المؤسسة وعلى المؤسسة نفسها، وأن أغلب هذه المزايا يصعب قياسها بشكل نقدي فمثلا عند تحقيق انطباع حسن عن المؤسسة لدى الجمهور، يصعب تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن<sup>1</sup>.

انطلاقا من المفاهيم المعروضة سابقا فيما يخص التكاليف والمنافع الاجتماعية يعرف القياس المحاسبي الاجتماعي على أنه: "تحديد قيم لجميع عناصر التكاليف الناجمة عن التزام المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية سواء كان هذا الالتزام اختياريا أو إجباريا"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 157.

<sup>2</sup> سارة حلمي، لطيفة بهلول، المحاسبة البيئية كمدخل لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة نפטال وحدة تبسة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 02، 2021، ص 170.

ويعرف كذلك بجمع وتحديد وتسجيل وقياس الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بشكل نقدي يعتمد على المنظور المالي، وذلك بشكل يمكن أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين من تقييم الاداء الاجتماعي واتخاذ القرارات المناسبة<sup>1</sup>.

وتعرف الباحثة القياس المحاسبي الاجتماعي بأنه تحديد ووضع قيم لكل من عناصر التكاليف والمنافع الناتجة عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة سواء كان قيامها بذلك اجباريا أو اختياريا.

### المطلب الثالث: مشاكل القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

توجد صعوبات تعترض مهنة المحاسب فيما يخص القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وعادة تتضمن مشكلة القياس ما يلي:

#### 1. مشكلة معايير التفرقة بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية:

نتيجة التشابك بين الأنشطة الاجتماعية التي لا تهدف للربح والأنشطة الاقتصادية التي تهدف للربح ضمن عملية واحدة تقوم بها المؤسسة، فإنه يصعب فصل الأنشطة الاجتماعية عن الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي يصعب قياسها بشكل مستقل، فمثلا تكاليف تدريب العاملين تعتبر تكاليف اجتماعية اتجاء العاملين لديها من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتبر تكاليف اقتصادية لزيادة الانتاجية والربحية، لكن يوجد هناك معيارين للتمييز بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية هما:

- **المعيار القانوني:** هو وجود أو عدم وجود الإلزام القانوني بالنشاط، فالأنشطة الاجتماعية هي الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لصالح المجتمع اختياريا وليس إجباريا، فإذا كان إجباريا فيكون نشاطها اقتصادي<sup>2</sup>.
- **معيار طبيعة النشاط:** هو معيار النشاط ذاته أي أن الأنشطة الاجتماعية تشمل كل الأنشطة ذات الطبيعة الاجتماعية، أي كل الأنشطة التي قامت بها المؤسسة لصالح المجتمع سواء اختياريا أو إجباريا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Anna Wildowicz-Giegiel, **The evolution and the new frontiers of social Responsibility Accounting**, problems of Management in the 21<sup>st</sup> century Vol. 9, No. 1, 2014, p97.

<sup>2</sup> يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 247.

<sup>3</sup> محمد بولصنام، محددات الإفصاح الاجتماعي للشركات دراسة حالة البنك الاهلي الأردني 2006 - 2012، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 01، أبريل 2014، ص 143.

## 2. مشكلة تحديد الأنشطة التي تدخل ضمن نطاق ومجالات المسؤولية الاجتماعية:

حاول العديد من الباحثين تحديد الأنشطة الاجتماعية التي سيتم قياسها، وذلك عن طريق دراسات تطبيقية ونظرية تناولت مفهوم المسؤولية الاجتماعية سواء من وجهة نظر المؤسسة أو من وجهة نظر أصحاب المصالح المختلفين أو من وجهة نظر المجتمع، وانتهت هذه البحوث إلى أن المسؤولية الاجتماعية تتعلق بصفة عامة بأربع مجالات: (العاملين، البيئة، المنتج، المجتمع)<sup>1</sup>.

## 3. مشكلة القياس المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

تكمن المشكلة الأساسية التي تواجه المحاسبة إلى أن هناك اختلاف في وجهات النظر حول قياس التكاليف الاجتماعية، حيث نجد أن هناك ثلاث وجهات نظر عالجت هذا الموضوع<sup>2</sup>، والتي تم التطرق لها سابقاً وقد تم تلخيصها في الجدول أدناه وذلك بالاعتماد على ما تم ذكره في السابق.

### الجدول رقم (2-1): وجهات النظر المعالجة لمشكلة قياس التكاليف الاجتماعية

أساس القياس	التكاليف الاجتماعية	وجهات النظر
التكلفة التاريخية والفعالية	التكاليف التي تتحملها المؤسسة لصالح المجتمع.	وجهة النظر المحاسبية
تكلفة الفرصة البديلة	التكاليف التي يتحملها المجتمع (الأضرار الاجتماعية) الناتجة عن نشاط المؤسسة.	وجهة النظر الاقتصادية
تكاليف المنع (تكاليف التجنب) تكاليف التصحيح تكاليف ما قبل وما بعد الأضرار	التكاليف المباشرة التي تتحملها المؤسسة لصالح المجتمع والتكاليف غير المباشرة التي يتحملها المجتمع الناجمة عن نشاط المؤسسة.	وجهة النظر التوفيقية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما تم ذكره في المراجع السابقة.

<sup>1</sup> علي حسين الدوغجي، المحاسبة في المسؤولية الاجتماعية مع إشارة لما طبق في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثامن والخمسون، 2006، ص125.

<sup>2</sup> سالمى سامية، ساوس الشيخ، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين تقييم الأداء المالي دراسة تطبيقية على البنوك التجارية لولاية أدرار، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد 03، 2018، ص 266.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الاعتماد على وجهة نظر واحدة دون الأخرى يقودنا إلى ضرورة الاختيار بين هذه الجهات من أجل لختيار الأساس المناسب للقياس. وتفسيرا لما سبق فإن الاعتماد على أساس التكلفة الفعلية في قياس التكاليف الاجتماعية حسب وجهة النظر المحاسبية يعتبر قياس سهل لأنه مثبت ومبرر بالدفاتر المحاسبية، وأنها لا تعبر عن كل التكاليف الاجتماعية، فهي لا تتضمن قيمة الأضرار التي تلحقها المؤسسة بالمجتمع نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الاقتصادي، وبالتالي لا تمثل تكاليف اجتماعية وفقا لهذه النظرة على اعتبار أن المؤسسة لم تدفع مقابلا لهذه الأضرار، وعليه نجد أن هذه النظرة تعاني من القصور في إيجاد الأساس المناسب.

أما الاعتماد على أساس تكلفة الفرصة البديلة في قياس التكاليف الاجتماعية حسب وجهة النظر الاقتصادية فهي كذلك لا تعبر عن جميع التكاليف الاجتماعية، لأنها تركز فقط على الأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة المؤسسة لأنشطتها وتتجاهل التضحيات التي تتحملها المؤسسة، وعليه فقياس التكاليف وفقها يعاني من قصور عند تطبيقها في الواقع العملي.

لذلك جاءت وجهة النظر التوفيقية لمعالجة القصور في كل من وجهتي النظر الاقتصادية والمحاسبية، الأمر الذي يستدعي إلى الأخذ بوجهتي النظر معا من خلال دمجها معا، فلا يمكننا الأخذ بوجهة نظر واحدة دون الأخرى باعتبار أن كل منهما يكمل الأخر، وعليه فالوجهة الملائمة للتطبيق هي وجهة النظر التوفيقية لأنها تأخذ بالمفهوم الشامل والواسع للتكاليف من وجهة نظر المؤسسة والمجتمع ككل وتقوم بدمج التكاليف المشتركة بينهم، من خلال القياس المحاسبي الوسيط الذي يعتمد على تكاليف المنع، تكاليف التصحيح، تكاليف ما قبل وما بعد الأضرار كأساس للقياس<sup>1</sup>.

#### 4. مشكلة الاعتراف بالتكاليف الاجتماعية للمؤسسة:

توجد ثلاث نظريات عالجت مشكلة الاعتراف بالتكاليف الاجتماعية للمؤسسة هي:<sup>2</sup>

- **نظرية الاعتراف الشامل:** تقول هذه النظرية أن التكاليف الاجتماعية للمؤسسة قد ساهمت في بشكل مباشر أو غير مباشر في إنتاج الدخل، وبالتالي يجب تحميله به أي تعترف بكل التكاليف الاجتماعية في حساب التخصيص.

<sup>1</sup> نوفان حامد محمد العليمات، مرجع سبق ذكره، ص 67.

<sup>2</sup> طه أحمد قائد مرشد المخالفي، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وقطاع الأعمال، تاريخ الإطلاع يوم 2021/12/30، على الساعة 11:00، على الموقع: <https://infotechaccountants.com/topic/17268>

- **نظرية الاعتراف الجزئي:** تقول هذه النظرية أن التكاليف الاجتماعية للمؤسسة في مجال العاملين لا تعتبر توزيع للربح، وبالتالي تدخل في حساب التخصيص، أما في مجال البيئة والمجتمع فتعتبر توزيعاً للربح.

- **نظرية عدم الاعتراف:** تقول أن التكاليف الاجتماعية للمؤسسة تعتبر توزيع للربح فلا تدخل ضمن حساب التخصيص.

وتعقبا على ما سبق فإن معالجة التكاليف الاجتماعية التي يترتب عليها خدمة للمؤسسة باعتبارها عبئاً وتحميلاً على الأرباح، لأنها تستهدف تحسين الانتاجية وزيادة ثقة العاملين ورضا العملاء مما يساهم في زيادة المبيعات، لذلك لا بد من تحميل تلك التكاليف على الأرباح، أما التكاليف التي يترتب عليها خدمة للبيئة والمجتمع ككل نتيجة أعمال المؤسسة فهي تكاليف ليست لها علاقة مباشرة بتحقيق الإيرادات، وبالتالي يجب اعتبارها توزيعاً للأرباح وليس تحميلاً عليها<sup>1</sup>.

#### 5. مشكلة القياس المحاسبي للمنافع الاجتماعية للمؤسسة:

إن المشكلة الجوهرية التي تعترض مهام المحاسب تكمن في عملية قياس المنافع الاجتماعية، أين اكتفت أغلب الدراسات بقياس التكاليف الاجتماعية دون قياس المنافع الاجتماعية، فمثلاً كيف يمكن تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع مقابل تخلص المؤسسة من تلوث الهواء والضوضاء الناتجة عن نشاطها وتشجير المنطقة المحيطة بها، ومن بين هذه الصعوبات أن:

- معظم المنافع تتحقق لأطراف خارج المؤسسة، وللمؤسسة نفسها والتي تتمثل في قبول المجتمع للمؤسسة اجتماعياً<sup>2</sup>، كتحقيق "انطباع حسن" عن المؤسسة لدى المجتمع، ولا شك أن تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن صعب التحقيق<sup>3</sup>، أي أن ما تتفقه المؤسسة في سبيل الحد من تلوث الهواء مثلاً هو عبارة ظاهرة وهمية غير قابلة للقياس الكمي.

<sup>1</sup> نوفان حامد محمد العليمات، مرجع سبق ذكره، ص 68.

<sup>2</sup> علي محمد السويح، وسليمان علي النعاس، مرجع سبق ذكره، ص 120.

<sup>3</sup> يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 250.

- بعض المنافع لا يمكن قياسها باستخدام وحدة النقد، وإنما يمكن التعبير عنها بالقياس غير النقدي أي بشكل وصفي مثل مدى ارتفاع المستوى الثقافي أو العلمي نتيجة التدريب<sup>1</sup>؛
- الاعتماد على التقدير الشخصي في قياس المنافع يقلل إلى حد كبير من درجة الثقة في النتائج<sup>2</sup>؛
- الاعتماد على القيم السوقية في قياس هذه المنافع، من خلال القيمة المقابلة لها في السوق<sup>3</sup>، أي أن المنافع ليس لها سوق ولا سعر.

وتعقبا لما سبق نلاحظ أنه لا توجد نظرية عالجت موضوع قياس المنافع الاجتماعية، فبالرغم من صعوبة قياسها إلا أن المحاسبين اعتمدوا على التقدير الشخصي والقيم السوقية، الأمر الذي يضعف من موثوقية وموضوعية المعلومات المقدمة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

## 6. مشاكل أخرى:

- توجد مشاكل أخرى تضاف إلى ما تم ذكره سابقا، وتتمثل في:<sup>4</sup>
- ضعف ثقافة الكوادر المحاسبية: تتطلب عملية القياس خبرة عملية ومحاسبية فيما يخص أساليب وإجراءات القياس، لذلك لا بد من الاستعانة ببعض الخبراء المختصين وتدريب المحاسبين وتأهيلهم لتأمين معرفة محاسبية بمجال قياس التكاليف الاجتماعية.
- صعوبة إيجاد مقاييس مناسبة تخضع التكاليف الاجتماعية للقياس النقدي، على عكس الأحداث المالية التي يمكن إخضاعها للقياس النقدي، والتخوف من استخدام القياس النقدي التقريبي.
- تخلف وتأخر الإطار المحاسبي القائم في الدول النامية، وخاصة فيما يخص التشريعات الحكومية المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمؤسسات، وإصدار معايير محاسبية تحدد بشكل واضح وقابل لتطبيق أساليب القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات.

<sup>1</sup> حامد أحمد أبو سمرة، معوقات الإفصاح المحاسبي في تقارير المؤسسات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدقي الحسابات وإدارة المؤسسات، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2009، ص ص 35-36 .

<sup>2</sup> Sadoon M.AL.Saki, Abdel Naser Ibrahim Noor, Sa'ad Abd-al-Kareem Al-Sakini, **Social Responsibility Accounting and its Role in the Assessment of the Social Performance of the Business Organizations**, European Journal of Business and Management , Vol.6, No.19, 2014, p 61.

<sup>3</sup> نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 99.

<sup>4</sup> نوفان حامد محمد العليمات، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67.

## المطلب الرابع: طرق وأساليب القياس في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم الأساليب والطرق المتبعة في معالجة وقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية للمؤسسات، وعليه يمكن التمييز بين أسلوبين هما:

### الأسلوب الأول: أسلوب القياس الكمي ذي المضمون الواحد

يرتكز أسلوب القياس الكمي ذي المضمون الواحد بصفة عامة على قياس الظواهر كمياً بمعيار موحد يعكس خاصية مشتركة بينهما، بحيث تتسم المعلومات الناتجة عنه بخاصية التجميع الرياضي، وفي مجال القياس الاجتماعي توجد طريقتين مخصصتين للمعيار الموحد هما:<sup>1</sup>

#### 1. طريقة القياس باستخدام وحدة المنفعة الاجتماعية: في هذا النوع يميز الاقتصاديين بين نوعين

من القيمة للشيء: قيمة المبادلة وقيمة الاستعمال، ويقصد بقيمة المبادلة قدرة شيء ما له صفات معينة على أن يتبادل بشيء آخر له صفات مختلفة، أما قيمة الاستعمال فيقصد بها قدرة الشيء على إشباع حاجة إنسانية مباشرة عندما يستعمله الإنسان، وعلى الرغم مما تركز عليه فكرة وحدة المنفعة الاجتماعية من منطق يدور حول ما ينبغي أن يكون عليه القياس الاجتماعي يختلف عن ما هو كائن، فتعذر قياس المنفعة عملياً يعتبر سبباً كافياً لعدم استخدامها كأساس يعتمد عليه القياس في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

#### 2. طريقة القياس باستخدام وحدة النقد: يعتمد القياس في المحاسبة المالية على أسعار التبادل، على

عكس ما هو عليه في محاسبة المسؤولية الاجتماعية ففي الغالب هذه الأسعار غير متاحة، بالإضافة إلى ذلك تعد هذه الأسعار مؤشر غير صحيح للقيمة عندما لا يعبر السعر عن المنفعة التي تتحقق من السلعة أو الخدمة<sup>2</sup>، ولمعالجة القصور في صعوبة قياس الأنشطة الاجتماعية في صورة نقدية فإنه توجد بعض طرق التقدير غير المباشرة وهي:

#### ▪ طريقة التقييم البديل: تعتمد على قيمة الظواهر البديلة التي قد تتضمن بالتقريب نفس المنافع أو

التضحيات للظواهر محل القياس، وفي مجال القياس الاجتماعي يمكن تقدير قيمة المنافع التي

<sup>1</sup> سعدي سيف حنان، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان بقسنطينة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014/2013، ص 71.

<sup>2</sup> علي طيوب، مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية: دراسة استطلاعية بمجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015، ص 47.

تحققت للعاملين من المزايا العينية التي قدمتها لهم المؤسسة في صورة مساكن مجانية مثلا، وذلك بتقدير هذه المنافع استنادا إلى قيمة الإيجار مثلا، والمشكلة التي تواجه استخدام هذه الطريقة مدى توافر البدائل الملائمة لإمكانية اختيار القيمة البديلة الملائمة من بينها.

▪ **طريقة الاستقصاء:** وتعتمد على تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من الفئات الاجتماعية المتأثرة بالنشاط الاجتماعي، حيث يتم سؤالهم عن قيمة التأثيرات المترتبة عليها من وجهة نظرهم، وتتطلب هذه الطريقة أن تكون تلك الفئات على دراية بكافة التأثيرات التي تقع عليهم بسبب هذا النشاط، وأن تكون قادرة على التعبير عن هذه التأثيرات في صورة نقدية، وتعتبر صياغة الأسئلة من المحددات الأساسية التي تركز عليها صحة النتائج<sup>1</sup>.

▪ **طريقة تكلفة التصحيح أو التجنب:** وتعتمد على تقدير الأضرار الاجتماعية على أساس المبالغ اللازمة لتصحيح الضرر أو المبالغ اللازمة للمعدات والأجهزة الضرورية لتجنبه، ومن أمثلة "تكلفة إصلاح الضرر" المبالغ التي تتحملها المؤسسة لتطهير المجاري المائية التي تستخدمها للتخلص من مخلفات أنشطتها، ومن أمثلة "تكلفة تجنب الضرر" المبالغ التي تتحملها المؤسسة لمعالجة وتنقية المخلفات قبل إلقائها في المجاري المائية، وإن كان القياس النقدي يمكن تطبيقه في مجال قياس التكاليف الاجتماعية ولا يمكن الاعتماد عليه في تقدير قيم المنافع<sup>2</sup>.

### الأسلوب الثاني: أسلوب القياس متعدد الأبعاد

يعتمد أسلوب القياس متعدد الأبعاد على قياس الأنشطة الاجتماعية بمقاييس مختلفة، وذلك لصعوبة قياس بعض عناصر هذه الأنشطة نقديا، مما توفر معلومات تضيف دلالة أكثر وضوحا عن ما تعطيه المعلومات ذات الطبيعة المالية، لذا فإن هذا الأسلوب يتسع ليشمل أسلوب القياس الكمي بأنظمتها المختلفة إلى جانب أسلوب القياس الوصفي<sup>3</sup>.

#### 1. أسلوب القياس الكمي متعدد الأبعاد

تختلف المعلومات الناتجة عن القياس الكمي باختلاف نظام القياس المستخدم، فبالإضافة إلى جانب نظام العد الأصلي هناك أنظمة أخرى للقياس تتمثل في:

<sup>1</sup> غلاب فاتح، إطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية: دراسة تحليلية لمؤسسة صناعة الاسمنت عين الكبيرة SCAEK، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016/2017، ص 89.

<sup>2</sup> علي طيوب، مرجع سبق ذكره، ص 48.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 48.



- **نظام القياس الترتيبي:** يقوم على ترتيب الأشياء أو الأحداث وإعطائها رتبا وفق أكبر أو أصغر ما تحتويه الخاصية محل القياس، أو طبقا لأفضلية كل عنصر محل القياس بالنسبة للعناصر الأخرى، ونعتمد عليه في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية بهدف توفير بعض المعلومات التي لها دلالة اجتماعية، فعلى سبيل المثال يمكن قياس أثر التلوث الذي تحدثه أنشطة المؤسسة على أساس ترتيب العناصر المسببة للتلوث طبقا لشدة تأثيرها على الحالة الصحية.<sup>1</sup>
- **النظام القياس الفاصلي:** يقوم على تحديد القدر الذي تتصف به الأشياء أو الأحداث من الخاصية محل القياس تحديدا كميًا، فبالإضافة إلى تحديد دالة التفضيل بين الأشياء والأحداث فإنه يحدد أيضا مقدار الفروق التي تحتويها من الخاصية محل القياس، ونعتمد عليه في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحديد الانحراف في تأثيرات بعض الأنشطة الاجتماعية عن المعايير المحددة قانونا مثل زيادة أدخنة أكسيد الزنك المنبعثة في الهواء عن المعدل المحدد قانونا بمقدار 0.05 ملجم/م<sup>3</sup>.<sup>2,3</sup>
- **النظام القياس النسبي:** يقوم على أساس قياس العلاقات النسبية بين الأشياء، ويتصف هذا النظام بصفات النظام الفاصلي من حيث تحديد الفروق في الخاصية محل القياس، وإن كان يتميز عنه بأن نقطة الصفر التي يبدأ من عندها القياس هي نقطة حقيقية بعكس القياس الفاصلي حيث نقطة الصفر هي نقطة اعتبارية وليست حقيقية، فالقول بأن درجة الحرارة صفرا لا يعني انعدام الحرارة، ونستخدمه في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية في حالات عديدة مثل حالات تحديد معدل تكرار الإصابة الذي يوضح مدى تعدد الإصابات التي تلحق بالعاملين بالمؤسسة خلال فترة زمنية معينة كأن يكون مثلا 45 إصابة/ مليون ساعة عمل.<sup>3</sup>

## 2. أسلوب القياس الوصفي:

يقوم هذا الأسلوب على التوصيف الإنشائي للأشياء أو الظواهر أو الأحداث، بحيث تمكن القارئ من وصفها وتخليها على الطبيعة، ويعتبر من أسهل أساليب القياس التي يمكن تطبيقها في مجال محاسبة

<sup>1</sup> غلاب فاتح، مرجع سبق ذكره، ص 91.

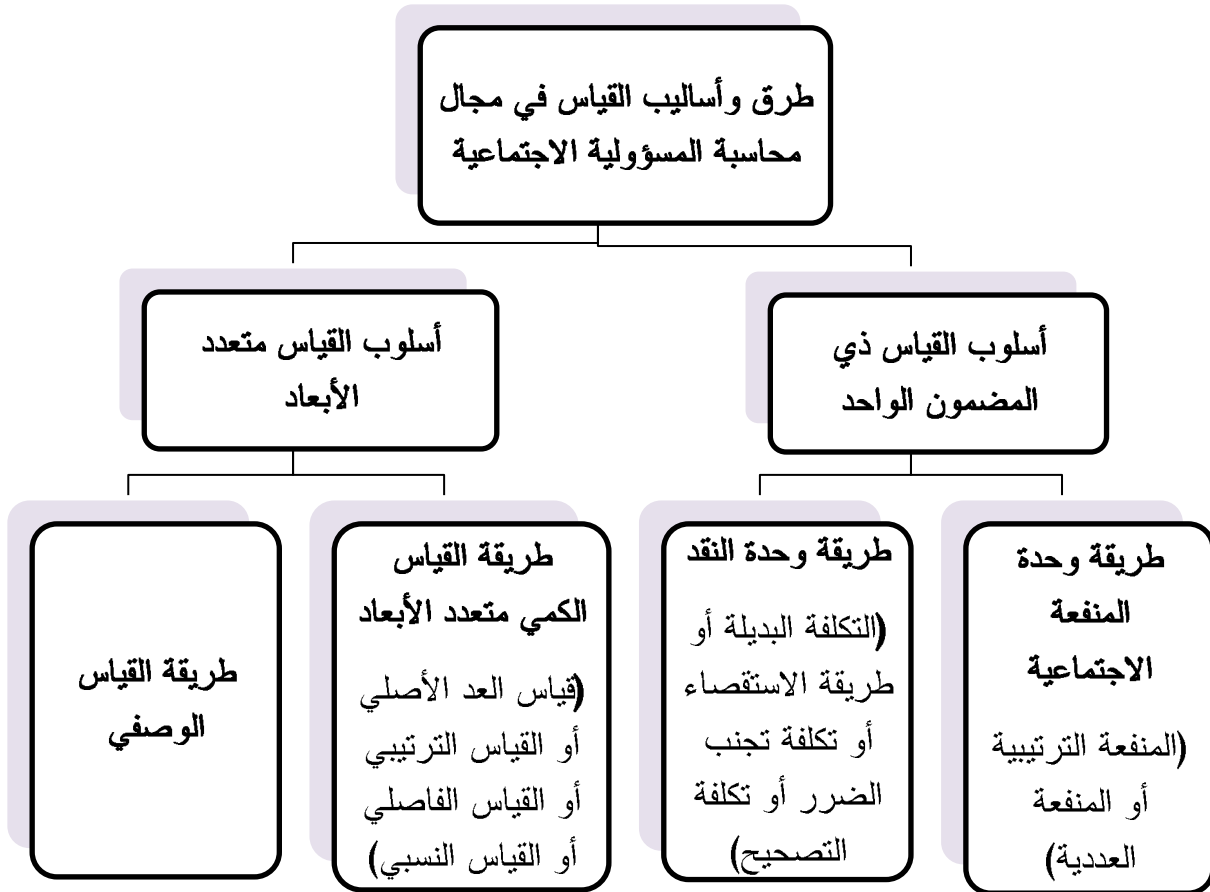
<sup>2</sup> مهاوات لعبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

<sup>3</sup> غلاب فاتح، المرجع السابق، ص 92.

المسؤولية الاجتماعية وأقلها تكلفة، لأنه يعتمد على وصف الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة بأسلوب روائي لا يخضع لقواعد محددة.<sup>1</sup>

وفي ضوء قراءتنا السابقة لطرق وأساليب القياس المعتمدة في مجال المسؤولية الاجتماعية يتضح لنا أن أفضل أسلوب للتطبيق هو أسلوب القياس متعدد الأبعاد، وذلك بسبب ما يوفره من معلومات متنوعة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة كالتالي: معلومات مالية تقاس بمقياس نقدي، معلومات كمية تقاس بمقاييس كمية غير نقدية، ومعلومات وصفية يعبر عنها بصورة إنشائية وروائية. واستخلاصا لما سبق يوضح الشكل الآتي طرق وأساليب القياس في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

الشكل رقم (2-2): طرق وأساليب القياس في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما تم ذكره في المراجع السابقة.

<sup>1</sup> مهوات لعبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

## المبحث الثاني: قياس أنشطة مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى قياس أنشطة مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالاعتماد على أسلوب القياس متعدد الأبعاد.

### المطلب الأول: قياس أنشطة مجال حماية البيئة

يهتم هذا المجال بقياس التكاليف الاجتماعية الخاصة بالعمليات التي تؤثر على البيئة المحيطة بالمؤسسة من مسببات تلوث الهواء وإحداث الضوضاء و التخلص من النفايات بطريقة لا تضر بالبيئة وتحسن من المظهر الجمالي للبيئة.

#### 1. القياس النقدي لتأثيرات أنشطة مجال حماية البيئة:

للقيام بقياس التكاليف المتعلقة ببؤد مجال المساهمات حماية تلوث الهواء والمياه والتربة وجب على المحاسب التمييز بين نوعين من التكاليف هما:<sup>1</sup>

■ **تكاليف المساهمات الموجبة:** وهي التكاليف المرتبطة بتحقيق المستويات القياسية للتلوث (المساهمات الإيجابية) أو تحقيق مستويات أفضل (المساهمات الاختيارية) وتتمثل في:

- تكاليف الحد من التلوث: وهي التكاليف الرأسمالية التي تتفقها من أجل شراء الأجهزة والمعدات التي تستخدم للحد من التلوث الذي تسببه الآلات المستعملة في عملية التصنيع.
- تكاليف إزالة التلوث: وهي التكاليف الناتجة عن إزالة التلوث الذي تحدثه المؤسسة أثناء قيامها بعملية الإنتاج كتكاليف التعقيم وإزالة النفايات ومعالجتها، وتمثل هذه التكاليف عبئاً يحمل على الفترة التي أنفقت فيها على عكس التكاليف السابقة.

■ **تكاليف المساهمات السالبة:** وهي تلك التكاليف التي تنشأ عن عدم قيام المؤسسة بأي عملية من عمليات الرقابة على التلوث أو قيامها بأعمال الرقابة بطريقة جزئية أو تواجدها في منطقة تجمع صناعي يزيد من حدة التلوث عن المستويات القياسية.

<sup>1</sup> خالد صبحي حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص ص 40-41.

## 2. القياس غير النقدي لتأثيرات أنشطة مجال حماية البيئة:

يأخذ القياس غير النقدي لهذا المجال إما شكل القياس الكمي أو القياس الوصفي، حيث أن تطبيقه يتيح فرصة كبيرة للاعتماد عليه مما يؤدي إلى توفير معلومات تضيف دلالة اجتماعية أكثر وضوحاً عن القياس النقدي، وذلك على النحو التالي:<sup>1</sup>

- **القياس الكمي:** تلجأ المؤسسة إلى القياس الكمي غير النقدي لمجال البيئة بالاعتماد على النصوص القانونية التي تعتبر مصدر لهذه المعلومات الكمية غير النقدية، وذلك من خلال مقارنة المستويات الفعلية بالقياسية والتحقق من مدى الالتزام بتنفيذ القوانين، فيعتبر التزام المؤسسة بالمستويات القياسية مؤشراً على وفائها بمسؤوليتها الإجبارية والعكس صحيح.
- **القياس الوصفي:** تستخدم المؤسسة القياس غير الكمي (الوصفي) للحصول على معلومات إضافية مثل وصف ما يترتب عن هذه التأثيرات من ظواهر متمثلة فيما تؤدي إليه من أمراض، ومدى شدة خطورتها، كما قد يتضمن وصف بعض الظواهر الكمية مثل عدد المرضى، عدد حالات الوفاة التي سببتها هذه الأمراض.<sup>2</sup>

## المطلب الثاني: قياس أنشطة مجال خدمة المجتمع المحلي

ينطوي هذا المجال على قياس جميع التكاليف الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة في إطار مسؤولياتها الإجبارية والاختيارية اتجاه خدمة المجتمع الذي تعمل فيه من مساهمات عينية ونقدية، وأن تأثيراتها تكون عامة وتقع على جميع فئات المجتمع.

### 1. القياس النقدي لتأثيرات أنشطة مجال خدمة المجتمع المحلي:

عند قياس تأثيرات أنشطة هذا المجال يجب مراعاة التمييز بين نوعين من الأنشطة المباشرة وغير المباشرة على النحو التالي:

<sup>1</sup> محمد عباس بدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 401 - 402.

■ **الأنشطة المباشرة:** هي تلك العمليات التي يقع تأثيرها على الفئات الاجتماعية التي ترتبط بصفة مباشرة مع المؤسسة كالعاملين مثل توظيف المعوقين وتوظيف عمالة زائدة، ويمكن تقدير قيمة هذه التأثيرات من خلال البنود التالية:<sup>1</sup>

➤ **بند المساهمة في امتصاص البطالة:** يترتب على توظيف يد عاملة زائدة في المؤسسة تحملها تكاليف إضافية تعتبر بمثابة إعانة اجتماعية تساهم بها المؤسسة، ويقاس بند هذه المساهمة من خلال قيمة الأجور التي تمنحها المؤسسة للعمالة الزائدة.

➤ **بند توظيف المعوقين:** وذلك من خلال توظيف عدد من المعوقين بنسبة معينة من إجمالي عدد العاملين، مما يجعل المؤسسة تتحمل تكاليف إضافية نتيجة توظيفهم، ويمكن قياس بند هذه المساهمة من خلال العلاقة التالية:

$$X = Y \left( \frac{a - b}{b} \right)$$

حيث أن:

**X:** التكاليف الإضافية التي تتحملها المؤسسة عن توظيف المعوقين؛

**Y:** الأجور الإجمالية التي تحصل عليها العاملين المعوقين؛

**a:** إنتاجية العاملين العاديين؛

**b:** إنتاجية العاملين المعوقين.

من خلال العلاقة السابقة نستطيع تحديد ما يحصل عليه العاملين المعوقين بين ما يمثل مقابل مجهودهم وإنتاجيتهم وما يمثل مقابل المساهمة الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة.<sup>2</sup>

■ **الأنشطة غير المباشرة:** هي تلك العمليات التي يقع تأثيرها على فئات المجتمع المرتبطة بصفة غير مباشرة مع المؤسسة كسكان المنطقة المتواجدة فيها المؤسسة مثل مساهمات دعم الأبحاث العلمية والمؤسسات التعليمية، مساهمات دعم الجمعيات والمنظمات الخيرية، والهيئات التي تراعي الشؤون الصحية والثقافية والرياضة، المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للأسر المحتاجة

<sup>1</sup> الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2006/2007، ص 114.

<sup>2</sup> الطاهر خامرة، المرجع السابق، ص 115.

والفقيرة... إلخ، وتدخّل هذه الأنشطة ضمن مساهماتها الاختيارية التي تتصف بالعمومية بدرجة يصعب تقديرها، ويمكن تقدير قيمة هذه المساهمات من خلال البنود التالية:<sup>1</sup>

➤ **بند المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للأسر المحتاجة والفقيرة:** وذلك من خلال المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للأسر والمحتاجة والفقيرة، ويمكن قياس بند هذه المساهمة من خلال المقابل الذي يحصلون عليه.

➤ **بند المساهمة في دعم الأبحاث العلمية ومؤسسات التعليم:** تقوم المؤسسة بإعداد برامج لدعم الأبحاث العلمية ومؤسسات التعليم، إدراكاً منها بأهمية البحث في تطوير ورقي المجتمع، مما ينعكس على سمعة المؤسسة، ويقاس بند هذه المساهمة بقيمة ما تتحمّله المؤسسة من تكاليف مقابل توفير هذا الدعم، وهكذا يمكن استخدام نفس القياس على مساهمات دعم المؤسسات الخيرية، أما سمعة المؤسسة فهي تمثل منافع لها فيمكن قياسها من خلال تقييم قيمة أصول المؤسسة بافتراض أن المؤسسة ستعرض للبيع، وبالمقارنة بين قيمة أصوله قبل وبعد الأنشطة الاجتماعية يتضح الفرق.

وبالنسبة لباقي الأنشطة الغير المباشرة: فإنها تمثل مساهمات اختيارية، لا يختلف قياسها عن العمليتين السابقتين، ويتم قياسها بواسطة التكاليف التي تتحمّلها المؤسسة للقيام بها.

## 2. القياس غير النقدي لتأثيرات مجال خدمة المجتمع المحلي:

يتخذ القياس غير النقدي لمجال المساهمات اتجاه خدمة المجتمع إما شكل القياس الكمي أو القياس غير الكمي (الوصفي) كالتالي:

▪ **القياس الكمي غير النقدي:** إن قيام المؤسسة بالقياس الكمي غير النقدي لهذه المساهمات يمكن من توفير معلومات ذات دلالة اجتماعية أكثر وضوحاً لها، وذلك من خلال استخدام مؤشرات ومعطيات كمية، ومن أهم هذه القياسات ما يلي:<sup>2</sup>

- عدد العاملين الذين يزيدون عن حاجة المؤسسة؛
- عدد المعوقين ونسبتهم من إجمالي عدد العاملين؛
- عدد الأفراد من خارج المؤسسة الذين تم تدريبهم؛

<sup>1</sup> محمد سالم اللولو، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58.

<sup>2</sup> محمد عباس بدوى، يسرى محمد البلتاجي، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص 93-94.

- عدد الأطباء وهيئة التمريض المخصصة للرعاية الصحية، ومتوسط عدد المترددين من سكان المنطقة والمناطق الأخرى، وإجمالي عدد الحالات المرضية المستفيدة، وعدد الحالات التي تم شفائها، حيث يوضح هذا مساهمتها في تقليل الضغط على المستشفيات العامة.

■ **القياس الوصفي (غير الكمي):** هذا وإلى جانب القياس الكمي السابق، فإنه تستطيع المؤسسة القيام بالقياس الوصفي الذي يمكنها من الحصول على معلومات وصفية ذات دلالة أكبر إلى جانب المعلومات السابقة، من خلال وصف الأهداف الاجتماعية التي قامت المؤسسة بتقديمها لخدمة المجتمع الذي تعمل فيه.

### المطلب الثالث: قياس أنشطة مجال الموارد البشرية العاملة

ينطوي هذا المجال على قياس التكاليف الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة في إطار مسؤولياتها الإيجابية اتجاه خدمة العاملين، وذلك من خلال إعداد وتنفيذ برامج تدريب لرفع الكفاءة الفنية للعاملين، توفير ظروف عمل تتصف بالأمن، تحسين الرفاهية المادية للعاملين في المؤسسة، توفير السكن للعاملين، توفير وسائل النقل وغيرها من الأنشطة الأخرى.

#### 1. القياس النقدي لتأثيرات أنشطة مجال الموارد البشرية العاملة:

تأثيرات هذه الأنشطة تكون مباشرة على العاملين، بالتالي قياسها بصورة نقدية يكون أسهل من قياس أنشطة المجالين السابقين، ويمكن تقدير قيمة هذه التأثيرات من خلال البنود التالية:

➤ **بند إعداد وتنفيذ برامج تدريب العاملين:** يؤدي تدريب العاملين إلى زيادة مهارتهم وتمييزهم، وليقاس بند هذه المساهمة يمكن الاعتماد على تكلفة هذه البرامج كأساس للتقدير، غير أن هذه القيمة في الغالب تقل عن قيمة ما تعود به على العاملين من منافع نتيجة التدريب، لذلك فالقيمة المفضلة للقياس هي القيمة الحالية المتوقعة لهذه المكاسب الإضافية التي يحصل عليها العاملين نتيجة التدريب.<sup>1</sup>

➤ **توفير بيئة عمل مادية تتصف بالأمن:** تساهم المؤسسة في توفير بيئة عمل تتصف بالأمن، حيث تفرض القوانين في معظم الدول على المؤسسات اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتأمين العمل بما يكفل

<sup>1</sup> محمد عباس بدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 416.

حماية العاملين من مخاطر العمل وأضراره، ولقياس تأثيرات بند هذه المساهمة يجب التفريق بين ما يلي:<sup>1</sup>

- **تكاليف المساهمات الموجبة:** وهي التي تنشأ عن التزام المؤسسة بالشروط القانونية لمتطلبات الأمن الصناعي، ويتم قياسها على أساس تكلفة تجنب الضرر وهي تكلفة أجهزة ومعدات منع تلوث بيئة العمل ومصاريف تشغيلها، وتكلفة أجهزة الوقاية الشخصية للعاملين، وغير ذلك من التكاليف التي يكون الدافع من تحملها توفير شروط السلامة والصحة المهنية.
- **تكاليف المساهمات السالبة:** وهي التي تنشأ نتيجة عدم تنفيذ المؤسسة للالتزامات القانونية لمتطلبات الأمن الصناعي أو تنفيذها بصورة جزئية، مما يترتب عليه إصابات عمل، ويمكن قياس الأضرار الناتجة عن إصابات العمل بالتفرقة بين ثلاث حالات هي:
  - **الحالة الأولى:** لا تتأثر الكفاءة الانتاجية للعامل ويمكن قياسها على أساس إنتاجيته المفقودة خلال فترة العلاج بالإضافة إلى مصاريف العلاج.
  - **الحالة الثانية:** تتأثر الكفاءة الإنتاجية للعامل الناتجة عن العجز الجزئي، ويمكن تقديرها على أساس القيمة الحالية للإنتاجية الجزئية المفقودة مضافا إليها مصاريف العلاج.
  - **الحالة الثالثة:** يفقد العامل الإنتاجية بالكامل بسبب عجز كلي أو جزئي، ويمكن قياسها على أساس القيمة الحالية للإنتاجية الكلية المفقودة مضافا إليها مصاريف العلاج.
- **المساهمة في تحسين الرفاهية المادية للعاملين:** تتوقف الرفاهية المادية للعاملين على المقابل المادي الذي يحصلون عليه، من خلال إصدار فئات الاجور والمرتبات والعلاوات، وقياس هذه المساهمة يتم تحديد قيمة ما يحصل عليه العامل من أجور محددة طبقا للقوانين المفروضة من قبل الدولة، أما إذا تحصل على مبالغ إضافية تزيد عن الاجر القانوني تعتبر مكافأة له على نشاطه، وما يزيد عن ذلك يدخل ضمن المساهمات الاختيارية للمؤسسة.
- **توفير السكن للعاملين:** تساهم المؤسسة بتوفير السكن للعاملين امتثالا للمتطلبات القانونية، وتقاس هذه المساهمة من خلال قيمة التضحية للمستأجرين مقابل الانتفاع بهذه العقارات.

<sup>1</sup> محمد عباس بدوي، يسرى محمد البلتاجي، مرجع سبق ذكره، ص 98-100.



➤ **بند توفير وسائل النقل للعاملين:** تساهم المؤسسة بتوفير وسائل النقل للعاملين وفقاً للمتطلبات القانونية، حيث يمكن تقدير هذه المساهمة بمقدار ما تتحمله المؤسسة من تكاليف لتوفير وسائل النقل أو على أساس قيمة ما يتحقق للعاملين من منافع نتيجة استفادتهم بهذه الخدمة.<sup>1</sup>

## 2. القياس غير النقدي لتأثيرات أنشطة مجال الموارد البشرية:

إلى جانب القياس النقدي تلجأ المؤسسة إلى القياس غير النقدي في مجال العاملين، من أجل الحصول على معلومات كمية أو وصفية ذات دلالة اجتماعية أكثر وضوحاً.

■ **القياس الكمي غير النقدي:** وهو الذي يعتمد على مؤشرات ومعطيات كمية غير نقدية، ومن أهمها:

- عدد العاملين المستفيدين من برامج التدريب، وعدد من اجتازوها؛
- مؤشرات توضح جهود المؤسسة في توفير بيئة عمل مادية تتصف بالأمن، ومن أمثلة هذه المؤشرات: معدل تكرار الإصابة، معدل شدة الإصابة، عدد أيام الغياب بسبب الإجازات المرضية، عدد أيام الغياب بسبب إجازات إصابات العمل.<sup>2</sup>
- عدد الوحدات السكنية التي توفرها المؤسسة، وعدد العاملين المستفيدين منها ونسبتهم إلى إجمالي عدد العاملين، وعدد الأسر المستفيدة؛
- عدد السيارات التي توفرها لنقل العاملين وعدد المستفيدين منها ونسبتهم إلى إجمالي عدد العاملين؛
- متوسط الأجور في المؤسسة ومقارنته بمتوسط الأجور في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.
- **القياس الوصفي (غير الكمي):** بالإضافة إلى المعلومات السابقة فإنه يمكن الاعتماد على القياس الوصفي في هذا المجال، من خلال توفير معلومات وصفية توضح الأمراض المهنية التي يتعرض لها العاملون بالمؤسسة ومسبباتها، وقد تدعم هذه المعلومات ببعض الأرقام التي توضح ظاهرة التعرض لهذه الأمراض.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد سالم اللولو، مرجع سبق ذكره، ص 60.

<sup>2</sup> محمد عباس بدوي، يسرى محمد البلتاجي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

<sup>3</sup> محمد عباس بدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 414.

### المطلب الرابع: قياس أنشطة مجال المنتج

تدور أنشطة هذا المجال في قياس كافة التكاليف الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة ضمن نطاق مسؤوليتها الإلزامية في حدود ما تتطلبه القوانين فيما يخص حماية المستهلك.

#### 1. القياس النقدي لتأثيرات أنشطة مجال المنتج:

يمكن قياس مساهمة المؤسسة في حماية المستهلك كالتالي:<sup>1</sup>

▪ **المساهمات الإيجابية:** التي تنشأ عن الالتزام بالموصفات القياسية للجودة وشروط الأمان، ويتم قياسها على أساس تكلفة تجنب الضرر والتي تتمثل في إجمالي المبالغ التي تتحملها المؤسسة لتحقيق المواصفات القياسية (المسؤولية الإلزامية)، وما تتحمله من مبالغ إضافية لتحقيق مواصفات أفضل من المواصفات القياسية (المسؤولية الاختيارية)، وتقاس بمقدار تكلفة أجهزة ومعدات الرقابة على الجودة واختبار أمان المنتج ومصاريف تشغيلها وغير ذلك من التكاليف التي تتحملها المؤسسة في سبيل حماية المستهلك.

▪ **المساهمات السلبية:** تنشأ نتيجة عدم تنفيذ المؤسسة للمواصفات القياسية للجودة وشروط أمان استخدام المنتج أو تنفيذها بشكل جزئي، وبالتالي عدم قدرة المنتج على إشباع احتياجات المستهلك أو إصابته بالضرر لعدم أمانه، فبالرغم من أن الإشباع يقاس بما يحققه المستهلك من منفعة إلا أنه يصعب قياسه السلب في صورة نقدية.

#### 2. القياس غير النقدي لتأثيرات أنشطة مجال المنتج:

يساهم القياس غير النقدي لمجال أنشطة المنتج في توفير معلومات ذات دلالة اجتماعية أفضل من القياس النقدي، خاصة فيما يتعلق بالمساهمات السلبية، وأهم هذه المعلومات هي:<sup>2</sup>

- عدد شكاوى العملاء من مستوى الجودة وعدم أمان الاستخدام؛
- كمية البضاعة المسترجعة من العملاء بسبب عدم مطابقتها لمستويات الجودة وشروط الأمان؛
- عدد الساعات المستغرقة لعملية إصلاح المنتج ليتماشى مع مستويات الجودة وشروط الأمان؛
- عدد الحوادث التي نشأت عن استخدام المنتج.

<sup>1</sup> الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص 119.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 119.

### المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية من المواضيع التي أثارت انتقاداً واسعاً في الواقع المحاسبي فيما يخص في كيفية الإفصاح عن تكاليف ومنافع الأنشطة التي تدخل في نطاق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، الأمر الذي ينادي بضرورة التوسع في الإفصاح المحاسبي التقليدي والتوجه إلى الإفصاح المحاسبي المعاصر لما له من دور كبير في توفير المعلومات الاجتماعية التي يحتاج إليها العديد من الأطراف لاتخاذ القرارات.

#### المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي الاجتماعي وأنواعه

لا يمكن للمحاسب أن يقوم بالوظيفة المحاسبية دون الخضوع للإفصاح المحاسبي الذي يعد جوهر العملية المحاسبية بعد وظيفة القياس المحاسبي.

##### 1. مفهوم الإفصاح المحاسبي الاجتماعي

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه: "عملية نشر التقارير المالية وجميع المعلومات الاقتصادية ذات العلاقة بحسابات المؤسسة والتي لها القدرة الكافية على التأثير في قرارات مستخدميها"<sup>1</sup>، والذي يعمل على توفير المعلومات الأساسية وصياغتها ضمن القوائم والتقارير المالية التي يحتاجها مختلف الأطراف المستفيدة، حيث تعد هذه القوائم المالية همزة وصل بين إدارة المؤسسة وبين مستخدميها، وتمثل ملخصاً عن الأنشطة الاقتصادية التي حدثت خلال فترة زمنية معينة<sup>2</sup>.

مما تقدم من ترى الباحثة أن التعاريف السابقة تدخل ضمن نطاق الإفصاح المحاسبي التقليدي الذي يتعرض للانتقاد فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، وذلك لأنه يركز على المعلومات المالية ويتجاهل المعلومات الاجتماعية، وبالتالي عدم الاهتمام بتوفير معلومات اجتماعية يحتاجها العديد من الأطراف في اتخاذ القرارات، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم مصداقية وشفافية القوائم المالية والتي لا تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

<sup>1</sup> A. Abadi and M. Janani, **The role of disclosure quality in financial reporting**, Journal natural and social sciences, Vol 2, N° 3, 2013, p 440.

<sup>2</sup> طلال محمد الجاوي، فرات المالكي، الإفصاح المحاسبي الإستباقي وانعكاسه على مستخدمي القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 18.

ومن هذا المنطلق يعرف الإفصاح المحاسبي المعاصر بالإفصاح الذي يستدعي ضرورة تضمين التقارير المنشورة المعلومات الاجتماعية باعتبارها تدخل ضمن نطاق أخلاقيات الأعمال للمؤسسة<sup>1</sup>، من خلال توفير معلومات اجتماعية مفيدة لأصحاب المصلحة والتي ستؤدي بدورها إلى تحسين الظروف الاجتماعية والبيئية<sup>2</sup>، حيث تشير الدراسات المعاصرة إلى أن الإفصاح أصبح ينشر على أشكال مختلفة: تقارير اجتماعية، تقارير مستدامة، تقارير بيئية، معلومات اجتماعية موضوعة في التقارير السنوية، المعلومات الاجتماعية المتوفرة في المواقع الإلكترونية<sup>3</sup>، أي أن هذا النوع من الإفصاح لا ينطوي على تأثيرات الأحداث الاقتصادية فقط بل يشمل الآثار الاجتماعية الداخلية والخارجية للمؤسسة<sup>4</sup>، وعادة ما ينظر إليه على أنه مجموعة التقارير الموجهة لأصحاب المصالح من مساهمين ودائنين وموظفين وزبائن...<sup>5</sup>.

وتأسيسا على ذلك يعرف الإفصاح المحاسبي الاجتماعي على أنه: "عرض المعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للمؤسسة بشكل يسمح بتقييم الاداء الاجتماعي"<sup>6</sup>، ويعرف بالعملية التي تستطيع المؤسسة بواسطتها التواصل مع جميع أصحاب المصالح والمجتمع ككل<sup>7</sup>، من خلال توفير المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بتفاعل المؤسسة مع بيئتها الاجتماعية، وهذا يساعد في التقليل من آثار بعض الأنشطة من المفترض أن تؤثر سلبا على صورة المؤسسة<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> أمحمدي فطوم، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية - نموذج مقترح-، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد 13، 2015، ص 304.

<sup>2</sup> Daniel Tschopp, **Op cit**, p 2.

<sup>3</sup> Malgorzata Macuda, **Op cit**, p 80.

<sup>4</sup> Boulesnam Mohamed, **Social Disclosure in The Annual Reports Accounting Vision About The Corporate Social Responsibility**, Revue DIRASSAT, No. 20, 2013, P45.

<sup>5</sup> صلاح حواس، محمد بولصنام، الإفصاح الاجتماعي في شركات الاتصالات دراسة حالة شركة أوراسكوم تيليكوم القابضة استشراف حالة الجزائر (DJEZZY) 2000-2010، ص 117.

<sup>6</sup> Jennier Griffin, John Mahon, "The corporate social performance and corporate financial performance debate, Boston University, vol.36, N01, 1997, p 4.

<sup>7</sup> Claire Guimezap Choukem, **La Publication des Informations Sociétales Suivant Les Lois Comptables Revissées OHADA**, Revue Française d'Economie et de Gestion, Vol. 2, No 5, 2021, p 251.

<sup>8</sup> N.Benomran, M. H. che Haat, H.Binti. H, N. R. Binti.M, **op cit**, p 2.

ويعرف كذلك بأنه: التعبير الكمي (النقدي) والغير الكمي عن الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي والتي يمكن قياسها بمقاييس كمية ونقدية أو بمقاييس غير كمية بالنسبة للأنشطة التي لا يمكن قياسها بمقاييس كمية، وذلك وفقا لمعايير ومبادئ المحاسبة المتعارف عليه<sup>1</sup>.

من العرض السابق ترى الباحثة أن التوسع في الوظيفة المحاسبية يساعد على الانتقال من الإفصاح المحاسبي التقليدي إلى الإفصاح المحاسبي المعاصر، لما له من دور كبير في توفير المعلومات المالية والاجتماعية التي يحتاج إليها العديد من الأطراف لاتخاذ القرارات، فهي بذلك تعرف الإفصاح الاجتماعي على أنها عملية إظهار المعلومات الكمية (النقدية وغير النقدية) أو الوصفية عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك ضمن قوائم منفصلة أو مكملة للقوائم المالية التقليدية.

## 2. أنواع الإفصاح المحاسبي الاجتماعي

تختلف أنواع الإفصاح المحاسبي باختلاف وجهات النظر التي ينظر من خلالها إلى:

### ▪ من حيث تغطية الإفصاح لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية:<sup>2</sup>

- الإفصاح الكافي (الملائم): أن يشتمل هذا النوع من الإفصاح الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية.
- الإفصاح العادل (الصادق): هو الإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين، دون وجود تحيز إلى جهة معينة
- الإفصاح الكامل (الشامل): هو الإفصاح الذي ينتهج سياسة الوضوح الكامل وإظهار كافة المعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للمؤسسة لمختلف مستخدميها الخارجيين والداخليين بشكل دوري.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نور الدين حمودة، أساليب قياس الأداء البيئي والاجتماعي-نموذج مقترح-، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد العشرون، العدد الثاني، السنة العشرون، جويلية 2012، ص 45.

<sup>2</sup> عبد الحق سعدي، زعرور نعيمة، محمد لمين علون، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2020، ص 28.

<sup>3</sup> مفروم برودي، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة الجزائر: دراسة تحليلية للتقارير السنوية لشركات الصناعة الصيدلانية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 3، العدد 3، 2020، ص 85

▪ من حيث هدف الإفصاح المحاسبي:

- الإفصاح الوقائي (التقليدي): هو الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي ويسمى بالإفصاح التقليدي<sup>1</sup>.

- الإفصاح الإعلامي (التثقيفي): يتضمن الإفصاح عن معلومات إضافية لا تتحكم بها إدارة المؤسسة مثل الصحافة المقروءة أو المسموعة أو المرئية، ولها أثر كبير على أصحاب المصالح في المؤسسات، حيث من خلالها تنعكس صورة المؤسسة أمام المجتمع ككل، فإذا كانت هذه الصورة إيجابية كان الأثر إيجابياً على المؤسسة والعكس صحيح<sup>2</sup>.

▪ من حيث درجة الالتزام في عرض المعلومات:<sup>3</sup>

- الإفصاح الإلزامي (الإجباري): الإفصاح عن المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم المالية بشكل إجباري ووفقاً للمتطلبات القانونية.

- الإفصاح الاختياري (الطوعي): الإفصاح عن المعلومات التي تهدف إلى إبراز دور المؤسسة ومساهمتها في المجتمع الذي تعمل فيه وإعطاء صورة جيدة عنها.

### المطلب الثاني: خصائص الإفصاح المحاسبي الاجتماعي والعوامل المؤثرة فيه

لكي تكون التقارير المالية مفيدة لقراءها ومستخدميها لا بد أن تكون ذات جودة وتتوفر فيها خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية.

#### 1. المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تصنف المعلومات التي يجب الإفصاح عنها إلى:

▪ **معلومات كمية (مالية):** وهي التي يتم الإفصاح عنها ضمن أربع قوائم أساسية ممثلة في الميزانية العامة، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، حيث

<sup>1</sup> عبد الحق سعدي، زعرور نعيمة، محمد لمين علون، مرجع سبق ذكره، ص 28.

<sup>2</sup> حامد أحمد أبو سمرة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

<sup>3</sup> سليمان عبد الله بن محمد الزامل، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية: "دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الاسمنت والبتروكيماويات"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 83.

تتضمن هذه القوائم أرقام تعبر عن مبالغ حقيقة أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المؤسسة، ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقي استجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية المنشورة.<sup>1</sup>

- **معلومات غير كمية (غير مالية):** وهي التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المحاسبية بشكل وصفي، التي من شأنها تزيد من فهم وثقة المستخدم للمبالغ التي تتضمنها القوائم المالية، إذ أن هذه المعلومات غالباً ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية، ويتم الإفصاح عنها من خلال القوائم المالية الملحقة أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير مجلس الإدارة.<sup>2</sup>
- **معلومات كمية غير مالية:** وهي التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المحاسبية بشكل كمي غير نقدي، حيث يتم تضمين القوائم بأرقام غير نقدية تعبر عن الأحداث التي قامت بها المؤسسة، كعدد البرامج التدريبية للعاملين التي قامت بها، وعدد المدارس التي تم بناؤها لأبناء المجتمع مثلاً.<sup>3</sup>

## 2. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها

تتميز المعلومات المحاسبية المفصح عنها بعدة خصائص نوعية تزيد من جودة القوائم والتقارير المالية، وتتمثل هذه الخصائص في:

- **الخصائص النوعية الأساسية** تتمثل أهمها في:<sup>4</sup>
  - **الملائمة:** يقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية والأهداف التي تعد من أجلها، ويمكن وصفها بالملائمة إذا كان القرار المتخذ على أساسها مختلف عن القرار المتخذ بدونها، وتعتبر المعلومات المحاسبية ملائمة إذا توفرت فيها الخصائص التالية: توقيت المعلومات، التغذية العكسية، القدرة على التنبؤ.
  - **المصدقية:** أي إمكانية الوثوق بالمعلومات من طرف مستخدميها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، ويمكن الوثوق بالمعلومات إذا توفرت فيها ثلاث خصائص: صدق التعبير عن النشاط، عدم التحيز (الحياد)، قابلية التحقق.

<sup>1</sup> سليمان ابن عبد الله محمد الزامل، مرجع سبق ذكره، ص 90.

<sup>2</sup> خالد صبحي حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 49.

<sup>3</sup> سليمان ابن عبد الله محمد الزامل، المرجع السابق، ص 90.

<sup>4</sup> باسي فارس بله، شيخ عبد القادر، العمري أصيلة، أثر استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 12، العدد 1، 2019، ص 88.

### ■ الخصائص النوعية الثانوية تتمثل أهمها في:<sup>1</sup>

- **القابلية للمقارنة:** ويقصد بها توفير معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات العاملة في نفس النشاط، فذلك يزيد من فائدة المعلومات لأنه يسمح بوصف مركز ووضع المؤسسة المعنية فيما بين المؤسسات المماثلة.
- **الثبات (الاتساق):** يقصد بها مقارنة النتائج لنفس المؤسسة من فترة محاسبية لأخرى، وهذا يتطلب من المؤسسة الثبات في اتباع نفس الطرائق المحاسبية.

### 3. العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

- **عوامل تتعلق بالمؤسسة:** إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تحمل المؤسسة تكاليف إضافية ناجمة عن متطلبات التوسع في الإفصاح، وتتمثل هذه العوامل في: حجم المؤسسة وعمرها، طبيعة الصناعة، أرباح المؤسسة، ملكية المؤسسة... الخ).
- **عوامل تتعلق بالمراجع (المدقق) الخارجي:** قد يظهر المراجع الخارجي معارضته لأي توسع في الإفصاح من شأنه إلقاء مسؤوليات جديدة على عاتقه، ولاسيما تلك المجالات التي تتطلب مراجعة عمليات وأنشطة غير تقليدية.<sup>2</sup>
- **عوامل تتعلق بالضغط الإعلامي:** يمكن أن يؤثر الضغط الاعلامي تأثيرا واضحا في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على بعض مخلفات المؤسسات غير المرغوبة وبالتالي فإن ذلك سيحفز المجتمع ويطالب من هذه المؤسسات تخفيف أثارها السلبية وأن تلعب دورا اجتماعيا أكبر، وتحاول العديد من المؤسسات تغطية تأثيراتها السلبية في المجتمع من خلال زيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- **عوامل أخرى:** توجد هناك بعض العوامل التي تؤثر في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية منها ضغط الأجهزة الحكومية على المؤسسات ومدى استعداد هذه الأخيرة وإمكانية امتلاكها للخبرات والكوادر المؤهلة لكي تتبنى هذا الإفصاح.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد القادر شيخ، مرجع سبق ذكره، ص 392.

<sup>2</sup> أمحمدي فطوم، مرجع سبق ذكره، ص ص 307 – 308.

<sup>3</sup> طرشي محمد، إيمان يخلف، مرجع سبق ذكره، ص 114.



### المطلب الثالث: مشاكل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية

ينتج عن عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بعض المشاكل التي تؤثر بصورة أو بأخرى على سلوك متخذي القرار، ويمكن تقسيم المشاكل كما يلي:

#### 1. المشاكل المتعلقة بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها:

نتيجة التباين والاختلاف في أهداف واحتياجات كل طرف من الأطراف المستفيدة من القوائم المالية، فإنه من الطبيعي أن تختلف المعلومات المطلوبة لكل من منهم وقد قسم البعض هذه الأطراف إلى ما يلي:<sup>1</sup>

**أطراف داخلية:** تتمثل في الإدارة والعاملين.

**أطراف خارجية:** تتمثل في حملة الأسهم، العملاء، المستثمرون، نقابات العمال، جهات حكومية، والمجتمع.

مما سبق يتضح أن جميع الأطراف السابقة الذكر بحاجة إلى المعلومات، ولكي تفي هذه المعلومات بتلبية احتياجاتهم يتطلب أن تكون هذه المعلومات مفهومة وملائمة ودقيقة وشاملة للأنشطة الاجتماعية المؤسسة (الموارد البشرية العاملة، حماية البيئة، خدمة المنتج، خدمة المجتمع المحلي).

#### 2. المشاكل المتعلقة بمعايير الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية:

لا يوجد اتفاق بين الكتاب على المعايير المحاسبية التي يمكن اتباعها عند القيام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، ولمعالجة هذه المشكلة اقترحت اللجنة المنبثقة عن جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) عام 1976 ثلاثة مجموعات من المعايير تتمثل في الآتي:<sup>2</sup>

- **معايير أساسية:** تتمثل في الملائمة، البعد عن التحيز، القابلية للفهم.
- **معايير ثانوية:** تتمثل في التوقيت السليم، القابلية للتحقق، الفحص المستقل، الكمال، القابلية للمقارنة، الإيجاز.
- **اعتبارات إضافية:** تتمثل في مغزى البيانات، المحلية، الحيطة والحذر، القابلية للمقارنة، إتاحة الفرصة للرأي المعارض، الثبات، القابلية للقياس الكمي، التعبير النقدي، ملائمة العرض، المقابلة، القابلية للتقييم.

<sup>1</sup> اسماعيل محمود عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 266.

<sup>2</sup> حامد أحمد أبو سمرة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

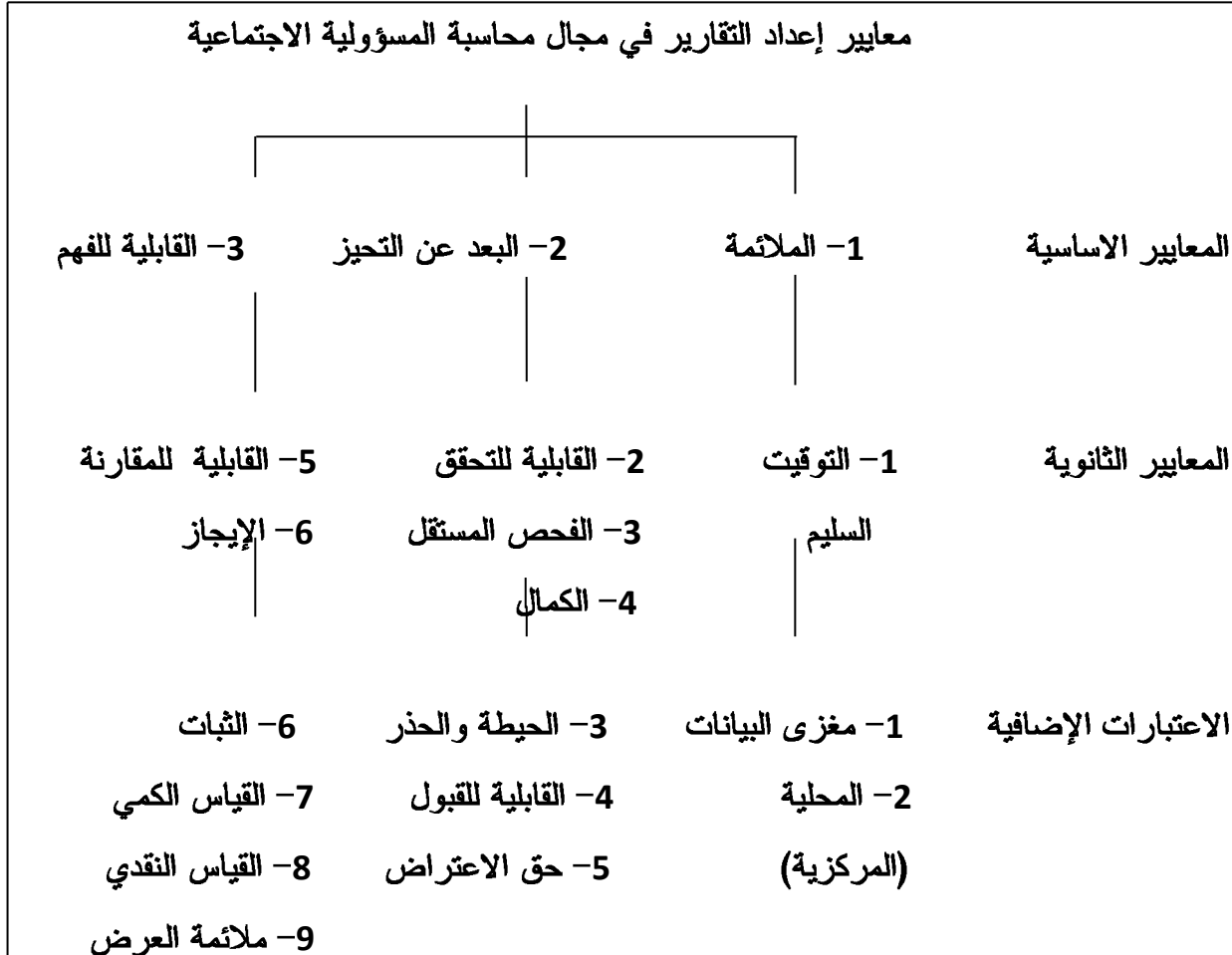
- يتضح من الشكل (2-3) أدناه أن أغلب المعايير التي تم ذكرها استخدمت في المحاسبة المالية عند إعداد القوائم المالية، والبعض الآخر سنشرحه كالتالي:
- 1- **مغزى (قيمة) البيانات:** الاهتمام بنوعية البيانات التي تحتوي عليها القوائم، بحيث نستبعد عن البيانات التي ليس لها قيمة ولا تهم الأطراف المستخدمة.
  - 2- **المحلية (المركزية):** في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية يستلزم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة وتأثيره على الفئات المستفيدة داخل مجتمع معين.
  - 3- **الكمال:** الإفصاح عن جميع البيانات الضرورية لمقابلة احتياجات مستخدمي القوائم المالية.
  - 4- **القابلية للقبول (القبول العام):** ضرورة تمتع جميع البيانات التي تشتمل عليها القوائم بثقة مستخدميها، حتى تكون ذات نفع ويمكن الاعتماد عليها.
  - 5- **حق الاعتراض:** ضرورة إتاحة الفرصة للأطراف المعنية والتي لها رأي معارض، لكي تدلي بآرائها في صورة مناسبة.
  - 6- **ملائمة العرض:** ضرورة الاهتمام بكل من اللغة المستخدمة في التقارير والقوائم، والشكل الذي تظهر به بحيث تكون واضحة وقابلة للفهم من جانب مستخدميها.
  - 7- **القابلية للتقييم:** يبرز أهمية العرض الكمي للنواحي الإيجابية والسلبية لتأثير الأداء الاجتماعي للمؤسسة، ومقارنة ذلك بالأهداف والخطط والمعايير<sup>1</sup>.
  - 8- **القابلية للتحقق:** يعني أن البيانات والمعلومات المحاسبية لها دلالات محددة ولها استقلاليتها، وتستند إلى مصدر موثوق فيه كالمستندات والإجراءات المدونة التي يمكن التحقق من صحتها ومطابقتها للمصدر بغض النظر عن المستفيد منها.
  - 9- **القابلية للقياس الكمي:** التعبير عن الأحداث الاقتصادية في المؤسسة بأرقام تعكس القيمة النقدية لأصول المؤسسة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1988، ص ص 418-420.

<sup>2</sup> حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص ص 41-42.

10- التوقيت (الملائم) المناسب: توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لمتخذ القرار في الوقت المناسب<sup>1</sup>.

شكل رقم (2-3): معايير إعداد التقارير في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية



### 10- القابلية للتقييم

المصدر: عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1988، ص 418.

ومن خلال المعايير المعروضة سابقاً نستخلص أنه يمكن الاعتماد عليها في إعداد تقارير وقوائم ذات مضمون اجتماعي.

<sup>1</sup> حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سبق ذكره، ص 97.

## المطلب الرابع: طرق وأساليب الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

اختلفت الأدبيات في الفكر المحاسبي حول طريقة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية فهناك من يقترح الإفصاح عنها جنباً إلى جنب مع المعلومات المالية أو ضمن الملحقات المرفقة بالقوائم المالية، ومنهم من يقترح الإفصاح عنها عن طريق قوائم خاصة ومستقلة<sup>1</sup>.

واستناداً إلى ما تم اقتراحه يتضح أنه هناك طريقتان للإفصاح عن المعلومات المترتبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وذلك طبقاً لوجهات النظر التي عرفتتها محاسبة المسؤولية الاجتماعية وهو ما استقرت عليه معظم الدراسات العلمية والتطبيقية التي أجريت بهذا الخصوص هما:<sup>2</sup> طريقة الفصل أو طريقة الدمج.

### الطريقة الأول: "طريقة الفصل أو الاستقلالية":

وتعني هذه الطريقة بفصل التقارير المالية عن التقارير الاجتماعية من خلال إظهار المعلومات الاجتماعية في قوائم مستقلة مع الإبقاء على القوائم التقليدية على حالها، ويدعم أصحاب هذه الطريقة أن المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الاقتصادية للمؤسسة يعتبران مسؤوليتين منفصلتين، باعتبار أن كل منهما يحقق أهداف مختلفة، الأمر الذي يستدعي الفصل بين المعلومات المالية والمعلومات الاجتماعية، وتأخذ التقارير في هذه الحالة إحدى الطريقتين: طريقة وصفية، أو طريقة كمية تتضمن القياس النقدي للتكاليف الاجتماعية فقط أو التكاليف والمنافع الاجتماعية<sup>3</sup>، وذلك على النحو التالي:

#### 1. الطريقة الوصفية:

تعتبر هذه الطريقة من أبسط وأسهل الطرق تطبيقاً، وتوضح وصفاً للأنشطة الاجتماعية التي قامت بها المؤسسة، ولا تحتوي على التكاليف الخاصة بهذه الأنشطة ولا على قيم للمنافع المحققة، وإن كانت

<sup>1</sup> حمادة يمينة، سفير محمد، واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 4، 2021، ص 7.

<sup>2</sup> خديجة بلحياي، واقع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات النفطية: دراسة حالة شركة قطر غاز، مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 08، العدد 02، 2019، ص ص 375-376..

<sup>3</sup> محمد المعتز المجتبى إبراهيم، رانية نور الدين ثمان محمد، أثر القياس والإفصاح المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على فاعلية وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية للشركة السودانية للاتصالات المحدودة "سوداتل"، أماراباك- مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 07، العدد 21، 2016، ص 108.

تتضمن بعض المبالغ المنفقة على هذه الأنشطة أو بعض النسب لتدعيم الأسلوب الوصفي المعتمد في إعدادها، وتتميز هذه الطريقة بما يلي:<sup>1</sup>

- أن هذه الطريقة تكون محدودة الفائدة؛
- لا توفر مقياساً يوضح صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة؛
- صعوبة متابعة الأداء الداخلي للمؤسسة؛
- لا تستخدم في إجراء المقارنات بين مختلف المؤسسات.

## 2. الطريقة الكمية:

تتضمن هذه الطريقة على بيانات كمية عن القياس النقدي للتكاليف الاجتماعية فقط أو التكاليف والمنافع الاجتماعية، وسوف يتم عرضها كالآتي:

### 1.2. الطريقة التي تفصح عن التكاليف الاجتماعية فقط " طريقة المدخلات":

تعرف هذه الطريقة بطريقة المدخلات<sup>2</sup>، وهي التي تفصح عن جانب التكاليف الاجتماعية فقط دون الأخذ بعين الاعتبار المنافع الاجتماعية المتحققة وذلك لصعوبة قياسها، ومن مميزات هذه الطريقة إفصاحها عن الأعباء التي تتحملها المؤسسة في إطار وفائها لمسؤولياتها الاجتماعية، فضلاً عن سهولة قيامها بإجراء مقارنات بينها وبين مؤسسات أخرى<sup>3</sup>، وتختص هذه الطريقة بما يلي:<sup>4</sup>

- تعطي صورة كاملة عن الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة؛
- تمكن من تحديد صافي الفائض أو العجز الاجتماعي من خلال المقارنة بين التكاليف التي تحملها المجتمع والمنافع التي حققتها المؤسسة للمجتمع نتيجة أنشطة المؤسسة.

### 2.2. الطريقة التي تفصح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية "طريقة المدخلات والمخرجات":

وتسمى بطريقة المدخلات والمخرجات<sup>5</sup>، وهي الطريقة التي تفصح عن تكاليف ومنافع أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وتزود قراءها بمؤشرات وبمعطيات كمية عن التكاليف والمنافع الاجتماعية الناتجة المؤسسة، وتعد من أكثر الطرق شيوعاً لتوافقها مع المبادئ المحاسبية، فهي تعتمد على مبدأ

<sup>1</sup> نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 107.

<sup>2</sup> عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 354.

<sup>3</sup> طرشي محمد، إيمان يخلف، مرجع سبق ذكره، ص 112.

<sup>4</sup> اسماعيل محمود عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 264.

<sup>5</sup> عباس مهدي الشيرازي، المرجع السابق، ص 354.

مقابلة التكاليف بالإيرادات وبذلك فهي أفضل طريقة في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة<sup>1</sup>، وتتميز هذه الطريقة بالآتي:<sup>2</sup>

- تمكنا من تحديد إجمالي تكلفة الأثر الاجتماعي؛
- تمكنا من إجراء مقارنات بين المؤسسات العاملة في نفس النشاط ونفس الفترة.

### الطريقة الثانية: طريقة الدمج (الجمع)

هي الطريقة التي تقوم بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية جنباً إلى جنب مع المعلومات المالية في تقرير واحد، من خلال جمع ودمج معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية مع معلومات المحاسبة المالية ضمن قوائمها المالية التقليدية<sup>3</sup>، حيث يدعم أنصار هذه الطريقة أن المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الاقتصادية يمكن اعتبار أهدافهما متداخلة ومندمجة معاً، الأمر الذي يستدعي إعداد تقارير شاملة تكون فيها المعلومات الاجتماعية جزء من المعلومات الاقتصادية، وهذا لا يمنع من وجود بعض التقارير المنفصلة المتضمنة لبعض المعلومات الاجتماعية في صورة وصفية أو كمية<sup>4</sup>، وهي تحقق مبدأ التكامل الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة، إلا أنه يعاب على هذه الطريقة أن القوائم المالية سوف تصبح أكثر تعقيداً مما هي عليه الآن الأمر الذي سوف يؤثر سلباً على مدى الانتفاع منها وتقييم واتخاذ القرارات<sup>5</sup>، وتتميز هذه الطريقة بالآتي:<sup>6</sup>

- إمكانية الإفصاح عن المعلومات الاقتصادية والاجتماعية في قائمة واحدة مما يوفر مجالاً أوسع للمقارنة بين هذه الأنشطة، ومن ثم تقييم أداء المؤسسة بشكل سليم؛
- تحقيق مبدأ التكامل بين المعلومات المالية والمعلومات الاجتماعية دون الحاجة إلى إجراء تعديل جوهري في النظام المحاسبي التقليدي، باعتبار أن الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة تؤثر على الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي يجب أن ينعكس ذلك على القوائم المالية.

<sup>1</sup> طرشي محمد، إيمان يخلف، مرجع سبق ذكره ، ص ص 112-113.

<sup>2</sup> اسماعيل محمود عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره ، ص 264.

<sup>3</sup> محمد الصالح فروم، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر متخذي القرار، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 03، العدد 8، ص 177.

<sup>4</sup> محمد المعترز المجتبي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، 2016، ص 108.

<sup>5</sup> عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 354.

<sup>6</sup> نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

## المبحث الرابع: نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يلاحظ أي مطلع للأدبيات المحاسبية أنه قد تم تبويب وتصنيف نماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى قسمين رئيسيين هما:

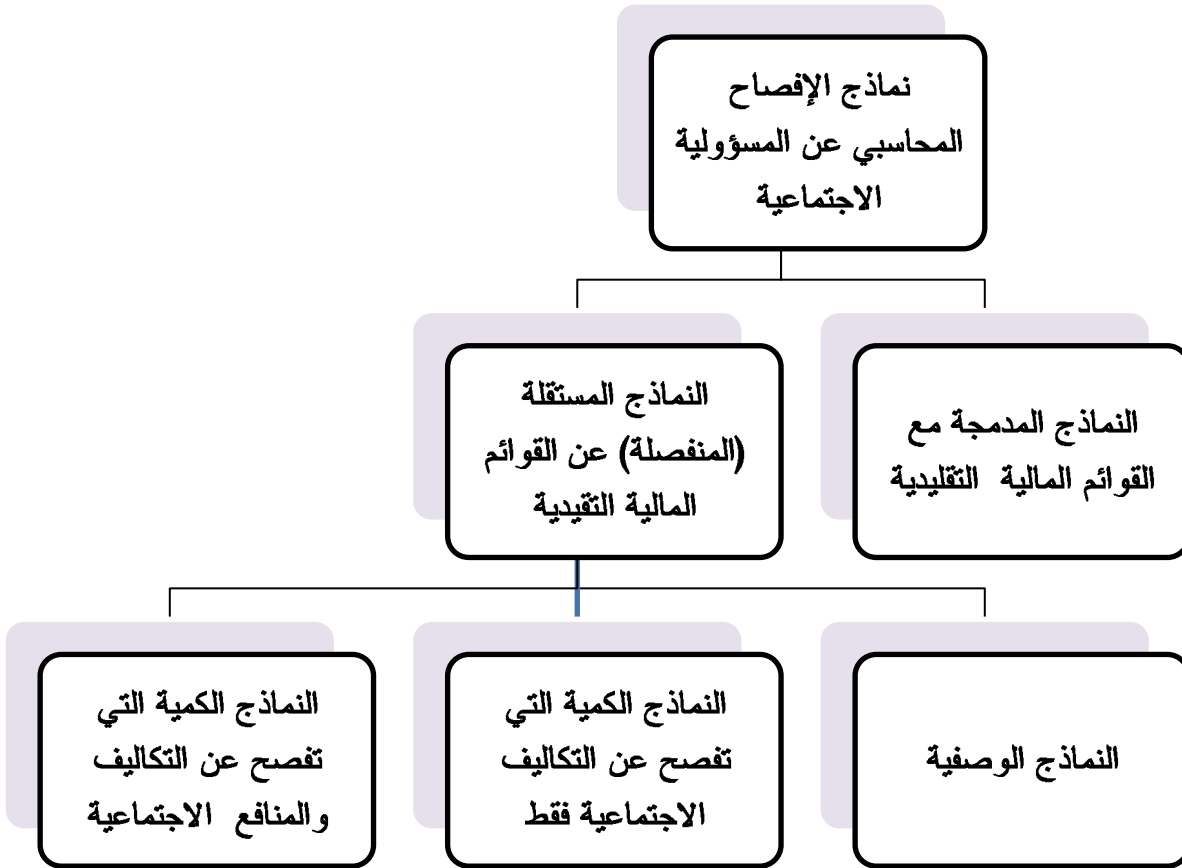
1. نماذج الإفصاح الاجتماعي المنفصلة (المستقلة) عن التقارير المالية: وتكون إما نماذج وصفية؛

نماذج كمية تتعلق بالقياس النقدي للتكاليف الاجتماعية فقط أو للتكاليف والمنافع الاجتماعية.

2. نماذج الإفصاح الاجتماعي المدمجة في التقارير المالية.

والشكل التالي يوضح هذه النماذج والتي سيتم تناولها بالتفصيل في المطالب الآتية.

الشكل رقم (2-4): نماذج الإفصاح في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما تم ذكره في المراجع السابقة.

## المطلب الأول: النماذج الوصفية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تعتبر النماذج الوصفية من النماذج السهلة والكثيرة التطبيق لأنها تقوم بوصف الأنشطة الاجتماعية التي قامت بها المؤسسة دون القيام بتحليل عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية لها، ومن أهمها:

### 1. نموذج SMFC لمؤسسة « Scovill Manufacturing company »:

وهو ذلك النموذج الذي عرضته المؤسسة الأمريكية باسم نموذج SMFC، ويطلق عليه اسم "تقرير العمل الاجتماعي"<sup>1</sup>، الذي يقوم على تصنيف الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة إلى مجموعتين بصورة وصفية وتعرض على شكل ميزانية عامة، بحيث تضم المجموعة الأولى الأنشطة التي لها تأثيرات إيجابية تمثل جانب الأصول، في حين تضم المجموعة الثانية الأنشطة التي لها تأثيرات سلبية وتمثل جانب الخصوم، وذلك ضمن نطاق المجالات الأربعة للمسؤولية الاجتماعية: العمالة، الرقابة البيئية، خدمة المستهلكين، المضمون الاجتماعي<sup>2</sup>، والشكل الآتي يوضح ذلك.

الشكل رقم (2-5): نموذج SMFC للأداء الاجتماعي

#### 1- مجال فرص العمالة

الخصوم	الأصول
- التغير في مستويات الوظيفية يمثل مشكلة لبعض الفروع	- ترتب عن توسع الشركة توفير حوالي 10000 منصب عمل جديد.
- هناك حاجة لترقية الأقلية إلى مستويات وظيفية.	- تخطط الشركة لوضع برنامج متطور لتوفير فرص عمل أكثر للأقلية.
- أغلقت الشركة أحد مراكز التدريب بعد أن بلغت نفقاته 33000 دولار بسبب توقف الحكومة عن إعانتها	- تم تنفيذ برنامج تدريب كان من نتيجته تشغيل عدد من المعوقين وعدد من العمالة الماهرة خلال السنة الماضية.
- هناك حاجة لترقية الأقلية إلى مستويات وظيفية.	

#### 2- مجال الرقابة البيئية

الخصوم	الأصول
- تتطلب مشكلة انبعاث ثاني أكسيد الكربون من الآلات البحث عن حل لها.	- بلغ تكاليف تركيب أجهزة معالجة مياه الصرف مبلغ 35000 دولار.
- لا تتماشى معدلات تلوث الهواء والمعدلات	- تم إضافة عشرة آلاف لمعدات الرقابة على

<sup>1</sup> عباس يحيى التميمي، دجلة عبد الحسين عبد، عرض وتحليل وتقييم بدائل مختارة من النماذج المستخدمة في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 82، 2015، ص 384.

<sup>2</sup> رفيق نزار، سبرينة مانع، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية - البيئية "مفاهيم ونماذج"، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، القسم الاقتصادي، المجلد 4، العدد 6، 2019، ص 71.



المسموح بها قانونا ومن الضروري القيام ببعض التعديلات.	تلوث المياه. - تم إنفاق 3000 دولار لشراء أجهزة لتنقية الهواء يمثل ذلك 80 من البرنامج المعد لذلك.
---	---

3- مجال المضمون الاجتماعي

الخصوم	الأصول
- البرامج المقدمة لمحدودي الدخل والخاصة بإنشاء مساكن غير فعالة بدرجة كافية من حيث الوقت والمبالغ التي تم إنفاقها.	- تم إنشاء عدد من الوحدات السكنية بواسطة الجمعيات التعاونية للإسكان وقد ساهمت الشركة بمبلغ 163000 دولار. - يمثل متوسط تبرعات الشركة 1.2 من الربح قبل حساب الضرائب.

4- مجال خدمة المستهلكين

الخصوم	الأصول
- لم تنتهي شكاوي المستهلكين بخصوص الخدمات التي تؤديها الشركة وتحاول حلها بقدر الإمكان. - بالرغم من إعلام المستهلكين بطريقة الاستخدام المثلى للمنتجات إلا أننا نواجه شكاوى سببها الرئيسي عدم الاستخدام الأمثل للمنتجات.	- أدت برامج الرقابة على الجودة إلى زيادة كفاءة أداة المنتج. - قام أحد فروع الشركة بإنشاء شبكة تلفزيونية لضمان سرعة تلبية طلبات العملاء. - قام أحد الفروع بإعداد كتيب مبسط يوضح الطريقة المثلى لتجهيز المنتج للاستخدام.

المصدر: شوقي مانع، دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية باتنة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2010/2011، ملحق.

بناء على ما جاء في الشكل السابق ترى الباحثة أن هذا النموذج يعبر عن الأنشطة الاجتماعية التي قامت بها المؤسسة بشكل وصفي، حيث وصفت الأنشطة الإيجابية بالأصول والأنشطة السلبية بالخصوم لتأخذ في الأخير شكل ميزانية، لكن هذا يتعارض تماما مع الخصائص التي تتسم بها الميزانية، كما أن هذه العناصر لا يعبر عنها بصورة نقدية، وهذا ما لا يحقق مبدأ المساواة بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم.

2. نموذج EGFA لمؤسسة « Estern Gaz & Fuel Associate »:

وهو النموذج الذي قدمته مؤسسة **Estern Gaz & Fuel Associates**، فهو يبرز أداء المؤسسة ضمن أربعة مجالات أساسية (الأمن الصناعي، تشغيل الأفرات، المساهمة الخيرية، المعاشات)، حيث استعملت المؤسسة بيانات السنة (n+1) التي أعد فيها التقرير بالمقارنة مع السنة (n) السابقة لها

للمقارنة بين الأنشطة الاجتماعية، وتعرض هذه المعلومات بشكل وصفي غير مالي على شكل ملاحظات هامشية بالتقرير السنوي للمؤسسة<sup>1</sup>، والشكل الآتي يوضح ذلك.

الشكل رقم (2-6): نموذج EGFA للأداء الاجتماعي

1- الأمن الصناعي Industrial Safety:

حالات الوفاة		الحوادث				مصدر الحوادث
		معدل شدة الحادث		معدل التكرار		
2004	2003	2004	2003	2004	2003	
						استخدام الفحم استخدام الغاز استخدام مياه البحر
						المتوسط في السنة

2- توظيف الأقليات Minority Employment:

مقارنة توظيف الأقليات				المستوى الوظيفي
سنة 2004		سنة 2003		
النسبة من إجمالي عدد العمال	العدد	النسبة من إجمالي عدد العمال	العدد	
				الإداريين المهنيين والفنيين
				الإجمالي

3- المساهمات الخيرية Charitable Giving:

إجمالي المساهمات الخيرية		بيان
2004	2003	
		إجمالي قيمة المساهمات بالدولار النسبة المئوية من الربح بعد الضريبة نسبة الموزع على المؤسسات الصحية نسبة الموزع على المؤسسات العلمية

4- المعاشات Pensions:

إجمالي المعاشات السنوية (ألف دولار)		بيان
2004	2003	
		المسدد لنقابات العمال المسدد لجهات أخرى الإجمالي

المصدر: بلهامل شهرزاد، المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بالمحاسبة عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف1، الجزائر، 2016/2015، ص225.

<sup>1</sup> محمد عامر راهي العذاري، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017، ص46.

من الشكل السابق نلاحظ أن هذا النموذج يعرض الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة على شكل ملاحظات وهوامش وصفية تضاف إلى التقارير السنوية للمؤسسة، لكن هذا يتناقض مع بعض الأنشطة الاجتماعية التي يمكن التعبير عنها بشكل نقدي، بالتالي لا يعطي مصداقية للمعلومات المقدمة عن الأداء الاجتماعي.

### 3. نموذج AAA لجمعية المحاسبة الأمريكية:

وهو النموذج المقترح من طرف لجنة التأثيرات الاجتماعية التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية، الذي يستند على الإفصاح الروائي بملاحظات هامشية، وذلك من أجل الإفصاح عن ما يلي:<sup>1</sup>

- المشاكل الاجتماعية الأساسية وكيفية مراقبتها؛
- الخطط المؤسسة المتبعة للحد من المشاكل الاجتماعية ومدى التقدم الذي أنجزته في حلها؛
- التأثيرات الاجتماعية الجوهرية على المركز المالي للمؤسسة ونتائجها.

وعليه ترى الباحثة أن هذا النموذج الذي قدمته الجمعية المحاسبية الأمريكية نموذج وصفي يتعارض مع بعض الأنشطة الاجتماعية التي يمكن قياسها نقدياً، والتي تساهم في تقديم معلومات موضوعية ودقيقة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

من العرض السابق للنماذج الثلاثة التي تم ذكرها نستخلص أنها نماذج سهلة التطبيق لأنها تعتمد على أسلوب القياس الوصفي دون أسلوب القياس النقدي أو الكمي، إلا أنها تتناقض مع الدور الحقيقي للمحاسبة لأنها لا تعتمد على إعطاء قيم نقدية للتكاليف والمنافع الاجتماعية، وبالتالي فهي لا تعبر عن حقيقة وموضوعية قياس الأداء الاجتماعي، وعليه لا يمكن الاعتماد بشكل كلي على النموذج الوصفي، وإنما يتم اللجوء إليه في حالة صعوبة قياس بعض الأنشطة الاجتماعية، أي أنه يساهم في توفير معلومات اجتماعية للأنشطة يصعب قياسها نقدياً.

<sup>1</sup> شوقي مانع، دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية باتنة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2010/2011، ص82.

## المطلب الثاني: النماذج الكمية التي تفصح عن التكاليف الاجتماعية فقط

يركز هذا النوع من النماذج على عنصر التكاليف الاجتماعية فقط ويتجاهل عنصر المنافع الاجتماعية، حيث تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المبالغ التي تنفقها في إطار التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، ونجد العديد من النماذج أهمها:

### 1. نموذج Linowes " تقرير النشاط الاقتصادي – الاجتماعي":

وهو النموذج الذي اقترحه Linowes وأطلق عليه اسم تقرير "النشاط الاقتصادي- الاجتماعي"، والذي قام فيه بعرض التكاليف الناتجة عن الأنشطة الاجتماعية دون المنافع الاجتماعية، من خلال تقسيم التكاليف إلى ثلاث مجموعات: (تكاليف خاصة بالعاملين، تكاليف خاصة بالبيئة، تكاليف خاصة بالمنتج)، وميز بين نوعين من التكاليف الاجتماعية :

- تكاليف تنفقها المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها الاجتماعية تمثل التحسينات (المزايا)؛
- تكاليف تنفقها المؤسسة لمعالجة الأضرار الاجتماعية التي تسببت فيها والحد منها.

لذا يرى أنه يمكن حساب صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة من خلال طرح الأضرار من المزايا<sup>1</sup>، كما أنه يؤكد على أن التكاليف المفصح عنها هي التكاليف الاختيارية فقط، أما الإلزامية فهي مفروضة على المؤسسة وليس لها الخيار بفعلها أو لا<sup>2</sup>.

الجدول رقم (2-2): نموذج قائمة العمليات الاقتصادية والاجتماعية « Linowes »

الاجمالي	الكلي	الجزئي	البيان
			1- مجال الموارد البشرية
			(أ) التحسينات
		....	- برامج تدريب العاملين
		....	- مساهمة في الهيئات التعليمية
		....	- تكاليف المساهمة في تنفيذ برامج تشغيل الأفيال
		....	- مصاريف حضانة أطفال العاملين
	....		إجمالي التحسينات
			(ب) الأضرار
		...	- تكاليف المرتبطة بتركيب أجهزة الأمن

<sup>1</sup> أمحمدي فطوم، مرجع سبق ذكره، ص 313.

<sup>2</sup> بلهامل شهرزاد، المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بالمحاسبة عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف1، الجزائر، 2016/2015، ص 129-130

			الصناعي
	(....)		إجمالي الأضرار
.....			صافي التحسينات أو العجز في مجال الموارد البشرية
			2- مجال حماية البيئة والموارد الطبيعية
			أ) التحسينات
		....	- تكاليف استصلاح أراضي تستخدم للتخلص من
		....	المخلفات
		....	- تكاليف تركيب أجهزة الرقابة على التلوث
			- تكاليف التخلص من المخلفات السامة
	....		إجمالي التحسينات
			ب) الأضرار
		....	- التكاليف المخصصة لإعادة استصلاح موقع
		....	المؤسسة
			- التكاليف المخصصة لتركيب وحدة تقنية
			المخلفات
	(....)		إجمالي الأضرار
....			صافي التحسينات أو العجز في مجال حماية البيئة والموارد الطبيعية
			3- مجال المنتج
			أ) التحسينات
		....	أجور القائمين باختبار أمان المنتج
		....	تكلفة تعديلات على المنتج
	....		إجمالي التحسينات
			ب) الأضرار
		....	تكلفة أجهزة اختبار أمان المنتج
	(....)		إجمالي الأضرار
....			صافي التحسينات أو العجز في مجال المنتج
(....)			إجمالي الأضرار الاقتصادية - الاجتماعية في السنة
....			يضاف
....			مجموع صافي التحسينات في بداية السنة
....			الصافي الكلي للعمليات الاقتصادية - الاجتماعية للمؤسسة في نهاية السنة

المصدر: يحي عبد اللاوي، يامن فوحمة، بلال نصيرة، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية "عرض لمجموعة من النماذج"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01 سبتمبر، 2020، ص

ترى الباحثة أن هذا النموذج أفضل من النماذج الوصفية لأنه يعتمد على حساب صافي المساهمة الاجتماعية، من خلال القياس النقدي للتكاليف الاجتماعية، وذلك بطرح الأضرار التي تتسبب فيها المؤسسة من المزايا التي تقوم بها، إلا أن نقطة الانتقاد الموجهة له تتمثل في صعوبة قياس الأضرار التي تصيب المجتمع، وأنه لا يراعي مبدأ مقابلة التكاليف بالإيرادات فهو يستبعد قياس المنافع الاجتماعية المحققة لصعوبة قياسها، وكذلك يتجاهل قياس الأنشطة الاجتماعية التي يمكن قياسها بشكل كمي أو وصفي، وبالتالي فهو لا يعبر عن موضوعية قياس الأداء الاجتماعي، وعليه لا يمكن الاعتماد عليه بشكل كلي، مما يستدعي اللجوء إلى نماذج أخرى توفر معلومات كمية ووصفية عن الأداء الاجتماعي.

### المطلب الثالث: النماذج الكمية التي تفصح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية

في هذا النوع من النماذج يتم الإفصاح عن كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية، وذلك لإظهار الأداء الاجتماعي للمؤسسة بصورة كافية إلى حد ما، رغم الصعوبة البالغة التي تواجه عملية قياس المنافع<sup>1</sup>، ومن بين هذه النماذج ما يلي:

#### 1. نموذج ESTES " قائمة التأثير الاجتماعي":

وهو النموذج الذي قدمه Estes وأطلق عليه اسم "قائمة التأثير الاجتماعي"، والذي ركز فيه على القياس النقدي في قياس كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية للوصول إلى صافي العجز أو الفائض الاجتماعي للمؤسسة، بالاعتماد على مبدأ مقابلة المنافع الاجتماعية بالتكاليف الاجتماعية أي عن طريق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 357.

<sup>2</sup> عباس يحي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 399.

الجدول رقم(2-3): نموذج Estes " قائمة التأثير الاجتماعي "

البيان	التفصيل	الجزئي	الكلية
<b>المنافع الاجتماعية</b>			
- السلع والخدمات المقدمة	....		
- مدفوعات أخرى للمجتمع	....		
أجور العمال	....		
مدفوعات لموردي السلع والخدمات	....		
ضرائب مسددة	....		
مساهمات خيرية	....		
أرباح موزعة	.....		
قروض للغير ومدفوعات أخرى	....		
هبات في شكل معدات وخدمات بشرية	....		
تحسينات بيئية	....		
منافع أخرى	....		
<b>إجمالي المنافع الاجتماعية</b>			
		.....	
<b>التكاليف الاجتماعية</b>			
- مباني ومعدات مشتراة	....		
- عمل وخدمات مستخدمة	....		
- أضرار بيئية:	....		
تلوث المياه	....		
تلوث الهواء	....		
ضوضاء	....		
أضرار للأراضي	....		
تشويه جمال البيئة	.....		
أضرار أخرى للبيئة	....		
- مدفوعات من عناصر أخرى للمجتمع	....		
مدفوعات مقابل سلع وخدمات مقدمة	....		
زيادة رأس المال	....		
قروض	....		
مدفوعات أخرى مستلمة	.....		
- تكاليف أخرى	.....		
<b>إجمالي التكاليف الاجتماعية</b>			
		....	
<b>الفائض أو العجز الاجتماعي العام</b>			
			.....
<b>الفائض أو العجز الاجتماعي أول المدة (بداية العام)</b>			
			.....
<b>الفائض أو العجز الاجتماعي آخر المدة (آخر العام)</b>			
			.....

المصدر: علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية (إطار فكري تحليلي وتطبيقي)، الطبعة الأولى، مكتب آفاق للنشر

والتوزيع، 2011، ص 293-295.

ترى الباحثة أن نموذج الذي اقترحه **Estes** نموذج شامل وواسع لأنه يقوم بإظهار التكاليف والمنافع الاجتماعية، إلا أنه يعاب عليه تطبيقه عمليا وذلك لصعوبة قياس بعض العناصر كقياس الضوضاء مثلا.

## 2. نموذج Seidler " قائمة الدخل الاجتماعي":

اقترح **Seidler** نموذجين للإفصاح عن الأداء الاجتماعي، النموذج الأول: خاص بالمؤسسات التي لا تهدف للربح، والذي قام بتطبيقه على إحدى الجامعات الأمريكية يعرض من خلاله كلا من التكاليف والمنافع الاجتماعية مستخدما أسلوب المقارنة بين مفهوم كلا من المحاسبة المالية والمحاسبة الاجتماعية، والنموذج الثاني: خاص بالمؤسسات التي تهدف للربح وأطلق عليهما اسم " تقرير الدخل الاجتماعي"، والهدف من النموذجين معرفة صافي الدخل - العجز الاجتماعي<sup>1</sup>.

الجدول رقم (2-4): نموذج Seidler للمؤسسات الغير هادفة للربح

كلي	جزئي	تقرير الدخل الاجتماعي	كلي	جزئي	تقرير الدخل المالي
		المنافع الاجتماعية			الإيرادات
	....	منافع التعليم على المجتمع		....	الرسوم التي يسددها الطالب
	....	منافع البحوث على المجتمع		....	منح أبحاث
				....	إعانة الدولة
....		مجموع المنافع الاجتماعية	....		مجموع الإيرادات
		التكاليف الاجتماعية			التكاليف
	....	الرسوم التي يسددها الطلاب		....	تكاليف التعليم
	....	للجامعة		....	تكاليف البحوث
	....	تكاليف البحوث		....	مساعداات طلابية
	....	بحوث الدولة		....	تكاليف إضافية
		عناصر أخرى			
.....		مجموع التكاليف الاجتماعية	.....		مجموع التكاليف
.....		صافي الدخل أو العجز الاجتماعي	.....		صافي الربح أو الخسارة

المصدر: فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال: دراسة ميدانية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الإيزو 9000، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2013/2014، ص 168.

<sup>1</sup> فاطمة بن العايش، جمعة هوام، مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة للفترة 2014-2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 5، العدد 2، 2020، ص ص 41-42.



الجدول رقم (2-5): نموذج Seidler للمؤسسات الهادفة للربح "قائمة الدخل الاجتماعي"

.....	القيمة المضافة من النشاط الاقتصادي
.....	+ مخرجات مرغوبة اجتماعيا ولا يمكن بيعها
.....	- آثار غير مرغوبة اجتماعيا ولم يسدد مقابل لها
.....	= صافي الدخل الاقتصادي - الاجتماعي

SOURCE: Anand Patil, M. Muthu Gopalakrishnan, **Social responsibility Accounting: A Conceptual Framework for Universal Acceptance**, International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE), Vol. 8, No.4, 2019, p 2344.

### 3. نموذج بدوي:

قدم بدوي نموذجين مستقلين للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، واستخدم فيهما أسلوب القياس المتعدد الأبعاد سواء كان (أسلوبا كميًا أو أسلوبا وصفيًا أو أسلوبا نقديًا)، وتتمثل في:

#### 1.3. تقرير الأداء الاجتماعي متعدد الأبعاد:

يوضح هذا التقرير توفير معلومات عن التأثيرات الاجتماعية الكلية للمؤسسة والتي اتبع في قياسها أسلوب القياس متعدد الأبعاد، ويتميز هذا التقرير بما يلي:<sup>1</sup>

- معلومات عن قياس الأنشطة الاجتماعية التي قامت بها المؤسسة فعلا؛
- معلومات عن الأجهزة الحكومية ذات التأثير الاجتماعي؛
- معلومات توضح المقارنة بين المستويات القياسية والمستويات الفعلية للأداء الاجتماعي، بهدف معرفة الانحرافات غير الملائمة التي تبين الأضرار الاجتماعية بسبب عدم وفاء المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية، ونعرض هذا التقرير في الشكل الآتي.

الشكل رقم (2-7): تقرير الأداء الاجتماعي متعدد الأبعاد

عن السنة المنتهية في / / 20

أولا: مجال المساهمات البيئية

العناصر المؤثرة على نوعية البيئة الطبيعية	وحدة القياس	المستويات القياسية	المستويات الفعلية	الانحرافات
1- عناصر مسببة لتلوث الهواء أول أكسيد الكربون ثاني أكسيد الكربون				
2- عناصر مسببة لتلوث المياه				

<sup>1</sup> طه أحمد حسن أرديني، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية - نموذج مقترح، مجلة تنمية الرافيدين، المجلد 83، العدد 28، 2006، ص166.

				الأكسجين الحيوي 3- عناصر مسببة لتلوث التربة
--	--	--	--	--

ثانيا: مجال المساهمات العامة

المقدار	البيان
	1- توفير فرص عمالة عدد العاملين بالمؤسسة عدد العاملين المعوقين 2- الرفاهية المادية للعاملين متوسط الأجر في المؤسسة 3- خدمات الإسكان عدد الأسر المستفيدة 4- خدمات المواصلات عدد المستفيدين بخدمة النقل نسبة المستفيدين بخدمة النقل لإجمالي عدد العاملين 5- الخدمات الصحية عدد الأطباء العاملين بالمؤسسة الصحية 6- رعاية مجموعات خاصة عدد الأسر المستفيدة بخدمة مركز رعاية الطفولة

ثالثا: مجال الموارد البشرية

المقدار	البيان
	5- التدريب عدد العاملين المستفيدين من برامج التدريب 6- الأمن الصناعي معدل تكرار الإصابة بالمؤسسة عدد حالات الوفاة بسبب إصابات العمل

الانحرافات	المستويات الفعلية	المستويات القياسية	وحدة القياس	العناصر المؤثرة على نوعية البيئة الطبيعية
				الضوضاء

رابعا: مجال المنتج

المقدار	البيان
	1- جودة المنتج عدد شكاوى العملاء من مستوى الجودة 2- أمان المنتج عدد شكاوى العملاء من الاستخدام غير الآمن للمنتج

المصدر: علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية (إطار فكري تحليلي وتطبيقي)، الطبعة الأولى، مكتب آفاق للنشر

والتوزيع، غزة، فلسطين، 2011، ص ص 296-300.

### 2.3. القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية:

تهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات عن التأثيرات السالبة للأنشطة الاجتماعية، والتي تؤدي إلى الإضرار بحياة المجتمع، كما تبين أهم الأعباء التي يتوجب على المؤسسة أن تتحملها عن عدم الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية<sup>1</sup>، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-6): القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية

عن السنة المنتهية في / / 20

البيان	الجزئي	الكلي
<b>أولاً: مجال المساهمات البيئية</b>		
قيمة الضرر الذي يصيب الأفراد بسبب تلوث الهواء	.....	
قيمة الضرر الذي يصيب الموارد بسبب تلوث الهواء	.....	
نصيب المؤسسة من قيمة أضرار تراكم مسببات تلوث الهواء	.....	
قيمة أضرار عدم تنقية المخلفات السائلة	.....	
نصيب المؤسسة من قيمة أضرار تراكم مسببات تلوث المياه والترربة	.....	
<b>إجمالي التأثيرات السالبة لمجال المساهمات البيئية</b>		
<b>ثانياً: مجال المساهمات العامة</b>		
مقابل عدم توظيف المعوقين	.....	
إعانات ومنح إضافية للعاملين دون مقابل	.....	
مقابل عدم توفير وسائل النقل والمواصلات	.....	
مقابل عدم توفير خدمات رعاية الطفولة	.....	
<b>إجمالي التأثيرات السالبة لمجال المساهمات العامة</b>		
<b>ثالثاً: مجال الموارد البشرية</b>		
قيمة أضرار إصابات عمل أدت إلى:	.....	
التوقف عن العمل للعلاج	.....	
العجز الجزئي	.....	
العجز الكلي	.....	
الوفاة المبكرة	.....	
<b>إجمالي التأثيرات السالبة لمجال الموارد البشرية</b>		
<b>رابعاً: مجال المنتج</b>		
قيمة أضرار ناتجة عن:	.....	
عدم تحقيق المستويات القياسية للجودة	.....	
عدم أمان استخدام المنتج	.....	
<b>إجمالي التأثيرات السالبة لمجال المنتج</b>		
<b>إجمالي التأثيرات السالبة نتيجة عدم الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية</b>		

المصدر: علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية (إطار فكري تحليلي وتطبيقي)، الطبعة الأولى، مكتب آفاق للنشر

والتوزيع، غزة، فلسطين، 2011، ص ص 300-301.

<sup>1</sup> طه أحمد حسن أرديني، مرجع سبق ذكره، ص 166.

من تحليل النماذج المعروضة سابقا والتي قدمها الباحثين Estes و Seidler وبدوي يتضح أنها نماذج شاملة، لأنها تعتمد على أسلوب القياس متعدد الأبعاد (القياس النقدي والكمي والوصفي)، وأنها تتوافق مع مبادئ المحاسبة من خلال مبدأ مقابلة التكاليف بالإيرادات، وبالرغم من ذلك يعاب عليها صعوبة قياس بعض المنافع الاجتماعية نقديا والتي تقلل من موضوعية ومصداقية التقارير المعدة على أساسه، إلا أنها تساهم في تحقيق القدر الكافي من المعلومات التي يحتاجها الأطراف المختلفة، وعليه تعتبر هذه النماذج هي الأفضل في تقييم الأداء الاجتماعي.

### المطلب الرابع: نماذج الإفصاح الاجتماعي المدمجة في التقارير المالية التقليدية

هي النماذج التي تفصح عن المعلومات الاجتماعية في صلب القوائم المالية التقليدية دون الفصل بينهما، أي تكون مكملة لها ويتم تبرير هذا الاتجاه بما يلي:<sup>1</sup>

- يؤثر النشاط الاجتماعي في النشاط الاقتصادي، لذا يجب عرض المعلومات الخاصة به في القوائم المالية، وإلا أصبحت هذه الأخيرة مضللة.
- المؤسسة عبارة عن وحدة واحدة غير مجزئة، لذا فإن أهدافها الاقتصادية تكون متكاملة مع أهدافها الاجتماعية، لتمثل الأهداف الكلية للمؤسسة، وفيما يلي نستعرض بعضها:

#### 1. نموذج ABT:

اقترح Clarke ABT نموذجا للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على شكل قائمة دخل اجتماعي وقائمة مركز مالي اجتماعي"، وقام بتطبيقه على مؤسسة استشارية أمريكية كان يترأسها منذ سنة 1972، يهدف إلى دمج المعلومات الاجتماعية والمعلومات المالية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بلهامل شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص131.

<sup>2</sup> Anand Patil, M. Muthu Gopalakrishnan, **Social responsibility Accounting: A Conceptual Framework for Universal Acceptance**, International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE), Vol. 8, No.4, 2019, p 2346.

الجدول رقم (2-7): نموذج (Abt)

الميزانية المالية الاجتماعية عن السنة المنتهية في 31/12/...

الالتزامات		الأصول	
.....	موارد بشرية	.....	موارد بشرية
.....	التزامات تنظيمية	.....	أصول تنظيمية
.....	التزامات عامة	.....	خدمات عامة متاحة للمجتمع
.....	التزامات مالية	.....	أصول مالية (متداولة طويلة الأجل)
.....	حقوق المجتمع	.....	أصول مادية (ثابتة)
.....	مجموع الالتزامات	.....	مجموع الأصول

المصدر: فاطمة بن العايش، جمعة هوام، مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة للفترة 2014-2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 5، العدد 2، 2020، ص 43.

الجدول رقم (2-8): قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 31/12/....

الصفحي	التكاليف	المنافع	الفئات الاجتماعية المستفيدة
.....	.....	.....	الشركة وحملة الأسهم
.....	.....	.....	العاملين
.....	.....	.....	الزبائن
.....	.....	.....	الهيئات العامة
			صافي الربح الاجتماعي

المصدر: شوقي مانع، دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية باتنة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2010/2011.

## 2. نموذج عبد المجيد:

اقترح عبد المجيد نموذجا للتقرير عن الأداء الاجتماعي وأطلق عليه اسم "حساب الأرباح والخسائر المالي - الاجتماعي"، وصنف الأنشطة الاجتماعية إلى أربعة مجالات (مجال العاملين، مجال التفاعل مع البيئة، مجال حماية المستهلك، مجال الرقابة على التلوث)، واعتمد فيها الإفصاح عن التكاليف فقط دون المنافع المحققة منها مبررا ذلك بصعوبة قياس تلك المنافع مع تجنب اللجوء إلى التقدير والحكم الشخصي، وأن هذه التكاليف تشمل كافة التكاليف الاجتماعية سواء كانت إجبارية أو اختيارية<sup>1</sup>. يقوم هذا النموذج على تحقيق التكامل بين المعلومات الاجتماعية والمالية، حيث اقتصر على:<sup>2</sup>

- التمييز بين التكاليف الاقتصادية والاجتماعية؛
- صافي الربح الذي ينتج عن صافي الربح الاقتصادي والاجتماعي؛
- لابد من وجود بند مستقل في الميزانية للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية للأصول والخصوم وفقا للمسؤولية المتعلقة كل منها.

<sup>1</sup> عباس يحي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 389

<sup>2</sup> طه أحمد حسن أرديني، مرجع سبق ذكره، 2006.

الجدول رقم (2-9): تقرير الأرباح والخسائر المالي - الاجتماعي "نموذج عبد المجيد"

كلي	جزئي	إيرادات خاصة بالنشاط الاقتصادي	كلي	جزئي	تكاليف خاصة بالنشاط الاقتصادي
		مجمل الربح			مصاريف إدارية
		إيراد أوراق مالية شركات تابعة إيراد أوراق مالية أخرى إيرادات متنوعة			فوائد السندات والقروض استهلاكات (بيان أو كشف مرفق) خسائر أو مصاريف عرضية مخصصات (بيان أو كشف مرفق)
		صافي الربح			صافي الربح
		إيرادات تخص سنة سابقة محول من مخصصات أو احتياطات			مخصصات إضافية (استهلاكات إضافية) مخصص ضرائب
		صافي الربح المحقق من الأنشطة الاقتصادية			صافي الربح المحقق من الأنشطة الاقتصادية
					تكاليف خاصة بالنشاط الاجتماعي
					أنشطة خاصة بالعاملين: استهلاك أصول تكاليف أخرى أنشطة خاصة بالتفاعل مع البيئة: تبرع للمؤسسة تكاليف أخرى أنشطة خاصة بحماية المستهلك: أنشطة خاصة بالرقابة على التلوث استهلاك معدات الرقابة تكاليف أخرى تكاليف علاج أضرار بيئية خاصة بالسنة الحالية غرامات مخالفة قوانين خاصة بالبيئة والمجتمع مخصص التزامات اجتماعية
					صافي الربح بعد خصم تكاليف الأنشطة الاجتماعية
		صافي الربح بعد خصم تكاليف الأنشطة الاجتماعية			تكاليف علاج أضرار بيئية خاصة بسنوات سابقة
					صافي الربح القابل للتوزيع

المصدر: فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال: دراسة ميدانية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الإيزو 9000، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر،

3. نموذج الفضل:

اقترح الفضل نموذجاً للمؤسسات العراقية دمج فيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في تقرير واحد أطلق عليه اسم "كشف العمليات الجارية الاقتصادية-الاجتماعية"، وقسم الأنشطة الاجتماعية إلى أربعة مجالات (مجال العاملين، مجال التفاعل مع البيئة، مجال حماية المستهلك، مجال الرقابة على التلوث)<sup>1</sup>، وتعد نتائج الأنشطة الاجتماعية بعد نتائج الأنشطة الاقتصادية، كما يقول أن نموذجها ينسجم مع متطلبات النظام المحاسبي، وذلك لأن المؤسسات العراقية تطبق النظام المحاسبي الموحد الذي يخصص المرحلة الأولى والثانية لاستخراج العجز أو الفائض في كشف العمليات الجارية<sup>2</sup>.

الجدول رقم (2-10): نموذج الفضل "كشف العمليات الجارية الاقتصادية-الاجتماعية"

.....				الفائض أو العجز الاقتصادي المنقول من المرحلة الثانية (بعد استبعاد الحسابات ذات الطابع الاجتماعي من بنود الاستخدامات)
				تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية
				1- تكاليف الأنشطة الخاصة بالعاملين:
				المزايا:
			....	رواتب الملتحقين بالخدمة العسكرية
			....	تكلفة المساهمة في الضمان الاجتماعي
			....	تكلفة نقل العاملين
			....	تكلفة التدريب والتأهيل والتعليم
			....	تكلفة الإعانات والتبرعات للعاملين
			....	مجموع المزايا
				الأضرار:
			....	تكلفة اهتلاك أجهزة الأمن الصناعي التي كان يجب توفرها في المؤسسة
			....	تكلفة الصيانة الدورية الواجب القيام بها لإدامة أجهزة السلامة المهنية
			....	مجموع الأضرار
			.....	مجموع تكاليف أنشطة العاملين
				2- تكاليف الأنشطة الخاصة بالتفاعل مع المجتمع
				المزايا:
			....	مساهمة المؤسسة في تمويل نقابات والاتحادات الجماهيرية
			....	الإعانات والتبرعات للغير
			....	تكلفة حملات مكافحة الأضرار التي تصيب المجتمع مثل الفيضانات والأوبئة

<sup>1</sup> يحيى عبد اللطيف، يامن فوحمة، بلال نصيرة، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية "عرض لمجموعة من النماذج"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01 سبتمبر، 2020، ص 136.

<sup>2</sup> عباس يحيى التميمي، مجلة عبد الحسين عبد، مرجع سبق ذكره، ص 392.



		....		مجموع المزايا
				الأضرار:
			....	تكلفة السلع والمواد الأولية التي يتم الحصول عليها من المجتمع دون تعويض
		....		مجموع الأضرار
		....		مجموع تكاليف الأنشطة الخاصة بالتفاعل مع المجتمع
				3- تكاليف الأنشطة الخاصة بحماية المستهلك
				المزايا:
			....	تكلفة الأبحاث والاستشارات
			....	قسط إضفاء تكلفة التحرير على المنتج لرفع درجة أمانه
		....		مجموع المزايا
				الأضرار:
			....	تكلفة مواد تعبئة والتغليف التي كان يجب على المؤسسة استعمالها
			....	تكلفة الضمانات التي يتم منحها للمستهلكين خلال السنة
		....		مجموع الأضرار
		....		مجموع تكاليف الأنشطة الخاصة بحماية المستهلك
				4- مجموع تكاليف الأنشطة الخاصة بالرقابة على التلوث وحماية البيئة
				المزايا:
			....	تكلفة استبعاد المواد السامة من عمليات الإنتاج
		....		مجموع المزايا
				الأضرار:
			....	تكلفة الأضرار الناشئة من مخلفات الإنتاج
			....	تكلفة معالجة التلوث في المياه
		....		مجموع الأضرار
		.....		مجموع تكاليف الأنشطة الخاصة بحماية البيئة
		....		مجموع تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية
		....		صافي الفائض (العجز الاقتصادي- الاجتماعي القابل للتوزيع)

المصدر: عباس يحيى التميمي، دجلة عبد الحسين عبد، عرض وتحليل وتقييم بدائل مختارة من النماذج المستخدمة في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 82، 2015، ص

393.

نلاحظ أن هذا النموذج يهتم بالأداء الكلي للمؤسسة سواء الاقتصادي أو الاجتماعي، وعبر عن ذلك بمرحلتين في نفس القائمة، المرحلة الأولى تهتم بالنشاط الاقتصادي والمرحلة الثانية تهتم بالنشاط الاجتماعي، وأنه يطبق النظام المحاسبي الموحد.



1- مجال المساهمات البيئية			
		.....	- تكلفة عمليات الرقابة الإضافية لتلوث الهواء
		.....	- تكلفة المعالجة الإضافية للمخلفات السائلة
		.....	- تكلفة التحسينات الإضافية للمظهر الجمالي للبيئة
2- مجال المساهمات العامة			
		.....	- مقابل تدعيم هيئات ومؤسسات الخدمة العامة
		....	- تكلفة خدمات ترفيهية لسكان المنطقة
		....	- تكلفة خدمات صحية لسكان المنطقة
		.....	- تكلفة خدمات الإسكان
		.....	- تكلفة خدمات نقل ومواصلات
		....	- إعانات ومنح إضافية للعاملين
3- مجال الموارد البشرية			
		.....	- تكلفة خدمات تعليمية للعاملين
		.....	- تكلفة خدمات صحية للعاملين
		....	- تكلفة تدريب غير العاملين
4- مجال المنتج			
		....	- تكلفة عمليات الرقابة الإضافية على الجودة
		....	- تكلفة اختبارات إضافية لأمان المنتج
		(.....)	إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية
		.....	إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية
		.....	صافي الربح المعدل ( عائد الوظيفة الاقتصادية)

المصدر: سعيدي سيف حنان، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان بقسنطينة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013/2014، ص 103.

#### 2.4. قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمات الاجتماعية

تهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات عن الموارد المتاحة للاستخدام في مجال الأداء الاجتماعي وما يقابلها من حقوق للغير، ويفيد هذا في التعرف على عناصر الثروة التي يتولد عنها مساهمات اجتماعية في المستقبل، وما يقابلها من أموال خصصتها المؤسسة لاقتنائها<sup>1</sup>، والجدول الآتي يوضح هذه القائمة.

<sup>1</sup> خالد صبحي حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2011، ص 58.

الجدول رقم (2- 12): نموذج لقائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية  
في / / 20 (القيمة بالوحدة)

.....			مجموع صافي الأصول (يخصم منه)
			1- صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات البيئية
	.....		- مباني وإنشاءات الرقابة على التلوث
	.....		- أجهزة الرقابة على تلوث الهواء
	.....		- نفقات تحسين المظهر الجمالي للبيئة
	.....		مجموع صافي أصول مجال المساهمات البيئية
			2- صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات العامة
	.....		- مباني وإنشاءات مركز رعاية الطفولة
	.....		- منشآت سكنية للعاملين
	.....		- منشآت الرعاية الصحية
	.....		مجموع صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات العامة
			3- صافي الأصول الخاصة بمجال الموارد البشرية
	.....		- مباني وإنشاءات مركز التدريب
	.....		- وسائل ومعدات التدريب
	.....		- معدات وأجهزة رقابة بيئة العمل
	.....		مجموع صافي أصول مجال الموارد البشرية
			4- صافي الأصول الخاصة بمجال المنتج
	.....		- أجهزة الرقابة على جودة المنتج
	.....		- أجهزة اختبار أمان المنتج
	.....		- مخزون ملصقات ونشرات
	.....		مجموع صافي أصول مجال المنتج
(.....)			مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية
.....			مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية
.....			مجموع الخصوم
			(يخصم منه)
(.....)			مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية
.....			مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية

المصدر: خالد صبحي حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2011، ص ص 58- 59.

من خلال ما سبق يتضح أن هذه النماذج السابقة تهتم بالأداء الكلي للمؤسسة سواء الاقتصادي أو الاجتماعي، وذلك من خلال الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في تقرير واحد وتحقيق مبدأ التكامل بين المعلومات الاجتماعية والمالية، ويعاب عليها أنها لا تهتم بقياس المنافع الاجتماعية نظراً لصعوبة قياسها، وأنها تفترض إمكانية القياس النقدي للأنشطة الاجتماعية رغم صعوبة القياس بشكل دقيق، وأن عملية الدمج تقعد المعلومات وبالتالي تؤثر على طريقة عرضها.

## خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا الوقوف على أهم المفاهيم المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتطرق إلى المشاكل التي تحول دون تطبيق ذلك. بالإضافة إلى التعرض إلى مختلف الطرق والأساليب المتبعة في قياس أنشطة مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وعرض بعض النماذج المطبقة في الإفصاح عنها. بناء على ما تم عرضه في هذا الفصل اتضح أنه يوجد أسلوبين لقياس أنشطة مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، الأسلوب الأول الذي يعتمد على وحدة قياس موحدة ويكون إما بوحدة النقد أو وحدة المنفعة، أما الأسلوب الثاني فيعتمد على وحدات قياس متعددة بحيث يكون أسلوب وصفي أو كمي نقدي أو كمي غير نقدي. ووفقا لما تم عرضه من الدراسات توصلنا إلى أنه يوجد نوعين من النماذج المطبقة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، النوع الأول وهي النماذج المستقلة عن القوائم التقليدية وتتفرع بدورها إلى نماذج وصفية ونماذج كمية، أما النوع الثاني فهي النماذج المدمجة مع التقارير والقوائم المالية التقليدية.

## الفصل الثالث:

واقع المسؤولية الاجتماعية  
والاهتمام بالمحاسبة عنها في  
المؤسسات الصناعية الجزائرية  
العاملة في قطاع المحروقات

**تمهيد:**

تعد مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة وحدة أساسية من بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تمثل ركيزة أساسية للتنمية بأبعادها، فهو يعتبر قطاع حيوي ورائد على المستوى الدولي والوطني، لذا سنتناول في هذا الفصل واقع القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسات محل الدراسة، والتعرف على المؤسسات محل الدراسة، بالإضافة إلى إبراز أهم الأسباب والمبررات التي حفزت الباحثة وقادتها إلى الاهتمام بهذا القطاع من أجل إجراء دراستها الميدانية، وكذلك التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية العاملة في قطاع المحروقات من خلال التطرق إلى الجهود القانونية والتنظيمية التي وضعتها الدولة للممارسة المسؤولية الاجتماعية.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها في مؤسسات قطب المحروقات الواقعة بولاية سكيكدة، ولمعرفة ذلك قمنا بدراسة استطلاعية بينت متغير "المقومات الثقافية والعلمية" المتمثل في معرفة مدى درجة الوعي والإدراك لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها ودرجة الالتزام والاهتمام بها، كما قمنا بتقييم واقع القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة بهدف معرفة وتوضيح متغير "المقومات المحاسبية والإدارية"، حيث جاءت هذه الدراسة الاستطلاعية كدراسة مدعمة يتم من خلالها تحديد وتقنين المفهوم والمجالات الخاصة بهذه المحاسبة.

وتم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

**المبحث الأول: مدخل لقطاع المحروقات للصناعات البترولية**

**المبحث الثاني: التعريف بالمؤسسات محل الدراسة وأسباب اختيارها**

**المبحث الثالث: الأطر القانونية والتنظيمية لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية**

**المبحث الرابع: الإطار العملي لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية الجزائرية العاملة في قطاع المحروقات " سوناطراك"**

**المبحث الخامس: دراسة استطلاعية لواقع المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بالمحاسبة عنها في مؤسسات قطب المحروقات الواقعة بولاية سكيكدة**

### المبحث الأول: مدخل لقطاع المحروقات للصناعات البترولية

تعد المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات البترولية من أحد وأهم العوامل الرئيسية التي تساهم في تحديد مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي والوطني، وترجع أهمية ذلك باعتبار منتجاتها منتجات استراتيجية ومواد أساسية تدخل في العديد من الصناعات والتي لها أثرا فعالا على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي والاجتماعي.

### المطلب الأول: تعريف الصناعات البترولية

تعرف الصناعات البترولية بأنها: مجموعة الأنشطة الصناعية التي ترتبط باستغلال الثروة النفطية، انطلاقا من مرحلة البحث عليها إلى مرحلة تحويلها إلى منتجات سلعية صالحة للاستهلاك المباشر وغير المباشر من قبل الإنسان<sup>1</sup>.

وعرفتها **مخلفي** على أنها: تلك الصناعة التي تمر بعدة مراحل مختلفة ومتكاملة تجمع بين الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، وعليه تتمثل الصناعة البترولية في إنتاج النفط والغاز والنقل والتكرير، والتسويق والتوزيع، والصناعات القائمة على المنتجات البترولية أو ما يطلق عليها بالبتروكيماويات<sup>2</sup>.

وانطلاقا من التعاريف المعروضة سابقا وجب التمييز بين نشاطات هذه الصناعة وتقسيمها إلى<sup>3</sup>:

1. **الصناعات الاستخراجية:** وتتمثل في جميع الأنشطة الاقتصادية الصناعية الاستخراجية التي تهدف إلى استخراج مورد البترول من باطن الأرض وتسويقه وتوزيعه بعد القيام بالإجراءات الملزمة عليه من تنقية وتعبئة.... إلخ، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة المنبع.

<sup>1</sup> سالمى محمد دينوري وعلاق فاطمة، "دور الصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية وتحدياتها"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، 2018، ص 399.

<sup>2</sup> أمينة مخلفي، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات: دراسة حالة الجزائر الرجوع إلى التجارب العالمية"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر 2012/2011، ص 03.

<sup>3</sup> سالمى محمد دينوري وعلاق فاطمة، المرجع السابق، ص 399-400.



2. **الصناعات التحويلية:** وتتمثل في جميع الأنشطة الاقتصادية الصناعية التحويلية، التي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى عدة أشكال أخرى تسمح بزيادة مجالات استخراجها من أجل خدمة المزيد من الأهداف الاستهلاكية، وهي تتدرج ضمن مرحلة المصب.

### المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات للصناعات البترولية

تتمثل أهمية الصناعات البترولية في أنها:<sup>1</sup>

- المساهمة في زيادة الدخل القومي للبلدان والرفع من معدل حركة التصنيع؛
- إعادة التوازن للتجارة الدولية وإعادة إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد؛
- القيام بتدعيم الهياكل الاقتصادية للبلدان سواء المنتجة وغير المنتجة؛
- تهدف إلى التنسيق في الخطط التنموية والتكوين الاختصاصيين في مجال انجاز المشروعات البترولية؛
- تمثل الصناعة البترولية من احدث الصناعات في العالم وذلك لتميزها بعدة خصائص ودورها الرئيسي في إنتاج المواد اللازمة لتحقيق سبل التنمية، كما تشير معظم الأبحاث والدراسات الاقتصادية إلى أن احتياجات العالم من المنتجات البتروكيميائية في تصاعد مستمر ويرجع ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة التي تحققها هذه الصناعة ومنتجاتها.
- تعتبر هذه الصناعة من أكثر الصناعات المتطورة والمستخدم لأحدث الأساليب العلمية والفنية المتطورة نتيجة الأبحاث والدراسات التي تؤدي إلى اكتشاف العديد من المواد الضرورية واستخدامها في مجالات أكثر تطوراً.

### المطلب الثالث: مراحل الصناعات البترولية لقطاع المحروقات

تمر الصناعات البترولية بمرحلتين أساسيتين وكل مرحلة تمثل نوع من أنواع الصناعات البترولية التي تم ذكرها سابقاً كالتالي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سالمى محمد دينوري وعلاق فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 304 - 404.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص ص 400 - 403.

### 1. مرحلة المنبع:

وتسمى بالمرحلة العليا، التي تخص جميع الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تتجلى في الدراسات النظرية والمعرفية والعلمية، وكذلك الدراسات التحليلية والتطبيقية في مختلف الجوانب الفنية والتنظيمية والإدارية الجيولوجية والتكنولوجية والاقتصادية، التي تهدف إلى معرفة وتحديد مكان تواجد الثروة البترولية، سواء من حيث كمية البترول وأنواعه وموقعه الجغرافي والجيولوجي، وكذلك الاقتصاد في استغلاله، إن هذه المرحلة رغم كونها تعبر عن مرحلة واحدة إلا أنها تتضمن فعليا ثلاث مراحل أساسية متداخلة ومتكاملة فيما بينها كالآتي:<sup>1</sup>

#### أ. مرحلة البحث والاستكشاف (المسح):

تتزامن هذه المرحلة مع ظهور واستكشاف البترول بأنواعه في الصخور المكونة للأرض، وعليه تركز عملية البحث في الأحواض الرسوبية للقارات وقرب السلاسل الجبلية وفي الجرف القارية، ومن أهم الطرق المتبعة في البحث والاستكشاف: (المسح الجيولوجي، المسح الجيوفيزيائي، المسح الزلزالي، المسح المغناطيسي).

#### ب. مرحلة الحفر والتقيب:

تتم عملية الحفر بعد تحديد موقع البئر الاستكشافي والتي تعتبر الوسيلة التي يتم بواسطتها التحقق من وجود النفط من عدمه، وتعد من أخطر مراحل البحث عن البترول وأكثرها تكلفة ونفقة.

#### ت. مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي:

وهي المرحلة التي تهدف إلى استخراج البترول الخام من باطن الأرض ورفعها إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة والبعيدة سواء داخل البلد أو خارجه.

### 2. مرحلة المصب:

تأتي هذه المرحلة بعد مرحلة المنبع مباشرة وتسمى بالمرحلة الدنيا، وهي تخص جميع الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تقوم باستغلال مادة البترول بعد استخراجها، وترتكز هذه المرحلة على الجانب

<sup>1</sup> وللمزيد من التفصيل أكثر في هذه المراحل ارجع إلى: ميلود بورحلة، "الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015"، أطروحة دكتوراه علوم في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016/2017، ص ص 36-31.

الاقتصادي والصناعي وأثره على عكس مما هو عليه الجانب النظري والمعرفي، وهي تقوم على مجموعة من مراحل أخرى متسلسلة ومتراصة ومتكاملة فيما بينها، وتتجسد في أربعة مراحل هي:

#### أ. مرحلة النقل:

وهي المرحلة التي تهدف إلى نقل البترول الخام من مراكز ومناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري أو استهلاكه، ويتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل ومعدات النقل بأنواعه البرية (أنابيب وشاحنات....) والبحرية (السفن العملاقة).

#### ب. مرحلة التكرير أو التصفية البترولية:

تهدف هذه المرحلة إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمرحل صناعية لاحقة متعددة، وتمر هذه العملية في ثلاث مراحل كالتالي:

- عمليات الفصل التي تعتمد على العلوم الفيزيائية وهي: التقطير، استخدام المذيبات، التبريد.
- عمليات التحويل التي تعتمد على العمليات الكيميائية: تحويل المواد الثقيلة إلى مواد أخف من خلال تقليل عدد ذرات الكربون.
- المعالجة أو التقنية: تتجلى في استخدام طرق فيزيائية أو كيميائية حسب المطلوب.

#### ث. مرحلة التسويق والتوزيع:

وهي المرحلة التي تهدف إلى تسويق وتوزيع البترول بصورته خاما أو منتجات بترولية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة سواء محليا أو عالميا، وتكون مراكز التوزيع مراكز رئيسية أو فرعية، وتتوفر كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للبترول الخام أو المنتجات البترولية وإعادة بيعها.

#### ج. مرحلة التصنيع البتر وكيمائية:

وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع وتحويل المنتجات السلعية البترولية إلى المنتجات سلعية بتر وكيمائية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات، كالأسمدة الزراعية، المنظفات، المبيدات والأصبغ، المواد البلاستيكية والأنسجة الاصطناعية...إلخ.

مما سبق يتضح للباحثة أن أي مجمع أو قطب للمحروقات يقوم على مرحلتين رئيسيتين متكاملتين ومستقلتين عن بعضهما البعض من الأنشطة الاستخراجية والتحويلية.

### المبحث الثاني: التعريف بالمؤسسات محل الدراسة وأسباب اختيارها

في هذا المبحث تطرقنا إلى تقديم المؤسسات الخاضعة للدراسة الميدانية، وأسباب ومبررات اختيارنا لها، وذلك استنادا إلى الوثائق الخاصة بها والمقابلات الشخصية التي أجريت مع بعض المسؤولين والعاملين في الدوائر المالية والمحاسبية.

#### المطلب الأول: تقديم عام للمؤسسة الصناعية البترولية الجزائرية "سوناطراك"

تأسست مؤسسة سوناطراك بموجب المرسوم 63\_491 المؤرخ في 1963/12/31، التي تهتم بأنشطة عملية إنتاج المحروقات، وقد مرت بعدة تغييرات وإصلاحات حتى توسعت في كل ميادين النشاطات البترولية، وأصبحت مؤسسة وطنية لنقل وتسويق المحروقات، ففي 1971 طرأت تحديات جديدة بعد تأميم المحروقات حيث أصبحت تابعة للدولة الجزائرية وسعت إلى تطوير جميع ميادينها، وفي سنة 1980 اهتمت المؤسسة أكثر فأكثر باكتشاف التنقيب، الإنتاج، النقل والتسويق.

وفي الفترة الممتدة ما بين 1989-1990 وضعت مؤسسة سوناطراك آفاق جديدة، حيث أصبحت تنافس الشركات العالمية الخاصة في ميدان البحث والتطوير والتحويل، حيث تم إنشاء عدة مجتمعات وأقطاب تتولى مختلف المهام الموكلة إليها كما هو موضح في الشكل رقم (3-1) والملحق رقم (09)، وهي مركب البحث والتنقيب؛ مركب الإنتاج والتصفية؛ مركب التسويق ومركب النقل؛ وكان الهدف الرئيسي للمؤسسة هو السيطرة على التكنولوجيا المتصلة بهذه المركبات والتحكم في استغلال الثروات الوطنية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

ومن خلال الشكل رقم (3-1) والمتعلق بالهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك نلاحظ أن مهام مؤسسة سوناطراك تتمثل في الأنشطة الأساسية التالية:

- نشاط المنبع: استخراج وإنتاج المحروقات والبحث والتطوير.
- نشاط (المصب) التميع والتصفية والبيتروكيميائية: تميع الغاز الطبيعي؛ تميع الغاز البترولي؛ تصفية وتكرير البترول (استخراج مشتقات البترول)؛ صناعة المواد البتروكيميائية؛ تسيير المناطق الصناعية.
- نشاط النقل: نقل المحروقات عبر الأنابيب من المنبع إلى المصب، أي من الجنوب إلى الشمال؛ النقل البحري للمحروقات.

- نشاط تسويق وتوزيع المنتجات البترولية: تسويق وتوزيع الغاز المميع؛ تسويق الزيوت والعجلات المطاطية؛ تسويق الوقود والزفت.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مؤسسة سوناطراك (الملحق رقم 09).

## المطلب الثاني: تقديم عام لمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة الخاضعة للدراسة الميدانية

من أجل قيام قطب المحروقات الواقع بولاية سكيكدة بمهامه المتمثلة في الأنشطة السابقة الذكر، تم تقسيمه إلى عدة مركبات وفروع، بحيث كل مركب أو فرع له نشاطه الخاص، وذلك كما يوضحه الجدول رقم (1-3).

الجدول رقم (1-3): مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة

المؤسسات (المركبات)	نشاط القطب
<ul style="list-style-type: none"> <li>المديرية الجهوية الصناعية سكيكدة (Drik).</li> <li>مركب التصفية والتكرير (RA1K).</li> <li>مركب تكرير النفط المكثف (RA2K).</li> <li>مركب الصناعة البيتروكيميائية (ENIP) ويتفرع إلى: (مركب البلاستيك CP1K بسكيكدة؛ ومركب CP2K polymed بسكيكدة).</li> <li>مركب تجميع الغاز الطبيعي GL1K.</li> <li>مؤسسة الصيانة الصناعية (صوميك) SOMIK.</li> <li>مديرية الشؤون الاجتماعية بسكيكدة DAS.</li> </ul>	نشاط المصب "التجميع والتصفية والبيتروكيميائية"
<ul style="list-style-type: none"> <li>مركب النقل عبر الأنابيب (RTE).</li> </ul>	نشاط النقل
<ul style="list-style-type: none"> <li>الوحدة الجهوية للتوزيع بسكيكدة (Unité Commercial).</li> <li>مركب نפטال NAFTAL ويتفرع إلى: (فرع الغاز المميع GPL؛ فرع تسويق الزيوت والعجلات المطاطية CLP؛ فرع الوقود CBR؛ فرع الزفت bitumes).</li> </ul>	نشاط تسويق وتوزيع المنتجات البترولية
المؤسسات الصناعية لقطب المحروقات بولاية سكيكدة	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مقابلة السيد حربي نوفل وحمروش عبد الوهاب (مدير مالي، ورئيس قسم المالية بالمديرية الجهوية الصناعية سكيكدة).

وتأسيسا على ما جاء في الجدول أعلاه تم إعطاء نبذة عن كل مركب أو مؤسسة تابعة لنشاط القطب الصناعي الواقع بولاية سكيكدة كالتالي:

## 1. مؤسسات نشاط المصب "التمبيع والتصفية والبيتروكيميائية:

### 1.1 . المديرية الجهوية الصناعية سكيكدة "DRIK":

لضمان حماية كافية للمنطقة الصناعية بسكيكدة من الحوادث والكوارث دعمت مؤسسة "سوناطراك" القطب الصناعي بإنشاء مؤسسة تحت اسم جديد هو " المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة " « -DRIK- Direction Régionale Industrielle de SKIKDA »، وهي ذات طابع خدماتي، حيث تقوم بتسيير المنطقة الصناعية وتقديم خدمات ومساعدات لجميع المؤسسات الأخرى التابعة للقطب، من خلال: تسيير الأمن الصناعي، تسيير الأمن والوقاية، تسيير الهياكل القاعدية المشتركة.

### 2.1 . مؤسسة تكرير البترول بسكيكدة "RA1K":

تم تأسيس مركب التكرير بمقتضى العقد الممضى في 30 أبريل 1974 بين الحكومة الجزائرية والشركة الإيطالية Snamprogetti وشركة Saipam، وتمون هذه المؤسسة بالبترول الخام من حاسي مسعود الذي يتم نقله بواسطة الأنابيب التي تربط الآبار بالمركب وتقدر المسافة الفاصلة بينهم 640 كلم، وتهتم بمعالجة البترول لتلبية متطلبات السوق وهي ذات طابع صناعي وتجاري وخدمي.

### 3.1 . مؤسسة تكرير النفط المكثف "RA2K":

يهدف هذا المركب إلى معالجة خمسة ملايين (5.000.000) طن متري لمدة ثلاثمئة وثلاثين (330) يوما متواصلة سنويا من المكثفات القادمة من محطة منطقة النقل الشرقية بسكيكدة RTE.

### 4.1 . مديرية مؤسسة الصناعة البتروكيميائية "ENIP":

نشأت هذه المؤسسة الوطنية للبتروكيمياء بموجب المرسوم 410/83 ليوم 6 أوت 1983، تختص بصناعة المواد البتروكيميائية مع الهياكل والهيئات المعنية بتسيير الأشغال وتنمية النشاطات الصناعية للبتر وكيمياء: المواد الأساسية للصناعات الكيميائية والصيدلانية المواد المرنة، المواد القابلة لإعادة التمويل وغير القابلة، الألياف التركيبية، وتزويد الشركات الوطنية بالمواد الأولية وهي ذات طابع صناعي وتجاري، وتملك مركبين في سكيكدة هما: مركب CP1/K بسكيكدة، مركب CP2/K بسكيكدة "polymed"

### 5.1 . مؤسسة تمبيع الغاز الطبيعي "GL1K":

تأسست مؤسسة تمبيع الغاز الطبيعي من طرف الشركة المختلطة سوناطراك و ERAP عام 1971، وبدأ نشاطها بصفة رسمية ابتداء من ديسمبر 1974، وهي تهتم بتمبيع الغاز الطبيعي الاتي من حاسي

الرمل، ثم يتم استخلاص الإيثان من خليط البروبان والبوتان ونقل الغاز الطبيعي: عن طريق البواخر ولا يمكن تصديره إلا بعد تمييعه، وهي ذات طابع صناعي وتجاري.

#### 6.1. مديرية الشؤون الاجتماعية سكيكدة La DOS:

هي مؤسسة وطنية اقتصادية جزائرية تابعة لمؤسسة سوناطراك، تهدف لتلبية احتياجات العاملين سواء في المجال الثقافي والترفيهي، المجال الرياضي، وخاصة المجال الصحي، وتطبيقا للقوانين المعمول توجد اتفاقية جماعية بين مديرية الشؤون الاجتماعية وجميع الدوائر المتعلقة بالشؤون الاجتماعية المتواجدة على مستوى كل مؤسسة من مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة، تنظم وتسهر على حقوق وواجبات العمال ومتابعة مسارهم المهني إلى غاية التقاعد، وتقدم هذه المديرية عدة خدمات اجتماعية وثقافية ورياضية على أساس التواصل وبناء علاقات إنسانية مع العمال من أجل تلبية احتياجاتهم، وهي ذات طابع خدماتي.

#### 7.1. مؤسسة الصيانة الصناعية "صوميك" SOMIK SPA :

تأسست مؤسسة الصيانة الصناعية بموجب اتفاق بين مؤسسة سوناطراك ومؤسسة تسيير المنطقة الصناعية في 5 ماي 1991، وتم إنشاءها أساسا لتجهيز أقطاب النفط والغاز وصيانتها بطريقة متخصصة ومؤهلة وكذلك الاحتياجات الضرورية لأقطاب الغاز والنفط، وهي ذات طابع خدماتي، ويتمثل نشاطها في تقديم خدمات في مجال الصيانة لمختلف وحدات ومركبات القطب الصناعي من خلال: حماية المنشآت، الصيانة الصناعية، أنشطة الدعم.

#### 2. مؤسسات نشاط النقل:

##### 1.2. المديرية الجهوية لنقل المحروقات عبر الأنابيب "RTE":

تأسست المديرية الجهوية لنقل المحروقات عبر الأنابيب بسكيكدة سنة 1971، وهي تهتم بنقل المحروقات السائلة والغازية عن طريق الأنابيب من المنبع إلى المصب أي من حقول الإنتاج الموجودة بحاسي الرمل وحاسي مسعود نحو مركبات التحويل والتمميع والتصفية وموانئ الشمال الشرقي، وكذلك نقل الغاز وتوزيعه، كما تهتم أيضا بنقل الغاز والبتترول إلى أوروبا عبر الميناءين البتروليين، وهي ذات طابع خدماتي.



### 3. مؤسسات نشاط التوزيع والتسويق:

#### 1.3. المديرية الجهوية الشرقية للتوزيع بسكيكدة:

هي مؤسسة وطنية اقتصادية جزائرية تابعة لمؤسسة سوناطراك، هدفها الاقتصادي هو تسويق وتوزيع المنتجات الخاصة بالقطب الصناعي لولاية سكيكدة، إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة سواء محليا أو عالميا، وتوفير كافة المعدات والأدوات وأماكن الاستلام والتخزين لهذه المنتجات وإعادة بيعها.

#### 2.3. مؤسسة نפטال مركز الزيت بسكيكدة "Bitumes":

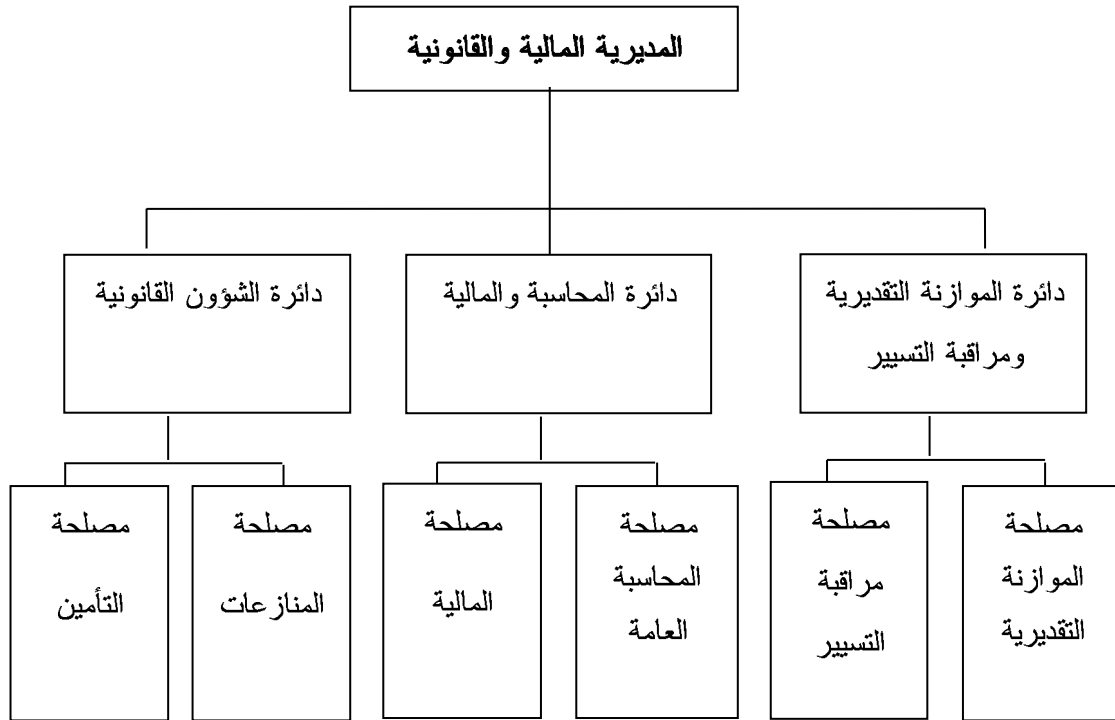
تأسس مركز الزيت نפטال سنة 1956 من طرف شركة شال بميناء سكيكدة، وتم تحويل ملكيته إلى شركة سوناطراك، ويتمثل نشاطه في تسويق وتوزيع المواد البترولية ومشتقاتها عبر كامل التراب الوطني، ونقل هذه المواد من مراكز التكرير والتصنيع إلى مراكز الزبائن عبر وسائل النقل المتاحة والمتمثلة في الأنابيب، الشاحنات، البواخر، وكذلك عربات السكك الحديدية، وهي ذات طابع تجاري وخدمي.

### المطلب الثالث: المديرية المالية لمؤسسات قطب المحروقات " سكيكدة"

تلعب المديرية المالية التي هي محل الدراسة دورا هاما وكبيراً في مختلف مؤسسات القطب الصناعي بسكيكدة السابقة الذكر، فمن خلال الدراسة الميدانية المنجزة في هذه المؤسسات اتضح للباحثة أن أغلبية هذه المؤسسات لها نفس الهيكل التنظيمي للمديرية المالية تقريبا، حيث نجد أنها تتكون من ثلاث دوائر كما هو موضح في الشكل رقم (3-2) على النحو التالي:

- دائرة الموازنة ومراقبة التسيير: تهتم بتسيير واستغلال الأفضل للموارد المالية، إعداد الميزانيات التقديرية ومراقبتها، إعداد ميزانيات الاستغلال والاستثمار.
- دائرة المالية: تهتم إعداد مختلف التقارير المالية وإرسالها للمديرية، التكفل بجميع النشاطات المالية، متابعة ومراقبة التدفق المالي وكل النشاطات التجارية، إعداد التقارير الدورية لنشاطاتها.
- دائرة الشؤون القانونية: ومن مهامها تدعيم جميع هيئات المديرية فيما يخص الجوانب القانونية، والتكفل بجميع النشاطات القانونية، والمشاركة في إعداد عقود واتفاقيات الشراكة حول المشاريع المتعلقة بالمديرية.

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي للمديرية المالية والقانونية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مؤسسة سوناطراك.

#### المطلب الرابع: مبررات وأسباب اختيار مؤسسات قطاع المحروقات

تعتبر مؤسسة سوناطراك من المؤسسات الرائدة في مجال المحروقات، والدافع وراء اختياري لهذه المؤسسات كمحل دراسة هو نوع الأنشطة الصناعية التي تقوم بها ونوعية المنتجات التي تقدمها وأثرها المضر على البيئة وصحة حياة العاملين لديها والمجتمع ككل، بالإضافة إلى كونه يمثل قطاعا استراتيجيا هاما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

##### 1. التحديات التي تفرضها المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها على الصناعة البترولية في العالم:

من أهم المواضيع التي تفرضها المسؤولية الاجتماعية على الصعيد العالمي للصناعات البترولية هي ظاهرة التلوث البيئي التي تنتج عن الانبعاثات الغازية ونفايات المصانع، حيث احتلت هذه الظاهرة محل اهتمام الرأي العام على المستوى الوطني والعالمي في الدول المتقدمة والنامية، وأصبح لزاما على المؤسسات البترولية أن تأخذ في حسابها جميع العوامل التي تؤثر في البيئة عند وضع استراتيجياتها وقيامها بمهامها، وذلك من أجل الوفاء بمتطلبات المجتمع عما قد تلحقه بالبيئة من أضرار، الأمر الذي يؤدي بضرورة قيامها بالإفصاح عن أنشطتها البيئية.

كما أسفر تزايد الاهتمام العالمي بمواضيع البيئة من إنشاء هيكل وأقسام تعنى بالشؤون البيئية للمؤسسات البترولية أو ما يسمى بنظام الإدارة البيئية<sup>1</sup>، والتي تساهم في التقليل من الملوثات البيئية الناتجة عن أنشطتها الصناعية، كالنفايات الخطرة والانبعاث الغازية لشعلات الغاز إضافة إلى اهتمامها بإعادة تدوير لمخلفاتها الصناعية وإنتاجها لغاز GPL الذي يعد من المنتجات الصديقة للبيئة، كل ذلك أجل تحسين أدائها البيئي والمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث حتى يتمكن الإنسان من العيش في بيئة نظيفة وآمنة وخالية من آثار المواد السامة والخطيرة على صحة الإنسان.

لذا ترى مؤسسة "شل" أن مختلف الآثار الناتجة عن مشاريع التنقيب عن البترول والغاز على البيئة والموارد المائية أصبحت أكثر أهمية، فهي تسعى لتقليل استعمالها للمياه النظيفة في عملياتها ومحاربة التسربات البترولية، كما أنها تشغل على نظام الإدارة الجيدة بآثارها البيئية، من خلال المحافظة على السلامة البيئية وترتكز استراتيجياتها على تخفيض CO<sub>2</sub> على البيئة والمحافظة على نظافة المياه.

أما مؤسسة "إكسون موبيل" فتعتبر عملية حماية البيئة من ضمن استراتيجياتها الإنتاجية وفي مشاريعها المخططة، فهي تعمل على تحليل المخاطر البيئية لعملياتها وتخفيضها واعتماد معايير أداء حماية البيئة، ويتجلى مشروعها في العناصر التالية:

- انبعاث أكسيد الكبريت (SO<sub>2</sub>) وانبعاث أكسيد النيتروجين (NO<sub>x</sub>)؛
- النفايات المضرّة، والإدارة البيئية والمائية؛
- الاستعمال الأمثل للطاقة والطاقت النظيفة؛
- التأثيرات العملياتية على الأوساط البحرية؛
- الآثار الاجتماعية والاقتصادية

وتعتمد شركة "شيفرون" في استراتيجياتها البيئية على نظام الإدارة البيئية الجيد، حيث نصت على عملية تقييم الآثار البيئية والاجتماعية والصحية عام 2007 على تقييم المشاريع الاستثمارية الجديدة بإدخال الآثار البيئية والاجتماعية في الحساب<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> فارس جميل حسين الصوفي وحسن فليح مفلح القطيش وجهاد قراقيش، "مرجع سبق ذكره، ص 218.

<sup>2</sup> محمد زيدان ومحمد يعقوبي، "الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة"، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، يومي 15/14 فيفري 2012، ص ص 10-11.

وعليه فإفصاح المؤسسات عن مسؤولياتها تجاه المحافظة على البيئة ينجم عنه آثار إيجابية تعود بالنفع عليها من خلال:<sup>1</sup>

- الحصول على معاملة ضريبية مميزة من حيث الإعفاء أو تخفيض الضرائب المفروضة عليها؛
- دعم احترام المجتمع والأفراد في المؤسسات وكسب ثقتهم، ومن ثم زيادة الإقبال على منتجاتها والتوسع في استثماراتها، مما ينعكس على أثره في النهاية على نتيجة نشاطها ومركزها المالي؛
- تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب الدعم المادي أو التمويل منخفض التكلفة أو المعاملة الضريبية المميزة مما يؤدي إلى زيادة حجم نشاط المؤسسة، فقيام المؤسسة باستخدام مواردها بأكبر كفاءة ممكنة وفي الوقت نفسه حماية البيئة من الآثار الضارة للتلوث يساعدها على زيادة الأرباح.

## 2. الدور الاقتصادي والاجتماعي لقطاع المحروقات

تعد منتجات الصناعة البترولية المحرك الأساسي لمجمل الأنشطة الاقتصادية لما لها من أهمية في تمويل الاقتصاد الجزائري.

### 1.2. الدور الاقتصادي لقطاع المحروقات

يرى الباحث "موهاين منسف" أن الطاقة وبالأخص المحروقات لها أثر كبير على الاقتصاد القومي لأي دولة، حيث أدى ذلك بشكل مباشر وغير مباشر في تقدم وتطور أوروبا في القرن 19 وذلك في اتجاهات عديدة تمثلت في:

- توفير الإضاءة للمجتمع خاصة مع التقدم والتطور في المدن؛
- توفير الإضاءة والطاقة للمصانع، كما يساهم توفير الإضاءة في رفع نسبة التعلم، مما يؤدي إلى رفع إنتاجية العامل وتطور البحوث والاستكشافات؛
- ظهور محركات مع اكتشاف البترول وإنتاج " البنزين والسولار والكيروسين" ساعد على التطور والتقدم الاقتصادي للمجتمع، حيث تم استعمالها في جميع المجالات كالزراعة والصناعة والنقل.

<sup>1</sup> عادل البهلول حميدان الطاهر، الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا "دراسة استطلاعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2011، ص 448

كما أوضح الباحثان ريتشارد إيدن "Richard Eden" وميشال بوسنر "Michel posner" أن التقدم والتطور الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية تعلق بالبتترول والانتقال من استخدام الفحم لاستخدام البتترول، بالإضافة إلى تطور صناعة المحركات فصناعة السيارات وأساليب النقل في الولايات المتحدة الأمريكية ارتبطت تزامنا بتطور صناعة النفط<sup>1</sup>.

أما قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري فيلعب دورا هاما وحيويا فهو يمثل مخطط الإنعاش الاقتصادي للبلاد ويعتمد عليه بالدرجة كبيرة، وذلك من خلال إنتاجه للمواد الأساسية والأكثر استخداما واستعمالا، لأن التنمية المحلية ترتبط بقوة استهلاك هذه المواد.

كما أن الإيرادات المتحققة من نشاط قطاع المحروقات تمثل مصدر القوة الاقتصادية للجزائر، فهي تلعب دورا أساسيا في صياغة البرامج والخطط التنموية المختلفة، بالإضافة إلى أن الجباية البترولية تساهم بحصة أكبر من إيرادات الدولة العامة، والتي تساهم بدورها في تغطية نفقات الدولة العامة، وذلك تحت تطبيق مجموعة من القوانين التي أقرتها الدولة والحكومة على أن يتم استغلال الثروات البترولية لما يخدم المصلحة العامة للجزائر في إطار تحسين مستوى معيشة أفرادها والرفع من المؤشرات الاقتصادية الحالية والمستقبلية للبلاد.

وبصفة عامة يتمثل الدور الاقتصادي لقطاع المحروقات في:<sup>2</sup>

- ان استهلاك مادة المحروقات تعد من أهم أنواع الطاقة التي تدير عجلة الاقتصاد العالمي، وعليه يرتكز التقدم الصناعي العالمي ونموه؛
- يعتبر قطاع المحروقات مصدرا من مصادر تمويل الاستثمارات على المستوى الدولي والمحلي.
- يعد قطاع المحروقات بمثابة الشريان لقطاع النقل والمواصلات، من خلال استعمال البنزين، الوقود للطائرات والبواخر، والكيروسين؛
- يؤدي الطلب المتزايد على المحروقات ومشتقاته إلى تطور الحركة التجارية الدولية بسرعة ملحوظة؛

<sup>1</sup> نبيل بوفليح، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية: الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص 65.

<sup>2</sup> ميلود بورحلة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

- التجارة في قطاع المحروقات يعد موردا ماليا مهما لما يوفره من العملة الصعبة، كما يعتمد عليه في صناعة الاستراتيجيات التنموية.

## 2.2. الدور الاجتماعي لقطاع المحروقات

يعد قطاع المحروقات من أحد وأهم القطاعات الاقتصادية التي تستجيب لمتطلبات التنمية الاجتماعية الهامة ويتمثل الدور الاجتماعي لهذه الصناعات البترولية في أنها:<sup>1</sup>

- تعد من أكثر الصناعات استقطابا لليد العاملة الأمر الذي يساهم في امتصاص البطالة وخلق مناصب شغل كثيرة؛

- تعتبر من القطاعات التي تساهم في خلق برامج تنموية تساعد على رفاهية الإنسان وتطوير سبل معيشته؛

- تحسين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية في مجالات الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان وتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعدد والمشاركة في اتخاذ وصنع القرارات؛

- تحقيق الكفاءة الاقتصادية بالاستخدام والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الانسان دون إحداث خلل أو ضرر في البيئة.

## 3. أثر الصناعة البترولية على أنشطة ومجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية

### 1.3. أثرها على البيئة والموارد الطبيعية:

يعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات المؤثرة على البيئة والموارد الطبيعية، فعند قيام المؤسسة بنشاطها فإنها تؤثر على البيئة في مختلف المراحل التي تمر بها الصناعة البترولية من مرحلة المنع إلى مرحلة المصب، حيث تعتبر مختلف الأنشطة الصناعية لقطاع المحروقات من الصناعات الملوثة للبيئة وخاصة تلوث الهواء سواء داخل بيئة المصنع أو في البيئة المحيطة بالمصنع لما تطرحه من غبار وغازات في الجو والذي يعتبر من أخطر أنواع التلوث والأكثر تأثيرا على الإنسان والحيوان والنبات، كما ينتج عن هذه الأنشطة الصناعية آثارا سلبية تتمثل في استنفاد الكثير

<sup>1</sup> صدام محمد محمود، علي ابراهيم حسين، ليث نعمان حسون، أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاسه على في بيان دور المنشآت في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، جامعة تكريت- كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 42، الجزء 02، 2018، ص 15.

من الموارد الطبيعية المحدودة نتيجة الاستغلال غير الأمثل، بالإضافة إلى ما قد ينتج عنها من زيادة حجم النفايات الخطرة التي تولدها هذه العملية الصناعية البترولية ومشتقاتها والصناعات الكيماوية<sup>1</sup>.

### 2.3. أثرها على العاملين:

يعد قطاع المحروقات من أحد القطاعات الهامة التي تستقطب اليد العاملة، وتساعد على رفاهية الأفراد العاملين وتحسين ظروف معيشتهم ولعائلاتهم، من خلال توفير الأمن والضمان الاجتماعي و...إلخ، بالإضافة إلى أثر هذه الصناعات الخطرة على الأفراد العاملين، مما يستدعي توفير شروط الأمن والسلامة الصحية لهم وتوفير شروط العمل الآمنة.

### 3.3. أثرها على جودة الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء والمستهلكين:

يعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات التي تفتح المجال للدخول في الأسواق الدولية والمحلية، والتي يكون هدفها تحقيق مزايا تنافسية وتسويقية، فهي تعمل جاهدة على تحسين صورتها لدى عملائها من خلال تلبية حاجياتهم بالجودة والنوعية وفي الوقت المناسب وبأسعار تتناسب مع قدرة العملاء.

### 4.3. أثرها على المجتمع الذي تعمل فيه:

يعد قطاع المحروقات من أهم القطاعات التي تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة وعليه المساهمة في دعم الخطط التنموية للدولة، فيجعلها تلعب دورا أساسيا في تنمية المجتمع، من خلال مساعدة السكان المعوزين والعمل على ترقية النشاطات العلمية والثقافية والرياضية والمشاركة في النشاطات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> فارس جميل حسين الصوفي، حسن فليح مفلح القطيش، جهاد قراقيش، مرجع سبق ذكره، ص 219.

<sup>2</sup> صدام محمد محمود، علي ابراهيم حسين، ليث نعمان حسون، مرجع سبق ذكره، ص 16.

## المبحث الثالث: الأطر القانونية والتنظيمية لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية

من خلال هذا المبحث تم التطرق إلى الإطار القانوني والتنظيمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر من خلال التعرف على جهود الدولة القانونية والتنظيمية في سبيل الدعم والتشجيع على تبني المسؤولية الاجتماعية، والتي تعتبر بدورها كمقوم أساسي لتطبيق المحاسبة عنها.

### المطلب الأول: الإطار القانوني لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية

توجد قوانين غير مباشرة للدولة تتعلق بممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، تتجلى في بعض المبادرات التي تبنتها السلطات العمومية لدعم حوكمة المؤسسات الجزائرية وتحقيق التنمية المستدامة، كما توجد قوانين خاصة بحماية حقوق العامل وحماية البيئة وحماية المستهلك، وتبقى الدولة هي الممول الوحيد لبرامج التنمية الاجتماعية وضمان حقوق المجتمع.

#### 1. جهود الدولة في تنمية الحوكمة وإلزامية العمل بالنظام المحاسبي المالي الجديد:

لجأت الجزائر كغيرها من الدول إلى إصدار مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد SCF وفق القانون 07-11 الصادر في الجريدة الرسمية 74 بتاريخ 25 مارس 2009 كأحد متطلبات حوكمة المؤسسات من أجل ضمان المسائلة والشفافية في العمليات المرتبطة بإدارة الأعمال، والذي يتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، بهدف تحسين نوعية المعلومات المالية والمحاسبية وتعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات<sup>1</sup>، حيث كان مضمونه يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS)، وتم البدء في تطبيقه ابتداء من 01/1/2010، وتضمنت الجريدة الرسمية قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد تسييره، ويعتبر كعنصر أساسي لتطبيق حوكمة المؤسسات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بلخريصات رشيد ودحاوي أسماء وناصر إيمان، "أثر البيئة التشريعية والتنظيمية على استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: شركة OOREDOO نموذجا"، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجنت 06، العدد 2، 2019، ص 8.

<sup>2</sup> مقدم وهبية، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013، ص 230.



## 2. القوانين والتشريعات الوطنية التي تدعم احترام حقوق أصحاب المصالح:

### 1.2. الجهود القانونية للدولة الجزائرية في مجال حماية العامل:

يمكن حصر مراحل تطور قانون العمل في الجزائر في ثلاث مراحل أساسية:<sup>1</sup>

- **المرحلة الأولى (1962-1971):** هي مرحلة ما بعد الاستقلال والتي تعتمد على التشريع المعمول به خلال فترة الاستعمارية، واستمرت إلى بداية السبعينات، أين أصدرت بعض النصوص التشريعية، والاتفاقيات القطاعية التي تعمل على تنظيم علاقات العمل الفردية والجماعية تزامنا مع الظروف السائدة آنذاك.
- **المرحلة الثانية (1971-1990):** بدأت منذ إصدار التشريعات المتعلقة بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات، حيث أصدرت مجموعة من النصوص القانونية التي تتعلق بتنظيم العلاقات الجماعية للعمل في القطاع الخاص، وأخرى تخص: مدة العمل، الشروط العامة للعمل في القطاع الخاص، العدالة في العمل، صلاحيات مفتشية العمل، كما تخصص هذه المرحلة أيضا بإصدار القانون الأساسي العام للعامل سنة 1978، والذي يتضمن مجموعة كبيرة من الأحكام القانونية التي تنظم علاقات العمل، وتحدد الحقوق والواجبات.
- **المرحلة الثالثة (1990-إلى يومنا هذا):** وهي المرحلة الحالية التي تميزت بصدور المنظومة التشريعية التي جاءت تكملة للإصلاحات الاقتصادية الناتجة عن التحولات السياسية التي جاء بها دستور سنة 1989، وتتكون هذه المنظومة القانونية من عدة نصوص تشريعية أهمها:

- القانون المتعلق بالوقاية وتسوية الخلافات الجماعية في العمل وممارسة حق الإضراب.
- القانون المتعلق بعلاقات العمل.
- القانون المتعلق بممارسة الحق النقابي.
- القانون المتعلق بتفتيش العمل.
- المرسوم التشريعي المتعلق بالحفاظ على التشغيل وحماية الأجراء الذين فقدوا مناصبهم.

<sup>1</sup> فروم محمد الصالح، "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر متخذي القرار" دراسة حالة قطب المحروقات لولاية سكيكدة"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، 2018، ص 178.

وأهم ما يتميز به قانون العمل خلال هذه المرحلة هو تدعيم الحق في الإضراب والتعددية النقابية دستوريا، والحد من تدخل السلطات العمومية في العلاقات بين العمال وأصحاب العمل، كما دعمت هذه المرحلة مبدأ التفاوض الجماعي والحوار في التكفل بانشغالات العمال، وقد أدت إلى تبني أحكام تفاوضية، كما أصدرت نصوص قانونية تتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي وبتصويب العمال ومراقبة العمل، وأصدرت نصوص تنظيمية في مجال الوقاية من الأخطار المهنية<sup>1</sup>.

### الجدول رقم (3-2): أهم قوانين العمل التي تمس المؤسسة الاقتصادية في الجزائر

ينص على المبادئ العامة ويفرض على المؤسسة والشريك الاجتماعي للتفاوض حول اتفاقية جماعية والتي تعتبر اللبنة الأولى للطبيعة مع القانون العام للعامل والذي حدد سابقا كل التفاصيل حول علاقة العمل في ظل النظام الاشتراكي سابقا.	القانون (11-90)
ينص على تحديد شروط الممارسة النقابية المطبقة على مجموع العمال الأجراء والمستخدمين.	القانون (14-90)
يحدد هذا القانون طرق التدخل والتسوية للنزاعات الجماعية للعمل، وكذا طرق وشروط ممارسة حق الإضراب الناتج عن نزاع جماعي.	القانون (02-90)
تنص المادة الأولى منه على تحديد شروط التدخل وتسوية النزاعات الفردية للعمل وكذلك القواعد والإجراءات التي تحدد مكاتب التوفيق والمصالحة والمحاكم المختصة.	القانون (04-90)

المصدر: مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013، ص 233.

### 2.2. جهود القانونية للدولة الجزائرية في مجال حماية المستهلك:

قامت الجزائر بوضع قوانين وتشريعات تعمل على حماية المستهلك تماشيا مع التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي، حيث أصدرت في أوائل سنة 1989 القانون رقم (02-89)<sup>2</sup> المؤرخ في 07

<sup>1</sup> فروم محمد صالح، مرجع سبق ذكره، 178.

<sup>2</sup> القانون (02-89) المؤرخ في 1 رجب 1409 الموافق لـ 7 فيفري 1989 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، الجريدة الرسمية 1989.

فبراير 1989، المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، والذي يحدد المبادئ الأساسية لمراقبة السلع والخدمات المعروضة للاستهلاك، ومحاربة وقمع مختلف أنواع الغش والتحايل الممارسة على المستهلك، ومن المبادئ الأساسية التي تضمنها هذا القانون نجد:

- إجبارية أن يتوفر المنتج، سواء كان سلعة أو خدمة على ضمانات ضد كل المخاطر التي يمكن أن تتسبب في إحداث ضرر بصحة المستهلك، أو بأمنه أو بمصالحه المادية؛
- إجبارية مطابقة المنتج المعروض للاستهلاك للمقاييس المعتمدة والمواصفات القانونية والتنظيمية؛
- إجبارية إعلام المستهلك بخصائص ومميزات المنتج المعروض من أجل الاستهلاك؛
- إجبارية المراقبة الذاتية، بالإضافة إلى إجبارية الضمانات؛
- حق المستهلك في تجريب المنتجات المقدمة إليه في إطار التبادل.

وفي سنة 2004 تم إصدار القانون رقم (04-02)<sup>1</sup> بتاريخ 23 جوان 2004 المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية لحماية المستهلك من التحايل والغش والتلاعب، والذي يتضمن عدة جوانب منها: الأحكام العامة، شفافية ونزاهة الممارسات التجارية، والمخالفات والعقوبات، معارضة المخالفات ومتابعتها.

وفي سنة 2009 تم إصدار القانون (09-03)<sup>2</sup> المؤرخ في 25 فبراير 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، والذي يحدد الإجراءات الجديدة المتعلقة بالمحافظة على السلامة البشرية ودعم دور جمعيات حماية المستهلك في مهامها، ومن أهم النقاط الأساسية التي نص عليها في هذا القانون:

- إلزامية النظافة الصحية للمواد الغذائية وسلامتها.
- إلزامية أمن المنتوجات ومطابقتها.
- إلزامية الضمان وخدمة ما بعد البيع.
- إلزامية إعلام المستهلك ومراعاة المصالح المادية والمعنوية للمستهلكين.
- الاعتراف بالمنفعة العامة والمساعدة القضائية لجمعيات حماية المستهلك.

<sup>1</sup> القانون (04-02) المؤرخ في 23 جوان 2004 المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادر في 27 جوان 2004، ص 3، المعدل والمتمم.

<sup>2</sup> القانون (09-03) المؤرخ في 29 صفر 1430 الموافق لـ 25 فبراير 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية، رقم 15، الصادرة في 8 مارس 2009.

أما في الآونة الأخيرة سنة 2018 فتم إصدار القانون (09-18)<sup>1</sup> المؤرخ في 10 يونيو 2018 المعدل والمتمم للقانون (03-09) المؤرخ في 25 فيفري 2009 والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

### 3.2. الجهود القانونية للدولة الجزائرية في مجال حماية البيئة:

قامت الجزائر بوضع قوانين وتشريعات تهتم بحماية البيئة، حيث أصدرت سنة 1983 أول قانون لحماية البيئة القانون رقم (83-03) المؤرخ في 5 فيفري 1983 والمتعلق بحماية البيئة<sup>2</sup>، وبعد ذلك أصدرت قوانين جديدة تتماشى مع التطورات الحاصلة على المستوى الدولي، ومن أهم القوانين التي أصدرتها مؤخرا في مجال حماية البيئة ما يلي<sup>3</sup>:

▪ **قانون إدارة النفايات والتخلص منها:** من أجل حماية البيئة، والتخلص من الآثار السلبية على التنمية الاقتصادية تم إصدار القانون رقم (19-01)<sup>4</sup> المتعلق بسير النفايات ومراقبتها وإزالتها، والذي ينص على إلزامية تقليص إنتاج النفايات والوقاية منها، وإعادة تدوير النفايات أو رسكلتها، أو بأي أسلوب يضمن إعادة استخدامها على شكل طاقة أو مواد بحيث لا تمثل خطرا على البيئة وصحة الإنسان، كما يلزم بضرورة القيام بحملات إعلامية وتحسيسية للمواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات الصادرة وآثارها على الصحة والبيئة وكيفية تجنبها والوقاية منها.

▪ **القوانين الخاصة بحماية البيئة:** تم إصدار القانون رقم (10-03)<sup>5</sup> المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: حيث تمت المصادقة عليه في جويلية 2003.

<sup>1</sup> القانون (09-18) المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق لـ 10 يونيو 2018 المعدل والمتمم للقانون رقم (03-09) المؤرخ في 29 صفر 1430 الموافق لـ 25 فبراير 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر في 13 يونيو 2018، ص5.

<sup>2</sup> القانون (03-83) المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403، الموافق لـ 05/02/1983 المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية، رقم 06، الصادرة في 08/02/1983 الملغى بالقانون (10-03).

<sup>3</sup> مهاوات لعبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

<sup>4</sup> القانون (19-01) المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها والزلالتها، الجريدة الرسمية العدد 77، 2001.

<sup>5</sup> القانون (10-03) المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، 33، الصادرة في 20 جويلية 2003.

■ **قوانين ضد تلوث المياه:** في سنة 1998 في إطار قانون المالية تأسست إتاوة المحافظة على جودة المياه وهي تطبق كما يلي: 02% من مبلغ فاتورة المياه في مناطق الجنوب و04% من مبلغ الفاتورة في مناطق الشمال.

كما سعت الجزائر بشكل متأخر في تجسيد الجباية البيئية حيث انها خلال السنوات الأخيرة أقرت مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث وخاصة تلوث الهواء والماء من خلال قوانين المالية للسنوات 2000، 2002، 2003، ومن بين الرسوم المستحدثة: الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة، الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة، الرسوم الخاصة على الانبعاثات الجوية، الرسم الخاص على الانبعاثات السائلة الصناعية<sup>1</sup>.

#### 4.2. الجهود القانونية للدولة الجزائرية في مجال تحسين جودة المنتجات:

أصدرت الجزائر العديد من القوانين التي تدخل في إطار تحسين جودة المنتجات منها:<sup>2</sup>

■ **احترام المواصفات القانونية:** يجب أن تتوفر في كل منتج أو خدمة موجهة للاستهلاك المقياس والمواصفات القانونية، حيث جاء في نص المادة 10 الفقرة 1 من القانون رقم (09-03)<sup>3</sup> المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش أنه يتوجب على كل منتج موضوع للاستهلاك أن يستجيب للشروط المتضمنة في اللوائح الفنية وللمتطلبات الصحية والبيئية والسلامة والأمن الخاصة به.

■ **احترام المواصفات القياسية:** جاء في نص المادة 2 في فقرتها الأولى من القانون رقم (16-04)<sup>4</sup> المتعلق بالتقييس، على أن التقييس هو ذلك النشاط الذي يرتبط بوضع أحكام موحدة ومتكررة مع تقديم وثائق مرجعية تتضمن حلول للمشاكل التقنية والتجارية التي تخص المنتجات والسلع والخدمات المعروضة، ويتوقف احترام المقياس على مدى خضوعها للرقابة المستمرة من قبل الهيئات المكلفة بمراقبة الجودة والتنوعية وتلك المكلفة بقمع الغش.

<sup>1</sup> مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 238.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص ص 240-241.

<sup>3</sup> القانون رقم (09-03) المؤرخ في 25 فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش المعدل والمتمم بالقانون رقم (18-09) المؤرخ في 10 جوان 2018، جريدة رسمية رقم 35 مؤرخة في 13 جوان 2018، ص 14.

<sup>4</sup> المادة 2 من القانون رقم (16-04) المؤرخ في 19 جويلية 2016 يعدل ويتم القانون رقم (04-04) المؤرخ في 23 جويلية 2004 والمتعلق بالتقييس، جريدة رسمية رقم 37، مؤرخة في 22 جويلية 2016، ص 8.

■ **شهادات المطابقة في الجزائر:** إن الإشهاد على المطابقة هو عبارة عن إجراء إداري تمنحه الهيئة المكلفة بالتقييس، حيث يرمز للمنتج المطابق للمواصفات بالرمز (ت.ج)، والتي تعني تقييس جزائري، فهذه العلامة ملك للمعهد الجزائري للتقييس، وتتشأ أو تلغى بقرار من الوزير المكلف بالتقييس بناء على اقتراح من الهيئة وهي غير قابلة للتنازل عنها وغير قابلة للحجز.

## 5.2. الجهود القانونية للدولة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد:

تمثلت جهود الدولة الجزائرية في مكافحة الفساد في إصدار القانون رقم (06-01)<sup>1</sup> المتعلق بالوقاية من الفساد، وتمت المصادقة عليه سنة 2006، حيث يتكون هذا القانون من 73 مادة تنص على تشكيل هيئة وطنية من أجل محاربة الفساد، ووضع القواعد والتدابير لمنع مظاهر الفساد وآليات التعاون القانوني، ويحدد الإجراءات والقواعد التي يتم تطبيقها في الإدارات العامة من أجل ضمان النزاهة والشفافية في الشؤون العامة.

## المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية

### 1. جهود الدولة في تنمية الحوكمة والمسؤولية والمواطنة:

تتمثل هذه الجهود في إعداد ميثاق جزائري للحوكمة وافتتاح المعهد الوطني الجزائري لتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات.

#### ■ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر:

في 26 يوليو 2000 تم اطلاق الميثاق العالمي للأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية والذي يعتبر كمنصة توجيهية لتطوير وتنفيذ اجراءات مؤسسية مسؤولة ومستدامة حسب عشرة (10) مبادئ تتسم بالقبول العالمي في مجال حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد<sup>2</sup>.

وفي سنة 2007 تم انعقاد أول مؤتمر دولي بالجزائر حول "الحكم الراشد للمؤسسات"، والذي يهدف إلى الوعي بأهمية الحكم الراشد ودوره في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر، وكذا الاستفادة من التجارب الدولية، كما تمحورت خلاله " فكرة إعداد ميثاق جزائري" كأول توصية وخطوة عملية

<sup>1</sup> القانون (06-01) المؤرخ 21 محرم 1427 الموافق 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وزارة العدل، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الطبعة الأولى، 2006.

<sup>2</sup> بلخريصات رشيد، دحاوي أسماء، ناصري إيمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9.

تتخذ، وقد تفاعلت مع هذه الفكرة كل من جمعية العمل والتفكير حول المؤسسة، ومنتدى رؤساء المؤسسات، ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. كما شاركت في المبادرة مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية المقيمة بالجزائر، مثل مؤسسة التمويل الدولية وبرنامج ميدا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المنتدى الدولي للحكم الراشد للمؤسسة.

#### ■ المعهد الوطني الجزائري لتطبيق قواعد الحوكمة في المؤسسات:

تم افتتاح المعهد الوطني لحوكمة المؤسسات سنة 2009 من أجل تطبيق قواعد وأسس الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، والذي يهدف إلى مساعدة المؤسسات الجزائرية في عملية تطبيق قواعد وأسس حوكمة المؤسسات، وتتركز خدمات المعهد على "التحسيس بأهمية قواعد القانون الجزائري لحوكمة المؤسسات من خلال التكوين والعمل على توضيح الرؤية أكثر لمفهوم الحوكمة، وعلى اعتبار أن أساس الحوكمة هو المحيط القانوني والمالي، إلى جانب اعتماد الشفافية لكون هذه الأخيرة تساعد المؤسسات في عملية الحصول على تسهيلات القروض البنكية"<sup>1</sup>.

#### 2. الجهود التنظيمية للدولة الجزائرية الخاصة بمجال العامل:

إن كافة القوانين المتعلقة بالعمل تأخذ مرجعيتها من المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصلة التي وقعت عليها الجزائر، حيث وقعت الجزائر على 59 إتفاقية دولية، من بينها الاتفاقات الدولية الثمانية الأساسية، والتي تعتبرها منظمة العمل الدولية من الآليات الجوهرية التي يستوجب التصديق عليها وتكييف التشريع الوطني معها ووضعها حيز التنفيذ الفعلي، وهي تخص المجالات التالية:<sup>2</sup>

- حظر العمل الجبري.
- الحرية النقابية وحماية الحق النقابي.
- التفاوض الجماعي.
- المساواة في ميدان الأجور.
- عدم التمييز.
- سن العمل.
- حظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال.

<sup>1</sup> مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 230.

<sup>2</sup> مقدم وهيبة، المرجع السابق، ص 232.

**3. الجهود التنظيمية للدولة الجزائرية الخاصة بمجال حماية المستهلك:**

أنشأت الجزائر هيئات وإدارات خاصة بحماية المستهلك مثل باقي دول العالم، حيث تبنت حقوق المستهلك مثلما أقرتها مواثيق منظمة الأمم المتحدة، كما سعت الجزائر في هذا التوجه الرسمي إلى تشجيع المنظمات غير الحكومية، أي جمعيات المجتمع المدني للمساهمة في مجال حماية المستهلك. وتتمثل الأطراف المسؤولة عن حماية المستهلك في الجزائر في وزارة التجارة والهيكل التابعة لها، فهي تتولى تنفيذ نظام مراقبة السلع الغذائية والخدمات المرتبطة بها من زاوية مدى مطابقتها لمعايير الجودة والصحة والأمان، كما يتم تنفيذ هذا الدور من قبل الوزارة الوصية قطاعات وزارية أخرى.

بالإضافة إلى بعض الهيئات المركزية المتخصصة في مجال حماية المستهلك منها:<sup>1</sup>

- **المجلس الوطني لحماية المستهلكين:** تتمثل مهامه في وضع كل التدابير التي تساهم في تحسين الوقاية من المخاطر التي قد تتسبب فيها السلع والخدمات المعروضة في السوق.
- **المركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزم:** تتمثل مهامه في حماية صحة المستهلك وأمنه بالسهر على احترام النصوص التي تنظم نوعية المنتجات الموضوعة للاستهلاك، وتطوير نوعية توضيب المنتجات الموضوعة للاستهلاك ورزمتها وتنمية ذلك.
- **شبكة مخابر التجارب والتحليل النوعية:** تساهم في تنظيم مخابر التحليل ومراقبة النوعية، وتشارك في إعداد سياسة حماية الاقتصاد الوطني والبيئة وأمن المستهلك وفي تنفيذها.
- **اللجنة الوطنية لحماية المستهلك من الأخطار:** مهمتها تتمثل في ترقية التنسيق والتشاور بين المؤسسات والهيئات العملية للمساهمة في ضمان حماية صحة المستهلك من الأخطار الغذائية. ويضاف إلى هذه الهيئات الرسمية، هيئات أخرى غير رسمية تتمثل في الجمعيات المهنية وأرباب العمل، وجمعيات حماية المستهلك، وهذا من منطلق ضرورة مساعدة السلطات العمومية في الوفاء بهذه المهمة النبيلة والأخلاقية، فليس أحرص على تحقيق مصلحة المستهلك من المستهلك نفسه.

<sup>1</sup> مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 234-235.



#### 4. الجهود التنظيمية للدولة الجزائرية الخاصة بمجال حماية البيئة:

##### 1.4. الهيئات المعنية بحماية البيئة في الجزائر:

تقع مهمة حماية البيئة على عاتق بعض الهيئات والمؤسسات المختصة بها، كوزارة البيئة وهيئة الإقليم والمجلس الأعلى للبيئة، بالإضافة إلى عدة هيئات حكومية أخرى والعديد من اللجان القطاعية المشتركة المعنية بالبحث في مسائل البيئة.

ومن أهم المؤسسات البيئية التي وضعتها الجزائر: المعهد الوطني لمهن البيئة، المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المعهد الوطني للساحل، المركز الوطني للتكنولوجيات النظيفة.

ومن أهم المراسيم التي تنص على إنشاء الهيئات المعنية بحماية البيئة ما يلي:

- المرسوم رقم (457/83) المؤرخ في 23 جويلية 1983، المتضمن إنشاء وكالة الوطنية لحماية البيئة، الجريدة الرسمية، رقم 31، لسنة 1983.

- المرسوم التنفيذي (183/93) مؤرخ في 27 جويلية 1993 المتضمن لإنشاء مصالح خارجية التابعة لإدارة البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 50 المؤرخ في 28 جويلية 1993.

- وينص المرسوم التنفيذي رقم (364/17)<sup>1</sup> المؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1439 الموافق ل25 ديسمبر 2017، المتعلق بتحديد صلاحيات وزير البيئة والطاقات المتجددة على السهر على تطبيق التنظيمات والتعليمات التقنية المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة وترقية بروز الاقتصاد الأخضر؛ والمبادرة بإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية.

- تنص المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم (365/17) المؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1439 الموافق ل25 ديسمبر 2017، المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة البيئة والطاقات المتجددة التي تحدد مهام وصلاحيات كل من:<sup>2</sup>

• **المديرية العامة للبيئة والتنمية المستدامة:** إعداد وتنفيذ استراتيجية الوطنية للبيئة

وتقييمها وتحسينها؛ إعداد التقرير الوطني حول حالة البيئة ومستقبلها؛ اعداد وتنفيذ

مخطط العمل الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة بالتنسيق مع القطاعات

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم (364/17) المؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1439 الموافق ل25 ديسمبر 2017، المتعلق بتحديد صلاحيات وزير البيئة والطاقات المتجددة، الجريدة الرسمية 74، لسنة 2017، ص 8.

<sup>2</sup> المرسوم التنفيذي رقم (365/17) المؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1439 الموافق ل25 ديسمبر 2017، المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة البيئة والطاقات المتجددة، الجريدة الرسمية 74، لسنة 2017. ص 10-15.

الأخرى؛ مراقبة وتقييم حالة البيئة ومتابعة اهداف التنمية وتنفيذها والسهر على تطبيق التشريع فيما يتعلق بحماية البيئة والقيام بزيارات التفتيش والتقييم والمراقبة.

- **مديرية السياسة البيئية الصناعية والمديرية الفرعية للمؤسسات المصنفة والوقاية من الأخطار والأضرار الصناعية:** إعداد دراسات إزالة التلوث البيئي في الوسط الصناعي؛ تحيين قائمة المؤسسات الصناعية الأكثر خطر؛ تعد جرد ومخطط إزالة التلوث وإعادة تأهيل المواقع والأراضي الملوثة؛ إعداد سجل لخصائص المصبات السائلة والانبعاثات الغازية، إعداد الدارسات والأعمال المتعلقة بالوقاية من التلوث الصناعي بالتنسيق مع القطاعات المعنية؛ متابعة تنفيذ وتطبيق المواصفات التقنية التي تخص المؤسسات المصنفة.

- **مديرية تقييم الدراسات البيئية:** إعداد ومتابعة الدراسات البيئية.

- **مديرية التوعية والشراكة لحماية البيئة:** القيام بحملات التوعية والشراكة مع القطاعات الملوثة للبيئة.

- وينص المرسوم التنفيذي رقم (366/17)<sup>1</sup> الموافق لـ 25 ديسمبر 2017، المتعلق بتنظيم المفتشية العامة لوزارة البيئة والطاقات المتجددة وسيرها على تطبيق التشريع والتنظيم المعمول به والاستعمال الرشيد للوسائل والموارد ومتابعة وتنفيذ ومتابعة القرارات.

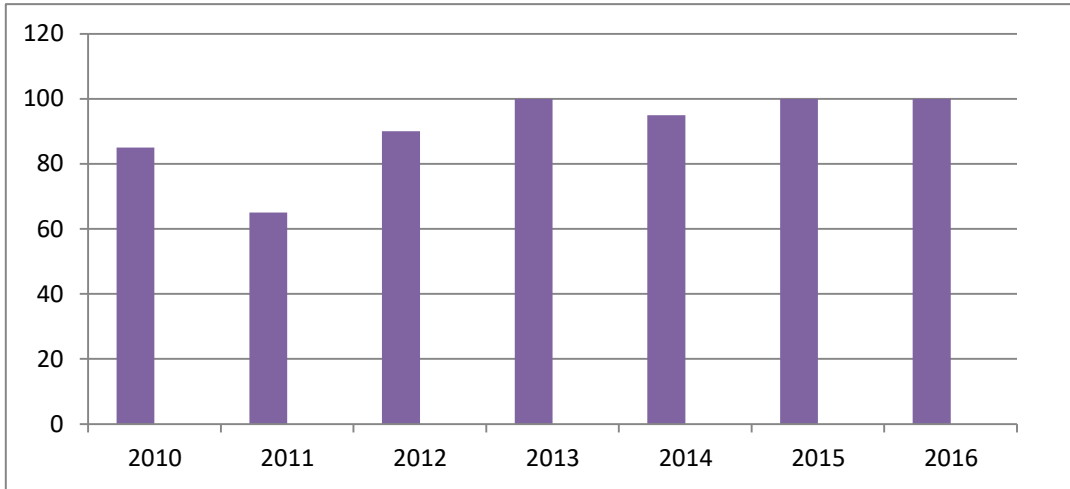
#### 2.4. المعاهدات الدولية المتعلقة بالبيئة والتي وقعت عليها الجزائر:

تسعى المؤسسات الجزائرية كغيرها من المؤسسات الدولية لتبني المواصفات القياسية (ISO 14001) لكن بمستوى بطيء، حيث نلاحظ من الشكل البياني في الأسفل أن المواصفات القياسية في الجزائر لم يتعدى عددها سقف 100 شهادة خلال سنوات الممتدة بين 2010 و 2016، وهذا يوضح مدى تباطؤ المؤسسات الجزائرية نحو تبني هذه المواصفة، لذلك وجب على الجهات المعنية معرفة أسباب ذلك وتشجيع المؤسسات نحو تبني هكذا مفاهيم وحل كل العراقيل التي تعيق المؤسسات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم (366/17) المؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 25 ديسمبر 2017، المتعلق بتنظيم المفتشية العامة لوزارة البيئة والطاقات المتجددة وسيرها، الجريدة الرسمية 74، لسنة 2017، ص 21.

<sup>2</sup> محمد الهادي خنوس والشيخ الداوي، آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية (ISO14001) في المؤسسات الصناعية: دراسة حالة شركة الأسمنت عين الكبيرة (SCAEEK)، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، عدد الخاص، 2018، ص 27.

الشكل رقم (3-3): تطور عدد المواصفات القياسية (ISO 14001) في الجزائر



المصدر: محمد الهادي خنوس والشيخ الداوي، "آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية (ISO14001) في المؤسسات الصناعية: دراسة حالة شركة الأسمنت عين الكبيرة (SCAEK)", مجلة آفاق للبحوث والدراسات، عدد الخاص، 2018، ص ص 27-28.

### 3.4. السياسات المنتهجة اتجاه المؤسسات لتعزيز حماية البيئة:

تتمثل أهم الاجراءات المعتمدة اتجاه المؤسسات لتعزيز حماية البيئة فيما يلي:<sup>1</sup>

- **تعيين مندوب بيئة على مستوى المؤسسة:** يتوجب على المؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص تعيين مندوب للبيئة، وتتمثل مهامه في تطبيق القوانين البيئية على مستوى المؤسسة وضمان حسن أداء الإدارة البيئية في الجوانب القانونية أو التنظيمية.
- **تقديم تصريح سنوي عن نفاياتها الخاصة بالخطرة،** وذلك من حيث: طبيعتها، كمياتها، خصائصها، معالجتها وسبل الوقاية منها وتجنبها.
- **القيام بالدراسات البيئية:** حيث يتم دراسة التأثير ودراسة الخطر، يتم انجاز هاتين الدراستين من طرف مكتب خبرة أو مكتب استشارات مختصة في هذا المجال ومعتمدة من قبل الوزير المكلف بالبيئة وتتجز على نفقة صاحب المشروع، وتهدف الدراستين إلى تحديد مدى ملائمة إدخال المشروع في بيئته مع تحديد وتقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع على البيئة والتحقق من الالتزام بالتعليمات المتعلقة بالبيئة.
- **الحصول على رخصة الاستغلال:** وهي وثيقة إدارية تثبت أن المؤسسة المصنفة المعنية تطابق الأحكام والشروط المتعلقة بحماية البيئة وأمنها.

<sup>1</sup> مقدم وهبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 239-240.

■ عقود حسن الأداء البيئي: قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بإبرام عقود حسن الأداء البيئي مع كل مؤسسة ملوثة على انفراد مراعاة للظروف المالية والتقنية الخاصة بكل مؤسسة، تهدف هذه العقود إلى وضع برامج تأهيل ملائمة لكل مؤسسة مقابل حصولها على مساعدات مالية وفنية من الوزارة.

#### 5. الجهود التنظيمية للدولة الجزائرية الخاصة بمجال تحسين الجودة في المؤسسات:

- انعكست مظاهر الاهتمام بالجودة في المؤسسات من خلال جهود الدولة المتمثلة في:<sup>1</sup>
- في سنة 2000 ومع إطلاق برنامج تطوير نظام التقييس لدعم المؤسسات للحصول على شهادات الجودة، "حصلت 178 شركة عمومية على هذه المقاييس، بحيث 167 مؤسسة حصلت على شهادة ايزو 9001، 6 مؤسسات حصلت على شهادة ايزو 14001، 5 مؤسسات هي في طور الحصول على ايزو 22000، وقد خصص لهذا البرنامج مساعدة مالية بقيمة 500 مليون دينار".
  - إنشاء المعهد الجزائري للتقييس وهو الهيئة الممثلة للجزائر وعضو في المنظمة العالمية للتقييس، وله حق منح شهادة مطابقة المنتج فقط، فهذا المعهد يرافق المؤسسات الجزائرية طول مسيرتها لتطبيق نظام تسيير الجودة من خلال تكوين أفرادها وتقديم الإرشادات اللازمة والتدقيق الأولي لها، كما تدعم الدولة هذه المؤسسات ماديا للحصول على الشهادة.
  - وفي إطار تطوير الجودة في الجزائر تم إنشاء الجائزة الجزائرية الوطنية للجودة، كما أن أكثر من 1000 مؤسسة وطنية تنشط في مختلف المجالات تحصلت على شهادة المطابقة منذ سنة 2000، "وقد فازت شركة الوطنية للدهن بالجائزة الجزائرية للجودة في طبعة 2010 التي تمنح للمؤسسات الوطنية المتوفرة على شروط النجاعة والتأهيل والمنافسة سنويا في اليوم الوطني للتقييس.

#### 6. الجهود التنظيمية للدولة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد:

انعكست جهود الدولة في مكافحة الفساد من خلال التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد والاتفاقية الإفريقية ذات الصلة، وتم إنشاء المعهد الجزائري للتقييس Institut Algérien de normalisation في سنة 1998 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-69 المؤرخ في 21 فيفري

<sup>1</sup> مقدم وهيبة، "مرجع سبق ذكره، ص 241.

1998 المتضمن إنشاء المعهد الجزائري للتقييس ويحدد قانونه الأساسي والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 11-20 المؤرخ في 25 يناير 2011 والمتضمن إنشاء المعهد الجزائري للتقييس<sup>1</sup>. وقد تم وضع الهيئات المكلفة بمحاربة الفساد حسب المادة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المعدل والمتمم بالمرسوم 12-641 المتعلق بتشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، كما تم إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-426 ديسمبر 2011.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: جهود الدولة الجزائرية للتشجيع على تبني مواصفة ISO26000 للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية

تعد الجزائر من أحد الدول المشاركة في البرنامج الجهوي للمرافقة، وهي مبادرة إقليمية أطلق عليها اسم المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا امتدت من 2011 حتى 2014، وتضم هذه المبادرة ثمانية دول وهي: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، سوريا، الأردن، لبنان، العراق، وتشرف على هذه المبادرة المنظمة الدولية للتقييس بالتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية، وهو ما يؤكد على اعتماد الجزائر للمواصفة وضعها لبرنامج وطني للمرافقة من أجل الامتثال للمواصفة الدولية أيزو 26000، ففي المرحلة الأولى استفاد كل من المركز التقني لمواد البناء بيومرداس والمجموعة الخاصة للصناعة الغذائية المصبرات بالروبية من البرنامج الوطني.

بناء على نفس البرنامج الوطني قام المعهد الوطني للتقييس سنة 2012 باختيار أربعة مؤسسات وطنية للاستفادة من البرنامج الإقليمي للمرافقة لمدة ثلاث سنوات، من أجل الامتثال للمقاييس التي تضعها المنظمة الدولية للتقييس في مجال إيزو 26000، ضمن 15 مؤسسة ترشحت من القطاع العام والخاص، يتعلق الأمر بكل من مؤسسة الوطنية للأنايب فرع تابع لسوناطراك، مجمع سفيتال ببجاية، مؤسسة اتصالات الجزائر، مجمع أنتارتراد كندور كندور.

كما استفادت سنة 2013 كل من مؤسسة كوسيدار للأشغال العمومية من القطاع العام والمؤسسة الخاصة لأشغال الطرق والري والبناء، ويتم اختيار المؤسسات بناء على مجموعة من المعايير أهمها

<sup>1</sup> ماموني فاطمة الزهراء، "واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومدى التزامها بالمواصفة الدولية أيزو 26000 في الجزائر"، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 04، 2020، ص 43.

<sup>2</sup> بويشطولة بسمة، قدة حبيبة، آليات مكافحة جرائم الفساد ومدى فعاليتها في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 02، 2021، ص ص 652-658.

سمعتها الوطنية والإقليمية وفي كيفية ممارسة نشاطاتها وعلاقتها مع المستفيدين وأصحاب المصلحة والبيئة، وفي سنة 2014 تبنت المؤسسات الوطنية التالي ذكرها للمواصفة الدولية أيزو 26000 وهي كوسيدار للأشغال العامة، نافثال فرع كربيرون، المؤسسة الوطنية للأكياس أوندوي.

كما قام مجمع سوناطراك بإبرام اتفاق مع المعهد الوطني للتقييس في 2016، هدفه مرافقة وتقديم المساعدة التقنية لتثبيت المواصفة لمدة ثلاث سنوات، مما يسمح لسوناطراك بإدماج ووضع هذه المواصفة حيز التنفيذ في بعض المواقع المختارة، طبقا لبرنامج المساعدة التقنية والتكوين لفائدة العائلات وإطارات قسم الاستكشاف والإنتاج، باعتبار أن هذا القسم أول نشاط يدخل المجمع في علاقة مع الأطراف المعنية أي أصحاب المصلحة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> زيد المال صافية وميلودي، "أيزو 26000: مواصفة دولية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني 11، العدد 1، 2020، ص ص 547 - 548.

## المبحث الرابع: الإطار العملي لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية

### الجزائرية "سوناطراك"

سنتعرف من خلال هذا المبحث على الواقع العملي لممارسة المسؤولية الاجتماعية في سوناطراك.

### المطلب الأول: استراتيجية مديرية الصحة والأمن والبيئة HSE في مؤسسة سوناطراك

اتبعت سوناطراك استراتيجية المسؤولية الاجتماعية من خلال خلق وظيفة جديدة وهي وظيفة HSE، وهي اختصار للكلمات الانجليزية التالية: Health، Security، Environment التي تلزم سوناطراك بالحفاظ على صحة وسلامة العمال ونزاهة التراث ووقاية البيئة وذلك منذ أن تم الإعلان عنها في 27 أبريل 2004.

تهدف هذه الاستراتيجية إلى رفع مجالات الصحة للعاملين لديها وتوفير الأمن وحماية البيئة، حيث تركز استراتيجية سوناطراك فيما يتعلق بالصحة والسلامة والتنمية المستدامة على التحكم في المخاطر الصحية والأمنية وحماية البيئة والتنمية، وكذا تقييم الكفاءات في مجال الصحة والسلامة، وتتمحور أيضا حول مساهمة سوناطراك في الرعاية الاجتماعية للسكان المجاورين وحماية البيئة.

وتتمثل استراتيجيات سوناطراك في مجالات الصحة، الأمن، والبيئة HSE فيما يلي:<sup>1</sup>

- مطابقة أنشطة سوناطراك مع المتطلبات القانونية والتنظيمية في مجال الصحة والأمن والبيئة.
- تطوير نهج وقائي لإدارة المخاطر المتعلقة بجوانب الصحة والسلامة والأمن والبيئة والتي تنجم عن نشاطاتها.
- تحسين أداء وظيفة (الصحة، الأمن، البيئة) من خلال إقامة نظام إداري يدمج هذه الجوانب الثلاثة في استراتيجية المؤسسة (HSE-MS) (Système de management intégré).
- تعزيز وتعميم التكوين والتطوير في مجال الصحة والأمن والبيئة
- تنمية وتطوير المعلومات والاتصالات في مجالات الصحة والأمن والبيئة.
- المشاركة الفعالة في حماية البيئة وتطوير المجتمع المحلي.

<sup>1</sup> محمد قادري، المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات النفطية العربية شركتا "سوناطراك الجزائرية وغاز قطر" نموذجا، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2015، ص 267.

## المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع، البيئة، العاملين

### 1. المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع:

تسعى سوناطراك لتبني مسؤوليتها اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه من خلال العمل في عدة مناطق على مساعدة السكان المعوزين وعلى الترقية النشاطات العلمية والثقافية والرياضية، والمشاركة في النشاطات التي تهدف للمحافظة على الطبيعة وحفظ التراث الثقافي والتاريخي الوطنيين، وتشمل مجالات الاستثمار الاجتماعي للمؤسسة: التكوين المهني، محو الأمية، التربية، فك العزلة، الري، الصحة، البيئة، الصناعية التقليدية، الرياضة، والثقافة، ومن أهم برامج المسؤولية الاجتماعية:<sup>1</sup>

- إنشاء مؤسسة سوناطراك طاسيلي ويتم تسييرها عن طريق قانون 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، وقد أوكلت إلى سوناطراك طاسيلي مهمة حماية الطبيعة من أجل الإبقاء عليها، ومكافحة التلوث بكل أشكاله والمحافظة على الحيوانات والنباتات والمحافظة على الموروث الثقافي المادي وغير المادي والمساعدة في التنمية الاجتماعية للسكان المعوزين أو المحرومين.
- دعمت سوناطراك تطوير الرياضة في الجزائر من خلال سياسة رعاية مطابقة للاستراتيجية الشاملة للمجمع، وتتعلق نشاطات دعم الجهود الوطني في تطوير الرياضة بالمجالات التالية: تدعيم الرياضة الجوارية، تهيئة المناطق الترفيهية، تدعيم عدائي النخبة، تدعيم الأندية الرياضية، تدعيم الفدراليات والمؤسسات الرياضية، تشجيع وتدعيم الرياضة النسوية.

### 2. المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين لديها:

تسعى سوناطراك لتبني مسؤوليتها اتجاه الموارد البشرية العاملة لديها، من خلال العمل على تنميتهم وتطوير مؤهلاتهم، حيث تتضمن خططها الاستراتيجية ميزانية مخصصة للتكوين والتدريب والتي تختلف من سنة لأخرى حسب الاحتياجات المطلوبة، كما تتم وظيفة رفع المستوى والتخصص عن طريق الثلاث وسائل للتكوين بسوناطراك: المعهد الجزائري للبتترول، مركز تطوير المؤسسة، ومعهد التكوين نفطو غاز.

### 3. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه البيئة:

تتمثل المسؤولية البيئية لمؤسسة سوناطراك في:

<sup>1</sup> محمد قادري، مرجع سبق ذكره، ص ص 269-270.



- المساهمة في المجهود الوطني لإعادة التشجير.
- مكافحة تلوث مياه البحر بالمياه النفطية والمساهمة في المحافظة على تنوع الأصناف البحرية.
- تشجيع استخدام الطاقة المتجددة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وأخلاقيات العمل الإداري

1. إصدار مدونة السلوك: أصدرت سوناطراك في 2010 مدونة سلوك تطرقت فيها إلى أن قيم سوناطراك ترتكز على: "القيم الجوهرية ومبادئ المؤسسة"، حيث ترتبط القيم الجوهرية لها بالالتزام لتحقيق مصلحة البلاد وروح المؤسسة والأخلاقيات المهنية والثقة وروح الجماعة والحكمة المثالية والبحث عن الجودة والتكافؤ، كما تؤكد هذه الوثيقة أن قيم المؤسسة تنص على التكوين وتحسين الكفاءات المستخدمين والسهر والتحكم في التكنولوجيا وتحسين نوعية المحيط الاجتماعي وإرضاء الزبائن واحترام الشركاء ونقل المهارات نحو المؤسسات الجزائرية الأخرى واحترام البيئة وتحقيق التنمية المستدامة<sup>2</sup>.
2. إنشاء لجنة للأخلاقيات: أنشأت سوناطراك لجنة للأخلاقيات سنة 2010 مهمتها السهر على تعزيز الممارسات الأخلاقية على مستوى المؤسسة واحترام أحكام مدونة السلوك، وتعد هذه اللجنة عبارة عن هيكل دائم لسوناطراك مكلفة بمتابعة المسائل المتعلقة بالأخلاقيات على مستوى المؤسسة والسهر على توزيع مدونة السلوك على نطاق أوسع<sup>3</sup>.
3. إصدار مدونة أخلاقيات سوناطراك: اعتمدت سوناطراك مدونة أخلاقيات جديدة في 29 جويلية 2021 مهمتها السهر على تعزيز الممارسات الأخلاقية واحترام أحكام مدونة السلوك من خلال إنشاء لجنة للأخلاقيات مكلفة بمتابعة المسائل المتعلقة بالأخلاقيات على مستوى المؤسسة والسهر على توزيع هذه المدونة على نطاق واسع، كما شجعت هذه المدونة أصحاب المصالح بإبلاغ مسؤولي سوناطراك أو لجنة الأخلاقيات عن أي خرق أخلاقي تم ملاحظته<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد قادري، مرجع سبق ذكره، ص ص 267-268.

<sup>2</sup> مقدم وهبية، مرجع سبق ذكره، ص 257.

<sup>3</sup> موقع جزائرس، سوناطراك تصدر مدونة جديدة لضبط سلوك موظفيها، أصدرت يوم (27/11/2010) [https:// www.djazair.com/elhiwar/39434](https://www.djazair.com/elhiwar/39434)

<sup>4</sup> رسالة الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك، مدونة أخلاقيات سوناطراك، الرسالة رقم 24 جويلية والتي تم إصدارها في 9 جويلية 2021 الموافق لـ 09 ذو الحجة 1442، المديرية العامة - سوناطراك - الجزائر.

## المبحث الخامس: دراسة استطلاعية لواقع المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها في

### مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة

من أجل الوصول لأهداف الدراسة ومعرفة المقومات التي تفعل تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، من خلال دراسة ميدانية على مؤسسات قطب المحروقات الواقعة بولاية سكيكدة، قمنا أولاً بدراسة استطلاعية مدعمة للدراسة التطبيقية الحالية من أجل جمع البيانات والمعلومات حول معرفة وتحديد هذه المقومات السائدة في المؤسسات محل الدراسة.

### المطلب الأول: الغرض من الدراسة الاستطلاعية ومنهجيتها

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى توضيح الغرض من إجراء هذه الدراسة الاستطلاعية في مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة، والمنهجية المتبعة في ذلك.

#### 1. الغرض من الدراسة الاستطلاعية:

جاءت هذه الدراسة الاستطلاعية بغية توضيح مجموعة من النقاط الأساسية المساهمة في تدعيم الدراسة التطبيقية، فيما يخص معرفة مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبناء نموذج الدراسة بشكل سليم، والمتمثلة في:

- اكتشاف بيئة المؤسسة المراد دراستها بشكل عام؛
- تحديد عينة الدراسة؛
- معرفة وتحديد متغير الدراسة "المقومات الثقافية والعلمية": وذلك من خلال معرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إدراك ووعي إدارات المؤسسات محل الدراسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها ومدى اهتمامها بالقضايا والجوانب البيئية والاجتماعية، وكذا معرفة مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة، وهو ما يعزز مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية والنطاق الذي تعمل ضمنه؛ حيث يمكن تعريف وتقنين هذا المفهوم انطلاقاً من تحديد مجالاتها وأنشطتها والنطاق الذي تعمل ضمنه؛
- معرفة وتحديد متغير الدراسة "المقومات المحاسبية والإدارية": وذلك من خلال معرفة وتقييم القياس والإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة، حيث تم إجراء مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين والإطارات العاملة في الدوائر المالية والمحاسبية

والقيام بالاطلاع على المجموعة الدفترية ومدونة الحسابات والقوائم والتقارير المحاسبية الخاصة بها، وذلك فيما يخص: تحديد وتصنيف وتسجيل أنشطة مجالات هذه المسؤولية الاجتماعية (التكاليف الاجتماعية)، ومعرفة ما إذا كانت هناك تقارير مستقلة أو مدمجة لهذه المحاسبة، معرفة ما إذا كانت تخصص ميزانيات مالية للقيام ببرامج هذه المسؤولية، وكذا معرفة ما إذا كانت هناك متابعة ومراقبة لتسيير هذه الأنشطة.

## 2. منهجية الدراسة الاستطلاعية:

من أجل القيام بهذه الدراسة الاستطلاعية تم إعداد استبيان استطلاعي مدعم للدراسة التطبيقية يتضمن محورين (أنظر الملحق رقم 02):

**المحور الأول:** يتكون من ثمانية (08) فقرات تتمحور حول مدى إدراك ووعي إدارات المؤسسات بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها؛

**المحور الثاني:** يتكون من (24) فقرة تبين مدى التزام واهتمام المؤسسات بمجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية والذي تم تقسيمه إلى أربع أبعاد، حيث كل بعد يمثل مجال من مجالات هذه المحاسبة.

### 1.2. العينة الاستطلاعية:

للقيام بهذه الدراسة تم توزيع عينة استطلاعية على الإطارات العاملة في الدوائر المالية والمحاسبية في ستة (06) مؤسسات من المؤسسات محل الدراسة، والمقدرة بـ 60 مفردة، وبلغ عدد الاستبيانات المستردة والصالحة للدراسة والتحليل 50 استبيان، أي ما نسبته 83%.

## 2.2. صدق وثبات الاستبيان الاستطلاعي:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة الاستطلاعية من خلال إجراء اختبار ثبات الاستبيان عن طريق معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وكانت النتائج كما هي مبنية في الجدول الآتي:

### الجدول رقم (3-3): معاملات الثبات "طريقة ألفا كرونباخ" Cronbach's Alpha

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	مدى إدراك ووعي إدارات المؤسسات بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها.	8	0.762
الثاني	مدى اهتمام إدارات المؤسسات بمجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية.	24	0.793
	جميع محاور الاستبيان	32	0.828

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لفقرات الاستبيان الاستطلاعي البالغ عددها 32 فقرة يقدر بـ 0.828، وهو يدل على درجة ثبات مرتفعة، مما يعطي مصداقية إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة الاستبيان.

### المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمدى إدراك ووعي إدارات المؤسسات محل الدراسة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها

في هذا المطلب سيتم التعرف على وعي وإدراك إدارات المؤسسات محل الدراسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها، فتطبيق هذه المحاسبة مبني على مدى استجابة هذه المؤسسات للقضايا والجوانب البيئية والاجتماعية، وسنوضح ذلك في الجدول الآتي:

### الجدول رقم (3-4): التحليل الوصفي لمدى إدراك ووعي إدارة المؤسسة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	توجد رؤية واضحة لدى إدارة المؤسسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.	3.980	0.622
02	يتطلب مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتمام إدارة المؤسسة بالمحافظة وحماية البيئة التي تعمل فيها.	4.120	0.479
03	يستلزم مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتمام إدارة المؤسسة بالعاملين لديها.	4.300	0.543
04	يستلزم مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتمام إدارة المؤسسة بتحسين مستوى جودة المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء.	4.140	0.756
05	يتضمن مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتمام إدارة المؤسسة بالمجتمع المحلي.	3.940	0.585
06	يعد الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من إحدى أولويات وأهداف المؤسسة.	3.740	0.564
07	تسعى المؤسسة للحصول على الشهادات المحلية والدولية في مجالات الجودة وحماية البيئة والخدمة المجتمعية.	3.620	0.966
08	تشارك المؤسسة في الملتقيات العلمية والندوات الوطنية والدولية التي تهتم بموضوع المسؤولية الاجتماعية.	2.100	0.909
	جميع عبارات المحور	3.742	0.428

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أعلاه آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى ادراك ووعي إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها كانت إيجابية في جميع فقرات المحور، حيث كان المتوسط الحسابي لكل فقرة من هذه الفقرات أكبر من المتوسط الافتراضي 3، ما عدا الفقرة رقم (8)، فكانت سلبية بمتوسط حسابي (2.10) أقل من المتوسط الافتراضي 3، أي أنهم لا يتفقون على أن المؤسسات محل الدراسة تشارك في الملتقيات العلمية والندوات الوطنية والدولية التي تهتم بموضوع المسؤولية الاجتماعية بل تشارك بمستوى ضعيف، وذلك فيما يخص المواضيع التي تدخل ضمن نطاق حماية البيئة والأمن والسلامة المهنية.

وبصفة عامة يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور يساوي 3.74، وهو أكبر من المتوسط الافتراضي 3، مما يعني آراء أفراد عينة الدراسة يتفقون بدرجة كبيرة على جميع الفقرات، وهذا يعني أنه يوجد لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة إدراك ووعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها وهو يعتبر كمقوم أساسي من مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ويدخل ضمن "المقومات الثقافية والعلمية".

### المطلب الثالث: التحليل الوصفي لأنشطة مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات قطب المحروقات سكيكدة

في هذا المطلب تم التعرف على أنشطة مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة، وذلك لمعرفة مدى تبني هذه المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية ودرجة الوفاء بها، حيث أن معرفة هذه الأنشطة والمجالات تساهم بدرجة كبيرة في التعرف على المقومات الأساسية التي تشجع على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وكما نعلم أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية يمكن تقنينها وتحديد مفهومها من خلال تحديد أنشطتها ومجالاتها، حيث أن تحديد هذه المجالات هي التي تحدد الإطار العام الذي تعمل ضمنه محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

#### 1. التحليل الوصفي لمجال تنمية العلاقة مع العاملين لديها:

لمعرفة مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه الموارد البشرية العاملة لديها، تم تلخيص نتائج هذا المجال في الجدول الآتي:

الجدول رقم(3-5): التحليل الوصفي لمجال تنمية العلاقة مع العاملين لديها

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	توفر المؤسسة برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين لديها لرفع قدراتهم كفاءتهم.	4.400	0.494
02	توفر التأمين الصحي للعاملين والتقاعد لهم، وتدفع أجور عملياتهم.	4.420	0.537
03	تؤمن مستلزمات الأمن الصناعي والسلامة المهنية لنفاذي الحوادث داخل المؤسسة.	4.520	0.504
04	توفر وسائل النقل للعاملين من مناطق سكنهم إلى مكان العمل والعكس.	4.620	0.490
05	توفر وجبات الطعام للعاملين عند تواجدهم بالعمل .	4.380	0.530
06	تساهم المؤسسة في تنظيم رحلات للديار المقدسة للعاملين لديها.	4.300	0.614
	جميع فقرات المحور	4.440	0.377

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

بتحليل النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أن الاتجاه العام لآراء عينة الدراسة إيجابي حول مدى اهتمام إدارات المؤسسات محل الدراسة بمجال تنمية العلاقة مع العاملين لديها في جميع فقرات هذا المحور، حيث كان المتوسط الحسابي لكل فقرة من هذه الفقرات أكبر من المتوسط الافتراضي 3، أي محصور بين (4.3 - 4.62).

وبشكل عام يتبين أن متوسط إجابات أفراد العينة نحو مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين لديها كانت إيجابية، حيث بلغ المتوسط العام لهذا المتغير (4.440)، وهو أكبر من المتوسط الافتراضي 3، وبانحراف معياري قدره (0.377)، مما يدل على أن آراء أفراد عينة الدراسة موافقة بدرجة كبيرة جدا على أنه هناك التزام واهتمام بمجال تنمية العلاقة مع العاملين في المؤسسات محل الدراسة، والذي يعتبر من أهم مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

وتفسر هذه النتيجة أن المؤسسات محل الدراسة تعطي عناية فائقة واهتمام كبير جدا بالموارد البشرية العاملة لديها، من خلال توفير وتحسين سبل الرفاهية للعاملين وتوفير الصحة والسلامة المهنية والامن الصناعي وحماية بيئة العمل وحماية العامل من الامراض والاختطار التي يمكن ان يتعرض لها نتيجة

قيامها بنشاطها، وتوفير وسائل النقل من مكان سكنهم إلى مكان العمل والعكس، وتنمية قدراتهم من خلال التدريب والتكوين.

## 2. التحليل الوصفي لمجال تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي:

لمعرفة مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه خدمة المجتمع المحلي، تم تلخيص نتائج هذا المجال في الجدول الآتي:

### الجدول رقم (3-6): التحليل الوصفي لمجال تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	تقدم المؤسسة المساعدات المالية والتبرعات للهيئات والمؤسسات الخيرية والمراكز الثقافية والرياضية.	3.520	1.110
02	تدفع الضرائب للدولة.	4.100	0.707
03	توفر فرص العمل لأفراد المناطق المجاورة لها نتيجة تعرضهم للأضرار من نشاط المؤسسة.	1.500	0.646
04	تقوم بتدريب عدد من الطلبة لتأهيلهم للحياة العملية.	3.960	0.832
05	تقوم بمنح منح دراسية للمتفوقين من أبناء المجتمع.	1.500	0.677
06	تساهم في إنشاء المشاريع الأساسية للمجتمع من مدارس ومستشفيات وطرق وبرامج خدمات الإسكان والتعمير.	2.280	1.178
	جميع فقرات المحور	2.810	0.513

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

أوضحت المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة نحو مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه خدمة المجتمع المحلي كانت محايدة، وذلك راجع إلى أن آراءها في الفقرات (1، 2، 4) كان إيجابيا، بمتوسط حسابي لكل فقرة من هذه الفقرات أكبر من المتوسط الافتراضي 3، أي محصور بين (3.52 - 4.1)، وكان سلبيا في الفقرات (3، 5، 6) بمتوسطات حسابية أصغر من المتوسط الافتراضي 3.

وبشكل عام يتبين أن متوسط إجابات أفراد العينة نحو مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه خدمة المجتمع المحلي كانت محايدة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لها (2.810)، وهو أصغر من

المتوسط الافتراضي 3، وبانحراف معياري قدره (0.513)، مما يدل على أن آراء أفراد العينة يتفقون بشكل حيادي على أنه هناك التزام واهتمام بمجال تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي من قبل المؤسسات محل الدراسة.

وتفسر هذه النتيجة أن مؤسسات قطب المحروقات تهتم بمجال خدمة المجتمع المحلي بدرجة متوسطة، وهذا راجع إلى أنها تركز اهتمامها ضمن هذا المجال على مسؤولياتها الاجبارية أكثر من مسؤولياتها الاختيارية، حيث نلاحظ أنها تستجيب لكل ما هو قانوني فمثلا دفع الضرائب للدولة يساهم بشكل غير مباشر في إعداد الخطط التنموية للدولة، دفع الرسوم البيئية: رسم التطهير ورسم التلوث. والرسوم الخاصة عن مخالفتها لتوظيف المعوقين بنسبة 5% من عدد الموظفين ورسم عدم قبول وتدريب الطلبة والمتربصين بنسبة 5% من عدد الموظفين، أما مسؤوليتها الاختيارية في هذا المجال فلا تقوم بها بشكل دوري وإنما وفقا لقرارات السلطة المركزية بالإدارة العليا.

### 3. التحليل الوصفي لمجال تنمية العلاقة مع البيئة والمحافظة عليها:

وتم تلخيص نتائج هذا المجال في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-7): التحليل الوصفي لمجال تنمية العلاقة مع البيئة والمحافظة عليها

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	تستخدم المؤسسة الآلات الأقل تسببا في تلوث البيئة حتى وإن كانت مرتفعة التكاليف.	3.760	0.770
02	تقلل المؤسسة من الهدر في الموارد الطبيعية والاقتصاد في مصادر الطاقة.	3.320	0.890
03	يوجد قسم لحماية البيئة والمحافظة عليها.	4.16	0.509
04	تقوم بدفع الغرامات والتعويضات البيئية.	3.880	0.520
05	حصلت المؤسسة من قبل على أحد المواصفات والمعايير الدولية البيئية.	3.780	0.545
06	تستخدم المؤسسة أفضل الطرق للتخلص من النفايات ومخلفات الإنتاج والتصنيع.	3.460	0.838
	جميع فقرات المحور	3.726	0.440

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)



نلاحظ من الجدول رقم (3-7) أن إجابات أفراد العينة نحو مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجه حماية البيئة كانت إيجابية في جميع فقرات هذا المحور (1، 2، 3، 4، 5، 6)، حيث كان المتوسط الحسابي لكل فقرة من هذه الفقرات أكبر من المتوسط الافتراضي 3، أي محصور بين (3.32 - 4.16)، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يتفقون بدرجة كبيرة على أن مؤسساتهم:

- تستخدم الآلات الأقل تسببا في تلوث البيئة حتى وإن كانت مرتفعة التكاليف بمتوسط حسابي 3.76. وهذا ما أكده رأي الذين تمت مقابلتهم أن يستخدمون الأجهزة والآلات التي تمنع وتقلل من التلوث كاستعمال جهاز تصفية الانبعاثات الجوية والغازية.

- تقلل المؤسسة من الهدر في الموارد الطبيعية والاقتصاد في مصادر الطاقة بمتوسط حسابي 3.32، فعند زيارتي لهذه المؤسسات لاحظت وجود اللوائح الشمسية في ساحات المنطقة الصناعية، مما يدل على استخدامهم للطاقة الشمسية.

- يوجد قسم لحماية البيئة والمحافظة عليها بمتوسط حسابي 4.16. فمن خلال المقابلات وتفحص الهياكل التنظيمية لهاته المؤسسات يتضح أنه يوجد في كل مؤسسة قسم خاص يهتم بالأمور المتعلقة بالبيئة ويراقبها.

- تقوم بدفع الغرامات والتعويضات البيئية بمتوسط حسابي 3.88، وهذا ما أكده رؤساء المصالح أن المؤسسات تدفع غرامات ورسوم بيئية وخاصة عند مخالفتها للقوانين المفروضة عليها، كما تدفع كذلك تعويضات للأفراد وللغير الذين تأثروا بتلوثها البيئي.

- حصلت المؤسسة من قبل على أحد المواصفات والمعايير الدولية "ISO 14001" بمتوسط حسابي 3.78، من خلال المقابلات يتبين أن معظم هذه المؤسسات تحصلت على شهادة الأيزو البيئية أو في طريقها للحصول عليها (الملحق رقم 11).

- تستخدم المؤسسة أفضل الطرق للتخلص من النفايات ومخلفات الإنتاج والتصنيع. وبصفة عامة يتضح أن متوسط إجابات أفراد العينة نحو مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجه حماية البيئة كانت إيجابية، حيث بلغ المتوسط العام لهذا المحور (3.726)، وهو أكبر من المتوسط الافتراضي 3، وبانحراف معياري قدره (0.440)، مما يدل على أن آراء أفراد عينة الدراسة موافقة بدرجة كبيرة على أنه هناك التزام واهتمام بمجال تنمية العلاقة مع البيئة والمحافظة عليها في المؤسسات محل الدراسة، والذي يعتبر من أهم مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

#### 4. التحليل الوصفي لمجال تنمية العلاقة مع العملاء:

وتم تلخيص نتائج هذا البعد في الجدول الآتي:

الجدول رقم(3-8): التحليل الوصفي لمجال تنمية العلاقة مع العملاء

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	إنتاج سلع ذات جودة عالية.	3.620	0.696
02	الاهتمام ببرامج البحث وتطوير المنتجات.	3.320	0.620
03	تستجيب لشكاوى واقتراحات المستهلكين والعملاء وتحسن خدماتها ومنتجاتها على ضوءها.	3.000	0.494
04	تراعي المؤسسة القدرات الشرائية للمستهلكين عند تسعير منتجاتها وخدماتها.	3.080	0.856
05	توفير البيانات اللازمة عن خصائص المنتج.	3.940	0.424
06	عدم الاهتمام بالأرباح على حساب نوعية وجودة المنتجات.	3.220	0.581
	<b>جميع فقرات المحور</b>	<b>3.363</b>	<b>0.255</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

- نلاحظ من الجدول رقم (3-8) أن إجابات أفراد العينة نحو مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء كانت إيجابية في الفقرات (1، 2، 5، 6)، حيث كان المتوسط الحسابي لكل فقرة من هذه الفقرات أكبر من المتوسط الافتراضي 3، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن المؤسسات:
- تنتج سلع ذات جودة عالية بمتوسط حسابي 3.62، وهذا ما أكده رأي معظم الذين تمت مقابلتهم بأن أغلب هاته المؤسسات تسعى إلى إنتاج سلع ذات جودة عالية، وذلك في إطار ما يسمى بنظام إدارة الجودة، وأن أغلبها متحصلة على شهادة الأيزو في الجودة والأخرى تسعى للحصول عليها (الملحق رقم 11).
  - تهتم ببرامج البحث وتطوير المنتجات بمتوسط حسابي 3.32، ويؤكد ذلك رؤساء الأقسام والمصالح التي تمت مقابلتهم على اهتمامهم ببرامج البحث والتطوير والتسويق للحصول على الشهادات المطابقة للجودة (الملحق رقم 11).

- تعمل على توفير البيانات اللازمة عن خصائص المنتج بمتوسط حسابي 3.94، وهو يعتبر كذلك شرط من شروط نظام إدارة الجودة في هذه المؤسسات.  
أما آراء أفراد العينة حول الفقرتين (3، 4) كانت محايدة، بمتوسطات حسابية تساوي (3، 3.080) وهي تساوي المتوسط الافتراضي 3، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يتفقون بشكل حيادي أن المؤسسات:

- تستجيب لشكاوى واقتراحات العملاء وتحسن منتجاتها على ضوءها، أي أن بعض أفراد العينة تتفق على ذلك والبعض الآخر لا يتفق على ذلك، فمن خلال المقابلات التي تم إجرائها والملاحظات التي تم استنتاجها من زيارة هذه المؤسسات أن أغلب هذه المؤسسات لا تتعامل مع عملاء خارجيين، أي أن معظم هذه المؤسسات تقدم خدمات لبعضها البعض في إطار ما يسمى بمجمع سوناطراك، حيث أن هذه المؤسسات مجمعة تمثل مؤسسة واحدة غايتها في الأخير تقديم وتوزيع منتجات للعملاء، ونجد خمس (05) مؤسسات من المؤسسات محل الدراسة تتعامل مع العملاء وذات طابع تجاري، وهذا ما جعل آراء أفراد العينة محايد في الفقرتين (3، 4).

وبصفة عامة يتضح أن متوسط إجابات أفراد العينة نحو مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء كانت إيجابية، حيث بلغ المتوسط العام لهذا المحور (3.363)، وهو أكبر من المتوسط الافتراضي 3، وبانحراف معياري قدره (0,255)، مما يدل على أن آراء أفراد عينة الدراسة موافقة بدرجة متوسطة على أنه هناك التزام واهتمام بمجال تنمية العلاقة مع العملاء من قبل المؤسسات محل الدراسة.

5. التحليل الوصفي لترتيب مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة:  
وتم تلخيص هذه النتائج في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-9): التحليل الوصفي لأهمية مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية

الأهمية الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية
1	0.377	4.44	مجال تنمية العلاقة مع العاملين لديها
4	0.513	2.810	مجال تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي
2	0.440	3.726	مجال تنمية العلاقة مع البيئة والمحافظة عليها
3	0.255	3.363	مجال تنمية العلاقة مع خدمة العملاء

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

بتحليل معطيات الجدول أعلاه يتضح أن اهتمام المؤسسات محل الدراسة بمجال تنمية العلاقة مع العاملين لديها يقع في المرتبة الأولى بدرجة كبيرة جدا وبمتوسط حسابي يقدر بـ (4.44)، ثم الاهتمام بمجال تنمية العلاقة مع البيئة والمحافظة عليها في المرتبة الثانية بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي يقدر بـ (3.72)، يليها في المرتبة الثالثة الاهتمام بمجال تنمية العلاقة مع خدمة العملاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي يبلغ (3.36)، وفي المرتبة الأخيرة كانت درجة الاهتمام بمجال تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي متوسطة وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ (2.81).

وتفسر هذه النتيجة أن اهتمام المؤسسات محل الدراسة بمجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية كان مركز ضمن مجال تنمية العلاقة مع العاملين لديها، من خلال الانفاق على أنشطة هذا المجال بتوفير الإسكان والنقل والإطعام والمعالجة الطبية و... إلخ، كل هذا يدل على مكانة وأهمية العاملين بالمؤسسة، فتوفير سبل الرفاهية الاجتماعية لهم يساهم في زيادة إنتاجية هذه المؤسسات، وبعد ذلك جاء في المركز الثاني الاهتمام بمجال حماية البيئة التي تعمل فيها، وذلك تحت تجسيد استراتيجية مديرية الصحة والسلامة والأمن والبيئة في المؤسسات محل الدراسة.

## المطلب الرابع: تقييم واقع القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي في المؤسسات محل الدراسة

من أجل تقييم واقع القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة، تم الاطلاع على بعض القوائم والتقارير المالية وفحص المجموعة الدفترية والسياسات المحاسبية ومدونة الحسابات لهذه المؤسسات، وإجراء مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين والإطارات العاملة في الدوائر المالية والمحاسبية (الملحق رقم 05) للاستفسار عن كيفية تصنيف أنشطة ومجالات المسؤولية الاجتماعية والبنود المستعملة في ذلك، من خلال الإجابة على أسئلة المقابلة (الملحق رقم 07)، وعلى أساس ذلك تم التوصل إلى النتائج التالية:<sup>1</sup>

### 1. محتوى المجموعة الدفترية للمؤسسات عينة الدراسة فيما يخص الأداء الاجتماعي:

لا تحتوي المجموعة الدفترية للمؤسسات محل الدراسة على سجلات وتقارير مالية مستقلة خاصة بالأداء الاجتماعي والتي تتضمن على كافة المعلومات الخاصة بالتكاليف والمنافع الاجتماعية، بل يتوفر لدى هذه المؤسسات محل الدراسة سجلات وتقارير تتضمن معلومات اجتماعية كمية التي تثبت قيامها ببعض العمليات الخاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية (حماية البيئة، العاملين، خدمة المجتمع، وخدمة العملاء) ولكن ليست بالسجلات والتقارير المنفصلة (المستقلة) الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، وإنما تستعملها من أجل تسهيل القيام بمهامها، حيث نجد بعض العمليات والأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها وتدخل ضمن التقارير المالية التقليدية وفي حسابات خاصة تضعها خصيصا لها (برموز خاصة) وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي المتعارف عليه SCF، ومن أمثلة ذلك: سجلات خاصة باستهلاك الطاقة (الكهرباء والماء والغاز)، سجل خاص باستهلاك مادة البترول (مورد طبيعي)، سجلات خاصة بالانبعاثات الجوية، سجل النفقات التي تنجم عن نشاط المؤسسة، سجل نفقات تدريب وتكوين العاملين لديها، نفقات توفير خدمة النقل والإطعام للعاملين، تكاليف التبرع للجمعيات الخيرية، تكاليف تأمين المنتجات... الخ.

<sup>1</sup> من خلال المقابلات التي تم إجرائها مع المسؤولين والإطارات العاملة في الدوائر المالية والمحاسبية كما في الملحق رقم (05)، 2021.

كما يتوفر لدى هذه المؤسسات محل الدراسة سجلات وتقارير مستقلة (غير مدمجة مع التقارير المالية التقليدية) تتضمن معلومات اجتماعية كمية التي تثبت قيامها ببعض العمليات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية والتي تكون متواجدة على مستوى مديريةية الخدمات الاجتماعية DAS (الملحق رقم 10). كذلك يتوفر لديها سجلات أخرى تحتوي على معلومات اجتماعية وصفية تتعلق بالأداء الاجتماعي، من خلال تلك التي تتعلق باستراتيجية مديريةية الصحة والسلامة المهنية والامن والبيئة HSE، نظام الإدارة البيئية، نظام إدارة الجودة وأهمها: شهادات التقييس كما في (الملحق رقم 11)، دليل الخاص بحماية البيئة، دليل العمليات والاجراءات المتبع للحصول على شهادات الأيزو الدولية ISO، دليل الإجراءات للوقاية من المخاطر والأمن والسلامة المهنية، دليل تعليمات القيام بالعمل، إرشادات الأمن الصناعي....إلخ.

## 2. نظام محاسبة التكاليف المطبق في المؤسسات محل الدراسة:

إن نظام محاسبة التكاليف المطبق في إدارات المؤسسات عينة الدراسة لا يقوم على أساس حساب وتحليل التكاليف بالتمييز بين التكاليف الاجتماعية وغير الاجتماعية، بل بتصنيف التكاليف بحسب طبيعتها وفق النظام المحاسبي المالي المطبق SCF، وبتطبيق طريقة التكاليف الإجمالية التي تقوم على حصر وتبويب كافة التكاليف الفعلية (التاريخية) بما فيها التكاليف الاجتماعية، ومن ثم تحميلها على مراكز التكلفة بها لتحديد سعر التكلفة، معناه أن المؤسسة لا تستخدم نظام محاسبة التكاليف الاجتماعية بصفة مستقلة، وإنما تعتمد على نظام الدمج بين التكاليف الاجتماعية والتكاليف غير الاجتماعية (الاقتصادية) ضمن القوائم المالية التقليدية في حسابات برموز وبنود محددة ومخصصة لذلك.

## 3. السياسات والإجراءات المحاسبية المتعلقة بالأداء الاجتماعي في المؤسسات محل الدراسة:

عدم وجود سياسات واجراءات محاسبية مكتوبة وواضحة لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة تخص كيفية قياس الاجتماعي (أنشطة مجال خدمة المجتمع المحلي، أنشطة مجال الأداء البيئي، أنشطة مجال تنمية العاملين لديها، أنشطة مجال خدمة العملاء)، كعدم تكوين مخصصات لتقديم الإعانات والخدمات للجمعيات الخيرية، المؤونات المرتبطة بالتكاليف المستقبلية لخدمة المجتمع المحلي، المؤونة المتعلقة بالتكاليف البيئية المستقبلية، مخصصات لمواجهة الالتزامات البيئية الطارئة، المؤونة المخصصة لتدريب وتكوين العمال في المستقبل، المؤونة المخصصة للقيام بالأبحاث والدراسات الخاصة بالمنتج في المستقبل وغيرها....إلخ، وعليه يتم العمل في هذه المجالات الأربعة وفقا

للإجراءات والسياسات التي ينادي بها النظام المحاسبي المالي المعمول به SCF، والتي تطبق على جميع العمليات سواء كانت اجتماعية أو غير اجتماعية (اقتصادية).

#### 4. مدونة الحسابات الخاصة بالمؤسسات عينة الدراسة:

تحتوي مدونة الحسابات الخاصة بالقطب الصناعي لقطاع المحروقات الذي تنتمي إليه المؤسسات عينة الدراسة على تقسيمات وتصنيفات لبعض الحسابات الرئيسية تضمنت حسابات فرعية وثنائية تخص الأداء الاجتماعي والتي استحدثتها وفق شروط النظام المحاسبي المالي المطبق SCF، وتتمثل هذه الحسابات في:

- حسابات دورة المخزون: وتتضمن حسابات المواد المستخرجة (المنتجات البترولية)، حسابات المواد المتبقية (المخلفات والنفايات)، حساب مخزون الوقود والزيوت للأجهزة والآلات المستخدمة، حساب المواد المسترجعة.

- حسابات دورة النفقات: وتتضمن حسابات مصاريف الخاصة بنقل العاملين ونقل أطفال العاملين ومصاريف الإطعام ومصاريف الأجهزة والأدوية الطبية، حسابات مصروفات صيانة وإصلاحات عادية للأجهزة، حساب مصاريف تدريب العاملين في مجال حماية البيئة والشؤون الاجتماعية، حسابات الوقود والزيوت المستهلكة، حسابات الطاقة المستهلكة (الكهرباء، الغاز، المياه)، حسابات الرسوم البيئية كرسوم التلوث ورسم التطهير، حسابات تأمين العاملين والتقاعد لهم، حسابات أقساط التأمين على المخاطر البيئية، حسابات مصاريف استثنائية...

- حسابات دورة الإيرادات: حسابات مبيعات المواد المتبقية والمواد المسترجعة، حسابات التبرعات والإعانات في سبيل حماية البيئة والمستهلك وحماية وتأمين العامل.

- حسابات دورة الأجور: حسابات أجور ورواتب بيئية واجتماعية (للأطراف العاملة في أقسام الشؤون البيئية وأقسام الشؤون الاجتماعية، وللعاملين في مديرية استراتيجية الصحة والسلامة المهنية والأمن والبيئة، حساب مكافآت وحوافز للعمال في مجال لبيئة والشؤون الاجتماعية.

بعد عرض حسابات التكاليف الاجتماعية السابقة يمكن أن نلاحظ بأنها ترتبط بالعناصر التي يمكن قياسها كميًا (أي الحسابات التي تثبت بتكلفتها التاريخية الفعلية)، ومع ذلك تبقى العديد من العناصر التي يمكن قياسها كميًا والمتعلقة بالقوانين والتنظيمات الاجتماعية، والتأثيرات (السلبية والإيجابية)

للأنشطة الاجتماعية، والأنشطة الأخرى المتعلقة باستراتيجية مديرية الصحة والسلامة المهنية والامن والبيئة والإدارة البيئية وإدارة الجودة لم تتضمنها مدونة الحسابات، ومن أمثلة ذلك:

- حسابات استثمارات بيئية واجتماعية كالمباني المخصصة لحضانة أطفال العاملين ومباني الإطعام الخاص بالعاملين، وسائل ومعدات النقل الخاصة بنقل العاملين، المباني المخصصة لمركز طب العمل الجهوي الخاص بالمؤسسات محل الدراسة تعد من أهم الأصول الاجتماعية الثابتة في المؤسسة وتدرج ضمن أصولها ومخصصات الاهتلاك الخاصة بها.
- أجهزة تصفية الجو من الانبعاثات الجوية والغازات وإزالة الغبار، والتي تعد من أهم الأصول الثابتة البيئية في المؤسسات محل الدراسة حيث يتم إدراجها ضمن تجهيزات الإنتاج، وكذلك مصاريف الصيانة ومخصص الاهتلاك وقطع الغيار واللوازم الخاصة بها.
- أجهزة الوقاية الشخصية للعاملين ووسائل الاسعافات الطبية في أماكن العمل ومعدات وادوات الانقاذ.
- الغرامات المترتبة عن مخالفة النصوص القانونية البيئية.
- الغرامات المترتبة عن مخالفة النصوص القانونية الخاصة بحماية المستهلك.
- الغرامات المترتبة عن مخالفة النصوص القانونية الخاصة بحماية حقوق العامل.
- المزايا الجبائية التي تحصل عليها المؤسسات في حالة توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة وفي حالة استقبال وقبول المتربصين بالنسبة المحددة، وفي حالة مخالفة لذلك تسدد مقابلها غرامة المخالفة.
- التعويضات المدفوعة للغير عن الضرر البيئي.
- التعويضات المدفوعة للعملاء عن عدم أمان استخدام المنتج.
- مصاريف عملية المراقبة الدورية لنظام الإدارة البيئية وإدارة الجودة من قبل الهيئة المانحة لشهادة المطابقة مع مواصفة الأيزو 14001.
- مصاريف الدراسات والأبحاث لبيئية.
- مصاريف الدراسات والأبحاث الخاصة بتطوير المنتج وأمنه.



## 5. استراتيجية مديرية الخدمات الاجتماعية DAS واستراتيجية الصحة والسلامة المهنية والأمن

## والبيئة HSE:

يوجد على مستوى إدارات المؤسسات محل الدراسة أقسام ومصالح خاصة بالشؤون البيئية والاجتماعية التي تعنى بمراقبة ومتابعة الاداء الاجتماعي، وتنفيذا لذلك قامت مؤسسة سوناطراك بوضع مديرية خاصة بالقطب الصناعي لولاية سكيكدة تهتم بالشؤون الاجتماعية له، تهدف إلى تلبية احتياجات جميع العاملين المتواجدين بالقطب سواء في المجال الثقافي والترفيهي، المجال الرياضي، وخاصة المجال الصحي، وتطبيقا للقوانين المعمول بها توجد اتفاقية جماعية بين مديرية الشؤون الاجتماعية وجميع الدوائر والمصالح المتعلقة بالشؤون الاجتماعية المتواجدة على مستوى كل مؤسسة من مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة، تنظم وتسهر على حقوق وواجبات العمال ومتابعة مساهم المهني إلى غاية التقاعد، وتقدم هذه المديرية عدة خدمات اجتماعية وثقافية ورياضية على أساس التواصل وبناء علاقات إنسانية مع العمال من أجل تلبية احتياجاتهم.

وقامت مديرية الشؤون الاجتماعية بتوفير خدمات طب العمل والطب الاجتماعي (CMT) التي يستفيد منها موظفو ومتقاعدو القطب الصناعي وعائلاتهم.

كما قامت مؤسسة سوناطراك أيضا بوضع مديرية الصحة والسلامة المهنية والأمن والبيئة HSE الخاصة بالقطب الصناعي والتابعة للمديرية الجهوية الصناعية سكيكدة DRIK، تهدف إلى التحكم في المخاطر الصحية والأمنية وحماية البيئة والتنمية المستدامة، وتقييم الكفاءات في مجال الصحة والسلامة، وتساهم أيضا في توفير الرعاية الاجتماعية للسكان المجاورين وحماية البيئة.

## 6. مراقبة ومتابعة الأداء الاجتماعي في المؤسسات محل الدراسة:

إن نظام المراقبة والمتابعة المطبق في المؤسسات عينة الدراسة لا يتضمن موازنة تخطيطية خاصة بالتكاليف الاجتماعية الجارية، وإنما موازنة تخطيطية غير مباشرة تدخل ضمن الموازنة العامة، وقد تشمل موازنة الاستثمار الاجتماعي مثلا في مجال الصحة والسلامة للعاملين تكون موازنة الاستثمار من خلال شراء الملابس الواقية من المخاطر والأجهزة الخاصة بحماية العمال كآلية لمراقبة التكاليف الرأسمالية من خلال مقارنة الاستثمارات الاجتماعية المخططة مع ما تم انجازه وتحديد الانحرافات إن وجدت أسبابها وكيفية معالجتها.

وفي مجال حماية البيئة قد تكون هناك موازنة الاستثمار من أجل شراء الأجهزة والآلات التي تعمل على تقليل التلوث فتكون هناك آلية رقابة خاصة بهذه التكاليف الرأسمالية من خلال مقارنة ما تم تخطيطه مع ما تم انجازه وتحديد الانحرافات، ونفس الشيء في باقي المجالات بعد تقييم واقع القياس والإفصاح المحاسبي الاجتماعي في مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة يمكن أن نخلص إلى أن هذه المؤسسات تطبق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بشكل جزئي وذلك فيما يخص بعض الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها ضمن قوائمها المالية التقليدية، أي أنها تطبق هذه المحاسبة بصفة مدمجة.

كذلك توصلنا إلى أن المديرية الجهوية للخدمات الاجتماعية (DAS) تطبق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بصفة مستقلة لامتلاكها سجلات وتقارير اجتماعية مستقلة كما في (الملحق رقم 10). وعليه فالمؤسسات محل الدراسة تمتلك العديد من المقومات التي تساعد على تطبيق هذا الفرع من المحاسبة المعاصرة لديها، ومن هذه المقومات إنشائها لأقسام تهتم بالشؤون البيئية وأقسام تهتم بالشؤون الاجتماعية في كل مؤسسة من المؤسسات محل الدراسة، امتلاكها لسجلات تحتوي على معلومات كمية ووصفية عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة كالسجلات المتعلقة بالانبعاثات الجوية والمخلفات والنفايات واستهلاك الطاقة والموارد في مجال البيئة، اعتمادها على موازنة الاستثمار في شراء المعدات والأدوات الخاصة بحماية وأمن العاملين مثلا، قيامها برقابة ومتابعة أنشطتها الاجتماعية والبيئة، استحداثها لمجموعة من الحسابات الفرعية المتعلقة بالأداء الاجتماعي.

### خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تناولنا واقع القطاع الذي تعمل فيه مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة، والذي يعتبر من أهم القطاعات الحيوية التي تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة وتساهم في دعم الخطط التنموية للدولة الجزائرية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والذي يساهم بدوره في انعاش الاقتصاد الجزائري، وترجع أسباب اختيار هذه المؤسسات للدراسة إلى التحديات التي تفرضها المسؤولية الاجتماعية على الصناعة البترولية في العالم، وكما نعلم أن ظاهرة التلوث البيئي هي أحد نتائج العمليات الصناعية التي تقوم بها المؤسسات في قطاع المحروقات بسبب الانبعاثات الغازية والهوائية، والذي أصبح لزاما عليها أن تستوفي مسؤولياتها البيئية، بالإضافة إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي لهذا القطاع.

في حين أثبت الواقع العملي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات الصناعية أنها تتبنى مسؤولياتها الاجتماعية من خلال التزامها واهتمامها بالانفاق على أنشطة مجالات المسؤولية الاجتماعية، فهي تتبنى استراتيجيات مهمة تتجلى في استراتيجية مديرية الصحة والسلامة والأمن والبيئة واستراتيجية المديرية الجهوية للخدمات الاجتماعية، التي تتادي بضرورة توفير الصحة والسلامة والأمن للعامل وحماية البيئة التي تعمل فيها وتطوير المجتمع المحلي.

من خلال المقابلات التي تم إجرائها مع بعض المسؤولين والإطارات العاملة في الدوائر المالية والمحاسبية، تم التوصل إلى أن المؤسسات محل الدراسة تطبق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بشكل غير مستقل لامتلاكها تقارير تحتوي على معلومات اجتماعية كمية ضمن القوائم المالية التقليدية بصفة مدمجة، وأنها تطبق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بشكل مستقل عن القوائم المالية التقليدية، لامتلاكها سجلات وتقارير تحتوي على معلومات اجتماعية كمية ووصفية على مستوى مديرية الخدمات الاجتماعية ومديرية الصحة والسلامة والأمن والبيئة، وأقسام الشؤون البيئية والاجتماعية المتواجدة على مستوى كل مؤسسة من المؤسسات محل الدراسة.

ووفقا لما تم عرضه من الجهود القانونية والتنظيمية للدولة الجزائرية فيما يخص ممارسة المسؤولية الاجتماعية يتضح أنه لا توجد قوانين مباشرة تتادي بممارستها، وإنما توجد بعض التنظيمات والمبادرات الطوعية التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى القوانين التي تطالب بضرورة حماية المستهلك وحماية البيئة وحقوق العامل.

## الفصل الرابع:

دراسة تحليلية حول واقع توفر  
مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية  
الاجتماعية في مؤسسات قطب  
المحروقات سكيكدة

### تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى عرض ومناقشة الجوانب التطبيقية لهذه الدراسة، من أجل التعرف على مدى توفر المقومات الأساسية التي تفعل تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة، ولمعرفة ذلك تطرقنا أولاً إلى المنهجية والإجراءات المستخدمة في هذه الدراسة التطبيقية، ومن ثم تحليل بيانات متغيرات الدراسة واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها باستخدام جملة من الأدوات والمعالجات الإحصائية من أجل إثبات صحة الفرضيات التي تم بنائها سابقاً. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية:

**المبحث الأول:** منهجية وإجراءات الدراسة التطبيقية.

**المبحث الثاني:** : تحليل بيانات متغيرات الدراسة.

**المبحث الثالث:** اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها.

**المبحث الرابع:** مناقشة وتفسير نتائج الدراسة.

## المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

للإحاطة بمختلف الجوانب المنهجية للدراسة سنحاول في هذا المبحث إبراز الإطار العام للدراسة الميدانية، من خلال عرض المنهج المتبع في الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، مصادر ووسائل جمع البيانات، الطرق والأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل.

### المطلب الأول: منهج ومجتمع وعينة الدراسة

#### 1. منهج الدراسة

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة، والإجابة عن الإشكالية المطروحة عن مدى توفر المقومات الأساسية لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات قطب المحروقات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أسلوب دراسة حالة، وذلك من أجل وصف الظاهرة محل الدراسة مع تحليل واختبار بياناتها.

#### 2. مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار مؤسسات قطب المحروقات الواقعة بولاية سكيكدة "سوناطراك" كميدان للدراسة الحالية، والتي تتمثل في عشر (10) مؤسسات، وعليه يتمثل مجتمع الدراسة من جميع الإطارات العاملة في الدوائر المالية والمحاسبية: (المدراء الفرعيين، المدراء الماليين، رؤساء الأقسام والمصالح المالية والمحاسبية والإطارات المالية والمحاسبية التابعة لها)، والبالغ عددهم 130 موظف.

#### عينة الدراسة:

وقد تم اختيار عينة حسب العينة الطبقية (حسب الوظيفة) من مجتمع الدراسة، بالاعتماد على نموذج رابطة التربية الأمريكية، المبينة في المعادلة التالية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الباقي أميرة، أثر الثقافة التنظيمية في تنمية السلوك الإبداعي للموظفين "دراسة حالة الشركة الجزائرية لأشغال الطرق ALTRO الشرق، أطروحة دكتوراه في تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة 20 أوت سكيكدة 1995، الجزائر، 2020/2019.

$$n = \frac{x^2 \cdot N \cdot p(1 - p)}{D^2 \cdot (N - 1) + x^2 \cdot p(1 - p)}$$

حيث أن:

**n:** حجم العينة؛

**X<sup>2</sup>:** إحصائية كاي مربع عند درجة حرية (95%) ودرجة حرية واحدة وتقدر بـ ( $X^2 =$ )  
3.841؛

**N:** حجم المجتمع وهو 130 إطار موظف في الدوائر المالية والمحاسبية؛

**P:** النسبة المقدرة للدراسة وقد تم اختيار نسبة 25%، هذه الأخيرة تتعلق بتجانس المجتمع، بحيث  
كلما كان المجتمع متجانس كلما قلت هذه النسبة، والعكس صحيح؛

**D<sup>2</sup>:** نسبة الخطأ المسموح به وقد حددت بـ 0.05 (5%) أي  $D^2 = (0.05^2) = 0.0025$

وبتطبيق المعادلة السابقة نجد أن عينة الدراسة تقدر بـ 85 مفردة، وعلى أساس ذلك تم توزيع 90  
استبيان على جميع أفراد عينة الدراسة، وقد تمت عملية التوزيع بالأسلوب المباشر (اليد)، وذلك لضمان  
تتبعها بالشكل الصحيح، وتمكننا من استردادها كاملة بنسبة 100% من الاستبيانات الموزعة، وتم استبعاد  
خمسة (5) استبيانات غير صالحة للدراسة، وبذلك أصبح عدد الاستبيانات الصالحة للدراسة يقدر بـ 85  
استبيان، أي ما نسبته 94% من الاستبيانات الموزعة.

### المطلب الثاني: مصادر وأدوات جمع البيانات المتعلقة بالدراسة

اقتضت طبيعة الدراسة الاعتماد على مصدرين أساسيين من أجل الحصول على المعلومات والبيانات  
اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة على النحو التالي:

#### 1. المصادر الأولية (الأساسية): والتي تستند على البيانات المستقاة من الوسائل التالية:

- **الاستبيان:** يمثل الأداة الرئيسية لجمع البيانات الأولية حول موضوع الدراسة، وهو عبارة عن  
نموذج يحتوي على عدد من الأسئلة التي يطلب من عينة الدراسة الإجابة عنها، وتم إعداد  
استبيان وتطويره بالاستعانة بالدراسات السابقة ذات العلاقة، والتي تم توزيعها على العاملين

عينة الدراسة ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام SPSS.V20 سواء للدراسة الاستطلاعية أو الدراسة الميدانية.

- **المقابلة:** تم إجراء مقابلات شخصية مع عدد من المسؤولين والإطارات العاملة في الدوائر المالية والمحاسبية، والذين لهم صلة مباشرة في إعداد التقارير والقوائم المالية (أنظر الملحق رقم 05)، وتم توجيه مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة (أنظر الملحق رقم 07)، واخترنا هذا الأسلوب بهدف تدعيم استبيان الدراسة، من خلال الحصول على معلومات حول معرفة وتحديد مفهوم متغيرات الدراسة المتمثلة في: "المقومات الثقافية والعلمية" و"المقومات المحاسبية والإدارية" التي تمس مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها أولاً، والتركيز ثانياً على معرفة وتحديد المقومات التي تشجع على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى توفرها في المؤسسات محل الدراسة.

- **الملاحظة:** زيارتنا الأولية للمؤسسة محل الدراسة بغية الحصول على الموافقة لإجراء الدراسة الميدانية، ويليها زيارات متكررة لمدة عامين (02 سنة) سمح لنا بالاعتماد على أداة الملاحظة، ذلك أن مقابلة المسؤولين في الإدارة والتحدث معهم وشرح مشكلة الدراسة والمعلومات التي نحتاجها للإجابة عليها، والوقوف على كل نقطة في المؤسسة مكننا من أن نكون نظرة مبدئية على الخصائص الاقتصادية، والبيئية والاجتماعية لميدان الدراسة، وهذا ما ساعدنا في الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة.

- **الوثائق والسجلات الإدارية:** تم الاستعانة بمجموعة من الوثائق والسجلات الإدارية والقوائم والتقارير المالية لجمع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة، هيكلها التنظيمي وإجراءات وسياسات العمل فيها فيما يخص متغيرات الدراسة.

**2. المصادر الثانوية:** وذلك من خلال الاعتماد على العديد من الأدبيات العلمية من الكتب، الأبحاث، الدوريات، المجالات والمقالات العلمية المنشورة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك من أجل بناء الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.



### المطلب الثالث: بناء أداة الدراسة ومكوناتها

تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان كوسيلة رئيسية لجمع المعلومات الأولية، لأنها تعتبر من أكثر الوسائل فعالية وشيوعية في جمع المعلومات، حيث تم إعداد استبيانين:

**الاستبيان الأول:** خاص بالدراسة الميدانية لمعرفة مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة. ≤

**أما الاستبيان الثاني:** يخص الدراسة الاستطلاعية لمعرفة واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة من خلال معرفة مدى إدراكهم ووعيهم لأهميتها ومدى إدراكهم والتزامهم بأنشطة ومجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، والتي تم الاعتماد عليها لتدعيم الاستبيان الأول للدراسة.

#### 1. مراحل تطور أداة الدراسة (الاستبيان):

مرت عملية تطوير استبيان الدراسة بعدة مراحل إلى أن وصل إلى شكله النهائي (الملحق رقم 01)، والذي تم اعتماده واستخدامه في هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

**المرحلة الأولى:** تم إعداد أداة الدراسة بالاعتماد على الغطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وتمت صياغة الفقرات بما يتوافق مع فرضيات الدراسة وبنحو يمكننا من اختبارها.

**المرحلة الثانية:** عرض الاستبيان بشكله الأولي على ثلاث محكمين من الأساتذة الجامعيين بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية في جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الملحق رقم 03)، كما تم طرحه على ثلاثة أفراد مهنيين من عينة الدراسة والعاملين في الدوائر المالية والمحاسبية في مؤسستين من المؤسسات محل الدراسة (الملحق رقم 04)، وذلك قصد الاستيضاح عن مدى ملائمتها ووضوحها.

والذين قدموا مجموعة من التعديلات المختلفة والهامة والتي تم الالتزام بها، حيث قمنا بإعادة صياغة بعض الفقرات وحذف أخرى، وتعديل البعض منها بما يخدم الإشكالية المطروحة، وذلك بناء على مقترحاتهم، ليخرج الاستبيان في شكله النهائي.

## 2. وصف أداة الدراسة (الاستبيان):

تم إخراج الاستبيان في شكله النهائي (الملحق رقم 01)، مقسما إلى جزئين، الجزء الأول يحتوي على البيانات الشخصية للمستجوب والجزء الثاني مقسم إلى:

**المحور الأول:** يضم فقرات تتعلق بالمقومات العلمية والثقافية.

**المحور الثاني:** يضم فقرات تتعلق بالمقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية.

**المحور الثالث:** يضم فقرات تتعلق بالمقومات البشرية الكفوة.

**المحور الرابع:** يضم فقرات تتعلق بالمقومات التشريعية والتنظيمية.

وتم توضيح هذه المحاور الأربعة في الجدول الآتي:

### الجدول رقم (4-1): وصف فقرات الاستبيان

عدد الفقرات	المحاور	
06	معلومات خاصة بالمستجوب تتمثل في: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الأقدمية).	الجزء الأول
14	<b>المحور الأول:</b> المقومات العلمية والثقافية (وعي وإدراك إدارة المؤسسة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها).	الجزء الثاني
15	<b>المحور الثاني:</b> المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية (نظام معلومات محاسبي، الموارد المالية، الرقابة والمتابعة، أحدث الأساليب التقنية)	
09	<b>المحور الثالث:</b> المقومات البشرية الكفوة (الإطارات الكفوة القادرة على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية، تدريب وتكوين الكفاءات البشرية).	
13	<b>المحور الرابع:</b> المقومات التشريعية والتنظيمية (القوانين والتنظيمات الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية)، وتم تقسيمه إلى: - فقرات تتعلق بالإعانات والحوافز الممنوحة من طرف الدولة. - فقرات تتعلق بالقوانين والتشريعات الإلزامية من طرف الدولة. - فقرات تتعلق بالمبادرات الاجتماعية (الطوعية والاختيارية) للمؤسسات من أجل تبني المسؤولية الاجتماعية.	
57	<b>المجموع</b>	

المصدر: من إعداد الباحثة.

### 3. مقياس التحليل:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس محاور الاستبيان، حيث يختار المجيب إجابة واحدة من بين خمس بدائل، وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم (4-2): مقياس التحليل "مقياس ليكرت الخماسي"

الاستجابة	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	محايد	موافق بدرجة منخفضة	موافق بدرجة منخفضة جدا
الدرجة	5	4	3	2	1
الوسط الحسابي	$5 \geq X > 4.2$	$4.2 > X \geq 3.4$	$3.4 > X \geq 2.6$	$2.6 > X \geq 1.8$	$1.8 > X \geq 1$
الوزن النسبي	84% - 100%	68% - 84%	52% - 68%	36% - 52%	20% - 52%

المصدر: يحي جمال اللولو، مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة: دراسة ميدانية تحليلية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2016، ص51.

### 4. آلية توزيع الاستبيان:

بعد تصميم الاستبيان تم توزيعه على أفراد العينة بطريقة التوزيع المباشر (باليد) في المؤسسات محل الدراسة، موجهة للمسؤولين والإطارات العاملة في الدوائر المالية والمحاسبية، وعليه بلغ عدد الاستبيانات الموزعة 90 استبيان، وتم استردادها جميعا بنسبة 100% من الاستبيانات الموزعة، وتم استبعاد خمس (05) استبيانات غير صالحة للدراسة، والجدول التالي يوضح آلية توزيع الاستبيان واسترداده.

الجدول رقم (4-3): عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة

المؤسسة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل	نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل
المجموع	90	90	85	94.4 %

المصدر: من إعداد الباحثة.

## 6. اختبار صدق الاستبيان:

تم التأكد من صدق الاستبيان بطريقتين كالاتي:

### 1.5. اختبار الصدق الظاهري "صدق المحكمين":

لقد تم تحكيم الاستبيان قبل توزيعها على عينة الدراسة، من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين تألفت من ستة أعضاء، ثلاث أعضاء من الهيئة التدريسية في الكلية بالجامعة متخصصين في المحاسبة والمالية، إضافة إلى عرضها على ثلاث أعضاء من المختصين المهنيين والعاملين في الدوائر المالية والمحاسبية كما يوضحه الملحق رقم (03) و(04) الخاص بمحكمي الاستبيان، وقد استجابت الباحثة لآراء السادة المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل وإضافة في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية كما هي في الملحق رقم (01).

### 2.5. اختبار صدق أداة القياس:

#### أولاً: اختبار صدق الاتساق الداخلي للاستبانة "اختبار الاتساق الجزئي":

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان، من خلال حساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبيان والدرجة الكلية للمحور نفسه، وذلك من خلال الجداول الآتية.

الجدول رقم (4-4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور الأول

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	تتوافر ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى القادة والمسؤولين في إدارة المؤسسة.	0,213**	0,010
2	يوجد وعي وإدراك للمفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية لدى الإطارات العاملة في إدارة المؤسسة.	0,348**	0,001
3	يعد الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من إحدى أولويات وأهداف إدارة المؤسسة.	0,396**	0,000

0,000	0,564**	تقبل المؤسسة بالحقيقة التي تؤكد على أنها المسؤولة عن أداؤها البيئي والاجتماعي.	4
0,000	0,438**	تسعى إدارة المؤسسة للحصول على الشهادات المحلية والدولية في مجالات الجودة وحماية البيئة والخدمة المجتمعية ISO 26000 و"ISO 14000".	5
0,000	0,400**	تشارك المؤسسة في المنتقيات العلمية والندوات الوطنية والدولية التي تهتم بموضوع المسؤولية الاجتماعية.	6
0,000	0,452**	توجد رؤية واضحة لدى إدارة المؤسسة لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.	7
0,000	0,460**	يتطلب مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتمام إدارة المؤسسة بتحسين الظروف المعيشية للأفراد العاملين لديها والمجتمع المحلي الذي تعمل فيه.	8
0,000	0,561**	يتضمن مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتمام إدارة المؤسسة بحماية البيئة التي تعمل فيها والمحافظة عليها.	9
0,000	0,468**	يستلزم مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتمام إدارة المؤسسة بتحسين مستوى جودة خدمات الزبائن وتلبية احتياجاتهم.	10
0,000	0622**	تختص محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في قياس وتحليل أداء أنشط اتجاه العاملين لديها والبيئة وحماية المستهلك والمجتمع والإفصاح عنها.	11
0,000	0,630**	تتحمل إدارة المؤسسة تكاليف إضافية نتيجة التزامها ووفائها بمسؤولياتها الاجتماعية.	12
0,000	0,324**	تعي إدارة المؤسسة أن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يساعد في تطوير العلاقات المجتمعية مع الأطراف الأخرى.	13
0,000	0,669**	تترك إدارة المؤسسة أن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يساعدها في تحقيق مزايا تنافسية وتسويقية وتحسين صورتها.	14

\*\*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.01$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أعلاه معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0,05)، وتراوحت قيمة معامل الارتباط ما بين (0.213 - 0.669)، وأن قيمة مستوى المعنوية لكل فقرة أقل من 0,05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (4-5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور الثاني

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	يوجد بإدارة المؤسسة نظام معلومات محاسبي قادر على توفير المعلومات اللازمة عن الأنشطة الاجتماعية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات.	0,703**	0,000
2	النظام المحاسبي المطبق في إدارة المؤسسة يقدم معلومات حول التكاليف الخاصة بالعاملين لديها والمحافظة على البيئة.	0,147	0,179
3	يقدم النظام المحاسبي المطبق في إدارة المؤسسة معلومات حول التكاليف الخاصة بخدمة المجتمع المحلي.	0,274**	0,011
4	النظام المحاسبي المطبق في إدارة المؤسسة يقدم معلومات حول التكاليف الخاصة بتحسين مستوى جودة خدمات الزبائن.	0,424**	0,000
5	يتوفر لدى إدارة المؤسسة أساليب ونماذج محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي والإفصاح عنه.	0,367**	0,001
6	يساهم النظام المحاسبي المطبق بإصدار وإعداد تقارير مستقلة عن الأنشطة الاجتماعية.	0,248**	0,022
7	تفصح المؤسسة عن أدائها الاجتماعي ضمن قوائمها المالية التقليدية.	0,654**	0,000
8	تستخدم إدارة المؤسسة دليل محاسبي (بنود وحسابات) مخصص للأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها.	0,602**	0,000

0,000	0,387**	يوجد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة قسم خاص يهتم بالشؤون الاجتماعية والبيئة ويراقبها.	9
0,000	0,712**	تسهر إدارة المؤسسة على مراقبة وتسيير أدائها البيئي والاجتماعي.	10
0,000	0,452**	متابعة العمليات الاجتماعية ومراقبتها من خلال مقارنة التقديرات بالحقائق وتصحيح الانحرافات إن وجدت.	11
0,000	0,560**	يتوفر لدى إدارة المؤسسة الأدوات والأساليب التقنية والبرمجيات الحديثة التي تساعد على تطبيق محاسبة التكاليف الاجتماعية.	12
0,001	0,348**	تسعى المؤسسة دائما إلى تطوير أجهزة الحاسب الآلي وأنظمتها.	13
0,000	0,692**	يتوفر لدى المؤسسة الموارد مالية الضرورية التي تمكنها من القيام والوفاء بأنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.	14
0,000	0,525**	تضع المؤسسة مخصصات مالية لإعداد وتمويل خطط وبرامج المسؤولية البيئية والاجتماعية.	15

\*\* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.01$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول السابق معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0,05)، وتراوحت قيمة معامل الارتباط ما بين (0.147 - 0.712)، وكذلك قيمة مستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الثاني أقل من 0,05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (4-6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور الثالث

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	تمتلك المؤسسة موارد بشرية ذات كفاءات عالية في مجال البيئة والشؤون الاجتماعية.	0,453**	0,000
2	يتوفر لدى القادة والمسؤولين المؤهلات والقواعد العلمية التي تساعدهم على تبني المسؤولية الاجتماعية.	0,639**	0,000
3	تمتلك إدارة المؤسسة الكفاءات والخبرات القادرة على تحديد وقياس التكاليف الاجتماعية وفصلها عن التكاليف الإجمالية.	0,338**	0,002
4	يتوفر لدى إدارة المؤسسة إطارات ملمة بالمفاهيم والمبادئ والفروض التي تحكم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية.	0,303**	0,005
5	يتوفر لدى الإطارات المحاسبية العاملة في الإدارة المعرفة الجيدة بأساليب القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	0,668**	0,000
6	توجد في المؤسسة خطط تدريب سنوية مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية لها.	0,370**	0,000
7	يساعد تكوين وتدريب الكفاءات البشرية على فهم المهام الموكلة إليهم خاصة تلك المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية.	0,534**	0,000
8	تحرص إدارة المؤسسة على تنمية وتطوير الكفاءات البشرية من خلال المؤتمرات وورش العمل العلمية والمهنية لتشجيعهم على تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية وممارستها.	0,281**	0,009
9	تقوم إدارة المؤسسة بعقد دورات متخصصة لتعريف المحاسب بمتطلبات القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي وأحدث الأساليب المطبقة في هذا المجال.	0,668**	0,000

\*\*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.01$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)



يبين الجدول أعلاه معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية له، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0,05)، وتراوحت قيمة معامل الارتباط ما بين (0,281 - 0,668)، وأن قيمة مستوى المعنوية لكل فقرة أقل من 0,05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (4-7): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية للمحور الرابع

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
<b>الاستفادة والاستعانة بالبرامج والإعانات المقدمة من طرف الدولة</b>			
1	تمنح الدولة حوافز ومكافآت (إعانات) للمؤسسات التي تلتزم بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.	0,876**	0,000
2	توجد برامج لصالح المؤسسات موجهة خصيصا للاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية.	0,033 -	0,762
3	تستفيد المؤسسة عند تبنيها لمسؤولياتها الاجتماعية من المزايا الجبائية التي تقدمها الدولة.	0,138	0,204
<b>القوانين والتشريعات التي تفرضها الدولة على المؤسسات للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية</b>			
4	يتضمن القانون الجزائري نصوصا كافية للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.	0,876**	0,000
5	توجد مرجعية رسمية تنظم أعمال المسؤولية الاجتماعية تخضع لها القوانين والأنظمة.	0,598**	0,000
6	تقوم أجهزة الدولة بمراقبة المؤسسة بشكل دوري لمتابعة تطبيق وتنفيذ النصوص التشريعية المتعلقة بمسؤولياتها تجاه البيئة.	0,527**	0,000
7	توجد عقوبات قانونية وغرامات مالية على المؤسسة في حال مخالفتها للقوانين والتشريعات البيئية والاجتماعية.	0,390**	0,000

0,000	0,628**	تلتزم التشريعات المؤسسات بتقديم تقارير عن أدائها الاجتماعي.	8
0,000	0,536**	توجد معايير وإرشادات محاسبية لقياس وعرض الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة.	9
<b>المبادرات الطوعية والخيرية التي تتخذها المؤسسات من أجل تبني المسؤولية الاجتماعية</b>			
0,022	0,249**	تنتهج إدارة المؤسسة بصفة طوعية سياسات ومبادرات تسمح بتحسين ظروف العمل خاصة الصحة والسلامة المهنية بعيدا عن تلك التي تفرضها قوانين العمل.	10
0,006	0,295**	تتخذ إدارة المؤسسة مبادرات طوعية بعيدا عن الالتزامات التي تفرضها القوانين التي تسمح بالتقليل من الفضلات والنفايات وإعادة تدويرها، والتحكم في الانبعاثات الناجمة عن عملية التصنيع.	11
0,000	0,461**	تتخذ إدارة المؤسسة مبادرات طوعية في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.	12
0,050	0,205**	تتطوع إدارة المؤسسة بوضع برامج تحسن من أدائها البيئي والاجتماعي.	13

\*\* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.01$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS20)

من خلال الجدول السابق تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع والدرجة الكلية له، والذي يوضح أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0,05)، وأن مستوى المعنوية لكل فقرة أقل من 0,05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

ثانيا: الصدق البنائي لأبعاد الاستبانة "اختبار الاتساق الكلي":

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، وقد تم حساب الصدق البنائي للمحاور الأربعة التي تتعلق بمدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال حساب معامل الارتباط لكل محور مع الدرجة الكلية للمحاور الأربعة، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي.

الجدول رقم (4-8): الصدق البنائي للمحور الأول والثاني والثالث والرابع الذي يتعلق بمدى توفر مقومات

تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
الأول	المقومات العلمية والثقافية	0,754**	0,000
الثاني	المقومات المحاسبية والإدارية والتقنية والمالية	0,944**	0,000
الثالث	المقومات البشرية الكفؤة (المهنية)	0,843**	0,000
الرابع	المقومات التشريعية والتنظيمية	0,808**	0,000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يوضح الجدول أعلاه مدى ارتباط المحور الأول والثاني والثالث والرابع بالدرجة الكلية لفقرات هذه المحاور التي تتعلق بهدف الدراسة، ويشير هذا الجدول إلى وجود علاقة قوية بين محاور الاستبيان وهدف الدراسة عند مستوى دلالة (0,000).

### 7. اختبار ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة أو بعبارة أخرى يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد المجتمع عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

### أولاً: اختبار ألفا كرونباخ

وقد تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وكانت النتائج كما هي مبنية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-9): معاملات الثبات "طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha"

المحاور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ للثبات
الأول	المقومات العلمية والثقافية	14	0.695
الثاني	المقومات المحاسبية والإدارية والتقنية والمالية	15	0.747
الثالث	المقومات البشرية الكفؤة (المهنية)	09	0.572
الرابع	المقومات التشريعية والتنظيمية	13	0.737
	جميع محاور الاستبيان	51	0.892

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

تسعى هذه الطريقة إلى قياس معامل التباين الداخلي بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة، وتعتبر القيمة مقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ 65% فأكثر، أما إذا كانت القيمة أقل من ذلك فإنها تعتبر ضعيفة، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة وتقدر بـ 89.2%، وهذا يدل على ثبات الاستبيان بدرجة مرتفعة.

ثانيا: اختبار التجزئة النصفية

تستخدم هذه الطريقة لقياس مدى ثبات الاستبيان، حيث يتم تقسيمه إلى قسمين بشكل عشوائي، وتسجل نتائج القسم الاول والثاني ليتم حساب معامل الارتباط سبيرمان- براون بين القسمين، والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-10): اختبار التجزئة النصفية

البيان			
0.812	القيمة	النصف الأول	ألفا كرونباخ
26	عدد الفقرات		
0.813	القيمة	النصف الثاني	
25	عدد الفقرات		
51	مجموع الفقرات		
0.757	الارتباط بين النصفين		
0.861	متساوي المدى		معامل سبيرمان- براون
0.862	غير متساوي المدى		
0.857	معامل ثبات Guttman		

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

استنادا إلى النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الارتباط بواسطة معامل ألفا كرونباخ للنصف الأول بلغت (0.812) ومعامل ألفا كرونباخ للنصف الثاني بلغ (0.813) وهما قيمتان متساويتان هذا من جهة، ومن جهة ثانية نلاحظ أن قيمة معامل سبيرمان براون للنصفين بلغت (0.861) و(0.862) على التوالي وهما قيمتان متساويتان، كما بلغت قيمة معامل Guttman (0.857) وهي قيمة قوية تشير إلى ثبات الاستبيان وموثوقيته.

وبذلك نكون قد تأكدنا من صدق وثبات استبيان الدراسة، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات.

## المطلب الرابع: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات

لقد تم تفرغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) (Statistical package for the social sciences) ، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1. **الأساليب الإحصائية الوصفية:** تتمثل في:
  - **النسب المئوية والتكرارات:** تستخدم لمعرفة تكرار فئات متغير ما وتفيد في وصف عينة الدراسة.
  - **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة، حيث تم الاعتماد على متوسط افتراضي، وهو درجة الحياد 3 من مقاييس ليكرت الخماسي والتي تعادل ما نسبته 60%، ويتم مقارنة الأوساط الحسابية لكل متغير مع هذا المتوسط الافتراضي من أجل قبول أو رفض الفرضية.
2. **اختبار الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha):** لمعرفة ثبات الاستبيان.
3. **اختبار التجزئة النصفية "معامل سبيرمان براون ومعامل غوتمان":** لمعرفة ثبات الاستبيان بعد تقسيمه إلى نصفين.
4. **اختبار الصدق "معامل الارتباط بيرسون":** لقياس صدق الفقرات وقياس درجة الارتباط بين كل فقرة ودرجة المحور.
5. **اختبار T للعينة الواحدة (One sample test):** لتحليل فقرات الاستبيان.
6. **اختبار T للعينات المستقلة (Independent sample test):** لمعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعزى للجنس.
7. **اختبار F لتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA):** لمعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الأقدمية).

### المبحث الثاني: عرض وتحليل متغيرات الدراسة " تحليل البيانات"

من خلال هذا المبحث سيتم تحليل النتائج المتحصل عليها من الاستبيان الموزع على أفراد عينة الدراسة عن طريق مجموعة من الأساليب الإحصائية، وكذا بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وذلك لمعرفة مدى توفر المقومات التي تدعم تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة، حيث سيتم أولاً تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة ثم عرض النتائج المتعلقة بمحاور الدراسة.

#### المطلب الأول: مناقشة وتحليل خصائص أفراد عينة الدراسة

في هذا المطلب سيتم عرض وتحليل خصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً لستة متغيرات أساسية تتمثل في: "الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الأقدمية"، كما هو موضح في الجداول التالية:

##### 1- توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

تم تحليل متغير الجنس وفق فئتين "ذكور، إناث"، حيث كان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب هذا المتغير وفقاً للنتائج المبينة في الجدول الآتي:

##### الجدول رقم(4-11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	57	67.1%
أنثى	28	32.9%
المجموع	85	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه، نلاحظ أن معظم المستجوبين هم من الذكور، حيث بلغت نسبتهم حوالي 67.1% من حجم العينة مقارنة بنسبة الإناث المقدرة بـ 32.9%، ويعود هذا بسبب

ظروف وطبيعة نشاط عمل مؤسسات سوناطراك من جهة، وما تتطلبه من ساعات عمل طويلة وشاقة. وكذلك يرجع إلى عدم قدرة العنصر النسوي على التوفيق بين الجانب المهني والجانب العائلي بسبب الالتزامات العائلية، مما يؤدي إلى عزوفهم عن التوظيف في مثل هذه المؤسسات التي تتطلب التضحية بالوقت، وهو ما أكدته بعض الموظفين التي تمت مقابلتهم أنهم في بعض الأحيان يضطرون للعمل في أيام عطلة الأسبوع.

## 2- توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر:

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب خصائص متغير العمر إلى أربع فئات بداية من فئة الأقل من 30 سنة وصولاً إلى فئة الأعمار الأكبر من 50 سنة فما فوق، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

### الجدول رقم (4-12): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
3.5%	3	أقل من 30 سنة
29.4%	25	من 30 سنة — 40 سنة
40%	34	من 41 سنة — 50 سنة
27.1%	23	أكثر من 50 سنة
100%	85	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أعلاه أنه يوجد تنوع في الفئات العمرية العاملة على مستوى الدوائر المالية والمحاسبية للمؤسسات محل الدراسة، حيث كانت أعلى نسبة للفئة العمرية الثالثة "من 41 سنة إلى 50 سنة" وذلك بنسبة تقدر بـ 40% (34 فرد)، في حين نلاحظ وجود تقارب كبير بين الفئة الثانية "من 30 سنة إلى 40 سنة" والفئة الأخيرة "أكثر من 50 سنة"، وذلك بنسبة تقدر على التوالي 29.4% و 27.1%، وتليهم في الأخير الفئة الأولى "أقل من 30 سنة" بنسبة 3.5%.



وهذا يعتبر مؤشر جيد على مدى إدراك المجيبين للمهام المكلفين بها، حيث تتميز فئة الشباب بالمرونة والقدرة على مواكبة التطورات الحاصلة ومواجهة التغييرات الحالية، في حين الفئة الأكبر سنا تتميز بالخبرة والتجربة وتكون على دراية بنقاط القوة والضعف في المؤسسة والبيئة المحيطة بها، ونجد الفئة العمرية المتوسطة تجمع بين جميع المزايا السابقة فهي تتميز بالخبرة والمرونة.

### 3- توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-13): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
3.5%	3	ثانوي
51.8%	44	ليسانس
23.5%	20	ماستر
21.2%	18	دراسات عليا (ماجستير، دكتوراه)
100%	85	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

استنادا إلى النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق يتضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة لديهم مستوى جامعي ومؤهل دراسات عليا (بين ليسانس وماستر، ماجستير ودكتوراه) بنسبة تفوق 96%، حيث أن النسبة الأكبر منهم يحملون شهادة ليسانس بنسبة 51.8%، تليها الفئة التي تحمل مستوى ماستر بنسبة 23.5%، ثم فئة مستوى الدراسات العليا بنسبة 21.2%، وفي الاخير فئة المستوى الثانوي بنسبة 3.5%. ويمكن تفسير هذه النتائج المتحصل عليها بأن المؤسسات تستهدف الكفاءات البشرية ذات النوعية التي تحتويها نظرا لطبيعة نشاطها من جهة، ومن جهة اخرى الأهداف التي تسعى لتحقيقها باعتبارها مؤسسة رائدة في مجال نشاطها تسعى للتطور والتوسع المستمر وتحقيق مزايا تنافسية، كما يدل هذا على أن أفراد عينة الدراسة على قدر جيد من التأهيل العلمي للإجابة على أسئلة الاستبيان.

#### 4- توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-14): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
43.5%	37	محاسبة
22.5%	19	علوم مالية ومصرفية
12.9%	11	إدارة أعمال
12.9%	11	اقتصاد
8.2%	7	أخرى
100%	85	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة 43.5% من أفراد عينة الدراسة متخصصون في المحاسبة، كما أن بقية الأفراد هم من المتخصصين في مجالات لها علاقة بهذه المحاسبة مثل العلوم المالية والمصرفية بنسبة 22.5%، وإدارة أعمال واقتصاد بنسبة 12.9%، ونسبة 8.2% ذات اختصاصات أخرى.

وهذا يعتبر مؤشر جيد عن أن أفراد عينة الدراسة يحملون تخصصات تدخل ضمن مجال وظيفتهم أي توظيف الرجل المناسب في المكان المناسب، كما يعتبر مؤشر مهم على مدى فهمهم وإدراكهم لمحتوى الاستبيان والإجابة عليه بموضوعية.

#### 5- توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-15) توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	المسمى الوظيفي
3.5%	3	مدير فرعي
5.9%	5	مدير مالي
27.1%	23	رئيس قسم المحاسبة/ المالية
37.6%	32	محاسب
22.4%	19	إطار مالي
3.5%	3	أخرى
100%	85	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

من خلال الجدول السابق يتضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة يعملون بوظيفة محاسب بنسبة 37.6%، ونسبة 27.1% للأفراد العاملين في وظيفة رئيس قسم المحاسبة/ المالية، وتليها نسبة 22.4% للإطارات المالية، ونسبة 3.5% لكل من الأفراد العاملين في الوظائف الأخرى (رئيس قسم الشؤون البيئية، رئيس قسم الشؤون الاجتماعية) ووظيفة مدير فرعي، أما وظيفة مدير مالي فبنسبة 5.9%. ويمكن تفسير هذه النتائج بأنها منطقية وتتماشى مع عينة الدراسة التي استهدفت جميع العاملين في الدوائر المالية والمحاسبية، وكانت نسبة الاستجابة الأكبر للمحاسبين، وذلك نظرا لموضوع الدراسة بحد ذاته وهو ما يدعم الدراسة ويجعل الاجابات موضوعية.

6- توزيع عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية:

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب الأقدمية كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-16): توزيع عينة الدراسة حسب الأقدمية

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
10.6%	9	أقل من 5 سنوات
21.2%	18	من 5 إلى 10 سنوات
38.8%	33	من 11 إلى 15 سنة
29.4%	25	أكثر من 15 سنة
100%	85	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

استنادا إلى النتائج الموضحة في الجدول السابق يتبين أن أغلب أفراد عينة الدراسة تتراوح أقدميتهم بين "من 11 إلى 15 سنة" بنسبة 38.8%، تليها الفئة التي أقدميتها أكثر من 15 سنة بنسبة 29.4%، ثم الفئة التي تتراوح أقدميتهم "من 5 إلى 10 سنوات" بنسبة 21.2%، وأخيرا الفئة التي تقل أقدميتهم عن 5 سنوات بنسبة 10.6%.

ويمكن تفسير هذه النتائج بأنها إيجابية حيث أن نسبة 68% من أفراد عينة الدراسة تتجاوز أقدميتهم عن 11 سنة، ونسبة 21.2% يتمتعون بأقدمية متوسطة، وهذا يدل على وجود كفاءات ذات خبرة، مما يدل على اهتمام المؤسسات بهذه الكفاءات والحفاظ عليها وتدعيم خريجي الجامعات والمعاهد والذين لا تتجاوز أقدميتهم 5 سنوات بنسبة 10.6%. وهذا ما يسمح بنقل المعرفة والخبرات من أصحاب الأقدمية إلى أصحاب الفئة الجديدة في المجال وتوجيههم، وأنهم يتميزون بالخبرة الواسعة في مجال عملهم وهذا ما يجعل هذه المؤسسات تحافظ على استقرارها وريادتها، وما يؤكد ذلك أن المؤسسات محل الدراسة تتوفر لديها العديد من الكوادر البشرية الخبيرة من خلال حصولهم على الميداليات الذهبية والفضية تقديرا لمجهوداتهم المبذولة من أجل التسيير الحسن للمؤسسات.

### المطلب الثاني: مناقشة وتحليل محور المقومات الثقافية والعلمية

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One sample test) لتحليل فقرات الاستبيان، والجداول التالية تحتوي على المتوسط الحسابي وقيمة t ومستوى الدلالة لكل فقرة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى افراد مجتمع الدراسة يوافقون على محتواها اذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.664)، أو مستوى المعنوية أقل من 0,05، وتكون الفقرة سلبية بمعنى افراد مجتمع الدراسة لا يوافقون على محتواها اذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.664) أو مستوى المعنوية أقل من 0,05، وتكون آراء افراد مجتمع الدراسة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى المعنوية أكبر من 0,05، والشكل التالي يوضح هذه الآراء.

شكل رقم (4-1): كيفية تكوين آراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات استبيان الدراسة

رأي إيجابي	<ul style="list-style-type: none"> <li>• <math>Sig &lt; 0.05</math></li> <li>• قيمة <math>t &lt; 1.664</math></li> <li>• <math>\bar{X} &gt; 3</math></li> </ul>
رأي سلبي	<ul style="list-style-type: none"> <li>• <math>Sig &lt; 0.05</math></li> <li>• قيمة <math>t &gt; 1.664</math></li> <li>• <math>\bar{X} &lt; 3</math></li> </ul>
رأي محايد	<ul style="list-style-type: none"> <li>• <math>0.05 &lt; Sig</math></li> <li>• <math>3 = \bar{X}</math></li> </ul>

المصدر: من إعداد الباحثة

تتمثل هذه المقومات في الثقافة السائدة لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها، وذلك من خلال معرفة مدى وعي وإدراك هذه الإدارات بالقضايا البيئية والاجتماعية ومدى التزامها واهتمامها بأنشطة مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية (البيئة، العاملين لديها، المجتمع، العملاء)، بالإضافة إلى معرفة مدى إدراك هذه الإدارات للمزايا والفوائد المحققة من تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ولمعرفة مدى توفر هذه المقومات سنقوم بتحليل فقرات المحور الأول للاستبيان كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-17): التحليل الوصفي للمحور الأول الخاص بـ "المقومات العلمية والثقافية"

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
<b>مدى إدراك ووعي إدارة المؤسسة بقضايا المسؤولية البيئية والاجتماعية</b>					
1	تتوافر ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى القادة والمسؤولين في إدارة المؤسسة.	3,658	0,682	8,902	0,000
2	يوجد وعي وإدراك للمفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية لدى الإطارات العاملة في إدارة المؤسسة.	3,941	0,584	14,84	0,000
3	يعد الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من إحدى أولويات وأهداف إدارة المؤسسة.	4,294	0,613	19,438	0,000
4	تقبل المؤسسة بالحقيقة التي تؤكد على أنها المسؤولة عن أدائها البيئي والاجتماعي.	4,423	0,542	24,177	0,000
5	تسعى إدارة المؤسسة للحصول على الشهادات المحلية والدولية في مجالات الجودة وحماية البيئة والخدمة المجتمعية ISO 26000 و"ISO 14000"	4,423	0,497	26,404	0,000
6	تشارك المؤسسة في الملتقيات العلمية والندوات الوطنية والدولية التي تهتم بموضوع المسؤولية الاجتماعية.	3,752	1,100	6,305	0,000
<b>مدى إدراك واهتمام إدارة المؤسسة بمفهوم ومجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية</b>					
7	توجد رؤية واضحة لدى إدارة المؤسسة لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.	3,905	0,526	15,876	0,000
8	يتطلب مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتمام إدارة المؤسسة بتحسين الظروف المعيشية للأفراد العاملين لديها والمجتمع المحلي الذي تعمل فيه.	4,635	0,484	31,137	0,000
9	يتضمن مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتمام	4,529	0,502	28,083	0,000

				إدارة المؤسسة بحماية البيئة التي تعمل فيها والمحافظة عليها.	
0,000	7,609	0,727	3,600	يستلزم مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتمام إدارة المؤسسة بتحسين مستوى جودة خدمات العملاء وتلبية احتياجاتهم.	10
0,000	11,740	0,619	3,788	تختص محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في قياس وتحليل أداء أنشطتها اتجاه العاملين لديها والبيئة وحماية المستهلك والمجتمع والإفصاح عنها.	11
0,000	16,113	0,457	3,800	تتحمل إدارة المؤسسة تكاليف إضافية نتيجة التزامها ووفائها بمسؤولياتها الاجتماعية.	12
<b>مدى إدراك ووعي إدارة المؤسسة بالمزايا والفوائد المتحققة من تبني المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها</b>					
0,000	11,490	0,585	3,729	تعي إدارة المؤسسة أن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يساعد في تطوير العلاقات المجتمعية مع الأطراف الأخرى.	13
0,000	5,342	1,015	3,588	تدرك إدارة المؤسسة أن تطبيق محاسبة التكاليف الاجتماعية يحسن من صورتها ويحقق لها ميزات تنافسية وتسويقية.	14
<b>0,000</b>	<b>31,036</b>	<b>0,298</b>	<b>4,005</b>	<b>جميع فقرات المحور</b>	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

بتحليل النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أن آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إدراك ووعي إدارات مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة بقضايا المسؤولية الاجتماعية والبيئية كانت إيجابية في الفقرات (1، 2، 3، 4، 5، 6) من المحور الأول، حيث كان المتوسط الحسابي لكل فقرة من هذه الفقرات أكبر من المتوسط الافتراضي 3، أي محصور ما بين (3.65 – 4.42) عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05، وأن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية التي تساوي (1.664)، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يتفوقون على أنه يوجد وعي وإدراك وثقافة عن المسؤولية الاجتماعية لدى الإطارات العاملة

والقادة المسؤولين بالإدارات محل الدراسة، وأنهم يلتزمون ويهتمون بهذا المفهوم، حيث تعتبر من أهداف وأولويات إدارة المؤسسة، فهذه الأخيرة هي المسؤولة عن أدائها البيئي والاجتماعي وهذا ما أكده آراء معظم الذين تمت مقابلتهم.

كما أن معظم هذه المؤسسات متحصلة أو تسعى للحصول على الشهادات الدولية والمحلية في مجالات الجودة وحماية البيئة (الملحق رقم 11)، فهي مقابل ذلك تحصل على تمويل مالي من طرف الدولة من أجل القيام بهذه الإجراءات للحصول على هذه الشهادات، وأنها تشارك في الملتقيات الدولية والوطنية خاصة فيما يخص المواضيع المتعلقة بحماية البيئة والعاملين لديها من أخطار العمل.

كذلك يوضح الجدول أعلاه أن اتجاهات العينة المدروسة حول مدى إدراك واهتمام المؤسسات محل الدراسة بمفهوم ومجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية كانت إيجابية في الفقرات (6، 7، 8، 9، 10، 11، 12) من هذا المحور، حيث كان المتوسط الحسابي لكل فقرة من هذه الفقرات أكبر من المتوسط الافتراضي 3، ومحصور بين (3.6 – 4.6) عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05، وأن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية التي تساوي (1.664)، هذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يتفوقون على أن المؤسسات محل الدراسة تهتم بمجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدرجة كبيرة من خلال تحسين ظروف معيشة الأفراد العاملين لديها، وأنها تهتم بحماية البيئة والمحافظة عليها، وتسعى إلى تحسين مستوى جودة خدمات العملاء وتلبية احتياجاتهم وأنها تهتم بالمجتمع المحلي الذي تعمل فيه، كما أنها تتحمل تكاليف إضافية نتيجة قيامها بمسؤوليتها اتجاه الأطراف السابقة وحسب آراء الذين تمت مقابلتهم فإن مؤسسات محل الدراسة تهتم بالإنفاق على أنشطة مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية خاصة مجال تنمية العلاقة مع العاملين لديها ومجال حماية البيئة.

وبين الجدول السابق أيضا أن اتجاه رأي أفراد عينة الدراسة حول مدى إدراك ووعي المؤسسات محل الدراسة بالمزايا والفوائد المتحققة من تطبيق المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها كان إيجابيا كذلك في الفقرات (13، 14)، حيث كان المتوسط الحسابي لهما أكبر من المتوسط الافتراضي 3، ويساوي (3.5) و(3.7) على التوالي عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05، وأن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية التي تساوي (1.664)، وهذا يعتبر مؤشر جيد على أن المؤسسات محل الدراسة تعي أن تبني المسؤولية



الاجتماعية والمحاسبة عنها يساعد على تطوير العلاقات مع الأطراف الأخرى، من خلال سعيها في تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء والاهتمام بالعاملين لديها، وحماية البيئة وخدمة المجتمع الذي تعمل فيه هذا بدوره يحسن من سمعة وصورة المؤسسة ويحقق لها مزايا تنافسية وتسويقية.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي 4.005، وهو أكبر من المتوسط الإفتراضي 3، وأن قيمة t المحسوبة (31.03) أكبر من t الجدولية التي تساوي (1.664)، ومستوى المعنوية تساوي 0.000 أي أقل من 0.05، لذلك تعتبر الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة يتفقون على أنه يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات الثقافية والعلمية بدرجة كبيرة التي تشجع وتدعم تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وتتفق هذه النتائج مع ما تم التوصل إليه في الدراسة الاستطلاعية.

### المطلب الثالث: مناقشة وتحليل محور المقومات المحاسبية والإدارية والتقنية والمالية

تتمثل هذه المقومات في معرفة مدى توفر نظام معلومات محاسبي قادر على قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات محل الدراسة، ومعرفة مدى توفر الموارد المالية اللازمة لإعداد ميزانية اجتماعية من خلال وضع برامج وخطط القيام بمسؤولياتها الاجتماعية، بالإضافة إلى معرفة مدى توفر الأدوات والأجهزة والأساليب التقنية والبرمجيات الحديثة التي تساعد على تطبيق هذا النظام، كذلك معرفة ما إذا كانت هناك رقابة ومتابعة للأداء الاجتماعي الذي تقوم به، ولمعرفة مدى توفر هذه المقومات سنقوم بتحليل فقرات المحور الثاني للاستبيان كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-18): التحليل الوصفي للمحور الثاني الخاص بـ "المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية"

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
<b>نظام معلومات محاسبي اجتماعي</b>					
1	يوجد بإدارة المؤسسة نظام معلومات محاسبي قادر على توفير المعلومات اللازمة عن الأنشطة الاجتماعية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات.	3,788	0,536	13,543	0,000
2	النظام المحاسبي المطبق في إدارة المؤسسة يقدم معلومات حول التكاليف الخاصة بالعاملين لديها والمحافظة على البيئة.	3,964	0,421	21,122	0,000
3	يقدم النظام المحاسبي المطبق في إدارة المؤسسة معلومات حول التكاليف الخاصة بخدمة المجتمع المحلي.	3,764	0,57003	12,368	0,000
4	النظام المحاسبي المطبق في إدارة المؤسسة يقدم معلومات حول التكاليف الخاصة بتحسين مستوى جودة خدمات الزبائن.	3,717	0,569	11,622	0,000
5	يتوفر لدى إدارة المؤسسة أساليب ونماذج محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي والإفصاح عنه.	1,517	0,700	-19,509	0,000
6	يساهم النظام المحاسبي المطبق بإصدار وإعداد تقارير مستقلة عن الأنشطة الاجتماعية.	1,529	0,647	-20,951	0,000
7	تفصح المؤسسة عن أدائها الاجتماعي ضمن قوائمها المالية التقليدية.	2,376	1,204	-4,771	0,000
8	تستخدم إدارة المؤسسة بنود وحسابات مخصصة	3,800	0,457	16,113	0,000

للأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها.				
المقومات الإدارية (المتابعة والمراقبة)				
0,000	28,810	0,304	3,952	9 يوجد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة قسم خاص يهتم بالشؤون الاجتماعية والبيئية ويراقبها.
0,000	12,159	0,633	3,835	10 تسهر إدارة المؤسسة على مراقبة وتسيير أداؤها البيئي والاجتماعي.
0,000	22,763	0,457	4,129	11 متابعة العمليات الاجتماعية ومراقبتها من خلال مقارنة التقديرات بالحقائق وتصحيح الانحرافات إن وجدت.
المقومات التقنية (المصادر الفنية والتكنولوجية)				
0,000	14,395	0,700	4,094	12 يتوفر لدى إدارة المؤسسة الأدوات والأساليب التقنية والبرمجيات الحديثة التي تساعد على تطبيق محاسبة لتكاليف الاجتماعية.
0,000	8,690	0,811	3,764	13 تسعى المؤسسة دائما إلى تطوير أجهزة الحاسب الآلي وأنظمتها.
المقومات المالية				
0,000	9,967	0,8923	3,964	14 يتوفر لدى المؤسسة الموارد مالية الضرورية التي تمكنها من القيام والوفاء بأنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
0,000	14,539	0,626	3,988	15 تضع المؤسسة مخصصات مالية لإعداد وتمويل خطط وبرامج المسؤولية البيئية والاجتماعية.
0,000	14,057	0,314	3,479	جميع فقرات المحور

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

أوضحت المعطيات الواردة في الجدول أعلاه والمتعلقة بآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر نظام معلومات محاسبي خاص بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة كانت إيجابية في الفقرات (1، 2، 3، 4، 8) من المحور الثاني بمتوسطات حسابية تفوق المتوسط الافتراضي 3، عند مستوى

معنوية 0.000 أقل من 0.05، وأن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية التي تساوي (1.664)، وكانت آراءهم سلبية في الفقرات (5، 6، 7) بمتوسطات حسابية أقل من المتوسط الافتراضي 3 عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05، وأن قيمة t المحسوبة أقل من t الجدولية التي تساوي (1.664).

وتفسر هذه النتائج أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على وجود (المقومات المحاسبية) نظام معلومات محاسبي يوفر معلومات عن بعض الأنشطة الاجتماعية من خلال توفير المعلومات حول التكاليف الخاصة بالعمالين لديها وتكاليف حماية البيئة والمحافظة عليها، وتكاليف مستوى تحسين الخدمات المقدمة للعملاء وتكاليف خدمة المجتمع المحلي الذي تعمل فيه ضمن القوائم والتقارير المالية التقليدية المتعارف عليها دون الخروج عن إطار النظام المحاسبي المالي المعتمد SCF، حيث توضع ضمن بنود (رموز) وحسابات محددة ومخصصة لهذه الأنشطة، وأنه يوجد نظام معلومات محاسبي مستقل بذاته (تقارير مستقلة) خاص بالأداء الاجتماعي بالمديرية الجهوية للخدمات الاجتماعية DAS الخاصة بالقطب الصناعي، فهي تمتلك سجلات وتقارير اجتماعية مستقلة (غير مدمجة ضمن التقارير المالية التقليدية) كما في الملحق رقم (10)، كما توجد أيضا سجلات وتقارير خاصة بتوفير معلومات اجتماعية كمية ووصفية والتي تتواجد بمديرية الصحة والسلامة المهنية والأمن والبيئة HSE ومديرية الشؤون الاجتماعية الخاصة بالمنطقة الصناعية، وأقسام الشؤون البيئية وأقسام الشؤون الاجتماعية على مستوى كل مؤسسة من مؤسسات القطب المحروقات مثل شهادات التقييس الملحق رقم (11)، سجل النفايات.

كما تبين النتائج السابقة كذلك أن اتجاهات أفراد العينة المدروسة حول مراقبة ومتابعة أنشطة مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية كانت إيجابية في الفقرات (9، 10، 11) بمتوسطات حسابية تفوق المتوسط الافتراضي 3، عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05، وأن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية التي تساوي (1.664)، هذا يعني أنهم يتفقون على وجود المقومات الإدارية بصورة جيدة، من خلال توفرها على أقسام خاصة تهتم بالشؤون الاجتماعية والبيئية ومراقبتها، وهو ما أكدته معظم آراء الذين تمت مقابلتهم بأنه يوجد على مستوى كل مؤسسة من مؤسسات القطب الصناعي ضمن هيكلها التنظيمية أقسام خاصة بالشؤون الاجتماعية والشؤون البيئية، وأنه توجد مديرية خاصة بالخدمات الاجتماعية للقطب الصناعي بصفة كاملة DAS، ومديرية HSE الخاصة بالشؤون البيئية.

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي للفقرتين (12 و13) أن آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر الأدوات والاساليب التقنية والبرمجيات الحديثة التي تساعد على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وكذا مدى قدرتها على تطوير الأجهزة الحاسب الألي وأنظمتها كانت إيجابية بمتوسطين حسابيين (4.09 و3.75) على التوالي، عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05، وأن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية التي تساوي (1.664)، وهذا يعتبر مؤشر مهم على توفر المقومات التقنية (المصادر الفنية والتكنولوجية) بدرجة كبيرة.

كذلك يوضح الجدول أعلاه أن آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر الموارد المالية الضرورية التي تمكنها من القيام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية وإعداد الخطط والبرامج الخاصة بها كانت إيجابية في الفقرتين (14، 15) بمتوسطين (3.96) و(3.98) أكبر من المتوسط الافتراضي 3، عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05، وأن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية التي تساوي (1.664)، هذا يعني أن المؤسسات محل الدراسة يتوفر لديها المقومات المالية التي تساعد على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدرجة كبيرة.

وعلى العموم فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني يساوي 3.47، وهو أكبر من المتوسط الافتراضي 3، وأن قيمة t المحسوبة (14.05) أكبر من t الجدولية التي تساوي (1.664)، ومستوى المعنوية تساوي 0.000 أي أقل من 0.05، لذلك تعتبر الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة يتفقون على أنه يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات المحاسبية والمالية والإدارية والتقنية التي تساعد على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات بدرجة كبيرة، وتتفق هذه النتائج مع ما تم تدعيمه والتوصل إليه في الدراسة الاستطلاعية من خلال الاطلاع على القوائم والتقارير والدفاتر المحاسبية والمقابلات التي تم اجرائها مع بعض المسؤولين والاطارات العاملة في الدوائر المالية والمحاسبية فيما يخص كيفية القياس والافصاح عن الانشطة الاجتماعية ورقابتها ومتابعتها .

### المطلب الرابع: مناقشة وتحليل محور "المقومات البشرية الكفوة"

تتمثل هذه المقومات في الكفاءات والخبرات القادرة على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ولمعرفة مدى توفر هذه المقومات سنقوم بتحليل فقرات المحور الثالث للاستبيان كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-19): التحليل الوصفي للمحور الثالث الخاص بـ " المقومات البشرية الكفوة"

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
<b>توفر الكفاءات البشرية</b>					
01	تمتلك المؤسسة موارد بشرية ذات كفاءات عالية في مجال البيئة والشؤون الاجتماعية.	4,317	0,539	22,529	0,000
02	يتوفر لدى القادة والمسؤولين المؤهلات والقواعد العلمية التي تساعدهم على تبني المسؤولية الاجتماعية.	3,717	0,569	11,622	0,000
03	تمتلك إدارة المؤسسة الكفاءات والخبرات القادرة على تحديد وقياس التكاليف الاجتماعية وفصلها عن التكاليف الإجمالية.	4,094	0,700	14,395	0,000
04	يتوفر لدى إدارة المؤسسة إطارات ملمة بالمفاهيم والمبادئ والفروض التي تحكم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية.	1,517	0,700	-19,509	0,000
05	يتوفر لدى الإطارات المحاسبية العاملة في الإدارة المعرفة الجيدة بأساليب القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	2,176	0.940	-8,070	0.000
<b>تدريب وتكوين الكفاءات البشرية</b>					
6	توجد في المؤسسة خطط تدريب سنوية مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية لها.	4,294	0,613	19,438	0,000

0,000	4,032	1,129	3,494	7	يساعد تكوين وتدريب الكفاءات البشرية على فهم المهام الموكلة إليهم خاصة تلك المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية.
0,000	4,575	0,640	3,317	8	تحرص إدارة المؤسسة على تنمية وتطوير الكفاءات البشرية من خلال المؤتمرات وورش العمل العلمية والمهنية لتشجيعهم على تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية وممارستها.
0,000	-8,070	0,940	2,176	9	تقوم إدارة المؤسسة بعقد دورات متخصصة لتعريف المحاسب بمتطلبات القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي وأحدث الأساليب المطبقة في هذا المجال.
<b>0,000</b>	<b>5,841</b>	<b>0,369</b>	<b>3,234</b>		<b>جميع فقرات المحور</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

أوضحت المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر الكفاءات البشرية في المؤسسات محل الدراسة كانت إيجابية في الفقرات (1، 2، 3) من المحور الثالث بمتوسطات حسابية تفوق المتوسط الافتراضي 3، عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05، وأن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية التي تساوي (1.664)، وكانت آراءهم سلبية في الفقرات (4، 5) بمتوسطات حسابية أقل من المتوسط الافتراضي 3 عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05، وأن قيمة t المحسوبة أقل من t الجدولية التي تساوي (1.664).

وتفسر هذه النتائج أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن المؤسسات محل الدراسة تمتلك كفاءات بشرية ذات خبرات عالية، كما يتوفر لدى المسؤولين والإطارات العاملة القواعد العلمية التي تساعد على تبني المسؤولية الاجتماعية، وذلك ضمن الحدود المطالبة للقيام بمهامهم اتجاه العاملين لديهم وحماية البيئة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء وخدمة المجتمع المحلي. ولكن لا توجد كفاءات وإطارات متخصصة في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية تكون ملمة بالمبادئ والمفاهيم التي تحكم أساليب ونماذج محاسبة المسؤولية الاجتماعية بصفة مستقلة.

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بأن آراء أفراد عينة الدراسة حول تكوين وتدريب الكفاءات البشرية في المؤسسات محل الدراسة كانت إيجابية في الفقرات (6، 7، 8) من المحور الثالث بمتوسطات حسابية تفوق المتوسط الافتراضي 3، عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05، وأن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية التي تساوي (1.664)، وسلبية في الفقرة (9) بمتوسط حسابي أقل من المتوسط الافتراضي 3 عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05، وأن قيمة t المحسوبة أقل من t الجدولية التي تساوي (1.664).

وتفسر هذه النتيجة بأنه توجد لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة خطط تدريبية سنوية خاصة بتنمية وتطوير الكفاءات البشرية مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية بصفة عامة، ولكن لا توجد خطط تدريبية متخصصة في مجال تطوير وتعريف المحاسبين بمتطلبات القياس والإفصاح عند الأداء الاجتماعي. وبشكل عام فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث يساوي 3.23، وهو أكبر من المتوسط الافتراضي 3، وأن قيمة t المحسوبة (5.84) أكبر من t الجدولية التي تساوي (1.664)، ومستوى المعنوية تساوي 0.000 أي أقل من 0.05، لذلك تعتبر الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة يتفقون على أنه يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات البشرية الكفؤة القادرة على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات بدرجة متوسطة.

#### المطلب الخامس: مناقشة وتحليل محور المقومات التشريعية والتنظيمية

تتمثل هذه المقومات في البرامج والإعانات المقدمة من طرف الدولة التي تستفيد منها المؤسسات في حالة وفائها لمسؤولياتها الاجتماعية، والقوانين التشريعات التي تنص على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى المبادرات الطوعية التي تقوم بها المؤسسات بصفة اختيارية للقيام بمسؤولياتها الاجتماعية، ولمعرفة مدى توفر هذه المقومات سنقوم بتحليل فقرات المحور الرابع للاستبيان كما يوضحه الجدول رقم (4-20):



الجدول رقم (4-20): التحليل الوصفي للمحور الرابع الخاص بـ " المقومات التشريعية والتنظيمية "

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
<b>الاستفادة من البرامج والإعانات المقدمة من طرف الدولة</b>					
01	تمنح الدولة حوافز ومكافآت (إعانات) للمؤسسات التي تلتزم بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.	2,376	1,204	-4,771	0,000
02	توجد برامج لصالح المؤسسات موجهة خصيصا للاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية.	2,952	0,485	-0,893	0,374
03	تستفيد المؤسسة عند تبنيتها لمسؤولياتها الاجتماعية من المزايا الجبائية التي تقدمها الدولة.	3,071	0,337	1,927	0,057
<b>دور الدولة في حث المؤسسات على الالتزام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية</b>					
04	يتضمن القانون الجزائري نصوصا كافية للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.	2,376	1,204	-4,771	0,000
05	توجد مرجعية رسمية تنظم أعمال المسؤولية الاجتماعية تخضع لها القوانين والأنظمة.	3,517	0,825	5,782	0,000
06	تقوم أجهزة الدولة بمراقبة المؤسسة بشكل دوري لمتابعة تطبيق وتنفيذ النصوص التشريعية المتعلقة بمسؤولياتها تجاه البيئة.	3,364	0,910	3,691	0,000
07	توجد عقوبات قانونية وغرامات مالية على المؤسسة في حال مخالفتها للقوانين التشريعات البيئية والاجتماعية.	3,200	0,593	3,106	0,003
08	تلتزم التشريعات المؤسسات بتقديم تقارير عن أدائها الاجتماعي.	1,529	0,647	-20,951	0,000

0,000	-19,509	0,700	1,517	توجد معايير وإرشادات محاسبية لقياس وعرض الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة.	09
<b>المبادرات الطوعية التي تتخذها المؤسسات من أجل دمج وتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية</b>					
0,000	14,539	0,626	3,988	تنتهج إدارة المؤسسة بصفة طوعية سياسات ومبادرات تسمح بتحسين ظروف العمل خاصة الصحة والسلامة المهنية بعيدا عن تلك التي تفرضها قوانين العمل.	10
0,000	13,554	0,768	4,129	تتخذ إدارة المؤسسة مبادرات طوعية بعيدا عن الالتزامات التي تفرضها القوانين التي تسمح بالتقليل من الفضلات والنفايات وإعادة تدويرها، والتحكم في الانبعاثات الناجمة عن عملية التصنيع.	11
0,000	21,817	0,507	4,200	تتخذ إدارة المؤسسة مبادرات طوعية في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.	12
0,000	22,763	0,457	4,129	تتطوع إدارة المؤسسة بوضع برامج تحسن من أدائها البيئي والاجتماعي.	13
<b>0,012</b>	<b>2,579</b>	<b>0,372</b>	<b>3,104</b>	<b>جميع فقرات المحور</b>	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

أوضحت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول أعلاه بأن آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى الاستفادة من البرامج والإعانات المقدمة من طرف الدولة في المؤسسات محل الدراسة كانت سلبية في الفقرة (1) بمتوسط حسابي أقل من المتوسط الافتراضي 3 عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05، وأن قيمة t المحسوبة أقل من t الجدولية التي تساوي (1.664)، وكانت آراءهم محايدة في الفقرتين (2، 3) بمتوسطين حسابيين (2.95، 3) مساويين للمتوسط الافتراضي 3، عند مستوى معنوية تفوق 0.05. وتفسر هذه النتائج أن أفراد عينة الدراسة يتفقون بشكل حيادي على وجود برامج ومزايا جبائية للاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، وأنها لا تستفيد من الحوافز والإعانات المقدمة من طرف الدولة التي تشجع على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، حيث توجد حوافز ومكافآت وبرامج بشكل ضئيل جدا.

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بأن آراء أفراد عينة الدراسة حول دور الدولة في حث المؤسسات على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية كانت إيجابية في الفقرات (5، 6، 7) من المحور الرابع بمتوسطات حسابية تفوق المتوسط الافتراضي 3، عند مستوى معنوية أقل من 0.05، وأن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية التي تساوي (1.664)، وسلبية في الفقرات (4، 8، 9) بمتوسطات حسابية أقل من المتوسط الافتراضي 3 عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05، وأن قيمة t المحسوبة أقل من t الجدولية التي تساوي (1.664).

وتفسر هذه النتائج على أن المؤسسات محل الدراسة تتفق على أنه توجد مرجعية تنظم أعمال المسؤولية الاجتماعية بصفة تخضع لها القوانين والأنظمة ولكن ليست بالقوانين المباشرة، وإنما تلك القوانين التي تدخل ضمن متطلبات التنمية المستدامة، من خلال القوانين التي تنادي بحماية البيئة وحماية حقوق العامل وحماية المستهلك، كما تقوم أجهزة الدولة بمراقبة المؤسسات ومتابعة تطبيق وتنفيذ النصوص القانونية وفرض عقوبات قانونية وغرامات مالية عليها في حالة مخالفتها لهذه القوانين، وبالرغم من توفر بعض القوانين والأنظمة إلا أنه لا توجد نصوص قانونية جزائية كافية للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، كما لا توجد تشريعات ومعايير محاسبية تحث المؤسسات على قياس وعرض الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها. كذلك أوضحت النتائج أعلاه أن آراء أفراد عينة الدراسة حول المبادرات الطوعية التي تتخذها المؤسسات من أجل دمج وتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية كانت إيجابية في الفقرات (10، 11، 12، 13) من المحور الرابع بمتوسطات حسابية تفوق المتوسط الافتراضي 3، تتراوح ما بين (3.9 – 4.2) عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05، وأن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية التي تساوي 1.664، هذا يعني أن المؤسسات محل الدراسة تتخذ مبادرات طوعية تسمح بتحسين ظروف ورفاهية العاملين وتوفير الأمن والسلامة والصحة المهنية للعاملين، كما تتخذ مبادرات طوعية سبيل حماية البيئة من خلال التقليل من النفايات وإعادة تدويرها والتحكم في الانبعاثات الجوية الناجمة عن عملية التصنيع، وتقوم بإجراءات طوعية من أجل استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية كاستفادة من الطاقة الشمسية وهو ما لاحظناه عند زيارتنا لهذه المؤسسات تواجد اللوائح الشمسية في ساحات القطب الصناعي.

وبشكل عام فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع يساوي 3.1، وهو أكبر من المتوسط الإفتراضي 3، وأن قيمة t المحسوبة (2.57) أكبر من t الجدولية التي تساوي (1.664)، عند مستوى المعنوية أقل من 0.05، لذلك تعتبر الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يعني أن أفراد عينة الدراسة يتفوقون على أنه يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات التشريعية والتنظيمية بدرجة متوسطة التي تدعم تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات، ولكن ليست بالقوانين والتنظيمات الكافية لتطبيق هذه المحاسبة المعاصرة.

### المطلب السادس: التحليل الوصفي لجميع محاور الدراسة

لمعرفة توفر المقومات الأساسية لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة قمنا بتحليل محاور الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-21): التحليل الوصفي لمحاور الدراسة

الترتيب	مستوى المعنوية	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	محاور الدراسة
1	0.000	80.1	4.005	المحور الاول: المقومات العلمية والثقافية
2	0.000	69.58	3.479	المحور الثاني المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية
3	0.000	64.68	3.234	المحور الثالث: المقومات البشرية الكفوة
3	0.012	62.08	3.104	المحور الرابع: المقومات التشريعية والتنظيمية
	<b>0.000</b>	<b>69.11</b>	<b>3.445</b>	<b>جميع المحاور</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

بتحليل معطيات الجدول أعلاه يتضح أن توفر المقومات الثقافية والعلمية في المؤسسات محل الدراسة تحتل المرتبة الأولى بدرجة كبيرة جداً وبمتوسط حسابي يقدر بـ (4.005)، يليها في المرتبة الثانية توفر المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي يقدر بـ (3.479)، وفي

المرتبة الأخيرة توفر المقومات البشرية الكفوة والمقومات التشريعية والتنظيمية بدرجة متوسطة وبمتوسطات حسابية تبلغ على التوالي (3.324) و(3.104). وبشكل عام فإن المتوسط الحسابي لجميع محاور الدراسة يساوي (3.455)، وهو أكبر من المتوسط الإفتراضي 3، وبوزن محاسبي يقدر بـ (69.11%) أكبر من الوزن الإفتراضي 60%، عند مستوى المعنوية أقل من 0.05، لذلك تعتبر المحاور دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة يتفوقون على أنه يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات الأساسية التي تدعم وتشجع على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدرجة كبيرة.

### المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

تم اختبار فرضيات الدراسة، الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة باستخدام اختبار (sampleT\_Test one) عند مستوى معنوية 0,05، وحسب قاعدة القرار المتضمنة قبول الفرضية إذا كانت  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية (1.664)، كما استخدم الأسلوب الوصفي التحليلي لقبول أو رفض فقرات الفرضية، أما الفرضية الخامسة فقد تم اختبارها باستخدام اختبار T للعينات المستقلة وتحليل التباين الأحادي One Way .Anova.

#### المطلب الأول: اختبار فرضية الدراسة الأولى

تتمثل نتائج اختبار الفرضية الأولى الخاصة بالمحور الأول الذي يتعلق بمدى توفر المقومات الثقافية والعلمية في المؤسسات المدروسة من خلال معرفة مدى توفر الوعي والإدراك لدى المؤسسات محل الدراسة حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها ومدى الالتزام بمجالاتها ومزايا تطبيقها. الفرضية الصفرية  $H_0$ : "لا يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات الثقافية والعلمية الداعمة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها". الفرضية البديلة  $H_1$ : "يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات الثقافية والعلمية الداعمة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها". وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور الأول من الاستبيان وبين الجدول الموالي نتائج اختبار الفرضية الأولى.

#### الجدول رقم (4-22): نتائج اختبار الفرضية الأولى

الفرضية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية sig	T المحسوبة	T الجدولية	نتيجة الفرضية
فقرات المحور الأول	4,005	0,298	0.000	31,036	1.664	الرفض

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يوضح الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للمحور الأول يساوي (4.005)، وهو أكبر من المتوسط الافتراضي 3، ومستوى المعنوية (sig) 0,000 أقل من 0,05، وهي دالة إحصائية عند  $(\alpha = 0.05)$  وأن قيمة T المحسوبة 31.03 أكبر من T الجدولية (1.664)، و حسب قاعدة القرار نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن إدارات مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة تتوفر لديها المقومات الثقافية والعلمية التي تدعم وتشجع على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدرجة كبيرة، أي أنه يوجد إدراك ووعي لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها واهتمامها والتزامها بمجالاتها وأنها تدرك مزايا تطبيقها.

### المطلب الثاني: اختبار فرضية الدراسة الثانية

تتمثل نتائج اختبار الفرضية الثانية الخاصة بالمحور الثاني الذي يتعلق بمدى توفر المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية في إدارات المؤسسات محل الدراسة القادرة على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

**الفرضية الصفرية  $H_0$ :** "لا تتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية القادرة على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية".

**الفرضية البديلة  $H_2$ :** "يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية القادرة على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية".

وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور الثاني من الاستبيان وبين الجدول الآتي نتائج اختبارها.

### الجدول رقم (4-23) نتائج اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية sig	T المحسوبة	T الجدولية	نتيجة الفرضية
فقرات المحور الثاني	3,479	0,314	0.000	14,057	1.664	الرفض

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لإجابات فقرات المحور الثاني التي تقيس مدى توفر المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية القادرة على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يقدر بـ (3.47)، وهو أكبر من المتوسط الافتراضي 3، كما أن قيمة مستوى المعنوية 0,000 أقل من 0,05، وأن T المحسوبة 14.05 أكبر من T الجدولية (1.664)، لذا يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يتوفر لدى مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية القادرة على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدرجة كبيرة.

### المطلب الثالث: اختبار الفرضية الدراسة الثالثة

تتمثل نتائج اختبار الفرضية الثالثة الخاصة بالمحور الثالث الذي يتعلق بمدى توفر المقومات البشرية الكفوة في إدارات المؤسسات المدروسة القادرة على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

**الفرضية الصفرية  $H_0$  :** "لا يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات البشرية الكفوة القادرة على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية".

**الفرضية البديلة  $H_3$  :** "يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات البشرية الكفوة القادرة على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية".

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور الثالث من الاستبيان ويبين الجدول الآتي هذه النتائج.

#### الجدول رقم (4-24): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

الفرضية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية sig	T المحسوبة	T الجدولية	نتيجة الفرضية
فقرات المحور الثالث	3,234	0,369	0.000	5,841	1.664	الرفض

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

بالرجوع إلى نتائج الجدول أعلاه يتضح أن المتوسط الحسابي للفقرات التي تقيس مدى توفر المقومات البشرية الكفوة في المؤسسات محل الدراسة يساوي 3.23، في حين كان الانحراف المعياري 0.369، ومستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 0.05، وأن T المحسوبة (5.84) أكبر من T الجدولية (1.664)،



وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة المقومات البشرية الكفوة القدرة على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة.

#### المطلب الرابع: اختبار فرضية الدراسة الرابعة

تتمثل نتائج اختبار الفرضية الرابعة الخاصة بالمحور الرابع الذي يتعلق بمدى توفر المقومات التشريعية والتنظيمية في المؤسسات المدروسة من خلال معرفة مدى توفر القوانين التي تلزم هذه المؤسسات بتبني المسؤولية الاجتماعية والإعانات والحوافز التي تمنحها الدولة في سبيل التزامها بذلك، إضافة إلى المبادرات والتطوعات التي تقوم بها المؤسسات دون أن تكون ملزمة بها.

**الفرضية الصفرية  $H_0$  :** "لا يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات التشريعية والتنظيمية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية".

**الفرضية البديلة  $H_4$  :** "يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات التشريعية والتنظيمية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية".

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور الرابع من الاستبيان وعليه يوضح الجدول الآتي نتائجها.

الجدول رقم (4-25): نتائج اختبار الفرضية الرابعة

الفرضية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية sig	T المحسوبة	T الجدولية	نتيجة الفرضية
فقرات المحور الرابع	3,104	0,372	0,012	2,579	1.664	الرفض

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

تبين النتائج الموضحة في الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للفقرات التي تقيس مدى توفر المقومات التشريعية والتنظيمية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة متجمعة

بلغ (3.1)، في حين كان الانحراف المعياري 0.37، ومستوى المعنوية 0.012، أقل من 0.05، وأن T المحسوبة (2.57) أكبر من T الجدولية (1.664)، لذا يتم رفض هذه الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه تتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة المقومات التشريعية والتنظيمية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة.

### المطلب الخامس: اختبار الفروق الإحصائية حول استجابات أفراد العينة "الفرضية الخامسة"

من خلال هذا المطلب سيتم اختبار الفرضية الخامسة المتعلقة بالفروق الإحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات محل الدراسة، حيث تقبل الفرضية العدمية إذا كان مستوى المعنوية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، أما إذا كان مستوى المعنوية للاختبار أقل من مستوى المعنوية المعتمد 0.05 فإننا نقبل الفرضية البديلة، وتتمثل الفرضية الخامسة في:

**الفرضية الصفرية  $H_0$  :** "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين آراء أفراد العينة بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الأقدمية).

**الفرضية البديلة  $H_5$  :** "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين آراء أفراد العينة بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الأقدمية).

ولاختبار هذه الفرضية الخامسة تم استخدام اختبار T للعينات المستقلة لتحديد الفروق الإحصائية حسب متغير الجنس، إضافة إلى اختبار تحليل التباين الأحادي لتحديد الفروق الإحصائية حسب متغيرات (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الأقدمية)، ويتم اختبار هذه الفرضية من خلال اختبار فرضياتها الفرعية التالية:

1. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الفرعية الصفرية: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تعزى لمتغير الجنس".

الفرضية الفرعية البديلة: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تعزى لمتغير الجنس".

الجدول رقم (4-26): اختبار « t » للفروق بين العينات المستقلة يعزى الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية sig
نكر	57	3.44	0.266	0.150	0.699
أنثى	28	3.47	0.320		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

توضح النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن قيمة t بلغت (0.150) وهي غير دالة إحصائياً، حيث بلغ مستوى دلالتها (0.699) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية تبعاً لمتغير الجنس، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الصفرية، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤسسات قطب المحروقات حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى الاختلاف في الجنس عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$ .

وتفسر هذه النتائج على أن متغير الجنس لم يجعل النظرة مختلفة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات، أي أنهم يحملون نفس الآراء بالرغم من اختلاف نوعهم الاجتماعي.

2. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لاختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الخامسة، ومعرفة إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة حول توفر المقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، تم استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way Anova)، وتتمثل الفرضية في:

**الفرضية الفرعية الصفرية:** "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تعزى لمتغير العمر".

**الفرضية الفرعية البديلة:** "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تعزى لمتغير العمر".

الجدول رقم (4-27): اختبار تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) يعزى للعمر

مستوى المعنوية SIG	قيمة F	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الخاصية	العمر
0.347	1.116	0.474	3.30	3	أقل من 30 سنة	
		0.290	3.46	25	من 30 إلى 40 سنة	
		0.226	3.41	34	من 41 سنة إلى 50 سنة	
		0.324	3.53	23	أكثر من 50 سنة	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

بتحليل معطيات الجدول أعلاه والمتعلق باختبار تباين الفروق تبعا لمتغير العمر والتي تبين أن مستوى الدلالة (0.347) يفوق 0.05 وعليه نقبل الفرضية الفرعية الصفرية القائلة بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة

المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تعزى لمتغير العمر"، ونرفض الفرضية الفرعية البديلة.

تفسر هذه النتائج أن أفراد عينة الدراسة بالرغم من اختلاف أعمارهم إلا أنهم يتفقون على توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة.

### 3. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

**الفرضية الصفرية:** " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تعزى لمتغير المؤهل العلمي".

**الفرضية البديلة:** " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تعزى لمتغير المؤهل العلمي".

الجدول رقم (4-28): اختبار تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) يعزى المؤهل العلمي

مستوى المعنوية SIG	قيمة F	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الخاصية	
0.436	0.979	0.293	3.21	3	ثانوي	المؤهل العلمي
		0.304	3.48	44	ليسانس	
		0.234	3.43	20	ماستر	
		0.217	3.49	18	دراسات عليا (ماجستير/ دكتوراه)	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

من خلال تحليل النتائج الموضحة في الجدول أعلاه والمتعلقة بتحليل الفروق بين آراء الباحثين حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تبعا

لمتغير المؤهل العلمي، تبين أن مستوى الدلالة المقابل لجميع المتوسطات غير دال إحصائياً ويفوق 0.05، مما يعني قبول الفرضية الفرعية الصفرية " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تعزى لمتغير المؤهل العلمي."، ورفض الفرضية الفرعية البديلة. وتفسر هذه النتائج أن الموظفين بمختلف مؤهلاتهم العلمية يدركون مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها والمقومات التي تفعل تطبيقها.

#### 4. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية الصفرية: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تعزى لمتغير التخصص العلمي."

الفرضية البديلة: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تعزى لمتغير التخصص العلمي."

#### الجدول رقم (4-29): اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) يعزى للتخصص العلمي

مستوى المعنوية SIG	قيمة F	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الخاصية	التخصص العلمي
0.185	1.589	0.270	3.42	37	محاسبة	
		0.218	3.49	19	علوم مالية ومصرفية	
		0.315	3.60	11	إدارة أعمال	
		0.384	3.32	11	اقتصاد	
		0.217	3.43	7	أخرى	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

بتحليل معطيات الجدول أعلاه والمتعلق باختبار تباين الفروق تبعا لمتغير التخصص العلمي والتي تبين أن مستوى الدلالة (0.185) يفوق 0.05، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الصفرية القائلة بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تعزى لمتغير التخصص العلمي"، ونرفض الفرضية الفرعية البديلة.

ويرجع هذا إلى عدم اختلاف آراء أفراد العينة رغم اختلاف تخصصاتهم حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة.

#### 5. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

**الفرضية الصفرية:** " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي."

**الفرضية البديلة:** " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي."

الجدول رقم (4-30): تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) يعزى إلى المسمى الوظيفي

مستوى المعنوية SIG	قيمة F	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الخاصية	
0.644	0.675	0.127	3.37	3	مدير فرعي	المسمى الوظيفي
		0.251	3.56	5	مدير مالي	
		0.215	3.37	23	رئيس قسم المحاسبة / المالية	
		0.309	3.49	32	محاسب	
		0.345	3.46	19	إطار مالي	
		0.156	3.53	3	أخرى	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

بتحليل معطيات الجدول أعلاه والمتعلق باختبار تباين الفروق تبعا لمتغير المسمى الوظيفي والتي تبين أن مستوى الدلالة (0.644) يفوق 0.05، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الصفرية القائلة بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي"، ونرفض الفرضية الفرعية البديلة.

وتفسر النتائج عدم وجود اختلاف في آراء عينة البحث رغم اختلاف وظائفهم حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة.

#### 6. اختبار الفرضية الفرعية السادسة:

الفرضية الفرعية الصفرية: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تعزى لمتغير الاقدمية."



**الفرضية البديلة:** " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تعزى لمتغير الأقدمية".

**الجدول رقم (4-31): تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) يعزى لعدد سنوات الأقدمية**

مستوى المعنوية SIG	قيمة F	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الخاصية	
0.492	0.810	0.281	3.48	3	أقل من 5 سنوات	الخبرة
		0.338	3.49	25	من 5 إلى 10 سنوات	
		0.287	3.48	34	من 11 إلى 15 سنة	
		0.235	3.38	23	أكثر من 15 سنة	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

من خلال تحليل النتائج الموضحة في الجدول أعلاه والمتعلقة بتحليل الفروق بين آراء الباحثين حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تبعا لمتغير الأقدمية، تبين أن مستوى الدلالة المقابل لجميع المتوسطات يساوي (0.492) وهو غير دال إحصائيا ويفوق 0.05، مما يعني قبول الفرضية الفرعية الصفرية " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة تعزى لمتغير الأقدمية"، ورفض الفرضية الفرعية البديلة، وتؤكد هذه النتائج على اتفاق آراء عينة الدراسة حول توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالرغم من اختلاف عدد سنوات الأقدمية .

وعليه فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية للفرضية الرئيسية الخامسة والقائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين آراء أفراد العينة بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الأقدمية).

### المبحث الرابع: تفسير ومناقشة نتائج الدراسة

في هذا المطلب سيتم مناقشة وتحليل نتائج الدراسة الميدانية لمدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات قطب المحروقات الواقعة بولاية سكيكدة، وتقديم التفسيرات المناسبة للنتائج المتوصل إليها، وذلك بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها من الدراسة الاستطلاعية التوعيمية والتوضيحات المقدمة من المقابلات التي تم القيام بها مع بعض المسؤولين والإطارات العاملة في الدوائر المالية والمحاسبية:

#### المطلب الاول: نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى

**الفرضية الأولى: "لا يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات الثقافية والعلمية الداعمة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها"**

كشفت النتائج المتعلقة بمدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة عن توفر ووجود المقومات الثقافية والعلمية بدرجة كبيرة لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ (4.005) وبوزن نسبي يقدر بـ 80.1% أكبر من الوزن الإفتراضي 60%، ويفسر ذلك بتوفر عنصر الثقافة السائدة حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها لدى أفراد عينة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

- بينت نتائج الدراسة وجود إدراك ووعي كبير وإيجابي لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ (4.08) ووزن نسبي (81.63%)، ويفسر ذلك بأن أفراد عينة الدراسة "المسؤولين والإطارات العاملة في الدوائر المالية والمحاسبية" على دراية وعلم بأن مؤسساتهم مسؤولة عن أداؤها البيئي والاجتماعي، من خلال استجابتها للقضايا والجوانب البيئية الاجتماعية، في الحصول على شهادات التقييس في مجالات الجودة والبيئة والخدمة المجتمعية (الملحق رقم 11)، والمشاركة في الملتقيات الوطنية والدولية التي تهتم بموضوع المسؤولية الاجتماعية وخاصة تلك التي تتعلق بحماية البيئة وحماية العامل من مخاطر العمل، فاستجابة إدارات المؤسسات محل الدراسة لمثل هكذا قضايا يولد لديها وعي وإدراك ينادي بضرورة الالتزام

بمسؤولياتها الاجتماعية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من (سالم للولو، 2009) التي تم إجرائها على مجموعة من الشركات المساهمة بسوق فلسطين ودراسة (بلهامل، 2016) التي أجريت على المؤسسات في البيئة الجزائرية، حيث بينت الدراستين توفر الوعي والإدراك بمفهوم المسؤولية الاجتماعية بدرجات متفاوتة، ولا تتفق مع ما توصلت إليه دراسة كل من (السويح والنعاس، 2017) التي طبقت على المصارف التجارية الليبية ودراسة (Rahehla and sharairi, 2008) التي أجريت في الشركات في مدينة الحسن الصناعية بالاردن في توفر عنصر الوعي الإدراك بمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

- توصلت نتائج الدراسة إلى وجود اهتمام والتزام كبير لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة بمفهوم ومجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمتوسط حسابي يقدر بـ (4.04) ووزن نسبي بلغ (80.85%)، ويفسر ذلك أن أفراد العينة المجيبين على قناعة كبيرة وتامة أن مؤسساتهم تهتم وتلتزم بمجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث ينبع هذا الالتزام عن الاهتمام بمجال الموارد البشرية العاملة لديها بدرجة كبيرة جدا وبمتوسط حسابي يبلغ (44.4)، ثم الاهتمام بمجال حماية البيئة ومجال خدمة العملاء بدرجة كبيرة وبمتوسطات حسابية تقدر على التوالي بـ (3.72) و(3.36)، واهتمامها بمجال خدمة المجتمع المحلي بدرجة غير كافية بمتوسط حسابي يقدر بـ (2.8)، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة كل من (سالم للولو، 2009)، (محمد يمان، 2015)، (Benomran and al, 2015)، (Abu sabha and shoubak, 2013) في اهتمامهم بمجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدرجات متفاوتة، وتختلف عن ما توصلت إليه دراسة كل من (السويح والنعاس، 2017) التي طبقت على المصارف الليبية وبينت عدم اهتمامها بمجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية باستثناء مجال خدمة العملاء فقط، ولا تتفق مع دراسة (Rahehla and sharairi, 2008) التي أظهرت عدم توفر الاهتمام الكافي بمجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، كما لا تتفق أيضا مع دراسة (بلهامل، 2016) المطبقة في المؤسسات الجزائرية في عدم التزامها واهتمامها بمجال البيئة والمجتمع.

- أن اهتمام إدارات المؤسسات المدروسة بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية ناتج عن تحملها لتكاليف ونفقات إضافية نتيجة قيامها ببعض الأنشطة الاجتماعية التي تدخل ضمن نطاق عملها، فهي تجد نفسها مضطرة بذلك إلى قياس أدائها الاجتماعي والإفصاح عنه إما بطريقة مستقلة أو غير مستقلة ضمن قوائمها المالية التقليدية كما هو معمول به وفق النظام المحاسبي المالي SCF.

- أظهرت النتائج المتوصل إليها أنه يوجد ادراك ووعي كبير لدى إدارات المؤسسات عينة الدراسة حول المزايا والفوائد المتحققة من تبنيها لمسئوليتها الاجتماعية وتطبيق المحاسبة عنها بمتوسط حسابي يقدر بـ(3.65) ووزن نسبي يبلغ (73.17%)، ويفسر ذلك بأن المؤسسات محل الدراسة تعي أن تبنيها لمسئولياتها الاجتماعية يساهم في تطوير علاقاتها مع المجتمع الذي تعمل فيه ويحسن من صورتها ويحقق لها مزايا تنافسية وتسويقية على المدى البعيد وتتفق مع ما توصلت إليه دراسة (OMESI and OGALUZOR, 2018) التي طبقت في شركات النفط والغاز بنيجيريا وبينت إدركها ووعيتها للمزايا والفوائد المحققة من تبني المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها، وتختلف مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (جمال اللولو، 2016) التي بينت عدم توفر الإدراك والوعي بالمزايا والفوائد عن تطبيق محاسبة التكاليف البيئية وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ(2.05).

وعليه يمكن القول أنه يتوفر لدى مؤسسات قطب المحروقات سكيكدة المقومات الثقافية والعلمية التي تدعم وتشجع على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (سالم اللولو، 2009) ودراسة (بلهامل، 2016) ودراسة (Ben Mahjoub, 2019) التي تعطي مؤشرا إيجابيا بتوفر هذه المقومات في العديد من البيئات العربية (فلسطين، الجزائر، السعودية)، حيث أظهرت توفر هذه المقومات بدرجات متفاوتة، وتختلف عن ما توصلت إليه دراسة كل من (السويح والنعاس، 2017) و (Rahehla and sharairi, 2008) و (جمال اللولو، 2016)، و(القرني، 2014) التي تم تطبيقهم كذلك في بيئات عربية كذلك وبينت عدم توفر هذه المقومات.

ويمكننا القول في الأخير أن سلطة القرار في تطبيق هذه المحاسبة المعاصرة في المؤسسات محل الدراسة يرجع لاستجابة الإدارة العليا لذلك.

## المطلب الثاني: نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية

الفرضية الثانية: لا يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية القادرة على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية"

كشفت النتائج المتعلقة بمدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة عن توفر ووجود المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية بدرجة كبيرة لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.47) ووزن نسبي يبلغ (69.58%) أكبر من الوزن الإفتراضي 60%، ويفسر ذلك بقناعة أفراد عينة الدراسة أنه يتوفر لديهم هذه المقومات التي تساعد على تطبيق هذه المحاسبة المعاصرة، وذلك من خلال:

- أوضحت نتائج الدراسة المتوصل إليها عن توفر ووجود المقومات المحاسبية التي تساهم في تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.05) ووزن نسبي (61.13%)، ويتجلى ذلك في وجود نظام معلومات محاسبي اجتماعي ولكن ليس بنظام محاسبي مستقل عن الأداء الاقتصادي، أي أنها تعتمد على نظام الدمج بين التكاليف الاجتماعية والتكاليف الاقتصادية، وذلك فيما يخص بعض العمليات الاجتماعية التي يمكن قياسها كمياً ضمن حسابات وبنود مخصصة ومستحدثة وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي المالي المتعارف عليه SCF، أي أنه يتوفر لديها تقارير وقوائم مالية تحتوي على معلومات اجتماعية عن بعض الأنشطة التي تقوم بها والتي تكون إلى جانب المعلومات الاقتصادية ضمن القوائم والتقارير المالية التقليدية. وكشفت النتائج أيضاً عن وجود تقارير ووثائق مستقلة تتوفر على معلومات اجتماعية كمية ووصفية والتي تكون متواجدة على مستوى أقسام الشؤون البيئية والاجتماعية، الإدارة البيئية وإدارة الجودة، مديرية الصحة والسلامة المهنية والامن والبيئة HSE، ومديرية الخدمات الاجتماعية (الملحق رقم 10 و11)، وهذه النتيجة تختلف عن ما توصلت إليه دراسة كل من (القرني، 2014) و(جمال اللولو، 2016) المطبقتا في البيئة السعودية والفلسطينية وأظهرتا عدم توفر أنظمة محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (سالم اللولو، 2009) التي بينت توفر نظام محاسبي اجتماعي.

- توصلت نتائج الدراسة إلى توفر ووجود المقومات الإدارية لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي يقدر بـ(3.97) ووزن نسبي (79.44%) أكبر من الوزن الافتراضي 60%، فهي تولي اهتمام كبير برقابة ومتابعة أدائها الاجتماعي، ومن أجل ذلك تضع ضمن هيكلها التنظيمية أقسام ومصالح متخصصة بمتابعة أنشطتها الاجتماعية: أقسام إدارة الشؤون البيئية، وأقسام إدارة الشؤون الاجتماعية، مديرية خاصة بالصحة والسلامة المهنية والأمن والبيئة HSE الخاصة بالقطب الصناعي، مصلحة إدارة الجودة، مديرية الخدمات الاجتماعية للقطب الصناعي، والتي يتم على مستواها التخطيط فيما يخص أدائها الاجتماعية، ومقارنة وما تم تخطيطه مع تم إنجازه وتحديد الانحرافات إن وجدت ومعالجتها، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (القرني، 2014) و(جمال اللولو، 2016) في متابعة ومراقبة الاداء الاجتماعي في المؤسسات السعودية والفلسطينية.
- بينت نتائج الدراسة المتوصل إليها عن توفر ووجود المقومات المالية لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة التي تساعدها على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية المعاصرة بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي يقدر بـ(3.976) ووزن نسبي (79.52%) أكبر من الوزن الافتراضي 60%، فهي تخصص موارد مالية من أجل إعداد ميزانية خاصة ببعض الأنشطة الاجتماعية كتدريب وتكوين العاملين في مجال معين.
- ويمكننا القول أن هذا العنصر لا يعتبر عائق أمام تطبيق هذه المحاسبة المعاصرة وبذات في مؤسسات قطاع المحروقات، فهي مؤسسات رائدة في مجالها ومخطط الانعاش الاقتصادي للدولة الجزائرية يقوم عليها بدرجة كبيرة.
- أشارت نتائج الدراسة عن توفر ووجود المقومات التقنية لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة التي تساعدها على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية المعاصرة بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي يقدر بـ(3.929) ووزن نسبي (78.58%) أكبر من الوزن الافتراضي 60%، فهي تمتلك الإمكانيات والوسائل التقنية والفنية والبرامج الحديثة والتقنيات المتطورة وتستخدم الأجهزة والحواسب الآلية التي تساعدها على تبني مسؤولياتها الاجتماعية، وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (جمال اللولو، 2016).

### المطلب الثالث: نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثالثة

الفرضة الثالثة: لا يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات البشرية

الكفوة القادرة على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية"

كشفت النتائج المتعلقة بمدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة عن توفر المقومات البشرية الكفوة بدرجة متوسطة لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.23) ووزن نسبي (64.68%) أكبر من الوزن الإفتراضي 60%، ويفسر ذلك بـ:

- بينت النتائج المتوصل إليها أن المؤسسات محل الدراسة تمتلك كفاءات بشرية ذات خبرات عالية، كما يتوفر لدى المسؤولين والإطارات العاملة في الدوائر المالية والمحاسبية القواعد العلمية التي تساعدهم على تبني المسؤولية الاجتماعية، وأنه لا توجد كفاءات وإطارات متخصصة في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية تكون ملمة بالمبادئ والمفاهيم التي تحكم أساليب ونماذج محاسبة المسؤولية الاجتماعية بصفة مستقلة.

- أظهرت النتائج المتوصل إليها أنه توجد لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة خطط تدريبية سنوية خاصة بتنمية وتطوير الكفاءات البشرية مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية بصفة عامة، وأنه لا توجد خطط تدريبية متخصصة في مجال تطوير وتعريف المحاسبين بمتطلبات القياس والإفصاح عند الأداء الاجتماعي.

وعليه لا يعني أن هذه الكفاءات البشرية المتواجدة على مستوى إدارات المؤسسات محل الدراسة غير قادرة على تطبيق هذه المحاسبة المعاصرة، وإنما يتطلب تطبيقها توفير التدريب والتكوين في هذا المجال من خلال التعريف والتدريب بأساليب ونماذج القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي. وفي الأخير يمكننا القول أن هذه الدراسة تتفق مع دراسة (سالم اللولو، 2009) في توفر الكوادر المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.72)، وهو ما يتوافق كذلك مع نتائج التحليل في الدراسة الاستطلاعية لمجال تنمية العلاقة مع العاملين لديها من اهتمامها برفع كفاءة ومهارة العاملين لديها بالتدريب والتكوين بمتوسط حسابي يقدر بـ (4.4)، ولا تتفق هذه

النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة كل من ( القرنى، 2014) و(جمال اللولو، 2016) فيما يخص عدم توفر الكفاءات والخبرات وعدم توغر التأهيل والتدريب في مجال البيئة.

### المطلب الرابع: نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الرابعة

الفرضية الرابعة: "لا يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات التشريعية

#### والتنظيمية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية

كشفت النتائج المتعلقة بمدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة عن توفر وجود المقومات التشريعية والتنظيمية بدرجة متوسطة لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة والتي تدعم تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.1) ووزن نسبي يبلغ (62.08%) ويساوي بالتقريب الوزن الافتراضي 60%، ويفسر ذلك:

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن يوجد لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة بعض البرامج والمزايا الجبائية التي تستدعي الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، وأنها لا تستفيد من الحوافز والإعانات المقدمة من طرف الدولة التي تشجع على الالتزام بالقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث توجد حوافز ومكافآت بشكل ضئيل جدا.

- بينت نتائج الدراسة أنه توجد مرجعية تنظم أعمال المسؤولية الاجتماعية بصفة تخضع لها القوانين والأنظمة ولكن ليست بالقوانين المباشرة، وإنما تلك القوانين التي تدخل ضمن متطلبات التنمية المستدامة من خلال القوانين التي تنادي بحماية البيئة وحماية حقوق العامل وحماية المستهلك، كما تقوم أجهزة الدولة بمراقبة المؤسسات ومتابعة تطبيق وتنفيذ النصوص القانونية وفرض عقوبات قانونية وغرامات مالية عليها في حالة مخالفتها لهذه القوانين، وبالرغم من توفر بعض القوانين والأنظمة إلا أنه لا توجد نصوص قانونية جزائية كافية للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، كما توصلت إلى أنه لا توجد تشريعات ومعايير محاسبية تحث المؤسسات على قياس وعرض الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها.



- أوضحت النتائج الدراسة أنه يتوفر لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة مبادرات طوعية تتخذها من أجل دمج وتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية فهي تهتم بالمبادرات التي تكون مفروضة، ويفسر ذلك باتخاذ مبادرات طوعية تسمح بتحسين ظروف ورفاهية العاملين وتوفير الأمن والسلامة والصحة المهنية للعاملين، وكذا قيامها بمبادرات طوعية في سبيل حماية البيئة من خلال التقليل من النفايات وإعادة تدويرها والتحكم في الانبعاثات الجوية الناجمة عن عملية التصنيع، وتقوم بإجراءات طوعية من أجل استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية كالاستفادة من الطاقة الشمسية وهو ما لاحظناه عند زيارتنا لهذه المؤسسات تواجد اللوائح الشمسية في ساحات القطب الصناعي.

وفي الاخير يمكننا القول أن هذه النتيجة تتفق مع دراسة (Abu sabha and shoubak, 2013) وتتعارض مع النتائج التي توصلت إليها دراسة كل من (جمال اللولو، 2016) و(القرني، 2014) ودراسة (Rahehla and sharairi, 2008).

#### المطلب الخامس: نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الخامسة

الفرضية الخامسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين آراء أفراد العينة بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الأقدمية)"

تم تقسيم هذه الفرضية إلى ست فرضيات فرعية حسب المتغيرات الديمغرافية، وقد تم قياسها باستخدام كل من اختبار T للعينات المستقلة لتحديد الفروق الاحصائية حسب متغير الجنس، واختبار تحليل التباين الأحادي لتحديد الفروق الاحصائية حسب متغيرات (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الأقدمية).

وبينت النتائج أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين آراء أفراد العينة بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الأقدمية)".

### المطلب السادس: النتائج في ضوء الفرضية الرئيسة للدراسة

الفرضية الرئيسة للدراسة: "لا يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة المقومات الأساسية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية"

وفي الأخير يمكننا القول أن هذه الدراسة بينت توفر المقومات الأساسية الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي يقدر (3.455) ووزن نسبي يبلغ (69.11%)، وينبع ذلك عن توفر المقومات الثقافية والعلمية بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي يقدر بـ (4.005) ووزن نسبي (80.1%)، ووجود المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.479) ووزن نسبي يبلغ (69.58%)، بالإضافة إلى توفر المقومات البشرية الكفؤة والمقومات التشريعية والتنظيمية بدرجة متوسطة، وذلك بمتوسطات حسابية تقدر على التوالي بـ (3.234) و(3.104) بوزنين نسبين يبلغان على التوالي (64.68%) و(62.08%). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (سالم اللولو، 2009) والتي أجريت على الشركات المساهمة في سوق فلسطين، وأثبتت توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بصورة جيدة بمتوسط حسابي (3.47) ووزن نسبي بلغ (69.49%)، وذلك من خلال توفر الوعي والإدراك بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمتوسط (3.42)، وجود كوادر محاسبية كفؤة بمتوسط يقدر (3.72)، توفر نظام محاسبي كفؤ بمتوسط (3.57)، توفر القوانين والتشريعات بمتوسط (3.34).

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (جمال اللولو، 2016) التي أجريت على مجموعة من الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة، حيث أظهرت عدم توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية بمتوسط حسابي يبلغ (2.00) ووزن نسبي (39.99%)، وذلك من خلال عدم توفر الوعي البيئي لدى إدارة الشركات العاملة بغزة بمتوسط (2.18)، عدم توفر الإدراك لدى الإدارة للمزايا والفوائد المتحققة من تطبيق محاسبة التكاليف البيئية بمتوسط يبلغ (2.05)، عدم توفر الكفاءات والخبرات في مجال البيئة بمتوسط (1.91)، عدم توفر المصادر التكنولوجية والتقنية التي تساعد على تطبيق محاسبة التكاليف البيئية بمتوسط (2.02)، عدم توفر التشريعات والقوانين التي تساهم في تطبيق محاسبة التكاليف البيئية بمتوسط (1.98).

### خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل دراسة وتحليل واقع توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات قطب المحروقات الواقعة بولاية سكيكدة، وذلك بالاعتماد على الاستبيان كأداة للدراسة، والتي تم توزيعها على عينة قدرها 90 موظف في الدوائر المالية والمحاسبية، وهذا من أجل تحليل اجابات أفراد العينة واختبار فرضيات الدراسة والاجابة عليها.

ومن خلال دراستنا هذه فقد توصلنا إلى أنه يتوفر لدى المؤسسات محل الدراسة المقومات الثقافية والعلمية التي تشجع على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال توفر عنصر الثقافة السائدة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها، واهتمامها بالإتفاق على أنشطة مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وذلك بتركيز اهتمامها بمجال حماية البيئة ومجال تنمية الموارد البشرية العاملة.

وتوصلت دراستنا أيضا إلى وجود نظام معلومات محاسبي يوفر معلومات عن بعض الأنشطة الاجتماعية ضمن القوائم والتقارير المالية التقليدية المتعارف عليها دون الخروج عن إطار النظام المحاسبي المالي المعتمد SCF، حيث توضع ضمن بنود وحسابات محددة ومخصصة، بالإضافة إلى وجود نظام معلومات محاسبي يوفر معلومات عن الأداء الاجتماعي بشكل مستقل وذلك فيما يخص التقارير والسجلات التابعة لمديرية الخدمات الاجتماعية وأقسام الشؤون البيئية والاجتماعية.

وبينت نتائج هذه الدراسة كذلك وجود مرجعية تنظم أعمال المسؤولية الاجتماعية بصفة تخضع لها القوانين والأنظمة ولكن ليست بالقوانين المباشرة، وإنما تلك القوانين التي تدخل ضمن متطلبات التنمية المستدامة من خلال القوانين التي تنادي بحماية البيئة وحماية حقوق العامل وحماية المستهلك، وبالرغم من توفر بعض القوانين والأنظمة إلا أنه لا توجد نصوص قانونية جزائية كافية للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، كما توصلت إلى أنه لا توجد تشريعات ومعايير محاسبية تحت المؤسسات على قياس وعرض الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها، وأنها تهتم بالمبادرات الطوعية التي تكون مفروضة عليها.

الخاتمة

## الخاتمة

إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الساحة العالمية خلال فترة العشرينيات حتى يومنا هذا بشكل عام وتطور نشاط المؤسسات بشكل خاص، أدى إلى بروز فكر محاسبي معاصر ينادي بضرورة دمج استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية ضمن الوظيفة المحاسبية للمؤسسات، من أجل معالجة القصور الذي تعاني منه المحاسبة التقليدية لعدم قدرتها على توفير معلومات اجتماعية تفيد في تقييم وتحسين الاداء الاجتماعي وتلبية احتياجات مختلف الأطراف لهذه المعلومات.

وبما أن الجزائر ليست بمعزل عن العالم الخارجي وتغييراته، وجب على المؤسسات العاملة في البيئة الجزائرية وبما فيها مؤسسات قطب المحروقات الواقعة بولاية سكيكدة التوجه لتطبيق هذه المحاسبة المعاصرة، من أجل توفير معلومات اجتماعية تزيد من جودة قوائمها المالية وتفيد في تقييم وتحسين أدائها الاجتماعي، وفي ضوء ذلك تم التوصل إلى النتائج الآتية:

## أولا : نتائج الدراسة

1. محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي فرع من فروع المحاسبة الحديثة والتي جاءت كآلية معالجة للقصور الذي تعاني منه المحاسبة التقليدية اتجاه المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال إعادة تكييف المحاسبة وتوسيع آليتي القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات؛
2. تقوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية على نفس المبادئ والمفاهيم التي تقوم عليها المحاسبة التقليدية مع مراعاة مدى ملاءمتها لطبيعة العناصر الاجتماعية، وهذا يدل على مبدأ استمرارية المحاسبة وتكييفها مع متطلبات العصر؛
3. تصنف مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات إلى مقومات داخلية تتمثل في المقومات المتواجدة داخل إدارات المؤسسات (المقومات الثقافية والعلمية، المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية، المقومات البشرية الكفؤة)، ومقومات خارجية تتمثل في المقومات التشريعية والتنظيمية الموضوعة من قبل الجمعيات والمنظمات المهنية والحكومة؛
4. يتوفر لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة المقومات الثقافية والعلمية بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي يقدر بـ (4.005) ووزن نسبي يقدر بـ 80.1%، وذلك من خلال توفر عنصر الوعي والإدراك بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها، والالتزام والاهتمام

- بأنشطة مجالات هذه المحاسبة والانفاق عليها، بالإضافة إلى توفر عنصر الوعي والإدراك حول المزايا والفوائد المتحققة من تبنيها لمسؤولياتها الاجتماعية وتطبيق المحاسبة عنها؛
5. تتوافر لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة المقومات المحاسبية والإدارية والمالية والتقنية بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.47) ووزن نسبي يبلغ (69.58%)، وذلك من خلال وجود نظام معلومات محاسبي يوفر لها معلومات اجتماعية كمية عن بعض الأنشطة الاجتماعية ضمن التقارير المالية التقليدية في حسابات مخصصة ومستحدثة وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي المتعارف عليه SCF؛
6. تطبق مؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة محاسبة المسؤولية الاجتماعية بطريقة غير مستقلة (مدمجة)، وذلك فيما يخص بعض الأنشطة الاجتماعية التي يمكن قياسها كميًا ضمن قوائمها المالية التقليدية؛
7. تطبق المؤسسات محل الدراسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية بطريقة مستقلة عن التقارير التقليدية، وذلك من خلال امتلاكها لسجلات وتقارير مستقلة تحتوي على معلومات اجتماعية كمية ووصفية فيما يخص الأنشطة الاجتماعية التابعة لمديرية الخدمات الاجتماعية للقطب الصناعي DAS، والمصالح الخاصة بالشؤون الاجتماعية والبيئية المتواجدة على مستوى كل مؤسسة من المؤسسات محل الدراسة، ومديرية الأمن والصحة والسلامة المهنية HSE؛
8. يوجد لدى إدارات المؤسسات موضوع الدراسة المقومات الإدارية بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.97) ووزن نسبي (79.44%)، وذلك من خلال توفر عنصر المراقبة والمتابعة لأدائها الاجتماعي، حيث تضع ضمن هياكلها التنظيمية مصالح متخصصة بمتابعة أنشطتها الاجتماعية؛
9. يوجد لدى إدارات المؤسسات عينة الدراسة المقومات المالية والتقنية بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.97) ووزن نسبي (79.52%)، ويتجلى ذلك في تخصيص الموارد المالية للقيام بأنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية، وامتلاك الوسائل التقنية والفنية والبرامج الحديثة والتقنيات المتطورة واستخدام الأجهزة والحواسب الآلية التي تساعدها على تبني مسؤولياتها الاجتماعية؛
10. تتوافر المقومات البشرية الكفؤة بدرجة متوسطة لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.23) ووزن نسبي (64.68%)، وينبع ذلك في توفر كفاءات

بشرية ذات خبرات عالية، ولكن ليس بالكفاءات والإطارات متخصصة في هذا المجال، وهذا لا يمنع من توفير التدريب والتكوين لهم لتطبيق هذه المحاسبة المعاصرة؛

11. تتوافر المقومات التشريعية والتنظيمية بدرجة متوسطة لدى إدارات مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.1) ووزن نسبي يبلغ (62.08%)، ويرجع ذلك إلى وجود مرجعية تنظم أعمال المسؤولية الاجتماعية بصفة تخضع لها القوانين والأنظمة ولكن ليست بالقوانين المباشرة، وإنما تلك القوانين التي تدخل ضمن متطلبات التنمية المستدامة، لكن تبقى هذه القوانين والأنظمة غير كافية للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتطبيق المحاسبة عنها؛
12. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين آراء أفراد العينة بمؤسسات قطب المحروقات لولاية سكيكدة حول مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الأقدمية)؛

13. يتوفر لدى إدارات المؤسسات الصناعية لقطب المحروقات بولاية سكيكدة المقومات الأساسية التي تفعل وتشجع على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدرجة كبيرة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر (3.455) ووزن نسبي يبلغ (69.11%).

### ثانيا: الاقتراحات

- على ضوء النتائج المتوصل إليها ارتأينا تقديم جملة من التوصيات التي من شأنها أن تفعل من تطبيق هذه المحاسبة المعاصرة في المؤسسات:
1. تشجيع المؤسسات الجزائرية العاملة في قطاع المحروقات على التوجه نحو تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وذلك لمواكبة التطور الذي طرأ على الفكر المحاسبي فيما يخص المسؤولية الاجتماعية؛
  2. تطوير النظام المحاسبي الحالي المعمول به في المؤسسات محل الدراسة من خلال دمج البعد الاجتماعي بشكل يلائم القياس والإفصاح المحاسبي الاجتماعي؛
  3. استحداث دليل محاسبي يراعي البعد الاجتماعي من خلال إدخال حسابات اجتماعية ضمن مدونة الحسابات وترقيمتها، تمهيدا لخلق البيئة الملائمة للقياس الاجتماعي والإفصاح عنه؛

4. ضرورة زيادة الوعي والإدراك لدى إدارات المؤسسات محل الدراسة، من خلال القيام بحملات توعوية حول أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛
5. تطوير الإطارات المحاسبية المتواجدة على مستوى المؤسسات محل الدراسة ورفع أدائهم في مجال تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، من خلال تأسيس لجان متخصصة في طرق القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، ولجان تراقب مدى تطبيقها لها؛
6. بناء نماذج للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تكون قابلة للتطبيق على مستوى المؤسسات العاملة في قطاع للمحروقات في الجزائر؛
7. زيادة الضغط من قبل الجهات الحكومية على المؤسسات وفرض العقوبات في حال عدم الالتزام بتطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بممارسة مسؤولياتها الاجتماعية؛
8. تفعيل الدور الإيجابي للحكومة اتجاه المؤسسات التي تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية، من خلال وضع تشريعات أو إجراءات تسمح بإعفاءها من الضرائب أو حوافز وتسهيلات مقابل ذلك؛
9. تفعيل دور الهيئات المنظمة للمهن المحاسبية في الجزائر، من خلال المساهمة في إصدار المعايير والتشريعات الخاصة بمجال القياس والإفصاح عن الاداء الاجتماعي؛
10. تطوير التعليم المحاسبي الجزائري فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

### ثالثا: الآفاق البحثية المستقبلية

- انطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات التي تم تقديمها يمكن طرح العديد من الاشكاليات التي يمكن أن تكون مواضع بحثية مستقبلية، ولعل أهمها:
1. تطوير الكفاءات المحاسبية كعامل أساسي لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛
  2. تطوير النظام المحاسبي المالي كأداة أساسية لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛
  3. المقومات المحاسبية والإدارية كآلية لمتابعة الأداء الاجتماعي للمؤسسات؛
  4. الصعوبات التي تحد من التطبيق العملي للقياس والإفصاح المحاسبي الاجتماعي.



## قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب العربية:

1. أحمد حلمي جمعة، أساسيات البحث العلمي في المحاسبة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
2. إسماعيل محمود عبد الرحمان، محاسبة التلوث البيئي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014.
3. ثامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
4. حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2007.
5. حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2007.
6. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2009.
7. رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
8. طلال الججاوي، سالم الزويبي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
9. طلال محمد الججاوي، فرات المالكي، الإفصاح المحاسبي الإستباقي وانعكاسه على مستخدمي القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
10. عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2015.
11. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار السلاسل للنشر، الكويت، 1990.
12. عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1988.
13. عبد الكريم بوحفص، الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام برنامج SPSS، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
14. عبد الكريم بوحفص، الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام برنامج SPSS، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

15. علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي وتطبيقي، الطبعة الأولى، مطبعة أفاق، غزة، فلسطين، 2011.
16. فداغ الفداغ، مشكلات وحالات محاسبية، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2008.
17. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2004.
18. محمد صالح علي عياش، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية: طبيعتها وأهميتها، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، جدة، الأردن، 2010.
19. محمد عباس بدوى، الأميرة إبراهيم عثمان، دراسات في مشاكل محاسبية معاصرة، قسم المحاسبة - كلية التجارة للنشر، جامعة الإسكندرية، مصر، 1992.
20. محمد عباس بدوى، يسرى محمد البلتاجي، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، مصر، 2013.
21. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وكمال بوشرف وسعيد سبعون ومصطفى ماضي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004.
22. وليد ناجي الحياي، المشاكل المحاسبية ونماذج مقترحة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007.
23. وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007.

### المجلات والدوريات:

24. أبوبكر مفتاح شابون، محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي: دراسة تطبيقية لمعرفة مدى إدراك واهتمام الشركة الليبية للحديد والصلب بمدينة مصراتة- ليبيا لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، مجلة جامعة سبها "العلوم البحثية والتطبيقية"، المجلد 14، العدد 01، 2015.
25. أحمد عبد القادر القرني، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال في السعودية (آراء المراجعين الخارجيين والشركات)، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد3، 2014.
26. اسماعيل مولوج، كمال مولوج، أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي على الأداء المالي للشركات- دراسة ميدانية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، 2017.
27. أيسل حمدي عثمان، بشرى هاشم محمد، تأثير المسؤولية الاجتماعية في بناء وإدارة سمعة المنظمات: دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من العاملين في مصر في الراقدين والرشيدين، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 38، العدد 102، 2015.

28. باسي فارس بله، وشيخ عبد القادر، والعمري أصيلة، أثر استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 12، العدد1، 2019
29. بخدة شهرزاد، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دراسة حالة مؤسسة موبليس فرع بشار، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 28، السنة 09، سبتمبر 2017.
30. بروية إلهام، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق الشفافية وترشيد اتخاذ القرار بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد48، 2017.
31. بلقايد محمد جواد، أحمد نسيب، جوادي محمد الصديق، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد2، العدد2، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2019.
32. بلقايد محمد جواد، سعيداني محمد، أشكال المسؤولية الاجتماعية الممارسة على المورد البشري في الشركات"دراسة حالة ثلاثة شركات عربية"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد6، جوان 2018.
33. بن زيادي أسماء، دكار جنات، مبادرة تطوير دليل إرشادي لتقييم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مجال المسؤولية الاجتماعية وفقا للمواصفة القياسية الجزائرية NA-ISO26000، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، 2021.
34. بويشطولة بسمة، قدة حبيبة، آليات مكافحة جرائم الفساد ومدى فعاليتها في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 02 ، 2021.
35. بوحزام سيد أحمد وآخرون، محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة بوضياف لمسيلا، الجزائر، المجلد02، العدد03، 2017.
36. جعفر عثمان الشريف عبد العزيز، مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية ، مجلد 17، العدد 01، 2016.
37. حامد كريم الحداوي، أفنان عبد علي الاسدي، علي عبد الأمير الفتلاوي، توظيف أبعاد المسؤولية الاجتماعية لتعزيز القدرات الإبداعية: دراسة تطبيقية في بعض كليات جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد السابع، العدد الثلاثون، 2014.
38. حسناء مشري، دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 14، 2014.
39. حنان هارون فريد، أثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة على دقة تتبؤات المحللين الماليين)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2016.

40. خديجة بلحياي، واقع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات النفطية: دراسة حالة شركة قطر غاز، مجلة الاقتصاد الجديد، 2019.
41. دهيمي جابر، أثر تطبيق مواصفة ISO26000 في تحسين الأداء البيئي، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 02، 2017.
42. زكار علي أحمد، ومحمد علي عمر، وعبد الكريم بيشكتوت عبد الله، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين نوعية الخدمات المصرفية دراسة ميدانية في عينة من المصارف التجارية في محافظة السلیمانية وإدارة كرميان، المجلة العلمية لجامعة سبها- السلیمانية، المجلد 02، العدد 01، 2018.
43. رفيق محمد يمان، مدى تطبيق مجالات المحاسبة عن الالتزامات الاجتماعية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية في شركة بازيان لصناعة الاسمنت السلیمانية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2015.
44. رفيق نزار، سبرينة مانع، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية - البيئية "مفاهيم ونماذج"، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، القسم الاقتصادي، المجلد 4، العدد 6، 2019.
45. زرواط فاطيمة الزهراء، بن علي أمال، المسؤولية الاجتماعية للمنظمات ميزة استراتيجية على العمليات التسويقية: دراسة حالة مؤسسة ORSIM لإنتاج اللوالب والبراغي والصنابير ولواحقها بوادي أرهيو بغليزان، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة2، العدد 16، جوان 2017.
46. زيد المال صافية وميلودي، "أيزو 26000: مواصفة دولية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد 1، 2020.
47. سارة حلمي، لطيفة بهلول، المحاسبة البيئية كمدخل لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة نفضال وحدة تبسة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 02، 2021.
48. سالمى سامية، ساوس الشيخ، الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين الأداء المالي دراسة تطبيقية على البنوك التجارية لولاية أدرار، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07، 2018.
49. سالمى سامية، ساوس الشيخ، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين تقييم الأداء المالي دراسة تطبيقية على البنوك التجارية لولاية أدرار، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد 03، 2018.
50. سالمى محمد دينوري، علاق فاطمة، "دور الصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية وتحدياتها"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، 2018.
51. سعد عجاج خلف، المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية ودورها في تحقيق النجاح للشركات في العالم: دراسة تحليلية لأكثر الشركات نجاحا في العالم، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 20.

52. سعيد مخلد النعيمات، فارس جميل حسين، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 28، 2011.
53. سلمان صدام جاسم، فاعلية المنظمات الحكومية في تحقيق الوصايا العشر للمسؤولية الاجتماعية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 10، العدد 30، الفصل الأول، 2005.
54. سناء عبد الرحيم سعيد، عبد الرضا ناصر الباوي، الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010.
55. شافية قرفي، حمودي حاج صحراوي، دور المسؤولية الاجتماعية في دعم سمعة المؤسسة دراسة تحليلية من وجهة نظر إطارات مؤسسة رويبة للعصائر (NCA)، مجلة الباحث، العدد 16، 2016.
56. شيخ عبد القادر، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021.
57. صالح عبد الرضا رشيد، صباح حسين الزيايدي، دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز السمعة التنظيمية المدركة: دراسة تحليلية لآراء القيادات الجامعية في عينة من كليات جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2014.
58. صباح محمد موسى، أثر المسؤولية الاجتماعية على المكونات الاستراتيجية للمصارف في الأردن، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية: الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 13، العدد 02، 2011.
59. صلاح حواس، محمد بولصنام، الإفصاح الاجتماعي في شركات الاتصالات دراسة حالة شركة أوراسكوم تيليكوم القابضة استشراف حالة الجزائر (DJEZZY) 2000-2010.
60. طرشي محمد، يخلف إيمان، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد 05، 2017.
61. طه أحمد حسن أرديني، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية - نموذج مقترح-، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 83، العدد 28، 2006.
62. العايب عبد الرحمان، مساهمة إدماج البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في تطوير إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: حالة المؤسسة الاقتصادية العمومية للتوظيف وفنون الطباعة ببرج بوعريريج، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 06، العدد 11، الجزائر، 2012.
63. عباس يحيى التميمي، دجلة عبد الحسين عبد، عرض وتحليل وتقييم بدائل مختارة من النماذج المستخدمة في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 82، 2015.
64. عبد الحق سعدي، القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية - نماذج مقترحة-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 05، العدد 03، 2020.

65. عبد الحق سعدي، زعرور نعيمة، استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحسين جودة المعلومة المحاسبية: دراسة حالة مديرية الشؤون الاجتماعية لسوناطراك بسكرة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 02، جزء 1، 2020.
66. عبد الحق سعدي، نعيمة زعرور، استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحسين المعلومة المحاسبية دراسة حالة مديرية الشؤون الاجتماعية لسوناطراك بسكرة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 02، الجزء 1، 2020.
67. عبد القادر شيخ، عبد الحق سعدي، واقع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية: دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية بسكرة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 5، العدد 2، 2021.
68. عبد الله مرزق، أحمد دروم، معيقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأهم النماذج والطرق المقترحة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 6، العدد 3، 2021.
69. عجيلة محمد، قنيع أحمد، متطلبات مهنة محافظ الحسابات في دعم وتطوير الإبداع المحاسبي-نظرة مستقبلية، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، 2019.
70. علي حسين الدوغجي، المحاسبة في المسؤولية الاجتماعية مع إشارة لما طبق في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 58، 2006.
71. علي عبد السلام عبد الدائم، عبد الخالق هشام يوسف، تطوير منظومة أخلاقيات الإدارة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية في المجتمع العراقي: دراسة تحليلية على عينة من القيادات العليا والوسطى في رئاسة الجامعة العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 95، 2017.
72. علي محمد السويح، سليمان علي النعاس، مدى إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، مجلد 5 (عدد خاص)، 2017.
73. علي وليد حازم العبادي، أبعاد المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على المكانة الذهنية للشركة دراسة استطلاعية لأراء المدراء في مصنع ألبان الموصل، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 32، 2014.
74. فارس جميل حسين الصوفي، حسن فليح مفلح القطيش، جهاد قراقيش، أهمية التكاليف والإفصاح البيئي في ترشيد القرارات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 29، 2012.

75. فاطمة بن العايش، جمعة هوام، مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة للفترة 2014-2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 5، العدد 2، 2020.
76. فروم محمد الصالح، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر متخذي القرار "دراسة حالة قطب المحروقات لولاية سكيكدة"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، 2018.
77. ليلي ريمة هيدوب، الطاهر بن عمار، محمد زرقون، الحوكمة كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل المواصفة الدولية إيزو 26000: دراسة حالة مؤسسة الرويبة NCA Rouiba، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 04، العدد 01، 2018.
78. ماموني فاطمة الزهراء، "واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومدى التزامها بالمواصفة الدولية الأيزو 26000 في الجزائر"، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 04، 2020.
79. ماهر موسى درغام، محمد سالم اللولو، بهاء الدين العريني، مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 2(أ)، غزة، فلسطين، 2015.
80. متناوي أحمد، الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وأثره على التنمية المستدامة: دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 18، 2018.
81. مجاهد سيد أحمد، ساحلي جميلة، حاج مختار محمد خير الدين، إسهامات المؤسسات الاقتصادية في تفعيل واقع المسؤولية الاجتماعية: دراسة حالة الشركة السعودية للكهرباء، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 01، 2021.
82. محمد المعتز المجتبي إبراهيم، رانيه نور الدين ثمان محمد، أثر القياس والإفصاح المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على فاعلية وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية للشركة السودانية للاتصالات المحدودة "سوداتل"، أماراباك - مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 07، العدد 21، 2016.
83. محمد الهادي خنوس والشيخ الداوي، "أثار تطبيق نظام الإدارة البيئية (ISO14001) في المؤسسات الصناعية: دراسة حالة شركة الإسمنت عين الكبيرة (SCAEK)"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، عدد الخاص، 2018.
84. محمد بولصنام، محددات الإفصاح الاجتماعي للشركات: دراسة حالة البنك الأهلي الأردني 2006 - 2012، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 01، أبريل 2014.



85. محمد زيدان ومحمد يعقوبي، "الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة"، (الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، يومي 14/15 فيفري 2012).
86. محمد طرشي، و إيمان يخلف، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، المجلد 3، العدد 5، 2017.
87. محمد فلاق، سميرة أحلام جدو، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال بين الممارسات التسويقية والضرورة الاستراتيجية: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 20، ديسمبر 2016.
88. محمد قادري، المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات النفطية العربية شركتا "سوناطراك الجزائرية وغاز قطر" نموذجا، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2015، ص 267.
89. مراد سليم عطيان، كامل محمد الحوارجة، الحارث محمد أبو حسين، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل في إطار وظيفة العمليات وأثرها في أداء الأعمال دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 43، العدد 1، 2016.
90. مسيون عبد الله أحمد الشملة، سجي نذير حميد صراف، المسؤولية الاجتماعية مدخل لتحقيق التميز التنظيمي دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في مستشفى السلام، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 41، الجزء 1، 2018.
91. مهند جعفر حسن حبيب، محمد موسى أحمد عباس، دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية: دراسة ميدانية على شركتي أسمنت عطبرة وأسمنت السلام، مجلة السودانية، 2016.
92. نجوى عبد الصمد، زكية مقري، واقع القياس المحاسبي البيئي في مؤسسات الإسمنت العمومية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، 2016.
93. نسرين مفتاح الواعر، الإفصاح المحاسبي عن الأنشطة الاجتماعية وأثرها على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الليبية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2020.
94. نوال بن عمارة، طرق الإفصاح في محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، مجلة الدراسات المالية المحاسبية، المركز الجامعي بالوادي، المجلد 1، العدد 1، 2010.
95. نور الدين حمودة، أساليب قياس الأداء البيئي والاجتماعي-نموذج مقترح-، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 20، العدد 2، جويلية 2012.

96. هارون خميس محمد يوسف، و فاطمة عامر حماد، تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودوره في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للشركات دراسة حالة الشركة السودانية لاتصالات- سوداتيل في العام 2015، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2015.
97. هيبه مزغاش، أسماء ريغي، واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة انتشار جائحة كورونا: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2021.
98. وائل محمد جبريل، واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية لفروع الصيرفة الإسلامية لمصرف الجمهورية بالمنطقة الشرقية في ليبيا، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، 2018.
99. يحي عبد اللاوي، يامن فوحمة، بلال نصيرة، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية - عرض لمجموعة من النماذج-، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، 2020.

#### الرسائل والاطروحات:

100. أمينة مخلفي، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات: دراسة حالة الجزائر الرجوع إلى التجارب العالمية"، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011/2012).
101. برني لطيفة، أثر تمكين العاملين في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الجزائرية: دراسة مقارنة بين المستشفيات العمومية والعيادات الاستشفائية الخاصة لولاية بسكرة، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2015.
102. بلهامل شهرزاد، المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بالمحاسبة عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف1، الجزائر، 2015/2016.
103. حامد أحمد صالح أبو سمرة، معوقات الإفصاح المحاسبي في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارة الشركات، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2009.
104. خالد صبحي حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2011.

105. سعدي سيف حنان، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان بقسنطينة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014/2013.
106. سليمان عبد الله بن محمد الزامل، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية: "دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الاسمنت والبتروكيماويات"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2015.
107. سي محمد لخضر، أسس وقواعد التقييم المحاسبي: دراسة تحليلية نقدية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2017/2016.
108. شوقي مانع، دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية باتنة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2011/2010.
109. العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2011/2010.
110. عبد الباقي أميرة، أثر الثقافة التنظيمية في تنمية السلوك الإبداعي للموظفين "دراسة حالة الشركة الجزائرية لأشغال الطرق ALTRO الشرق، أطروحة دكتوراه في تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة 20 أوت سكيكدة 1995، الجزائر، 2020/2019.
111. علي طيوب، مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الصناعية: دراسة استطلاعية بمجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016/2015.
112. غلاب فاتح، إطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية: دراسة تحليلية لمؤسسة صناعة الاسمنت عين الكبيرة SCAEK، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2017/2016.
113. فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال: دراسة ميدانية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الإيزو 9000، أطروحة

- دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2014/2013.
114. فياض علان فياض المساعد، نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة جرش، الأردن، 2013.
115. قدري إبراهيم، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، جامعة دمشق، سوريا، 2015/2014.
116. كوثر محمد أحمد محمد خوجلي، المسؤولية الاجتماعية وأثرها في الميزة التنافسية لشركات الاتصال العاملة في السودان، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، السودان، 2015.
117. محمد سالم اللولو، مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.
118. محمد عامر راهي العذاري، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017.
119. مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013.
120. مهاوات لعبيدي، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
121. ميلود بورحلة، "الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015"، أطروحة دكتوراه علوم في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017/2016.
122. نبيل بوفليح، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية: الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.
123. نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية: حالة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة

المحدودة، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، قسم الدراسات العليا، جامعة دمشق، سوريا، 2010.

124. يحي جمال اللولو، مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة: دراسة ميدانية تحليلية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2016.

#### الملفات:

125. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، فعاليات المؤتمر السنوي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2000.

126. عبد الرحمان بوطيبة، هشام مكي، التحليل متعدد الأبعاد لتطبيقات المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة- الواقع والرغبات، 15/14 نوفمبر، 2016.

127. عبد الغفور دادن، حفصي رشيد، المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية الاجتماعية، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012.

128. علاء الدين محمد جناي، محمد براق، مدى امكانية تطبيق المحاسبة و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر في ظل قواعد الحوكمة دراسة ميدانية، الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المؤسسات الاجتماعية الصغيرة والمتوسطة في تحديد استراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسبة بن بوعلي، الشلف، 2016.

129. محمد زيدان، محمد يعقوبي، "الأثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة"، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، يومي 15/14 فيفري 2012.

130. يوسف بوخلخال، المسؤولية الاجتماعية في ظل المحاسبة الاجتماعية (الإفصاح الاجتماعي)، المؤتمر الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، يومي 14-15 فيفري، 2012.

#### القوانين والمراسيم :

131. القانون (19-01) المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، جريدة رسمية، العدد 77، 2001.

132. القانون (03-10) المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد33، الصادرة في 20 جويلية 2003 .
133. القانون (02-04) المؤرخ في 23 جوان 2004 المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادر في 27 جوان 2004، المعدل والمتمم.
134. القانون (01-06) المؤرخ 21 محرم 1427 الموافق 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وزارة العدل، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الطبعة الأولى، 2006.
135. القانون (09-18) المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق لـ 10 يونيو 2018 يعدل ويتم القانون رقم (03-09) المؤرخ في 29 صفر 1430 الموافق لـ 25 فبراير 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر في 13 يونيو 2018، المعدل والمتمم للقانون(03-09).
136. القانون (03-83) المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403، الموافق لـ 05/02/1983 المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية، رقم 06، الصادرة في 08/02/1983 الملغى بالقانون (03-10).
137. القانون (02-89) المؤرخ في 1 رجب 1409 الموافق لـ 7 فيفري 1989 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، الجريدة الرسمية، لسنة 1989.
138. القانون رقم (03-09) المؤرخ في 25 فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش المعدل والمتمم بالقانون رقم (09-18) المؤرخ في 10 جوان 2018، الجريدة رسمية، عدد 35 مؤرخة في 13 جوان 2018.
139. المادة 2 من القانون (04-16) المؤرخ في 19 جويلية 2016 يعدل ويتم القانون (04-04) المؤرخ في 23 جويلية 2004 والمتعلق بالتقييس، جريدة رسمية، عدد 37، مؤرخة في 22 جويلية 2016.
140. المرسوم التنفيذي (183/93) المؤرخ في 27 جويلية 1993 المتضمن لإنشاء مصالح خارجية التابعة لإدارة البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 50، لسنة 1993.
141. المرسوم التنفيذي رقم (364/17) المؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 25 ديسمبر 2017، المتعلق بتحديد صلاحيات وزير البيئة والطاقات المتجددة، الجريدة الرسمية 74، لسنة 2017.
142. المرسوم التنفيذي رقم (365/17) المؤرخ في 06 ربيع الثاني 1439 الموافق لـ 25 ديسمبر 2017، المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة البيئة والطاقات المتجددة، الجريدة الرسمية 74، لسنة 2017.
143. المرسوم التنفيذي رقم (366/17) المؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 25 ديسمبر 2017، المتعلق بتنظيم المفتشية العامة لوزارة البيئة والطاقات المتجددة وسيرها، الجريدة الرسمية 74، لسنة 2017.
144. المرسوم التنفيذي رقم (457/83) المؤرخ في 23 جويلية 1983، المتضمن إنشاء وكالة الوطنية لحماية البيئة، الجريدة الرسمية، رقم 31، لسنة 1983.

المطبوعات والمواقع الإلكترونية:

145. رسالة الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك، مدونة أخلاقيات سوناطراك، الرسالة رقم 24 جويلية، أصدرت في 9 جويلية 2021 الموافق لـ 09 ذو الحجة 1442، المديرية العامة "سوناطراك" الجزائر.
146. طه أحمد قائد مرشد المخالفي، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وقطاع الأعمال، تاريخ الاطلاع يوم 2021/12/30، على الساعة 11:00 على الموقع:  
<https://infotechaccountants.com/topic/17268>
147. موقع جزائرس، سوناطراك تصدر مدونة جديدة لضبط سلوك موظفيها، أصدرت يوم (2010 /11/27)  
[https:// www.djazairess.com/elhiwar/39434](https://www.djazairess.com/elhiwar/39434)

المراجع الأجنبية:

148. Abdul Talib Bon, Maria Lusiana, Mohd Hassan Che Haat, Jumadil Saputra, Mohd Yusoff Yusliza and Zikri Muhammad, **A Review of Green Accounting, Corporate Social Responsibility Disclosure, Financial Performance and Firm Value Literature**, Proceedings of the 11th Annual International Conference on Industrial Engineering and Operations Management Singapore, March 7-11, 2021.
149. Abu sabha Soleiman, shoubaki Younis, **The Importance of Implementing Social Responsibility Accounting (SRA) in Public Shareholding Companies in Jordan and Its Impact on Their Sustainability**, International Journal of Business and Social Science ,Vol.6, No.4, 2013.
150. Akbar Sadeghzadeh, **Social responsibility accounting sustainability accounting and Islam**, A thesis submitted in fulfillment of the requirements for the award of the degree doctor on philosophy, Department of Accountancy, University of Wollongong, Australia, 1995.
151. Anand Patil, M. Muthu Gopalakrishnan, **Social responsibility Accounting: A Conceptual Framework for Universal Acceptance**, International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE),Vol. 8, No.4, 2019.
152. Anna Wildowicz-Giegiel, **The evolution and the new frontiers of social Responsibility Accounting**, problems of Management in the 21<sup>st</sup> century Vol. 9, No. 1, 2014.
153. Arsalan chamangard Khoram Abadi, Mohamed Hassan Janani,, **The role of disclosure quality in financial reporting**, Journal natural and social sciences, Vol 2, N° 3, 2013, p 440.
154. Barakat, Abdullah and Samhan, hussein, **ACCOUNTING SOCIAL RESPONSIBILITY IN ISLAMIC BANKS**, International Journal of Economics, commerce and Management, United Kingdom, Vol.II, Issue10, Oct 2014.
155. Boulesnam Mohamed, **Social Disclosure in The Annual Reports Accounting Vision About The Corporate Social Responsibility**, Revue DIRASSAT, No. 20, 2013.



156. Claire Guimezap Choukem, **La Publication des Informations Sociétales Suivant Les Lois Comptables Revissées OHADA**, Revue Française d'Economie et de Gestion, Vol. 2, No 5, 2021.
157. Daniel Tschopp, **Drivers of corporate social responsibility reporting; Case studies from three reporting companies**, International Journal of Business and Social Research (IJBSR), Vol.2, No. 2, 2012.
158. Edel Lemus, DBA, **“The Importance of CSR Financial Reporting Standards”**, Global Journal Of Management and Business Research: D Accounting and Auditing(USA) 16, Issue02, Verion01 (2016): 07.
159. Gholami Sajad, Parvizi Mehdi, Tamrineia Ayat, Shahrani Nemati, Maryam Abgineh, Mostafa Emami, **Social Responsibility Accounting: From Theory to Practice**, Journal of Basic and Applied Scientific Research , Vol. 10, No. 2, PP10111-10117, 2012.
160. Haddou Samira Ahlem, Bennafla Kaddour, **Corporate Social Responsibility and its Benefits for the Companies “Corporate Reputation as a model”**, Revue Des économies nord Africaines, VOL 02, N° 17, 2017.
161. Halina Waniak-Michalak, Malgorzata Macuda and Joanna Krasodomska, **Corporate Social Responsibility and accounting in Poland: A literature review**, Accounting and Management Information Systems, Vol.15, No.2, PP.255-303, 2016.
162. Jennier Griffin, John Mahon, **“The corporate social performance and corporate financial performance debate”**, Boston University, vol.36, N01, 1997.
163. Lassaad Ben Mahjoub, **Disclosure about corporate social responsibility through ISO 26000 implementation made by Saudi listed companies**, Cogent Business & Management, Vol.6, No.1, 2019, <https://doi.org/10.1080/23311975.2019.1609188>.
164. Malgorzata Macuda, **Corporate Social Responsibility: A New Trend In Hospital Accounting?**, Studia Ekonomiczne, Zeszyty Naukowe Uniwersytetu Ekonomicznego w katowicach, Nr.284, Issn 2083-8611, 2016.
165. Mehdi Nekhili, Haithem Nagati, Tawhid Chtioui, Claudia Rebolledo, **Corporate social responsibility disclosure and market value: Family versus nonfamily firms**, Journal of Business Research, Vol.77, 2017.
166. Michael Fontaine, **Corporate Social Responsibility and Sustainability: The New Bottom Line?**, International Journal of Business and Social Science, Vol. 4, No. 4, April 2013.
167. Mohammed Yassein Rahehla and Jamel Adel sharairi, **“The Extent of social responsibility Accounting Application in The Qualified Industrial Zones in Jordan”**, International Management Review, Vol.04, No. 2, Jordan, 2008.
168. Monika Kansal, Mahesh Joshi b, Gurdip Singh Batra, **Determinants of corporate social responsibility disclosures: Evidence from India**, Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, Vol.30, 2014.



169. NAFZAOUI. A & SEGHYAR N, «L'influence du Management de La Responsabilité Sociétale des Entreprises sur la Configuration du système de Contrôle de Gestion des entreprises : Proposition d'un Modèle Explicatif», Revue Internationale des Sciences de Gestion, Volume 3, numéro 6, 2020, p1031.
170. Naser Benomran, Mohd Hassan che Haat, Hafiza Binti Hashim, Nor Raihan Binti Mohamad, **Types and Motives of Corporate social Responsibility and Environmental reporting in Libyan Companies**, International Journal of Finance & Accounting studies, ISSN 2203-4706, Vol.3, No.1, 2015.
171. Omesi Israel, Ogaluzor Odinankachukwu Ifeanyichukwu, **Corporate Social Responsibility Accounting And The Effect Of Capacity Bulding On Profitability Of Oil And Gas Companies In Nigeria**, International Journal of Research in Finance and Marketing (IJRFM), Vol. 8, No 11, 2018.
172. Parvez Mia, Abullah-Al-Mamun, Corporate Social Disclosure During the Global Financial Crisis, International Journal of Economics and Finance, Vol.03, No.6, 2011.
173. Richard C. Hoffman, **Corporate social responsibility in the 1920s: An Institutional Perspective**, Journal of management History, vol.13, No.1, 2007.
174. Rob Gray, « The social Accounting project and Accounting Organizations and society”, Privileging Engagement, Imaginings, New Accountings and Pragmatism Over Critique?”, Accounting Organization and Society, university of Glasgow, Scotland, Vol.27, 1999.
175. Rob Gray, **The social accounting project and Accounting Organizations and Society Privileging engagement, imaginings, new accountings and pragmatism over critique?**, Accounting Organizations and Society, Vol. 27, 2002.
176. Sadoon M.AL.Saki, Abdel Naser Ibrahim Noor, Sa'ad Abd-al-Kareem Al-Sakini, **Social Responsibility Accounting and its Role in the Assessment of the Social Performance of the Business Organizations**, European Journal of Business and Management , Vol.6, No.19, 2014.
177. Saeid Homayoun, Zabihollah Rezaee, Zahra Ahmadi, **Corporate Social Responsibility and Its Relevance to Accounting**, Journal of Sustainable Development, Vol. 8, No. 9, 2015.
178. Salam N. AL-Moumany, Mohammad A. AL Momani, Mohammed I. Obeidat, **The Impact of social Responsibility Accounting on the Value – Added of Industrial Shareholding Firms of Jordan A Field Study**, Dirasat, Administrative Sciences, Vo. 41, No.2, 2014.
179. Shafat Maqbool, M. Nasir Zameer, Corporate Social Responsibility and Financial performance; An empirical analysis of Indian banks, Future Business Journal, N<sup>o</sup>.4, 2018.

الملاحق

## الملحق رقم (01): أداة الدراسة (الاستبيان)

بسم الله الرحمن الرحيم



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أخي الكريم / أختي الكريمة: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....وبعد  
تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان " مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات  
الصناعية الجزائرية: دراسة حالة قطب المحروقات لولاية سكيكدة"، وذلك كأحد متطلبات الحصول  
على درجة الدكتوراه في "العلوم المالية والمحاسبية"، حيث تسعى الباحثة من خلال هذا الاستبيان  
المرفق إلى جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة من خلال معرفة واستطلاع آرائكم بالإجابة  
على الأسئلة الواردة في الاستبيان.  
لذا نرجو منكم وضع علامة (x) أمام الفقرة التي ترونها مناسبة لحالة المؤسسة وفقا لتقديركم لذلك،  
راجية أن تكون الإجابة عليها بموضوعية ودقة لما لها من أهمية فائقة لقطاع الأعمال في الجزائر وكذا  
البحث العلمي، علما أن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم  
لأغراض البحث العلمي فقط.  
وأخيرا تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير، وشكرا لكم على حسن تعاونكم.

الباحثة:  
لوصيف حياة

الأستاذ المشرف:  
أ.د. زرزار العياشي

الرجاء وضع الإشارة (x) أمام الإجابة المناسبة:

الجزء الأول: معلومات خاصة بالمستجوب (شخصية)

- 1- الجنس:  ذكر  أنثى
- 2- العمر:  أقل من 30 سنة  من 30 - 40 سنة  
 من 41 - 50 سنة  أكثر من 50 سنة
- 3- المؤهل العلمي:  ثانوي  ليسانس  ماستر  
 دراسات عليا  أخرى (تذكر): .....
- 4- التخصص العلمي:  محاسبة  علوم مالية مصرفية  
 مالية  إدارة أعمال  أخرى (تذكر): .....
- 5- المسمى الوظيفي:  مدير فرعي  مدير مالي  رئيس قسم/ مصلحة  
 محاسب  إطار مالي  أخرى (تذكر): ....
- 6- الأقدمية:  أقل من 5 سنوات  من 5 - 10 سنوات  
 من 11 - 15 سنة  أكثر من 15 سنة

الجزء الثاني: بيانات حول مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات  
المحور الأول: المقومات الثقافية والعلمية (وعي وإدراك إدارة المؤسسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية  
والمحاسبة عنها)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد د	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
<b>مدى إدراك ووعي إدارة المؤسسة بقضايا المسؤولية البيئية والاجتماعية</b>						
1	تتوافر ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى القادة والمسؤولين في إدارة المؤسسة.					
2	يوجد وعي وإدراك للمفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية لدى الإطارات العاملة في إدارة المؤسسة.					
3	يعد الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من إحدى أولويات وأهداف إدارة المؤسسة.					
4	تقبل المؤسسة بالحقيقة التي تؤكد على أنها المسؤولة عن أداؤها البيئي والاجتماعي.					
5	تسعى إدارة المؤسسة للحصول على الشهادات المحلية والدولية في مجالات الجودة وحماية البيئة والخدمة المجتمعية "ISO 26000" و"ISO 14000".					
6	تشارك المؤسسة في الملتقيات العلمية والندوات الوطنية والدولية التي تهتم بموضوع المسؤولية الاجتماعية.					
<b>مدى إدراك واهتمام إدارة المؤسسة بمفهوم ومجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية</b>						
7	توجد رؤية واضحة لدى إدارة المؤسسة لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.					
8	يتطلب مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتمام إدارة المؤسسة بتحسين الظروف المعيشية للأفراد العاملين لديها والمجتمع المحلي الذي تعمل فيه.					
9	يتضمن مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتمام إدارة المؤسسة بحماية البيئة التي تعمل فيها والمحافظة عليها.					

					10	يستلزم مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتمام إدارة المؤسسة بتحسين مستوى جودة المنتجات والخدمات المقدمة الزبائن وتلبية احتياجاتهم.
					11	تختص محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في قياس وتحليل أداء أنشطتها اتجاه العاملين لديها والبيئة وحماية المستهلك والمجتمع والإفصاح عنها.
					12	تتحمل إدارة المؤسسة تكاليف إضافية نتيجة التزامها ووفائها بمسؤولياتها الاجتماعية.
مدى إدراك ووعي إدارة المؤسسة بالمزايا والفوائد المتحققة من تطبيق المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها						
					13	تعي المؤسسة أن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يساعد في تطوير العلاقات المجتمعية مع الأطراف الأخرى.
					14	تدرك إدارة المؤسسة أن تطبيق محاسبة التكاليف الاجتماعية يحسن من صورتها ويحقق لها ميزات تنافسية وتسويقية.

المحور الثاني: المقومات المحاسبية، الإدارية، التقنية والمالية (نظام معلومات محاسبي اجتماعي، متابعة ومراقبة الأداء الاجتماعي، الموارد المالية، الأساليب التقنية)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المقومات المحاسبية (نظام معلومات محاسبي)						
1	يوجد بإدارة المؤسسة نظام معلومات محاسبي قادر على توفير المعلومات اللازمة عن الأنشطة الاجتماعية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات.					
2	النظام المحاسبي المطبق في إدارة المؤسسة يقدم معلومات حول التكاليف الخاصة بالعاملين والمحافظة على البيئة.					
3	يقدم النظام المحاسبي المطبق في إدارة المؤسسة معلومات					

					حول التكاليف الخاصة بخدمة المجتمع المحلي.
					4 النظام المحاسبي المطبق في إدارة المؤسسة يقدم معلومات حول التكاليف الخاصة بتحسين مستوى جودة خدمات الزبائن.
					5 يتوفر لدى إدارة المؤسسة أساليب ونماذج محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي والإفصاح عنه.
					6 يساهم النظام المحاسبي المطبق بإصدار وإعداد تقارير مستقلة عن الأنشطة الاجتماعية.
					7 تفصح المؤسسة عن أدائها الاجتماعي ضمن قوائمها المالية.
					8 تستخدم إدارة المؤسسة دليل محاسبي (بنود وحسابات) مخصص للأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها.
<b>المقومات الإدارية (المتابعة والمراقبة)</b>					
					9 يوجد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة قسم خاص يهتم بالشؤون الاجتماعية والبيئية ويراقبها.
					10 تسهر إدارة المؤسسة على مراقبة وتسيير أدائها البيئي والاجتماعي.
					11 متابعة العمليات الاجتماعية ومراقبتها من خلال مقارنة التقديرات بالحقائق وتصحيح الانحرافات إن وجدت.
<b>المقومات التقنية (المصادر الفنية والتكنولوجية)</b>					
					12 يتوفر لدى إدارة المؤسسة الأدوات والأساليب التقنية والبرمجيات الحديثة التي تساعد على تطبيق محاسبة التكاليف الاجتماعية.
					13 تسعى المؤسسة دائما إلى تطوير أجهزة الحاسب الآلي وأنظمتها.
<b>المقومات المالية</b>					
					14 يتوفر لدى المؤسسة الموارد مالية الضرورية التي تمكنها من القيام والوفاء بأنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

					تضع المؤسسة مخصصات مالية لإعداد وتمويل خطط وبرامج المسؤولية البيئية والاجتماعية.	15
--	--	--	--	--	--	----

المحور الثالث: المقومات البشرية الكفئة ( توفر الإطارات والكفاءات البشرية القادرة على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
<b>توفر الكفاءات البشرية</b>						
1	تمتلك المؤسسة موارد بشرية ذات كفاءات عالية في مجال البيئة والشؤون الاجتماعية.					
2	يتوفر لدى القادة والمسؤولين المؤهلات والقواعد العلمية التي تساعدهم على تبني المسؤولية الاجتماعية.					
3	تمتلك إدارة المؤسسة الكفاءات والخبرات القادرة على تحديد وقياس التكاليف الاجتماعية وفصلها عن التكاليف الإجمالية.					
4	يتوفر لدى إدارة المؤسسة إطارات ملمة بالمفاهيم والمبادئ والفروض التي تحكم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية.					
5	يتوفر لدى الإطارات المحاسبية العاملة في الإدارة المعرفة الجيدة بأساليب القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.					
<b>تدريب وتكوين الكفاءات البشرية</b>						
6	توجد في المؤسسة خطط تدريب سنوية مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية لها.					
7	يساعد تكوين وتدريب الكفاءات البشرية على فهم المهام الموكلة إليهم وخاصة تلك المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية.					
8	تحرص إدارة المؤسسة على تنمية وتطوير الكفاءات					



					البشرية من خلال المؤتمرات وورش العمل العلمية والمهنية لتشجيعهم على تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية وممارستها.	
					تقوم إدارة المؤسسة بعقد دورات متخصصة لتعريف المحاسب بمتطلبات القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي وأحدث الأساليب المطبقة في هذا المجال.	9

المحور الرابع: المقومات التنظيمية والتشريعية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
<b>الاستفادة والاستعانة بالبرامج والإعانات المقدمة من طرف الدولة</b>						
1	توجد برامج لصالح المؤسسات موجهة خصيصا للاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.					
2	تستفيد المؤسسة عند تبنيها لمسؤولياتها الاجتماعية من المزايا الجبائية التي تقدمها الدولة.					
3	تمنح الدولة حوافز ومكافآت (إعانات) للمؤسسات التي تلتزم بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.					
<b>دور الدولة في حث المؤسسات على الالتزام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية</b>						
4	يتضمن القانون الجزائري نصوصا كافية للالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.					
5	توجد مرجعية رسمية تنظم أعمال المسؤولية الاجتماعية تخضع لها القوانين والأنظمة.					
6	تقوم أجهزة الدولة بمراقبة المؤسسة بشكل دوري لمتابعة تطبيق وتنفيذ النصوص التشريعية المتعلقة بمسؤولياتها تجاه البيئة.					
7	توجد عقوبات قانونية وغرامات مالية على المؤسسة في حال مخالفتها للقوانين التشريعات البيئية والاجتماعية.					
8	تلتزم التشريعات المؤسسات بتقديم تقارير عن أدائها					

					الاجتماعي.	
					توجد معايير وإرشادات محاسبية لقياس وعرض الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة.	9
<b>المبادرات الطوعية التي تتخذها المؤسسات من أجل تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية</b>						
					تنتهج إدارة المؤسسة بصفة طوعية سياسات ومبادرات تسمح بتحسين ظروف العمل خاصة الصحة والسلامة المهنية بعيدا عن تلك التي تفرضها قوانين العمل.	10
					تتخذ إدارة المؤسسة مبادرات طوعية بعيدا عن الالتزامات التي تفرضها القوانين التي تسمح بالتقليل من الفضلات والنفايات وإعادة تدويرها، والتحكم في الانبعاثات الناجمة عن عملية التصنيع.	11
					تتخذ إدارة المؤسسة مبادرات طوعية في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.	12
					تتطوع إدارة المؤسسة بوضع برامج تحسن من أدائها البيئي والاجتماعي.	13

وشكرا لكم على حسن تعاونكم.....

## الملحق رقم (02): استبيان الدراسة الاستطلاعية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أخي الكريم، أختي الكريمة: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....وبعد  
تقوم الباحثة بإجراء دراسة استطلاعية بعنوان "مدى إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في  
مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة"، وحتى يمكن تحقيق أهداف الدراسة فإنه يهمني معرفة  
رأيكم من خلال الإجابة على الأسئلة الواردة في الاستمارة راجية أن تكون الإجابة عليها بموضوعية  
ودقة لما لها من أهمية فائقة لقطاع الأعمال في الجزائر وكذا البحث العلمي، علما أن جميع المعلومات  
التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير، وشكرا لكم على حسن تعاونكم.

الرجاء وضع الإشارة (x) أمام الإجابة المناسبة :

الجزء الأول: بيانات خاصة بالمستجوب

- 1- الجنس:  ذكر  أنثى
- 2- العمر:  أقل من 30 سنة  من 30 - 40 سنة  أكثر من 50 سنة
- 3- المؤهل العلمي:  ثانوي  ليسانس  ماستر  دراسات عليا  أخرى (تذكر): .....
- 4- المسمى الوظيفي:  مدير فرعي  مدير مالي  رئيس قسم/ مصلحة  محاسب  إطار مالي  أخرى (تذكر): .....

5- الأقدمية:

- أقل من 5 سنوات  من 5- 10 سنوات  من 11- 15 سنة  أكثر من 15 سنة

الجزء الثاني: بيانات حول مدى إدراك المؤسسات لأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية.  
المحور الأول : مدى إدراك ووعي إدارة المؤسسة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	توجد رؤية واضحة لدى إدارة المؤسسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.					
2	يتطلب مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتمام إدارة المؤسسة بحماية البيئة التي تعمل فيها.					
3	يستلزم مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتمام إدارة المؤسسة بالعاملين لديها.					
4	يستلزم مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتمام إدارة المؤسسة بتحسين مستوى جودة المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء.					
5	يتضمن مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتمام إدارة المؤسسة بالمجتمع المحلي.					
6	يعد الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من إحدى أولويات وأهداف المؤسسة.					
7	تسعى المؤسسة للحصول على الشهادات المحلية والدولية في مجالات الجودة وحماية البيئة والخدمة المجتمعية.					
8	تشارك المؤسسة في الملتقيات العلمية والندوات الوطنية والدولية التي تهتم بموضوع المسؤولية الاجتماعية.					

المحور الثاني: مدى اهتمام والتزام المؤسسات بأنشطة مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية

الرقم	الفقرة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
<b>المجال الأول: مجال تنمية الموارد البشرية العاملة</b>						
1	توفر المؤسسة برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين لديها لرفع قدراتهم كفاءتهم.					
2	توفر التأمين الصحي للعاملين والتقاعد لهم، وتدفع أجور عملياتهم.					
3	تؤمن مستلزمات الأمن الصناعي والسلامة المهنية لتفادي الحوادث داخل المؤسسة.					
4	توفر وسائل النقل للعاملين من مناطق سكنهم إلى مكان العمل والعكس.					
5	توفر وجبات الطعام للعاملين عند تواجدهم بالعمل .					
6	تساهم المؤسسة في تنظيم رحلات للديار المقدسة للعاملين لديها.					
<b>المجال الثاني: مجال خدمة المجتمع المحلي (المساهمات العامة)</b>						
1	تقدم المؤسسة المساعدات المالية والتبرعات للهيئات والمؤسسات الخيرية والمراكز الثقافية والرياضية.					
2	تدفع الضرائب للدولة.					
3	توفر فرص العمل لأفراد المناطق المجاورة لها نتيجة تعرضهم للأضرار من نشاط المؤسسة.					
4	تقوم بتدريب عدد من الطلبة لتأهيلهم للحياة العملية.					
5	تقوم بمنح منح دراسية للمتفوقين من أبناء المجتمع.					
6	تساهم في إنشاء المشاريع الأساسية للمجتمع من مدارس ومستشفيات وطرق وخدمات الإسكان والتعمير.					
<b>المجال الثالث: مجال المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية</b>						
1	تستخدم المؤسسة الآلات الأقل تسببا في تلوث البيئة حتى					

					وإن كانت مرتفعة التكاليف.	
					تقلل المؤسسة من الهدر في الموارد الطبيعية والاقتصاد في مصادر الطاقة.	2
					يوجد قسم لحماية البيئة والمحافظة عليها.	3
					تقوم بدفع الغرامات والجزاءات والتعويضات البيئية.	4
					حصلت المؤسسة من قبل على أحد المواصفات والمعايير الدولية البيئية.	5
					تستخدم المؤسسة أفضل الطرق للتخلص من النفايات ومخلفات الإنتاج والتصنيع.	6
<b>المجال الرابع: مجال خدمة العملاء (تحسين جودة خدمة المنتج)</b>						
					إنتاج سلع ذات جودة عالية.	1
					الاهتمام ببرامج البحث وتطوير المنتجات.	2
					تستجيب لشكاوى واقتراحات المستهلكين والعملاء وتحسن خدماتها ومنتجاتها على ضوءها.	3
					تراعي المؤسسة القدرات الشرائية للمستهلكين عند تسعير منتجاتها وخدماتها.	4
					توفير البيانات اللازمة عن خصائص المنتج.	5
					عدم الاهتمام بالأرباح على حساب نوعية وجودة المنتجات.	6

وشكرا لكم على حسن تعاونكم...

الملاحق رقم (03): أسماء الأساتذة المحكمين لأداة الدراسة (الاستبيان)

الاسم واللقب	التخصص والرتبة العلمية	الجامعة
1. الدكتور زرزاز العياشي	أستاذ التعليم العالي تخصص علوم تسيير	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
2. الدكتور طيار أحسن	أستاذ التعليم العالي تخصص تسيير المؤسسات	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
3. الدكتور كيموش بلال	أستاذ التعليم العالي تخصص محاسبة	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

الملاحق رقم (04): أسماء السادة المحكمين المهنيين في المؤسسات محل الدراسة

الاسم واللقب	المسمى الوظيفي	جهة العمل
1. السيد حربي نوفل	مدير مالي	المديرية الجهوية الصناعية سكيكدة DRIK
2. السيد حمروش عبد الوهاب	رئيس مصلحة المالية	المديرية الجهوية الصناعية سكيكدة DRIK
3. السيد قراد عادل	رئيس مصلحة المحاسبة العامة	مؤسسة تكرير البترول RA1K

الملاحق رقم (05): أسماء السادة الذين تمت مقابلتهم

الاسم واللقب	المسمى الوظيفي	جهة العمل
السيد سوامس عبد الوهاب	مدير فرعي	DRIK
السيد حربي نوفل	مدير مالي	DRIK
السيد حمروش عبد الوهاب	رئيس مصلحة المالية	DRIK
السيد/شكاظ رياض	ريس مصلحة المحاسبة	DRIK
السيد زعير	مدير مالي	RA1K
السيد قراد عادل	رئيس مصلحة المحاسبة	RA1K
السيدة العيفة أسماء	إطار محاسبي	RA1K
السيد بوذبان	مدير مالي	RA2K

RA2K	رئيس مصلحة المحاسبة	السيد قيسموني محمد
RA2K	إطار محاسبي ومالي	خطابي مالك
ENIP	رئيس مصلحة المالية	السيد خديش أحمد
SOMIK	رئيس قسم المحاسبة	السيد بورافة عصام
NAFTAL	مدير فرعي	السيد مروش عاشور
NAFTAL	رئيس قسم المحاسبة	السيد شكاط أحمد
DAS	مدير مالي	السيد لعمامري عبد الوهاب
POLYMED	مدير مالي	السيد سوامس رشيد

الملحق رقم (06): قائمة المختصرات لأسماء المؤسسات محل الدراسة

المختصرات	الاسم
<b>DRIK</b>	Direction Régionale Industrielle de SKIKDA
<b>RTE</b>	La Région Transport est SKIKDA
<b>ENIP</b>	L'Entreprise Nationale de l'industrielle pétrochimique
<b>RA1K</b>	La Raffinerie de Pétrole de Skikda
<b>RA2K</b>	La Raffinerie Topping de Condensat de Skikda
<b>GP1L</b>	Le Complexe de Liquéfaction du Gaz Naturel
<b>DAS</b>	Direction Affaires Sociales- Région de Skikda
<b>Somik</b>	Société de Maintenance industrielle Skikda
<b>CP1K</b>	Le Complexe de Matières Plastiques
<b>CRMT</b>	Centre Régionale de Médecine du Travail



الملحق رقم (07): نموذج أسئلة المقابلة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

## قائمة أسئلة موجهة إلى المسؤولين والإطارات العاملة في الدوائر المالية والمحاسبية

1. هل تتضمن المجموعة الدفترية لمؤسستكم على سجلات وتقارير خاصة بالأداء الاجتماعي؟
2. هل يوجد لدى إدارة مؤسستكم نظام محاسبي خاص بالأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها؟
3. هل نظام محاسبة التكاليف المطبق في مؤسستكم يقوم على حساب وتحليل التكاليف بالتمييز بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية (غير اجتماعية)؟
4. هل يوجد لدى مؤسستكم سياسات وإجراءات محاسبية خاصة بقياس أدائها الاجتماعي؟
5. هل تحتوي مدونة الحسابات الخاصة بمؤسستكم على تقسيمات وتصنيفات حسابات خاصة بالأداء الاجتماعي؟
6. هل يوجد بمؤسستكم أقسام ومصالح خاصة بإدارة الشؤون البيئية والاجتماعية؟
7. هل تقوم مؤسستكم بمراقبة ومتابعة أدائها الاجتماعي؟
8. هل تقوم مؤسستكم بإعداد موازنات تخطيطية خاصة بالأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها؟

**الملحق رقم (08): نتائج البرنامج الإحصائي SPSS**

اختبار الثبات الكلي للاستبيان

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
,892	51

اختبار الثبات ألفا كرونباخ للمحور الأول

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
,695	14

اختبار الثبات ألفا كرونباخ للمحور الثاني

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
,747	15

اختبار الثبات ألفا كرونباخ للمحور الثالث

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
,572	9

اختبار الثبات ألف كرونباخ للمحور الرابع

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
,737	13

معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الأول و المحور الكلي له

**Correlations**

	A1	A2	A3	A4	A5	A6	A7	A8	A9	A10	A11	A12	A13	A14	Z
Pearson Correlation	,213	,348**	,396**	,564**	,438**	,400**	,452**	,460**	,561**	,468**	,622**	,630**	,324**	,669**	1
sig. (2-tailed)	,050	,001	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,002	,000	
N	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85	8

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

\* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

معامل الارتباط بين كل فقرة من المحور الثاني

Correlations

	B1	B2	B3	B4	B5	B6	B7	B8	B9	B10	B11	B12	B13	B14	B15
Pearson Correlation	,703**	,147	,274*	,424**	,367**	,248*	,654**	,602**	,387**	,712**	,452**	,560**	,348**	,692**	,525**
Sig. (2-tailed)	,000	,179	,011	,000	,001	,022	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,001	,000	,000
N	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

\* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

معامل الارتباط للمحور الثالث:

Correlations

	C1	C2	C3	C4	C5	C6	C7	C8	C9	Z3
Pearson Correlation	,453**	,639**	,338**	,303**	,668**	,370**	,534**	,281**	,668**	1
Sig. (2-tailed)	,000	,000	,002	,005	,000	,000	,000	,009	,000	
N	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85

\* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

معامل الارتباط للمحور الرابع:

Correlations

	D1	D2	D3	D4	D5	D6	D7	D8	D9	D10	D11	D12	D13	Z4
Pearson Correlation	,876**	-,033	,138	,876**	,598**	,527**	,390**	,628**	,536**	,249*	,295**	,461**	,205	1
Sig. (2-tailed)	,000	,762	,209	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,022	,006	,000	,060	
N	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

\* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الصدق البنائي لجميع المحاور الاستبيان

Correlations

	Z1	Z2	Z3	Z4	Q1
Pearson Correlation	1	,707**	,550**	,354**	,754**
Sig. (2-tailed)		,000	,000	,001	,000
N	85	85	85	85	85
Pearson Correlation	,707**	1	,706**	,765**	,944**
Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000
N	85	85	85	85	85
Pearson Correlation	,550**	,706**	1	,537**	,843**
Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000

	N	85	85	85	85	85
Z4	Pearson Correlation	,354**	,765**	,537**	1	,808**
	Sig. (2-tailed)	,001	,000	,000		,000
	N	85	85	85	85	85
Q1	Pearson Correlation	,754**	,944**	,843**	,808**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	
	N	85	85	85	85	85

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

اختبار التجزئة النصفية

#### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,812
		N of Items	26 <sup>a</sup>
Cronbach's Alpha	Part 2	Value	,813
		N of Items	25 <sup>b</sup>
	Total N of Items		51
	Correlation Between Forms		,757
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		,861
	Unequal Length		,862
Guttman Split-Half Coefficient			,857

a. The items are: A1, A2, A3, A4, A5, A6, A7, A8, A9, A10, A11, A12, A13, A14, B1, B2, B3, B4, B5, B6, B7, B8, B9, B10, B11, B12.

b. The items are: B12, B13, B14, B15, C1, C2, C3, C4, C5, C6, C7, C8, C9, D1, D2, D3, D4, D5, D6, D7, D8, D9, D10, D11, D12, D13.

اختبار للعينة الواحدة للمحور الأول

#### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
A1	85	3,6588	,68231	,07401
A2	85	3,9412	,58458	,06341
A3	85	4,2941	,61380	,06658
A4	85	4,4235	,54284	,05888
A5	85	4,4235	,49705	,05391
A6	85	3,7529	1,10093	,11941
A7	85	3,9059	,52607	,05706
A8	85	4,6353	,48420	,05252
A9	85	4,5294	,50210	,05446
A10	85	3,6000	,72703	,07886
A11	85	3,7882	,61903	,06714
A12	85	3,8000	,45774	,04965
A13	85	3,7294	,58530	,06348
A14	85	3,5882	1,01529	,11012
Z1	85	4,0050	,29856	,03238

## One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
A1	8,902	84	,000	,65882	,5117	,8060
A2	14,843	84	,000	,94118	,8151	1,0673
A3	19,438	84	,000	1,29412	1,1617	1,4265
A4	24,177	84	,000	1,42353	1,3064	1,5406
A5	26,404	84	,000	1,42353	1,3163	1,5307
A6	6,305	84	,000	,75294	,5155	,9904
A7	15,876	84	,000	,90588	,7924	1,0194
A8	31,137	84	,000	1,63529	1,5309	1,7397
A9	28,083	84	,000	1,52941	1,4211	1,6377
A10	7,609	84	,000	,60000	,4432	,7568
A11	11,740	84	,000	,78824	,6547	,9218
A12	16,113	84	,000	,80000	,7013	,8987
A13	11,490	84	,000	,72941	,6032	,8557
A14	5,342	84	,000	,58824	,3692	,8072
Z1	31,036	84	,000	1,00504	,9406	1,0694

اختبار للعينة الواحدة للمحور الثاني

## One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
B1	85	3,7882	,53661	,05820
B2	85	3,9647	,42108	,04567
B3	85	3,7647	,57003	,06183
B4	85	3,7176	,56929	,06175
B5	85	1,5176	,70054	,07598
B6	85	1,5294	,64712	,07019
B7	85	2,3765	1,20492	,13069
B8	85	3,8000	,45774	,04965
B9	85	3,9529	,30495	,03308
B10	85	3,8353	,63334	,06870
B11	85	4,1294	,45743	,04962
B12	85	4,0941	,70074	,07601
B13	85	3,7647	,81133	,08800
B14	85	3,9647	,89239	,09679
B15	85	3,9882	,62667	,06797
Z2	85	3,4792	,31430	,03409

**One-Sample Test**

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
B1	13,543	84	,000	,78824	,6725	,9040
B2	21,122	84	,000	,96471	,8739	1,0555
B3	12,368	84	,000	,76471	,6418	,8877
B4	11,622	84	,000	,71765	,5949	,8404
B5	-19,509	84	,000	-1,48235	-1,6335	-1,3312
B6	-20,951	84	,000	-1,47059	-1,6102	-1,3310
B7	-4,771	84	,000	-,62353	-,8834	-,3636
B8	16,113	84	,000	,80000	,7013	,8987
B9	28,810	84	,000	,95294	,8872	1,0187
B10	12,159	84	,000	,83529	,6987	,9719
B11	22,763	84	,000	1,12941	1,0307	1,2281
B12	14,395	84	,000	1,09412	,9430	1,2453
B13	8,690	84	,000	,76471	,5897	,9397
B14	9,967	84	,000	,96471	,7722	1,1572
B15	14,539	84	,000	,98824	,8531	1,1234
Z2	14,057	84	,000	,47922	,4114	,5470

اختبار للعينة الواحدة للمحور الثالث

**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
C1	85	4,3176	,53922	,05849
C2	85	3,7176	,56929	,06175
C3	85	4,0941	,70074	,07601
C4	85	1,5176	,70054	,07598
C5	85	2,1765	,94083	,10205
C6	85	4,2941	,61380	,06658
C7	85	3,4941	1,12993	,12256
C8	85	3,3176	,64016	,06944
C9	85	2,1765	,94083	,10205
Z3	85	3,2340	,36932	,04006

**One-Sample Test**

	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
C1	22,529	84	,000	1,31765	1,2013	1,4340
C2	11,622	84	,000	,71765	,5949	,8404

C3	14,395	84	,000	1,09412	,9430	1,2453
C4	-19,509	84	,000	-1,48235	-1,6335	-1,3312
C5	-8,070	84	,000	-,82353	-1,0265	-,6206
C6	19,438	84	,000	1,29412	1,1617	1,4265
C7	4,032	84	,000	,49412	,2504	,7378
C8	4,575	84	,000	,31765	,1796	,4557
C9	-8,070	84	,000	-,82353	-1,0265	-,6206
Z3	5,841	84	,000	,23399	,1543	,3136

اختبار للعينة للمحور الرابع

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
D1	85	2,3765	1,20492	,13069
D2	85	2,9529	,48565	,05268
D3	85	3,071	,3376	,0366
D4	85	2,3765	1,20492	,13069
D5	85	3,5176	,82537	,08952
D6	85	3,3647	,91087	,09880
D7	85	3,2000	,59362	,06439
D8	85	1,5294	,64712	,07019
D9	85	1,5176	,70054	,07598
D10	85	3,9882	,62667	,06797
D11	85	4,1294	,76824	,08333
D12	85	4,2000	,50709	,05500
D13	85	4,1294	,45743	,04962
Z4	85	3,1041	,37209	,04036

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
D1	-4,771	84	,000	-,62353	-,8834	-,3636
D2	-,893	84	,374	-,04706	-,1518	,0577
D3	1,927	84	,057	,0706	-,002	,143
D4	-4,771	84	,000	-,62353	-,8834	-,3636
D5	5,782	84	,000	,51765	,3396	,6957
D6	3,691	84	,000	,36471	,1682	,5612
D7	3,106	84	,003	,20000	,0720	,3280
D8	-20,951	84	,000	-1,47059	-1,6102	-1,3310
D9	-19,509	84	,000	-1,48235	-1,6335	-1,3312
D10	14,539	84	,000	,98824	,8531	1,1234
D11	13,554	84	,000	1,12941	,9637	1,2951
D12	21,817	84	,000	1,20000	1,0906	1,3094
D13	22,763	84	,000	1,12941	1,0307	1,2281
Z4	2,579	84	,012	,10407	,0238	,1843

اختبار الفروق الإحصائية

اختبار الفروق الإحصائية مع العمر:

Age	Mean	N	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Std. Error of Mean
b1	3,3069	3	,47417	2,85	3,80	,27376
b2	3,4635	25	,29011	2,81	4,32	,05802
b3	3,4113	34	,22670	2,89	3,99	,03888
b4	3,5318	23	,32461	2,85	4,39	,06769
Total	3,4556	85	,28351	2,81	4,39	,03075

ANOVA Table

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,268	3	,089	1,116	,347
Q1 * age Within Groups	6,484	81	,080		
Total	6,752	84			

اختبار الفروق الإحصائية اتجاه المؤهل العلمي:

sientifique	Mean	N	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Std. Error of Mean
c1	3,2140	3	,29327	2,89	3,46	,16932
c2	3,4837	44	,30477	2,81	4,39	,04595
c3	3,3762	14	,29357	2,85	3,81	,07846
c4	3,4388	11	,23485	3,11	3,99	,07081
c5	3,4986	12	,21740	3,10	3,80	,06276
Total	3,4556	85	,28351	2,81	4,39	,03075

ANOVA Table

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,394	5	,079	,979	,436
Q1 * Nsientifique Within Groups	6,358	79	,080		
Total	6,752	84			

اختبار الفروق الإحصائية اتجاه التخصص العلمي

Fonction	Mean	N	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Std. Error of Mean
d1	3,4299	37	,27056	2,89	4,32	,04448
d2	3,4963	19	,21860	3,15	3,81	,05015
d3	3,6097	11	,31568	3,10	4,39	,09518
d4	3,3286	11	,38461	2,81	3,92	,11596
d5	3,4383	7	,21744	3,11	3,77	,08218



Total	3,4556	85	,28351	2,81	4,39	,03075
-------	--------	----	--------	------	------	--------

ANOVA Table

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,497	4	,124	1,589	,185
Q1 * Fonction Within Groups	6,255	80	,078		
Total	6,752	84			

اختبار الفروق الإحصائية اتجاه المركز الوظيفي:

Job	Mean	N	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Std. Error of Mean
e1	3,3778	3	,12759	3,29	3,52	,07367
e2	3,5626	5	,25115	3,26	3,92	,11232
e3	3,3771	23	,21525	2,89	3,72	,04488
e4	3,4915	32	,30980	2,81	4,32	,05477
e5	3,4621	19	,34536	2,85	4,39	,07923
e6	3,5316	3	,15623	3,35	3,63	,09020
Total	3,4556	85	,28351	2,81	4,39	,03075

ANOVA Table

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,277	5	,055	,675	,644
Q1 * Job Within Groups	6,475	79	,082		
Total	6,752	84			

اختبار الفروق الإحصائية اتجاه الخبرة:

Expirence	Mean	N	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Std. Error of Mean
m1	3,4835	9	,28113	3,07	3,80	,09371
m2	3,4931	18	,33852	2,85	4,39	,07979
m3	3,4838	33	,28773	2,81	4,32	,05009
m4	3,3813	25	,23500	2,85	3,80	,04700
Total	3,4556	85	,28351	2,81	4,39	,03075

ANOVA Table

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,197	3	,066	,810	,492
Q1 * Job Within Groups	6,555	81	,081		
Total	6,752	84			

الملحق رقم (09): الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك

*PRESENTATION DU GROUPE SONATRACH*

V. ORGANIGRAMME DE LA SONATRACH

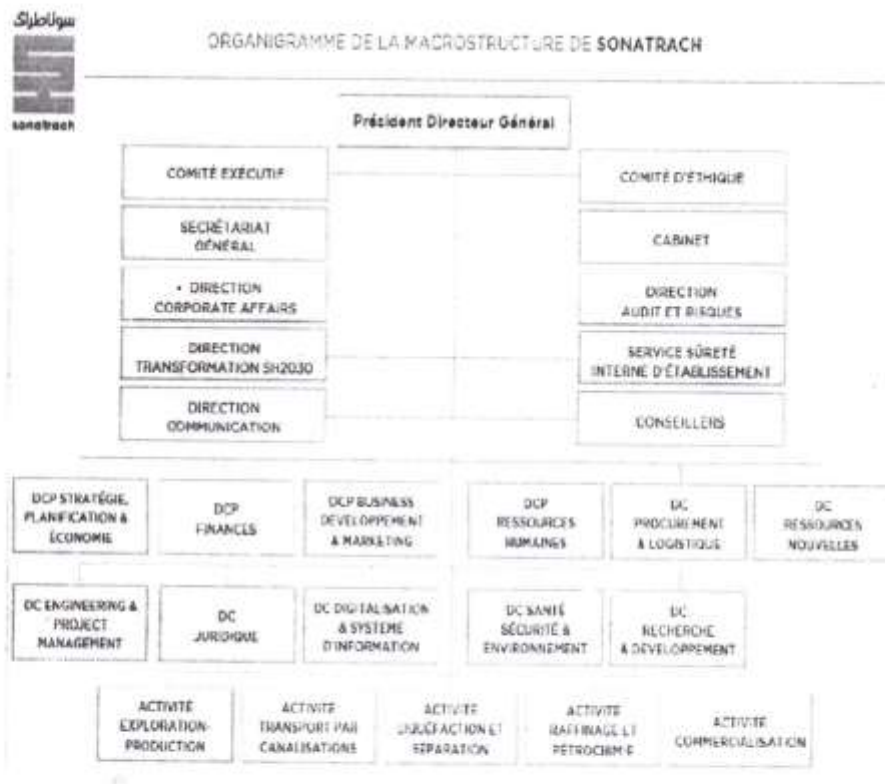


Figure 01 : Organigramme de la macrostructure de SONATRACH

الملحق رقم (10): قوائم وتقارير اجتماعية خاصة بالمديرية الجهوية للخدمات الاجتماعية سكيكدة

"نماذج كمية عن الاداء الاجتماعي لمؤسسة DAS"



Codes	Rubriques	Budget 2019					
		BUDGET RETENU (6)	REVISION BUDGETAIRE (5)	BUDGET REVISE (8)	Prévisions CUM (7)	Décaissements Cum (2e. 8e)	Solde (6) - (8)
13720	CAMPS DE TOILES	11 400 400,00	0,00	11 400 400,00	12 000 960,00	11 000 940,10	323 409,87
	Charges locatives	3 700 000,00		3 700 000,00	3 800 000,00	3 700 000,00	0,00
	Indemnités du personnels	3 450 700,00		3 450 700,00	3 520 840,50	3 400 248,50	32 451,50
	Animations culturelles	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	- Frais d'organisations	0,00		0,00	0,00	0,00	0,00
	- Interventions	0,00		0,00	0,00	0,00	0,00
	Dépenses pour Fonctionnement	2 252 700,00		2 252 700,00	1 130 120,00	1 881 790,60	270 958,37
13729	Formation personnels d'encadrements				0,00	0,00	0,00
	Remboursements Transports				0,00	0,00	0,00
	CENTRE DE DETENTE FAMILIAUX	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	- Charges locatives			0,00	0,00	0,00	0,00
	- Indemnités du personnels			0,00	0,00	0,00	0,00
	- Animations culturelles			0,00	0,00	0,00	0,00
	- Dépenses pour fonctionnement			0,00	0,00	0,00	0,00
	EXCURSIONS EN ALGERIE	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	- Hébergements - Restaurations - Soins			0,00	0,00	0,00	0,00
	- Transports			0,00	0,00	0,00	0,00
	CURES THERMALES	0,00	13 388 200,00	13 388 200,00	13 978 213,81	9 787 191,36	3 601 008,64
	- Hébergements - Restaurations - Soins		13 388 200,00	13 388 200,00	13 978 213,81	9 787 191,36	3 601 008,64
	- Transports			0,00	0,00	0,00	0,00
	CURES EN TUNISIE	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	- Hébergements - Restaurations			0,00	0,00	0,00	0,00
	- Transports			0,00	0,00	0,00	0,00
	SEJOURS A L'ETRANGER	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	- Hébergements - Restaurations			0,00	0,00	0,00	0,00
	- Transports			0,00	0,00	0,00	0,00
	SEJOURS OMRA	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	- Hébergements - Restaurations			0,00	0,00	0,00	0,00
	- Transports			0,00	0,00	0,00	0,00
	<b>TOTAL SOCIO - CULTUREL ( 2 )</b>	<b>26 884 329,00</b>	<b>13 388 200,00</b>	<b>40 242 629,00</b>	<b>48 813 488,31</b>	<b>41 128 081,75</b>	<b>7 904 447,25</b>
13830	ACTIONS ET PROTECTIONS SOCIALES	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
13831	1-AIDES AUX FAMILLES - Agence DGD	22 200 900,00	6 670 000,00	28 870 900,00	36 928 178,00	28 162 983,40	787 036,60
	a- Aides pour décès	6 000 000,00	1 980 000,00	7 980 000,00	7 920 000,00	7 680 000,00	300 000,00
	b- Aides Annuelles aux veuves	14 000 000,00	2 690 000,00	17 690 000,00	23 588 944,40	17 172 178,00	117 822,00
	c- Trousses sociales	2 200 000,00		2 200 000,00	4 419 234,60	3 250 785,40	-50 785,40
13832	2-AIDES AUX RETRAITES ET AGENTS EN INVALIDITES	6 130 000,00	6 218 968,00	12 348 968,00	30 627 681,85	14 038 034,32	1 318 833,68
	a- Cadeaux de fin de carrière	2 800 000,00	2 250 000,00	5 050 000,00	400 000,00	400 000,00	150 000,00
	b- Aides Annuelles aux retraités	3 330 000,00	3 968 968,00	7 298 968,00	4 175 000,00	3 838 408,43	70 991,60
13833	c- Cures thermales	0,00	13 968 968,00	13 968 968,00	28 082 881,85	11 848 247,42	1 988 320,63
	- Hébergements - Restaurations - Soins		13 780 000,00	13 780 000,00	25 924 013,93	11 788 247,42	990 752,58
	- Transports		128 968,00	128 968,00	128 968,00	51 000,00	77 968,00
13837	e-Aides financières HADJ			0,00	0,00	-80 000,00	80 000,00
13839	e - Séjours OMRA retraités	0,00	0,00	0,00	0,00	178,00	-178,00
	- Hébergements - Restaurations			0,00	0,00	178,00	-178,00
	- Transports			0,00	0,00	0,00	0,00
	- Transports (National)			0,00	0,00	0,00	0,00
13838	3-CAS SOCIAUX, MALADES ET SINISTRES	7 620 000,00	3 000 000,00	10 620 000,00	10 178 881,21	9 468 626,17	1 081 374,82
	a- Aides et Secours	3 940 000,00	3 000 000,00	6 940 000,00	6 778 855,11	6 723 318,08	236 681,92
	b- Frais d'assistanats	80 000,00		80 000,00	82 000,00	44 000,00	38 000,00
	c- Hébergements malades	250 000,00		250 000,00	371 271,89	171 271,39	78 728,61
	d- Aides financières aux cas sociaux	3 250 000,00		3 250 000,00	3 289 964,30	3 520 035,70	728 964,30
13840	4-AUTRES PRESTATIONS	0,00	44 379,84	44 379,84	44 379,84	0,00	44 379,84
	a- Campagne de Circoncision		44 379,84	44 379,84	44 379,84	0,00	44 379,84
	b-Aides pathologies lourdes			0,00	0,00	0,00	0,00
				0,00	0,00	0,00	0,00
	<b>TOTAL A P B ( 3 )</b>	<b>38 850 000,00</b>	<b>17 932 947,00</b>	<b>54 782 947,00</b>	<b>78 778 722,00</b>	<b>61 691 622,00</b>	<b>3 191 324,97</b>
	AUTRES ACTIVITES			REQUAT N°5			
	TIERS PAYANT	0,00		0,00	0,00	0,00	0,00
	PRETS CONSTRUCTION	0,00		0,00	60 895 362,00	60 385 837,00	809 725,00
		0,00		0,00	63 000 000,00	37 000 000,00	8 000 000,00
		0,00		0,00	0,00	0,00	0,00
	<b>TOTAL ( 4 )</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>123 994 362,00</b>	<b>117 386 437,00</b>	<b>8 608 725,00</b>
	<b>TOTAL ( 1 + 2 + 3 + 4 )</b>	<b>118 884 329,00</b>	<b>31 321 147,00</b>	<b>149 875 476,00</b>	<b>320 438 290,36</b>	<b>219 221 405,35</b>	<b>48 648 433,60</b>



DIRECTION GENERALE  
Direction Affaires Sociales

BUDGET OSL 2020  
Région AH - SERRA

Codes	Rubriques	Budget 2020					
		BUDGET RETENU (2)	REVISION BUDGETAIRE (5)	BUDGET REVISE (8)	Prévisions CLM (7)	Décaissements Cum. (3)-(6)	Solde (4)-(8)
13900	ENFANCE J.E (Perte Enfant 3 à 8 ans)						
	Sous-traitances J.E (Extra-SH / Pension complète)			0,00	0,00	0,00	0,00
	Charges locales			0,00	0,00	0,00	0,00
	Restaurations :	30 000 000,00	0,00	30 000 000,00	28 112 034,28	28 866 707,28	1 133 262,72
	- Sous-traitances Restaurations	30 000 000,00		30 000 000,00	28 112 034,28	28 866 707,28	1 133 262,72
	- Alimentsations			0,00	0,00	0,00	0,00
	- RESTAURATION PERSONNELS			0,00	0,00	0,00	0,00
	Transports			0,00	0,00	0,00	0,00
	Animations culturelles :	430 000,00	0,00	430 000,00	1 009 894,57	189 187,00	240 812,90
	- Frais d'organisations	300 000,00		300 000,00	1 009 894,57	169 297,00	130 803,90
	- Interventions	130 000,00		130 000,00	0,00	0,00	130 000,00
	- Activités			0,00	0,00	0,00	0,00
	<b>TOTAL ENFANCE (1)</b>	<b>30 430 000,00</b>	<b>0,00</b>	<b>30 430 000,00</b>	<b>61 781 166,24</b>	<b>29 707 736,51</b>	<b>722 263,93</b>
13700	SOUS-CULTURELLES			0,00	0,00	0,00	0,00
137100	ECOLES DE SPORTS	1 800 000,00	0,00	1 800 000,00	800 000,00	750 000,00	1 050 000,00
	- Charges locales			0,00	0,00	0,00	0,00
	- Interventions	1 800 000,00		1 800 000,00	800 000,00	750 000,00	1 050 000,00
	- Transports			0,00	0,00	0,00	0,00
	- Collations			0,00	0,00	0,00	0,00
137111	ATELIERS CULTURELS	400 000,00	0,00	400 000,00	0,00	0,00	400 000,00
	- Charges locales			0,00	0,00	0,00	0,00
	- Interventions	200 000,00		200 000,00	0,00	0,00	200 000,00
	- Transports	200 000,00		200 000,00	0,00	0,00	200 000,00
	- Collations			0,00	0,00	0,00	0,00
137125	COLONNES DE VACANCES	14 181 000,00	0,00	14 181 000,00	30 000,00	30 075,00	14 150 925,00
	- Sous-traitances C.V (Extra-SH / Pension complète)			0,00	0,00	0,00	0,00
	Charges locales			0,00	0,00	0,00	0,00
	Restaurations :	10 000 000,00	0,00	10 000 000,00	0,00	0,00	10 000 000,00
	- Alimentsations	10 000 000,00		10 000 000,00	0,00	0,00	10 000 000,00
	- Boissons			0,00	0,00	0,00	0,00
	Produits d'entretien	268 800,00		268 800,00	0,00	0,00	268 800,00
	Produits Pharmaceutiques	201 800,00		201 800,00	0,00	0,00	201 800,00
	Indemnités du personnel	2 988 400,00		2 988 400,00	0,00	0,00	2 988 400,00
	Fonctionnement			0,00	0,00	0,00	0,00
	Transports			0,00	30 000,00	30 075,00	0,00
	Animations culturelles	210 000,00	0,00	210 000,00	0,00	0,00	210 000,00
	- Frais d'organisations	210 000,00		210 000,00	0,00	0,00	210 000,00
	- Interventions			0,00	0,00	0,00	0,00
	- Prix et récompenses			0,00	0,00	0,00	0,00
	Adults	432 000,00	0,00	432 000,00	0,00	0,00	432 000,00
	- Equipements individuels "Trousseau"			0,00	0,00	0,00	0,00
	- Fournitures éducatives et loisirs	257 500,00		257 500,00	0,00	0,00	257 500,00
	- Divers (bain-jacuzzi matériel carte téléphonique)	274 500,00		274 500,00	0,00	0,00	274 500,00
137129	Formation personnels d'enseignants			0,00	0,00	0,00	0,00
137140	SOIRES AEREEES	114 200,00		114 200,00	0,00	0,00	114 200,00
137141	WEEK-END ADOLESCENTS			0,00	0,00	0,00	0,00
137142	CARAVANES 13/18 ANS			0,00	0,00	0,00	0,00
137126	ACTIVITES SPORTIVES	1 100 000,00	0,00	1 100 000,00	328 864,00	324 000,00	775 000,00
	- Equipements individuels			0,00	0,00	0,00	0,00
	- Charges locales			0,00	0,00	0,00	0,00
137151	SPORT REGIONAL	1 100 000,00	0,00	1 100 000,00	224 000,00	224 000,00	876 000,00
	- Frais d'organisations	200 000,00		200 000,00	0,00	0,00	200 000,00
	- Frais d'arbitrages	50 000,00		50 000,00	0,00	0,00	50 000,00
	- Transports	300 000,00		300 000,00	0,00	0,00	300 000,00
	- Hébergements - Restaurations	500 000,00		500 000,00	224 000,00	224 000,00	276 000,00
	- Prix et récompenses	50 000,00		50 000,00	0,00	0,00	50 000,00
137150	SPORT NATIONAL	0,00	0,00	0,00	101 864,00	0,00	101 864,00
	- Frais d'organisations			0,00	0,00	0,00	0,00
	- Frais d'arbitrages			0,00	101 864,00	0,00	101 864,00
	- Transports			0,00	0,00	0,00	0,00
	- Hébergements - Restaurations			0,00	0,00	0,00	0,00
	- Prix et récompenses			0,00	0,00	0,00	0,00





الملحق رقم (11): شهادات التقييس للمؤسسات العاملة في القطب الصناعي للمحروقات بسكيكدة

"نماذج وصفية للأداء الاجتماعي للمؤسسات محل الدراسة"



BCI ALGERIE

Bureau de Certification International

Le Bureau de Certification International certifie que le système de management de la qualité, de l'entreprise ci-dessous, a été évalué et jugé conforme à la norme.  
BCI certifies that the quality management system implemented by the company is in conformity with the standard :

Certificat n°2150-V1 05/21

# ISO 9001:2015

## SONATRACH

Activité Raffinage et Pétrochimie  
Division Exploitation Pétrochimie

### Complexe CP2K

Siège

BP 237 ZONE INDUSTRIELLE Skikda 21000 - ALGÉRIE

Pour son domaine d'activité:

## Production du Polyéthylène Haute Densité

Certificat valable jusqu'au: 25 Mai 2024

Date certification initiale: 26 Mai 2021

Sous réserve du fonctionnement continu et satisfaisant du système de management de qualité.  
La validité du certificat est vérifiable auprès de nos services: 00(213)797 63 58 70



Date de signature: 26/05/ 2021

Comité de certification  
Signature autorisée  
Djaffar AMIR  
Directeur Certification



Tel: 034 175 353 — Portable: 0668 88 81 36 — Email: contact@bcifrance.fr — Site: www.bcialgerie.com  
Siège: Rte des Frères Mellal Sidi Ahmed - 06000 ALGÉRIE — R.C N° :06/00-0188715B15 - N° Fiscal: 001506019028447







Certification attribuée à

**GL1K**  
**BP 72 Zone Industrielle 21000 Skikda Algérie**

Bureau Veritas Certification, certifie que le système de management de l'organisme susmentionné a été audité et jugé conforme aux exigences de la norme :

Standard

---

**OHSAS 18001 : 2007**

Domaine d'activité

---

**LA LIQUEFACTION DU GAZ NATUREL (METHANE),  
 LA PRODUCTION DES SOUS PRODUITS (ETHANE,  
 PROPANE, BUTANE, GAZOLINE, HELIUM)**

Date de début du cycle de certification : 05 Novembre 2019

Sous réserve du fonctionnement continu et satisfaisant du système de management de l'organisme, ce certificat est valable jusqu'au : 04 Novembre 2022

Date originale de certification : 05 Novembre 2019

Affaire N° DZ 331 54245
Date : 25 Septembre 2019

**LYNDA TEZKRATT**  
 Directeur Général Algérie  


Adresse de l'organisme certificateur : Bureau Veritas Algérie, 33 rue, des Pins - Hydra - Alger Algérie

Des informations supplémentaires concernant le périmètre de ce certificat ainsi que l'application des exigences du système de management peuvent être obtenues en consultant l'organisme. Pour vérifier la validité de ce certificat, vous pouvez téléphoner au : 00 213 21 00 57 2000



## CERTIFICAT D'ENREGISTREMENT

**Le Système de Management de :**

**SOMIK SPA**

Site principal : Zone Industrielle BP 02, Skikda, Algérie.

a été enregistré par Intertek comme étant conforme aux exigences de la norme :

**ISO 9001:2015**

**Le Système de Management est applicable à :**

Etudes et réalisation de travaux de maintenance, construction et montage de structure en charpente métallique.

Certificat n° : 0106606

Date de certification initiale : 23 juin 2014

Date de certification : 22 octobre 2020

Date d'émission du certificat : 25 octobre 2020

Date d'expiration : 23 juin 2023




**Calin Moldovean**  
Président, Business Assurance

Intertek Certification France  
Tour P&S, 1 Avenue du Général De Gaulle  
92800 Puteaux - France




Le titulaire de ce certificat est responsable de l'exactitude et de l'actualité de l'information relative à son activité. Un accompagnement par des services dédiés lui est proposé. Le présent document certifie la conformité de l'organisme au système de management de l'organisme susmentionné aux exigences de la norme ISO 9001:2015. La validité de ce certificat est conditionnée par le maintien de la conformité de l'organisme au système de management de l'organisme susmentionné aux exigences de la norme ISO 9001:2015. Le titulaire de ce certificat est responsable de l'exactitude et de l'actualité de l'information relative à son activité. Un accompagnement par des services dédiés lui est proposé. Le présent document certifie la conformité de l'organisme au système de management de l'organisme susmentionné aux exigences de la norme ISO 9001:2015. La validité de ce certificat est conditionnée par le maintien de la conformité de l'organisme au système de management de l'organisme susmentionné aux exigences de la norme ISO 9001:2015.





**intertek**  
Total Quality. Assured.

# CERTIFICAT D'ENREGISTREMENT

**Le Système de Management de :**  
**SOMIK SPA**  
Site principal : Zone Industrielle BP 02, Skikda, Algérie.

**a été enregistré par Intertek comme étant conforme aux exigences de la norme :**  
**ISO 14001:2015**

**Le Système de Management est applicable à :**  
Etudes et réalisation de travaux de maintenance, construction et montage de structure en charpente métallique.

**Certificat n° :** 0106608  
**Date de certification initiale :** 24 juin 2011  
**Date de certification :** 22 octobre 2020  
**Date d'émission du certificat :** 25 octobre 2020  
**Date d'expiration :** 23 juin 2023

**cofrac**  
Certification Française  
de Qualité  
et de Sécurité  
des Systèmes  
de Management

  
**Calin Moldoveanu**  
Président, Business Assurance

Intertek Certification France  
Tour M85, 1 Avenue du Général De Gaulle  
92800 Puteaux - France

**Management Q ESST**  
Copie Non Contrôlée  
N°

L'ensemble de ce certificat est protégé par une technologie d'authentification avancée qui permet de vérifier en permanence l'authenticité des données et de garantir la sécurité des données. Les données de ce certificat sont protégées par un processus de cryptage avancé et sont stockées dans un environnement sécurisé. Toute modification non autorisée de ce certificat entraîne la suspension de la validité de ce certificat. La validité de ce certificat est garantie par un processus de certification avancé.




**intertek**  
Total Quality. Assured.

# CERTIFICAT D'ENREGISTREMENT

**Le Système de Management de :**  
**SOMIK SPA**  
Site principal : Zone Industrielle BP 02, Skikda, Algérie.

**a été enregistré par Intertek comme étant conforme aux exigences de la norme :**  
**ISO 45001:2018**

**Le Système de Management est applicable à :**  
Etudes et réalisation de travaux de maintenance industrielle, construction et montage de structures en charpente métallique.

**Certificat n° :** 0106609  
**Date de certification initiale :** 23 octobre 2020  
**Date de certification :** 22 octobre 2020  
**Date d'émission du certificat :** 25 octobre 2020  
**Date d'expiration :** 21 octobre 2023

**cofrac**  
Certification Française  
de Qualité  
et de Sécurité  
des Systèmes  
de Management

  
**Calin Moldoveanu**  
Président, Business Assurance

Intertek Certification France  
Tour M85, 1 Avenue du Général De Gaulle  
92800 Puteaux - France

**Management Q ESST**  
Copie Non Contrôlée  
N°

L'ensemble de ce certificat est protégé par une technologie d'authentification avancée qui permet de vérifier en permanence l'authenticité des données et de garantir la sécurité des données. Les données de ce certificat sont protégées par un processus de cryptage avancé et sont stockées dans un environnement sécurisé. Toute modification non autorisée de ce certificat entraîne la suspension de la validité de ce certificat. La validité de ce certificat est garantie par un processus de certification avancé.